

# نحن والغير

## في السياسة والاقتصاد



تأليف
بوعلي ياسين

# نحن والغير
# في العلاقات الاقتصادية والسياسية

* نحن والغير في العلاقات الاقتصادية والسياسية
* تأليف : بوعلي ياسين
* الطبعة الأولى : ١٩٩٠

* الناشر : دار الحوار - سورية - اللاذقية
ص . ب ١٠١٨ - هاتف ٢٢٣٣٩

بوعلي ياسين

# نحن والغير
# في العلاقات الاقتصادية والسياسية

دار الحوار

## الإهداء

إلى رمزي الصداقة بين الشعوب
إلى أمي وأبي الألمانيين
أيمي وهانس بوب
**Emmy und Hans Popp**
**Saeckingen am Rhein**

# مقدمة

الانسان ليس كائناً مفرداً أو سائباً ، بل هو عضو في جماعات ، مشدود بروابط كثيرة متنوعة ، تشكل كل واحدة منها ـ على الأقل موضوعياً ـ «نحن» خاصة بها ، أكثر أو أقل قوة وفاعلية ، تنضوي تحت نحن اخرى أو تحتضن نحناً اخرى ، تتعايش أو تتعارض مع غيرها من هذه «النحنوات» . لا شك أن الانسان الآن يعي أكثر من أي وقت مضى أنه ينتمي الى الكرة الأرضية وتهمه سلامتها بما فيها من بشر وحيوانات ونباتات وموجودات طبيعية ، وذلك حتى بغض النظر عن امكانية وجود خطر من الفضاء . وهو يعي منذ وجد أنه نوع مميز ، نسميه «الانسان» ، يتحزب له ضد أي مخلوق آخر . هكذا وُجدت ما نطلق عليها اسم «نزعة انسانية» و«مشاعر انسانية» الخ . غير أنه كان لوعي الانسان بذاته جانبه السلبي الذي أساء الى ما يمكن ان ندعوه «الانتماء الأرضوي» الشامل للانتماء الانساني ، حيث طغى الانسان وأضرّ بغيره من المخلوقات وبالطبيعة عموماً حتى أصبح وجوده كنوع انسان مهدداً .

وقد وجد الانسان نفسه دائماً في مجموعات بشرية يترابط أفراد كل منها بروابط معينة ، ويجتمعون على مصالح مشتركة . في العصر الحديث مثلاً برزت الرابطة القومية التي نزعت الى إقامة كيانها السياسي في نموذج الدولة القومية الذي ربما لن نراه نقياً على أرض الواقع أبداً . ولم تكن الأديولوجيا القومية في الأصل من أجل توسيع السوق والتجارة الرأسمالية وما شابه من هذا الكلام ، وإن تكن أدّت اليه ، بل كانت بديلاً قومياً للراهن الديني ، أو هي تفضيل للانتماء القومي على الانتماء الديني على طريق تحقيق ما نودي به وقتذاك من حرية وأخوة ومساواة ، وهي مطاليب أو شعارات انسانوية، كما هو واضح . على أن الرابطة الدينية لم تنحلّ ، بل ما تغيّر هو تحققها أو تجليها على أرض الواقع ، وبالأخص لم تعد الأرضية الايديولوجية التي تقوم عليها الدولة . هكذا انضوت الرابطة الدينية والمذهبية في الغرب تحت خيمة الرابطة القومية ، دون أن تزول الرابطة الدينية فيما بين أبناء الروابط القومية المختلفة .

غير أن الرابطة القومية ، وإن كانت قد حولت مركز القرار من السماء الى الأرض ، فإنها نقضت هذا الفعل الانسانوي العظيم من خلال الصراعات القومية ، وخاصة الاضطهاد والاستغلال الذي مارسته الدول القوية بشكل الاستعمار الكولنيالي

والامبريالي . بالاضافة الى ان «النحن القومية» عانت هي الأخرى كالنحن الدينية من ضعف الى هذا الحد أو ذاك بسبب النخر المتزايد الذي كان يفعله في داخلها التفاوت الطبقي . نشأت هذه «النحن الطبقية» موضوعياً مع بداية التاريخ والحضارة والدولة ، لكنها ذاتياً (أي كوعي) لم يكن لها هذا الحضور اليومي الذي نلمسه منذ النصف الثاني من القرن الماضي ، وخاصة في هذا القرن ، بشكلها الاشتراكي . لا شك أن «النحن الاشتراكية» الحديثة قد نشأت في الأصل كبديل عن النحن القومية والنحن الدينية ، لكنه ليس محتّماً عليها أن تبقى هكذا دائماً وفي كل مكان ، وخصوصاً في العالم المتخلف . طالما ارتبط الانسان بروابط مادية أساسية مختلفة ، فلا يمكن أن تكون له نحن واحدة . حتى لو طغت اديولوجيا نحن معينة ، فان النحنوات الأخرى ستفعل فعلها بشكل من الأشكال في هذه الاديولوجيا . على ان الاشتراكية تعد بأن تدجّن أو تزيل جميع النحنوات التفريقية لتنقل الانسان من جديد إلى رابطته الأساسية الجامعة : النحن الإنسانوية الأرضوية .

وما زالت هناك نحنوات اخرى غير التي ذكرنا ، لكن سنكتفي بما قلناه ، لأن ما يتضمنه هذا الكتاب من دراسات يتعلق أساساً برابطتين رئيسيتين : الرابطة القومية والرابطة الطبقية ، أو بالأحرى : بالعلاقات العربية والدولية الطبقية . يضم الكتاب عشر دراسات اقتصادية وسياسية متفرقة ، إنما يجمعها محور واحد : تكوّن النحن العربية وتقدمها بالارتباط مع الخارج ، وبالأخص مصيرية التنمية العربية بين ضرورة العلاقات الاقتصادية مع الخارج والمخاطر التي تكتنف هذه العلاقات ، خصوصاً مع الدول الامبريالية . وقد كتبت هذه الدراسات في أزمان متباعدة نسبياً ، وتنشر هنا دون تغييرات جوهرية ، كي تبقى معبّرة عن الزمن الذي أُلّفت فيه (السبعينات والثمانينات) . بعضها نشر في أماكن مختلفة ، والبعض الآخر لم ينشر .

يبدأ الكتاب بدراسة عن تكوّن وتحقق الفكرة القومية لدى العرب عموماً وبالارتباط مع قضية فلسطين خصوصاً . الدراستان التاليتان تدوران حول التنمية العربية ، بالمعنى الحضاري والمعنى الاقتصادي للتنمية . في الحقيقة لم تعد الدراسات حول التنمية العربية قليلة في المكتبة العربية ، وأنا شخصياً أدلي بدلوي هنا، أعبر عن رأيي ، أتحزب الى الاتجاه الاشتراكي العروبي . الدراسة الرابعة تتحدث عن العلاقات الاقتصادية الرأسمالية على المستوى الدولي ، وعن موقعنا ـ نحن العرب ـ في هذه

العلاقات وموقفنا منها . فهي دراسة ضد ـ امبريالية . الدراسة الخامسة تقدم نموذجاً متحققاً للتكامل الاقتصادي ، وهو التكامل الحاصل بين الدول الاشتراكية ، علنا نستفيد منه في محاولاتنا للاندماج الاقتصادي بين البلدان العربية . الدراسة السادسة تتناول «السياحة» ضمن إطار الاقتصاد الوطني بمنطق تخصصي ، ومع ذلك في الضوء التنموي الاستقلالي . فهي بذلك جديدة في نوعها . الدراسة السابعة تعرض السياسة النفطية لإحدى الدول العربية ، بهدف التنبيه الى مخاطر مثل هذه السياسة التي تضرّ بمصالح الدولة المذكورة نفسها ، وبالوطن العربي عموماً . الدراسات الثلاث الأخيرة تبحث في العلاقات التجارية السورية ، تعرض مثالاً حياً ، تتعدى الدروس المستقاة منه حدود الدولة السورية ، ولعلها تضيف شيئاً الى المكتبة العربية التي تفتقد الى الدراسات الاقتصادية حول القطر السوري . آمل أن يكون في نشر مجموعة الدراسات هذه بعض التلبية لحاجة القارىء العربي الى مزيد من المعرفة لواقعه الاجتماعي الاقتصادي ولموقعه في العالم .

بو علي ياسين

اللاذقية ، تموز ١٩٨٨

# إشكالات في تكوّن وتحقق فكرة القومية العربية(*)

إلى ذكرى الصديق م . س

الفكرة القومية هي اديولوجيا . وكل اديولوجيا ، برأيي ، تعبّر عن رابطة اجتماعية ، تبرر وجودها وتدافع عنها في مواجهة «الغير» أو «الخارج» . وما الرابطة الاجتماعية المذكورة سوى انتماء موضوعي يقوم على مشتركات بين مجموعة بشرية ، تبدأ بخواص النوع مروراً بقربى الدم وتصل إلى المصالح المشتركة وتبلغ ذروتها في المصير المشترك . يعي الأفراد المعنيون هذه المشتركات كتمييز عن الآخرين،عن الغير، مما يهيء للانتماء المذكور ولاءً تجاه «النحن» في مواجهة «الغير» . ويتجلى هذا الولاء في الموقف وفي الفكر اللذان يبلغان ذروتهما في الدعوى والعمل على إقامة كيان اجتماعي و / أو سياسي متميز للرابطة أياها . هناك إذن مستويان في الرابطة الاجتماعية أو في علاقاتها : المستوى الداخلي وهو فيما بين النحن الذي يتألف من أفراد و / أو جماعات بما فيها الطبقات الاجتماعية ، والمستوى الخارجي وهو ما بين النحن والغير . ويتحدد المستويان بحسب طبيعة الرابطة الاجتماعية المقصودة . فلا يكفي أن نتعرف إلى العلاقات في الداخل ، ما دام الخارج يشكّل أيضاً عنصراً أساسياً من عناصر تكوين الرابطة المعنية باعتباره الطرف الآخر في صراع على الوجود و / أو المصالح مع النحن . جدير بالذكر أن رابطة معنية قد تنضوي تحت رابطة أخرى أوسع ، أو قد تشتمل على روابط أخرى أضيق . كما من المهم أن نشير إلى أن الاديولوجيا تتأثر بعلاقات الرابطة المعنية في الداخل ومع الخارج وتطوراتها ، وبالمقابل ، باعتبارها وعياً ، تؤثر على بنية هذه الرابطة وعلى علاقاتها مع الغير .

بما أن الأدلوجة الموضوعة للبحث الآن هي الفكرة القومية ، فمن قبيل تحصيل الحاصل أن نقول عندئذ ، إن الرابطة المقصودة هنا هي الرابطة القومية طبعاً . وهدف هذه المساهمة أن تتبينّ حراكياً خيوط الاتصال والانفصال بين الفكرة القومية والرابطة القومية العربية ، على المستوى العربي العام وعلى المستوى الفلسطيني الخاص .

---

(*) أنجزت الدراسة في ١٩٨٨/١/٣٠ .

منذ الجاهلية كان العرب يعرفون أنفسهم كعرب ، يتميزون عن غيرهم من الأقوام . غير أن معرفة الذات هذه لم يكن لها تعبير سياسي شامل دائم ، مادي أو فكري . جلّ ما أفرزته : عصبية أقوامية عبرت عن نفسها كعصبية عربية شاملة أو شبه شاملة في حالات قليلة . فيما عدا ذلك كانت الصراعات القبلية ، باللسان والسيف ، تطغى على أي صراع تجاه الأقوام الأخرى المجاورة كالفرس والروم والأحباش . لذلك ، عندما قام الاسلام ـ وهو نتاج الظروف العربية الجاهلية في الأساس ـ،نراه يلعب دور الاديولوجيا الأممية ويصبح الرابطة الفوق ـ قبلية شبه الوحيدة . أصبح الاسلام هو اديولوجيا المجتمع والدولة ، هو مقياس «المواطنية» ، أي مقياس الانتماء إلى هذه الرابطة الاجتماعية السياسية . أما أبناء الأديان الأخرى (وفي العهد العثماني تحديداً : أبناء المذاهب الاسلامية الأخرى أيضاً) فهم غرباء أو مواطنون من الدرجة الثانية ، حتى لو كانوا عرباً ، دون أن يعني ذلك أنهم بالضرورة أعداء ، بل العكس كان هو الأرجح تاريخياً . غير أن الولاء الاسلامي لم يقض تماماً على الولاءات الأقوامية والقربوية السابقة لدى العرب وغيرهم من رعايا الدولة الاسلامية ، فبقيت العصبيات الأقوامية (العربية والفارسية والتركية وغيرها) وكذلك القبلية والعشائرية والعائلية تفعل فعلها في المجتمع والدولة تحت المظلّة الاسلامية .

في القرن التاسع عشر بدأت أعداد متزايدة من المتنورين العرب ينادون بالرابطة القومية العربية كبديل للرابطة الاسلامية (العثمانية) ، وازدادت دعوتهم قوة بنشوء الحركة القومية التركية[1]. كان هذا بشيراً بانقسام الكيان الاسلامي العثماني إلى كيانات قومية مستقلة . وبسيطرة القوميين الأتراك (عملياً منذ ١٩٠٨ / ١٩٠٩) تحولت السلطة العثمانية إلى استعمار تركي عزل العرب في المشرق بصفتهم عرب ، فكانت الهوية هي العروبة ، وأصبح العثمانيون الأتراك غرباء عن العرب . إذ ذاك لعب العرب المسيحيون دوراً هاماً في تحديد هذه الهوية ، وهم الذين ذاقوا اضطهاداً مضاعفاً ، أولاً من الامبراطورية العثمانية لأنهم غير مسلمين ، ثم من تركيا العلمانية لأنهم غير أتراك . هكذا تقريباً كان أيضاً وضع أبناء المذاهب الاسلامية المغايرة للمذهب العثماني . لا شك أن بقايا العصبية

١) نخصّ بالحديث هنا المشرق العربي بما فيه مصر .

العربية قد لعبت دوراً في هذا التطور ، تقوّت بتزايد الاستبداد العثماني مع تهلهل الدولة وبتأثير دعاوي وحملة محمد علي بقيادة ابنه ابراهيم باشا في بلاد الشام . غير أن العامل الأهم كمن في التدخلات الامبريالية ، السياسية والاقتصادية ، في ربوع الامبراطورية العثمانية ، وفي التشريعات الاقتصادية منذ أواسط القرن التاسع عشر ، وبالارتباط مع ذلك في التطورات الاقتصادية وفي تغيّرات البنية الطبقية للكيان العثماني بما فيه العربي : نشوء الطبقة الرأسمالية البورجوازية من كبار ملاّك الأراضي وأصحاب الرساميل التجارية الربوية .

كانت الحركة القومية العربية في أصلها حركة بورجوازية انفصالية عن الامبراطورية العثمانية المستركة ، هدفت إلى إقامة الدولة العربية وتجاوز التخلف الذي عنى وقتئذ اللحاق باوروبا المتقدمة حضارياً . في سبيل ذلك قامت البورجوازية العربية في المشرق عام ١٩١٦ بثورة مظفرة ضد الاستعمار التركي ، بالتعاون مع حلفائها الغربيين ، لاقت فيها تأييداً ونصرة من عامة طبقات وطوائف وعصبيات البلاد ، باستثناء فئات قليلة نسبياً بقيت على ولائها للرابطة الاسلامية . غير أنه حدث لهذه البورجوازية ما عبّر عنه المثل بقوله : «من أول مساته ، كسروا له عصاته» . ففي لحظة انتصارها فشلت هذه الطبقة وخيبت أمل العرب . لم تستطع تحرير العرب ولا إقامة الدولة العربية الواحدة ، لأن ذلك يتناقض مع مصالح ومطامح حلفائها أنفسهم . في الحقيقة لم يكن هؤلاء حلفاء ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، بل مثّلوا البورجوازية الأم والسيدة بالنسبة للبورجوازية العربية . وسرعان ما استعمروا الوطن العربي وجزأوه بالشكل الذي يخدم مصالحهم ، إلى دويلات تابعة بحدود لا تخضع لأي مقياس موضوعي نابع من الأرض نفسها ، لا تاريخياً ولا جغرافياً ولا ديموغرافياً . وأصبحت لكل دويلة بورجوازيتها الخاصة التي تسودها إلى هذا الحد أو ذاك ، سياسياً واقتصادياً ، بوكالة من الاستعمار الانكليزي أو الفرنسي .

منذ البدء كانت ثورية البورجوازية العربية محدودة بالمقارنة مع البورجوازيات الاوروبية في مرحلة صعودها : أولاً ، لأنها لم تنشأ كنقيض لمجتمع اقطاعي ، بل لمجتمع شرقي . لذلك فان البورجوازية العربية و «الاقطاع» العربي (الذي لم يكن له وجود يذكر قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر) لم يقعا قطّ في تناقضات تناحرية فيما بينهما . بالعكس ، فقد تحدّرت البورجوازية العربية بالدرجة الأولى من هذا «الاقطاع» ومن

الرأسمال التجاري الربوي الذي عرفته المنطقة آلاف السنين . وليس عبثاً أن بعض المؤلفين يسمونها الطبقة «الاقطاعية البورجوازية» . ثانياً ، لأن هذه البورجوازية كانت بحكم حداثتها وأسباب نشوئها ضعيفة الجذور في الأرض العربية . فمنذ بداية التاريخ لم يقم اقتصاد هذه المنطقة على الملكيةالخاصة للأرض ، ولم يعرف سكانها مذّاك قدسية للملكية الخاصة . كانت للأفراد حقوق تصرف فقط ، أما حق الملكية فلله أو للقبيلة أو للأمة والسلطان الذي يمثلها . لذلك كانت البورجوازية العربية في خطر دائم من انقضاض الطبقات الأدنى . ثالثاً ، بالمقابل كان العدو الخارجي شبه الوحيد الذي وقف عائقاً فعّالاً أمام الوحدة العربية والتنمية (الرأسمالية) للبلاد هو نفس الصديق الرأسمالي الامبريالي الغربي الذي يعود إليه الفضل الكبير في نشوء هذه البورجوازية أصلاً . فهي نشأت بالأصل تابعة له وسيطرت وهي مستعمرة منه ، فدخلت إلى هذا الحد أو ذاك قسراً في تقسيم عمل دولي لم تحتج معه بعدئذ ، من زاوية مصالحها الاقتصادية ، وخاصة المستجدة ، إلى وحدة عربية . لقد تأمنت لها كبورجوازية كومبرادورية مصالحها ، وتوهمت أو حاولت الايهام بأن ذلك طريق صالح وملائم للخصائص المحلية .

هذا الوضع أضعف من الولاء تجاه الرابطة القومية ، بل الأرجح أنه خلق ولاء مزدوجاً ، لدى البورجوازية العربية ، وأوقعها في ورطة أديولوجية، وأزّم علاقتها بالطبقات الاجتماعية الأخرى ضمن ذات الرابطة . فالولاء القومي يستوجب موقفاً مدافعاً عن الرابطة القومية المعنية ضد العدو الخارجي (الامبريالية والصهيونية) الذي يهدد هذه الرابطة في مصالحها و / أو وجودها . وإذا وُجد ضمن الرابطة المذكورة عنصر يتعاون أو يتهاون مع العدو الخارجي حين يتوجب أن يقاتله ، فمن الطبيعي عندئذ أن يظهر هذا العنصر في أعين الآخرين أنه خرج عن الرابطة وصار عدواً لها ، وأن اديولوجيته المعلنة منافقة ومضلّلة . بالفعل وقعت البورجوازية العربية ، جراء تبعيتها واقليميتها ، في إشكال : بين اديولوجيتها العروبية الأصلية في معركة التحرر من الامبراطورية العثمانية والتي تمثّل في نفس الوقت التزاماً ، ليس فقط تجاه ذاتها ، بل أيضاً تجاه عامة العرب الذين بالكاد استطاعوا أن يُغلّبوا ولاءهم القومي على ولاءاتهم الدينية والمذهبية ، وبين واقعها الجديد الانفصالي والاستعماري سياسياً واقتصادياً والذي مع ذلك تتبوأ فيه مركز القيادة تجاه بقية طبقات وفئات المجتَمْعات المتكونة حديثاً بعد التقسيم الامبريالي

للوطن . بتعبير آخر : ثمة تعارض بين عروبية الاديولوجيا واقليمية الواقع وتبعيته . فكان لابد من أحد السبيلين الأساسيين : إمامواءمة الاديولوجيا بشكل ما مع الواقع ، أو تغيير الواقع بحسب الاديولوجيا . ولم تكن اديولوجيا الديمقراطية التي رفعت البورجوازيات العربية علمها لتستطيع أن تغطي تماماً على هذه المسألة . بل إن العوام ربما كانوا وقتذاك أقرب إلى فكرة «المستبد العادل» المتأصلة في التاريخ والتراث العربي . بالعكس فقد ساعدت اديولوجيا الديمقراطية ، برغم كل النواقص في تطبيقها ، على إبقاء المسألة ساخنة .

على طريق حلّ هذا الاشكال فرقت اللغة السياسية العربية بين مفهومي : القومي والوطني .فاستأثرت باسم «وطني» الانتماءات والولاءات الاقليمية ، وعبّرت كلمة «قومي» عن الانتماء والولاء لمجموع العرب وكامل الوطن العربي . غير أن الاختلاف بين الوطني والقومي هو في حقيقته اختلاف بالمستويين ، وليس اختلافاً في المضمون إلامن هذه الناحية . هذا الرأي سيجد الكثير من المعارضين ، فيقال إن المقصود بالوطني هو ناسيونال (national) ، بينما يقصد بالقومي ناسيوناليست (nationalist) . والحقيقة أن كلاً من وطني بمعنى ناسيونال وقومي بمعني ناسيوناليست قد يكونان على مستوى قطر عربي إفرادي أو على المستوى الجماعي للوطن العربي . بالتالي لدينا مفهومان لكل من وطني وقومي ، وليس مفهوماً واحداً . فناسيونال بمعنى «حب الوطن» ، الذي لا يرتبط نفسانياً ولا اديولوجياً بطبقة اجتماعية معينة ، قد يستوعب قطراً واحداً وقد يتجاوزه ليشمل كامل الوطن العربي . لا يغيّر من ذلك شيئاً أن نسمي الحالة الأولى «وطنية» والحالة الثانية «قومية» . أما «ناسيوناليست» فهو مفهوم بورجوازي الأصل ، تجلّى تاريخياً بشكلين متعاكسين : الشكل الأولاني تقدمي تحرري ، جاء نقيضاً للاديولوجيا الكنسية الاقطاعية الاوربية ، والشكل الآخراني شوفيني امبريالي ، ظهر كاديولوجيا تنافس وصراع بين الامبرياليات الاوربية على اقتسام العالم المتخلف . وهذا المفهوم ظهر بأشكال ثالثة (أي معدلة عن الشكلين الغربيين) أيضاً لدى العرب على مستويين : قطري وعروبي . ولا يغيّر من هذه الحقيقة أن نشتم الحالة الأولى بالاقليمية أو الانعزالية أو ما شابه وأن نمجّد الحالة الثانية كقومية عروبية .

إذن فقد حاولت البورجوازيات العربية حلّ اشكالها الاديولوجي بالتفريق بين الوطني والقومي ، مستفيدة في ذلك من ظرف النضال الذي قادته قطرياً في سبيل الاستقلال السياسي ، كالعادة بطريق الضغط والمساومة . على الجانب الخارجي حاول الاستعمار فك الارتباط العروبي بين الروابط الدينية والمذهبية المتوارثة ضمن القطر العربي الواحد ، على مبدأ «فرّق تسد» . لكن الوحدة الوطنية تغلبت على النزعات الدينية والمذهبية وتمكنت بذلك من طرد المستعمرين . إنما كان من ثمن ذلك تراجع الهوية العروبية أمام الهوية الوطنية القطرية . فكانت المساعي القطرية المنفردة للتحرر السياسي من الاستعمار سبباً ومبرراً لتأجيل القضية القومية العربية والتغطية عليها . هكذا بتأثير الاستعمار والبورجوازيات القطرية الحاكمة نمت المشاعر الاقليمية باسم الوطنية التي تضخّمت بصورة غير مباشرة إلى مستوى القومية ، وتحجّمت الفكرة القومية إلى مستوى العصبية بمحتوى التضامن إلى هذه الدرجة أو تلك . وكانت جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ هي البديل السياسي غير المعلن للدولة العربية الواحدة . فقد كان الغرض من الجامعة مجرد «توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها . كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها . . .» . هذا في المادة الثانية من ميثاق الجامعة . وفي المادة الثامنة جاء أن «تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها[٢]» .

وقد ظهر الاشكال الاديولوجي البورجوازي الذي نتحدث عنه في أحدّ حالاته في فلسطين . فإذا كانت قضية فلسطين هي قضية العرب الذين فقدوا جزءاً من أرضهم ، فإن الفكرة القومية تعبّر عندئذ عن حالة الصراع الذي يخوضه مع العدوين البريطاني والصهيوني كل العرب ، يستوي في ذلك من كان وقتذاك قاطناً في هذه البقعة أو تلك من

٢) ميثاق جامعة الدول العربية ، بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٤٥ . منشور في مجلة : شؤون عربية ، تصدر عن الأمانة العامة للجامعة في تونس ، العدد ٢٥ ، آذار ١٩٨٣ ، ص٢٤٥-٢٤٧ .

أرض العرب . على المستوى «الفلسطيني» والعربي بقي الأمر هكذا حتى أواخر عام ١٩٢٠ ، بعدما انهار العهد الفيصلي في دمشق . يقول عزة دروزة : «ومع أن انهيار هذا العهد كان صدمة أليمة لفلسطين لأنه جعل أهلها يقفون وحدهم أمام الانكليزواليهود وييأسون من تضامن واندماج عربي عام في القريب العاجل ، فانهم مالبثوا بعد قليل من الركود أن استأنفوا نشاطهم ، فعقدوا مؤتمرهم الثالث في حيفا عام ١٩٢٠ . . ، وقد قرروا فيه الاستمرار في السير على الميثاق المقرر مع تعديل طفيف وهو المطالبة بقيام حكومة وطنية مستقلة ، وانتخبوا لجنة تنفيذية لمواصلة السعي»[3] . غير أن هذا «التعديل الطفيف» مثّل استراتيجية جديدة ، كما عبّر عبد الوهاب الكيالي[4] ، هو بداية نقلة في مسيرة التحرر العربي والفلسطيني من الخط العروبي إلى الخط القطري ، من ميثاق يطالب بوحدة فلسطين مع سورية والاستقلال التام ضمن الوحدة العربية وتسمية فلسطين باسم سورية الجنوبية توكيداً على كونها جزءاً طبيعياً من سورية إلى اتجاه لاقامة حكومة تمثيلية وطنية في ظل الانتداب البريطاني .

فعلاً يمكن القول ، إن الصراع مع الانتداب البريطاني كانتداب كان صراع مصالح ، في حين أن الصراع مع الصهاينة هو صراع وجود . بالنسبة للانتداب البريطاني كنا أمام خيار أن نعيش في حرب مع الحرية أو في سلام مع العبودية ، نعمل لصالحنا أم لصالحهم ، أما بالنسبة للصهاينة فالخيار أن نكون نحن أوهم ، يا قاتل يا مقتول . لكن ، إذا انتبهنا إلى أن العدو البريطاني هو الذي جلب وحمى وقوّى الصهاينة وسلمهم بلادنا ، يكون عندئذ الصراع مع الانتداب البريطاني صراعاً على الوجود وعلى المصالح معاً ، وبالتالي كان وقتذاك أخطر من العدو الصهيوني المتقاوي بفضل بريطانيا . خلافاً لذلك قلبت البورجوازية الفلسطينية كشقيقاتها العربيات الأولويات ، فاستأثر النزاع مع الصهاينة بالعنف ، وجاءت مسألة الاستقلال السياسي القطري بطريق المطالبة والضغط

---

٣) محمد عزة دروزة : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، نشر منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٨٤ ، ص٣٧/٣٨ .

٤) عبد الوهاب الكيالي : تاريخ فلسطين الحديث ، الطبعة الثالثة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٣ ، ص١٦٣ .

في المرتبة الثانية ، وانزاحت قضية الدولة العربية إلى المرتبة الأخيرة فاقتصرت على التضامن والمساعدات عند الضرورة القصوى . وقد وعت بعض الجهات السياسية والثقافية هذا الموقف المغلوط ، لكن وعيها به بقي نظرياً . إنما الشهيد عز الدين قسام ورفاقه تصرفوا بما ينسجم مع هذا الوعي ، لكن للأسف بقي اتجاههم ضعيفاً . أما لماذا تصرفت البورجوازية الفلسطينية هكذا كشقيقاتها العربيات تجاه السلطة الاستعمارية (على مبدأ فيصل بن الحسين : خذ وطالب) ، فهذا ما لانستطيع فهمه إلا من خلال ماذكرناه عن تبعيتها كطبقة للرأسمالية العالمية . هكذا أصبحت قضية فلسطين من هذا المنظور قضية شعب فلسطين ، وأصبحت الفكرة القومية إذ ذاك معبّرة عن تضامن الكل الذي هو العرب مع الجزء الذي هو سكان فلسطين . وهذه نوع من العصبية الأقوامية أكثر منها فكرة قومية . هنا علينا أن نبحث عن الاديولوجيا التي يعبّر بها ـ بناءً عليه ـ شعب فلسطين عن قضية فلسطين باعتبارها في الحالة المذكورة قضيته هو أولاً . إنها «وطنية» مرفوعة عملياً إلى مرتبة القومية .

في الواقع نجد أنه حتى الآن يجري تجزيء القضية وتخصيصها ، بينما ما زالت الاديولوجيا الرسمية المعلنة معممة وشاملة . أما منطق الأمر فيستدعي تعميم وتشميل كل من القضية واديولوجيتها . لننظر إلى الخارطة العربية لفلسطين حالياً ! إنها لا تختلف عما قرره الامبرياليون البريطانيون والفرنسيون في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ . وهي بهذه الحدود لم تمثل في يوم من الأيام كياناً سياسياً أو اقتصادياً أو ديموغرافياً أو حتى جغرافياً لوحدها . هي ليست أكثر من إرادة سياسية خارجية أعطاها مسؤولو العرب لبوساً جغرافياً وسياسياً واقتصادياً وحتى اتنولوجياً . فلماذا لم يؤخذ باتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ التي اقتصرت بموجبها فلسطين على مناطق القدس وعكا وحيفا ؟ بل كان أكثر منطقية لو اعتمدت التقسيمات الادارية العثمانية في بلاد الشام ، حيث تمثلت فلسطين في سنجق القدس الذي ضم مناطق القدس ويافا وغزة وصحراء النقب ، في حين تبعت الأجزاء الحالية الأخرى إلى ولاية بيروت التي ضمت أيضاً محافظتي طرطوس واللاذقية السوريتين حالياً . أو ربما كان الأولى استعادة التاريخ العربي الذي قسّم الوطن العربي جغرافياً وإلى حد بعيد إدارياً إلى : الجزيرة العربية (واليمن) والعراق وبلاد الشام ومصر وافريقيا (أي المغرب العربي) . أما من الجانب الصهيوني فقد تحددت فلسطين بموجب

مذكرة الجمعية الصهيونية العالمية للمؤتمر العام بباريس عام ١٩١٩ بنهر الليطاني شمالاً وجبل الشيخ والخط الحديدي الحجازي شرقاً ، أي شملت أجزاء من الدول الحالية : لبنان وسورية والأردن . وأما أحلام الصهاينة ، التي كثيراً ما عبروا عنها ، فتستوعب الأراضي العربية من الدجلة في العراق الحالية إلى خليج السويس في مصر الحالية . هذا يعني أن الصهاينة لا يلزمون أنفسهم بالحدود التي اصطلحناها لفلسطين ، ولا حتى بفلسطين التوراة ، وضمهم للجولان السوري في ١٩٨١/١٢/١٤ أكبر مثال على ذلك . ويجب أن لا ننسى أن الغزاة الاوربيين لم يحتاجوا لا إلى توراة ولا إلى انجيل كي يفنوا الهنود الحمر ويستوطنوا وطنهم .

كان الهنود الحمر شعباً واحداً في نظر «الرجل الأبيض» ، بينما كانوا شعوباً وقبائل متفرقة في نظر أنفسهم . فرغم وحدة المصالح والمصير ، رغم خطر الإبادة القادم ، لم يتوحد الهنود الحمر ، بل قابل كل شعب أو كل قبيلة منهم وحدها الغزاة البيض واندثرت . والمضحك المبكي أنه كثيراً ما استعان هؤلاء الغـزاة بقبيلة هندية للقضاء على قبيلة هندية أخرى ، ثم عادوا ووجهوا بنادقهم إلى صدور القبيلة الحليفة سابقاً[٥]. حقاً إن العرب كانوا أرقى بوعيهم من الهنود الحمر ، لكنهم لم يتصرفوا أيضاً كشعب واحد ، وسيصبحون هنود القرن العشرين إذا استمروا على مستوى وعيهم الحالي الذي لا تتعدى فيه قوميتهم عموماً العصبية الأقوامية . فرغم الدور الفاعل الذي لعبته العصبية عبر التاريخ العربي ، تبقى متخلفة عن مستوى الاديولوجيات العصرية ، عن مستوى الروابط البشرية الحالية . فالعصبية سلسلة من الانتماء والوعي والولاء تتصاعد في نموذجها الأصلي من الأسرة والعائلة إلى العشيرة فالقبيلة فالقوم . . تؤلف نظاماً اجتماعياً لا يتفق مع النظام البورجوازي الذي يقوم على علاقات الملكية والاستغلال ومراكمة فائض القيمة . قياساً إلى البورجوازية الاوربية كان يفترض بالبورجوازية العربية أن تقضي على روابط واديولوجيات المجتمع القديم أو تبتلعها ، لكنها في الحقيقة بقيت ، هي نفسها ، خاضعة إلى هذا الحد أو ذاك للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية السابقة . وهذا دليل على عدم ثوريتها ، وفي نفس الوقت سبب من أسباب فشلها .

---

٥) انظر مثلاً : دي براون ، تاريخ الهنود الحمر ، ترجمة توفيق الأسدي ، دار الحوار باللاذقية ١٩٨٢

نقرأ لدى محمود كامل خلة أنه «انتهت إلى فلسطين في منتصف القرن الثالث والعشرين قبل الميلاد قبائل عربية خرجت من الجزيرة العربية بسبب عوامل الطرد ، أو للغزو . . . ومع الفتح الاسلامي وبعده خرجت قبائل أخرى لتستقر في فلسطين . . وترجع بعض العشائر القبلية الموجودة في فلسطين بأنسابها إلى القبائل اليمنية . كما أن بعض القبائل الأخرى ، وما تفرع عنها من عشائر أو قبائل ، ترجع بنسبها إلى عرب الشمال . . . وهكذا انتقلت إلى الساح الفلسطينية قضية الصراع القيسي اليمني بكل مظاهره . . . وانعكس الصراع القيسي اليمني على الحركة الوطنية في فلسطين ، فسيطر الأسلوب العشائري على تفكير الزعامات السياسية . . . وكذلك يمكن ارجاع الصراع حول المجلس الاسلامي الأعلى في عام ١٩٢٥ . . . إلى الفكر والاسلوب العشائري . فالمجلسيون (الكتلة الحسينية وأنصارها) كانوا يمثلون ، إلى حدّ ما ، اليمنيين ، والمعارضون (الكتلة النشاشيبية وأنصارها) كانوا يمثلون وإلى حدّ ما أيضاً ، القيسيين ، بالاضافة إلى طبقة كبار الملاك . .»[٦] وبالرغم من الانشغال اليومي لأهالي فلسطين بالقلق والصراع على وجودهم ومصالحهم مع العدوين البريطاني والصهيوني ، فان الصراع العصبوي بين المجلسيين بزعامة آل الحسيني (الذي قادوا الحركة الوطنية) والمعارضين بزعامة آل النشاشيبي بقي عاملاً داخلياً مؤثراً بمقادير متفاوتة على مجرى الأحداث حتى في أسخن الأوقات وأخطرها ، إلى أن قامت دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ . فالعصبية الأقوامية (العروبية) هي قمة سلسلة من العصبيات قد تحول دونها أو تضعفها إلى هذه الدرجة أو تلك العصبيات الأدنى ، هذا يعني أن لا يصل الوعي بالعرب إلى تقديم رابطتهم العروبية بصورة دائمة وبالمقدار اللازم على روابطهم العائلية والعشائرية . . . ، رغم الضرورة القصوى التي تفرضها العوامل الخارجية المعادية .

لم تكن البورجوازيات العربية الحاكمة ثورية تجاه النظام الاجتماعي العصبوي الموروث ، وخاصة الروابط الدينية والمذهبية. لقد استطاع الاسلام أن يخضع النظام العصبوي الجاهلي لعقيدته ، وأقام على النمط العصبوي رابطة دينية تستوعب العصبيات

---

٦) محمود كامل خلة : فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ - ١٩٣٩ ، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٤ ، ص٢-٤ .

القائمة وقتذاك . بالمقابل تكونت روابط دينية من غير المسلمين على نفس النمط . ومع الزمن ، وخاصة في عهد التعصب والاستبداد العثماني ، تثبتت وتجسدت الخلافات السياسية الدينية بين المسلمين في روابط اجتماعية ، فظهرت مجتميعات طائفية داخلية / خارجية وقريبة / غريبة تخضع بدورها للنظام العصبوي . وقد تأثرت الاديولوجيا البورجوازية بهذه العصبيات ، بحكم هجانة هذه الطبقة ثم تبعيتها . كانت قمة الوطنية والقومية لديها أن تجمع طوائف المجتمع تحت مظلة الوطن ، لايخطر لها أن تتجاوز هذه الكيانات (التي أصبحت متخلفة) وتتصرف على أرضية مبادئها القومية والديمقراطية . وإنه لذو دلالة أن أولى الأشكال التنظيمية للمقاومة العربية ضد الغزو الصهيوني تمثلت في جمعيات اسلامية ومسيحية توحدت في جميعات «اسلامية - مسيحية» ،كما سميت وقتذاك ، عقدت مؤتمرها الأول أوائل سنة ١٩١٩ . فكأن الصراع كان بين تحالف أبناء الطائفتين الاسلامية والمسيحية ضد أبناء الطائفة اليهودية . وقد بقيت الزعامة الدينية الاسلامية والزعامةالوطنية في فلسطين ممثلة فعلياً في هيئة واحدة وشخص واحد حتى قيام اسرائيل ، في : المجلس الاسلامي بالقدس والمفتي أمين الحسيني ومساعديه وأنصاره .

من ناحية أخرى نرى على المستوى الشعبي أن الولاء للرابطة الاسلامية إلى جانب الرابطة القومية ، بل وأحياناً فوق أو مكان الرابطة القومية لم ينته بتقويض الدولة العثمانية وانفصال العرب عنها وقيادة البورجوازية للمجتمع العربي الجديد ، إنما اتخذ أشكالاً أخرى لا نزال نلمس آثارها حتى الآن . كانت هناك إلى جانب العوامل الداخلية ، مؤشرات خارجية تعمل بهذا الاتجاه . في المغرب العربي ، وأخص بالذكر الجزائر ، كان الاستعمار الفرنسي (منذ ١٨٣٠) يُشعر الجزائريين بأن وجودهم مهدد من حيث أنهم مسلمون . كان الاسلام هوية في البلدان العربية الموحدة دينياً . وهذا ليس غريباً . فالشباب العرب ، حتى التقدميين منهم ، في بلاد الغربة يتحسسون مثلاً ، مهما كانوا غير متدينين (مسلمون بالهوية ، كما يقال) ، من نقد الغربيين للاسلام ، ينسون علمانيتهم ويتعصبون ، لأنهم يكتشفون بأم أعينهم أن مهاجمة الاسلام لا تستهدف في الحقيقة الاسلام كدين عبادة ، بل تستهدف البشر الذين ينتمي إليهم هؤلاء الشباب ، والحضارة التي غزت روحهم ، والتاريخ الذي - بعجره وبجره - يحملونه في صدورهم . أما الاستعمار الصهيوني الذي يهدد العرب في وجودهم ، فان «الدينية» المؤدلج بها تثير (منذ

١٨٨٢ إلى الآن) المشاعر الاسلامية والمسيحية العربية ، وتعمل على إعادتهم إلى موقع دفاعي ديني عن الوجود المهدد ذاته ، كما حدث للعرب المسلمين تجاه الغزوات الصليبية وللجزائريين مع الاستعمار الاستيطاني الفرنسي .

بعد خروجها من تحت الاستعمار المباشر «مدجّنة» ظهرت البورجوازيات العربية للملأ على حقيقتها ، اقليمية لا وحدوية ، تابعة للامبريالية سياسياً واقتصادياً . وعندما هزمتها الدولة الصهيونية الوليدة حديثاً في عام ١٩٤٨ فقدت آخر رصيد لها لدى عامة الشعب العربي ، وخاصة المجاور لفلسطين . وسرعان ما بدأت في بلدان المشرق سلسلة من الانقلابات (العسكرية) ، سلبت أغلبها البورجوازيات العربية سلطتها وسلمتها لفئات بورجوازية صغيرة ، بدأتها سورية عام ١٩٤٩ ، وتبعتها مصر عام ١٩٥٢ ، والعراق ١٩٥٨ . في لبنان فشل «انقلاب» الحزب القومي السوري عام ١٩٤٩ ، وفي الاردن سيطرت قوى بورجوازية صغيرة عام ١٩٥٦ لفترة قصيرة . كما قامت في بلدان عربية اخرى أنظمة حكم بورجوازية صغيرة : اليمن الشمالي والجزائر عام ١٩٦٢ ، اليمن الجنوبي عام ١٩٦٧ ، السودان وليبيا والصومال عام ١٩٦٩ .. وقد تأخرت فلسطين عن الركب البورجوازي الصغير في المشرق العربي ، فسيطرت بورجوازيتها الصغيرة أواخر عام ١٩٦٧ ، الى حد معين بتأثير هزيمة حزيران ، وصارت رسمياً ، بعد أن فرضت نفسها عملياً ، قائدة لحركة المقاومة ضد الاستعمار الصهيوني لفلسطين .. وخلال عشر سنوات ، من تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ والوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨ الى عدوان ١٩٦٧ خبر العرب صعود البورجوازية الصغيرة وتعثراتها ثم فشلها الذريع . ثم رأوا بعد ذلك تراجعها ومهادنتها للامبريالية ، ليشهدوا في السبعينات تحول نخبتها الى رأسمالية جديدة (بورجوازية الدولة) ، تجر مجتمعاتها ـ خاصة بعد حرب ١٩٧٣ ـ للاعتراف باسرائيل والارتباط الاقتصادي بالامبريالية العالمية .

بدأت البورجوازيات الصغيرة العربية حكمها بشعور قومي عال جداً ، لم يكن يخلو من عناصر شوفينية ، واستطاعت أن تجمع الجماهير العربية حول ثالوثها الايديولوجي : الوحدة والحرية والاشتراكية (مرتباً بهذا التسلسل أو ذاك) . وقد حققت أعظم انجازاتها بوحدة عام ١٩٥٨ بين سورية ومصر ، التي توقعت الجماهير منها أن تمتد لتشمل الوطن العربي أو أغلبه وأن تحرر فلسطين . غير أن هذا الحلم سرعان ما اصطدم بانفصال عام

١٩٦١ . لقد أحجمت البورجوازية الصغيرة بحكم طبيعتها الوسطية عن إقامة نظام حكم يسمح بمشاركة شعبية حقيقية فاعلة ترسخ الكيان الوحدوي الجديد ، وعجزت للسبب نفسه عن إيجاد نظام حكم يحفظ للبورجوازيات الصغيرة القطرية جميعاً حصصها من «حُمص المولد» . وهي لم تجد نظام الحكم الملائم لإقامة وحدة عربية لأسباب تعود الى علاقتها بالطبقات الاجتماعية الأخرى ، وخاصة الطبقات التحتية ، حيث كانت تزداد مع الأخيرة سوءاً مع تحولها الى بورجوازية دولة مستغلة ومتسلطة . لقد كانت البورجوازيات الصغيرة العربية الحاكمة ضد الديمقراطية البورجوازية بدعوى انها شكلية مزيفة ، فتبنت الديمقراطية الاجتماعية أو الشعبية ، لكنها لم تستطع تطبيقها ، لأن ذلك كان يعني زوال سلطتها كطبقة ذات امتيازات سلطوية واقتصادية . وكان لا بدأن تحل البورجوازيات الصغيرة العربية الحاكمة هذا الإشكال الايديولوجي ، فلم تجد أخيراً سوى الديماغوجيا : بقيت على ديمقراطيتها الشعبية المعلنة ، إنما بمضمون استبدادي يتستر وراء هيئات شعبية كرتونية وكاريكاتورية . وهذا مما أدى ، خاصة منذ أواسط السبعينات ، الى قتل الحياة السياسية الشعبية ، وأعاق عملية تكوين انتماءات وولاءات داخلية وعربية عصرية ، طبقية وحزبية ونقابية وفكرية ، فخليت الساحة بغياب الديمقراطية والحرية السياسية للعصبيات والروابط الدينية والمذهبية والعشائرية التي أضعفت من الداخل الرابطة القومية وخلخلت أحياناً الرابطة القطرية نفسها ، حتى طغى مطلب «الوحدة الوطنية» على مطلب الوحدة العربية .

هكذا نرى أن علاقة البورجوازية الصغيرة الحاكمة تجاه الطبقات الاجتماعية الاخرى في دويلتها انعكست سلباً على علاقاتها بالبورجوازيات الصغيرة العربية الحاكمة الاخرى ، فوقفت سداً أمام التطبيق العملي لوحدة اختيارية اندماجية فيما بينها . وهذا أوقعها في أزمة ايديولوجية : هي وحدوية ، لكن الوحدة تهدد وجودها كبورجوازية صغيرة متسلطة . في نفس الوقت ثمة ضغوط من الداخل ، من الطبقات الشعبية ، من أجل التحقيق السياسي للرابطة القومية . تقابلها ضغوط خارجية من الامبريالية والصهيونية لا يمكن مجابهتها على المستوى الافرادي لكل قطر عربي . ولم تكن «الديمقراطية» الاستبدادية لهذه البورجوازيات الحاكمة تمنعها من إقامة وحدة إجبارية إلحاقية ، على الطريقة البروسية مثلاً ، فاعجاب مثقفي هذه الطبقة ببسمارك (١٨١٥ ـ ١٨٩٨) لم تكن

خافية ، لكنها لم تملك الإيمان والشجاعة اللازمتين لفرض مثل هذه الوحدة ، لأن مصلحتها ليست بالضرورة التي تستدعي مغامرة كهذه لا يمكن التنبؤ بنتائجها . وموقف عبد الكريم قاسم من الكويت في عام ١٩٦١ ، وعبد الناصر من الانفصال السوري في نفس العام خير مثالين على ذلك . لحل هذا الإشكال والخروج من هذه الورطة كانت البورجوازيات الصغيرة الحاكمة (ثم بورجوازيات الدولة) تدبّج عند الاضطرار المشاريع الوحدوية فيما بينها ، في نفس الوقت الذي خرجت فيه بإضافة ايديولوجية تبريرية الى الفكرة الوحدوية الأصلية : اختلاف الظروف القطرية وضرورة التأني والقيام بوحدة تدريجية تجنباً لنكسة انفصالية على شاكلة ما حدث في سورية عام ١٩٦١ . هذه المشاريع الورقية كان يطويها النسيان أو تمزقها الخلافات الايديولوجية المفتعلة أو المضخمة التي كثيراً ما تتحول الى عداوات بتهمة الانحراف عن الخط العروبي الوحدوي والعمالة للامبريالية واضطهاد الشعب الشقيق . . وما لم تكن هذه الدويلات تفعله مع الامبريالية ، وهو قطع العلاقات الاقتصادية ، أصبح في السبعينات سياسة تقليدية تجاه شقيقاتها العربيات في حال الخصام . اجراءات القطيعة فيما بين الدويلات العربية وصلت في خضم خصوماتها السياسية الى المجال الثقافي والى طرد العاملين ، وحتى الى إقفال الحدود أمام الاتصال البشري فيما بين رعايا الدويلات المتخاصمة . . فجاء هذا رافداً للنزعة القطرية التي شجعتها بورجوازيات الدولة على جميع المستويات بشكل لم تستطعه قبلها البورجوازيات التقليدية .

في وضع كهذا من سوء العلاقات الداخلية ضمن الرابطتين القطرية والقومية اللتين تترأسهما نخب البورجوازية الصغيرة العربية ، لم تكن هذه الفئات لتستطيع مجابهة العدوين الخارجيين الامبريالي والصهيوني . ورغم كثرة أعدائها الخارجيين واقتدارهم وشراستهم لم تستطع بحكم طبيعتها الطبقية الوسطية المتذبذبة أن تقيم صداقات خارجية مخلصة ودائمة تساعدها في حربها ضد هؤلاء الأعداء . وقد كانت الامكانات وافرة لهذه الصداقات ، وفي مقدمتها صداقة الدول الاشتراكية .

وبالرغم من ربطها ايديولوجياً بين العدوين الامبريالي والصهيوني ، فإن البورجوازيات الصغيرة العربية الحاكمة كانت في الممارسة تفرق بينهما تفريقاً حاداً . كان موقفها من الامبريالية ثلاثي التوجه : تطرف في العداء الايديولوجي ، عداء سياسي

متفاوت ومتذبذب ، علاقات اقتصادية ـ أو على الأقل تجارية ـ جيدة حتى في ذروة الصراع السياسي والايديولوجي . فحتى أواخر الستينات كانت النخب البورجوازية الصغيرة العربية لا تريد تبعية للامبريالية ولا قطيعة معها . فالقطيعة تعني سياسياً احتمال حل الخلافات بالقوة ، وهذا طريق يحتاج الى صمود وتضحيات وتلاحم مع جماهير الشعب ولا يكون بالتسلط والامتيازات . كما يحتاج على الأقل الى تضامن وتآزر عربي سياسي وعسكري . وتعني القطيعة اقتصادياً الخروج من السوق الرأسمالية الدولية ، تعني التقشف والتنمية بالاعتماد على الذات ، وهذا طريق يتطلب بدوره جهود الشغيلة ومشاركتهم ، ولا يكون بالاستغلال وخنق الحريات . كما يتطلب على الأقل تعاوناً وتكاملاً اقتصادياً عربياً . وهكذا بقيت هذه النخب العربية الحاكمة في منتصف الطريق الى أن جاءت هزيمة ١٩٦٧ ، وغدت أمام خيارين : إما المساومة على الهدف الوطني والقومي والمحافظة على الذات الطبقية ، وإما الدفاع عن الحصن الوطني والقومي والسقوط كذات طبقية . وبعد سنوات من الحيرة والتردد المتخاذل أنهاها ايلول الأسود عام ١٩٧٠ ، جرى بطريق متعرجة اختيار خط المصالحة والتساهل ، في نفس الوقت الذي تحولت فيه البورجوازيات الصغيرة الحاكمة الى رأسماليات دولة ، لتتابع المسيرة بصفتها هذه بعد تشرين ١٩٧٣ في طريق التبعية والاقليمية من جديد .

بذلك انضافت العلاقة مع الامبريالية الى العوامل الداخلية والخارجية الأخرى لتؤثر سلباً على مجريات الصراع مع العدو الصهيوني . وقد كانت البورجوازيات الصغيرة العربية الحاكمة لا ترضى في البدء بديلاً عن تحرير فلسطين كاملة وطرد الغزاة الصهاينة ، حتى أنها كانت بدعاياتها تثير شفقة الأوروبيين على «اسرائيل الصغيرة» . لكنها فوجئت بعدوان اسرائيل عام ١٩٦٧ وفاجأت الجماهير العربية والعالم بهزيمتها المخزية . ولم ترد الاعتراف بذلك ، فادعت بأن اسرائيل لم تحقق غرضها الرئيسي المتمثل باسقاط الأنظمة التقدمية ، وعلى نفس النهج من التبريرات العاجزة ألقت اللوم على الامبريالية المنحازة للصهاينة . . . وفي طريق هروبها الى الأمام رفعت شعار حرب التحرير الشعبية ، ولكن أوكلت بتنفيذه الفدائيين الفلسطينيين ، فانتزعت منظمة التحرير الفلسطينية (المحدثة عام ١٩٦٤) من قيادتها البورجوازية وسلمتها إليهم أواخر عام ١٩٦٧ . هكذا ، من خرم ضعف الأنظم المهزومة دخلت البورجوازية الصغيرة الفلسطينية مسرح الأحداث ، وتم

اللقاء التاريخي بين نخب البورجوازيات الصغيرة السورية والمصرية والفلسطينية . وما اعتبرته البورجوازية الصغيرة الفلسطينية نصراً لها ولقضية فلسطين كان في الواقع تراجعاً من قبل الدول التقدمية المهزومة ، إذ أنها بذلك أعفت نفسها من المسؤولية المباشرة عن تحرير فلسطين وحملت عبء الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لضحاياه ، كما كان الأمر قبل ١٩٤٨ . وأصبح همّ هذه الدول مُنصباً على استعادة ما فقدته من أراضيها القطرية والاكتفاء بدعم الفلسطينيين في كفاحهم المسلح ، على أن لا ينطلقوا من أراضيها ويورطوها في صراع يومي مع اسرائيل .

ربما أمكن فهم التقاء المقاومة مع نخب البورجوازية العربية الحاكمة على فلسطنة القضية الفلسطينية من خلال الظرف الذي عاشه الفلسطينيون في الفترة ما بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، حيث عامل الحكام العرب الفلسطينيين كمجرد لاجئين وفرضوا وصايتهم على قضية فلسطين وتاجروا بها وبضحاياها في الداخل ومع الخارج ليضيعوا بعد عشرين سنة بقية الأرض الفلسطينية ومزيداً من الأرض العربية . من ذلك - كما يبدو - توصلت نخبة البورجوازية الصغيرة الفلسطينية الى أن فلسطين لا يحررها سوى أهلها ، أي العرب الذين كانوا يقيمون في تلك البقعة إقامة عادية حتى عام ١٩٤٧ ونسلهم من خط الأب . على أية حال بدأت البورجوازية الصغيرة الفلسطينية مسيرتها السلطوية بايديولوجيا اقليمية : التأكيد على الشخصية الفلسطينية والانتماء الفلسطيني ، إيكال تحرير فلسطين للشعب العربي الفلسطيني من خلال منظمة التحرير ، تحرير فلسطين طريق للوحدة العربية كما أن الوحدة العربية طريق لتحرير فلسطين ، دور الأمة العربية هو تقديم العون والتأييد المادي والبشري ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية ، استقلالية الثورة الفلسطينية[7] . هذا كايديولوجيا رسمية دون الدخول في الاختلافات الداخلية .

ولم تكن هذه الاقليمية لتتعارض جذرياً مع توجهات الأنظمة العربية أواخر الستينات . وقد أمكن للقيادة الفلسطينية أن تعلن ايديولوجيتها الاقليمية بقوة أمام عامة

---

(٧) انظر الميثاق القومي الفلسطيني لعام ١٩٦٤ والميثاق الوطني الفلسطيني عام ١٩٦٨ ، منشور لدى : نزيه أبو نضال وعبد الهادي النشاش ، البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية ، دار الصمود العربي ودار الحقائق ، ١٩٨٤ ، ص٤١ - ٤٥ ، ٦١ - ٦٦ .

العرب بشفاعة كفاحها البطولي للعدو الاسرائيلي المتغطرس في وسط من الأنظمة والجيش المقتدرة تجاه شعوبها .والمُحولة تجاه الأعداء . وجدت الجماهير العربية في المقاومة الفلسطينية ما يردّ لها كرامتها القومية المهدورة ويعطيها الأمل بعد اليأس في التغلب على الخطر الصهيوني ودعامته الامبريالية الاميركية . ورغم أن بعض شعارات المقاومة لم تكن تلاقي صدى في نفوس هذه الجماهير ، وخاصة الشعارات الاقليمية ، فإن شعبية المقاومة كانت كبيرة بشكل لم يسبقها اليه سوى عبد الناصر ، لدرجة أن أفواجاً من الشباب العرب اندفعت للانخراط في هذه المقاومة . غير أن هؤلاء سرعان ما اصطدموا بالتطبيق العملي للشعارات الاقليمية التي جعلت منهم شبه المتطوعين الأجانب الذين قدموا بدافع النزعة الانسانية والتضامن الأممي . عندئذ برزت لدى هؤلاء العرب أيضاً الهوية القطرية : فإذا كانت القضية قطرية وليست عربية شاملة ، فإن قطرهم أحوج إليهم من أي قطر عربي آخر .

إن التطبيق العملي للشعارات الاقليمية جعلت العلاقات العربية للمقاومة الفلسطينية علاقات مع حكومات وأنظمة عربية أكثر مما هي مع جماهير عربية . وقد كان مبدأ عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية ما بين المقاومة والحكام العرب متناقضاً في ذاته . فهذه الرابطة القطرية المسلحة التي تضطر لاستعارة كيانها ضمن كيانات قطرية اخرى تمارس في الواقع تدخلاً يومياً في الشؤون الداخلية للدول العربية المضيفة ، لا ينحصر في أنها قد تسبب لهذه الدول أزمة يومية مع العدو الاسرائيلي . في نفس الوقت لا تستطيع الدول العربية المحيطة باسرائيل ، سواء كانت عروبية التوجه أم انعزالية ، أن تقف متفرجة أمام الأحداث في جوارها وما قد ينتج عنها من تغييرات جيوسياسية تمس كياناتها مباشرة كما تمس اسرائيل وأبناء فلسطين أنفسهم . كذلك تريد الدول العربية التي تمول المقاومة والتي تؤثر مالياً على وجود المقاومة ، سواء كانت هذه الدول مجاورة أو بعيدة وبغضّ النظر عن عروبيتها ، أن يكون لها كلمة ، ولا يمكن أن تدفع على الدوام دون قيد أو شرط . لهذه الأسباب كانت علاقات المقاومة الفلسطينية مع الدول العربية تحصرها ما بين نارين : علاقة جيدة وتنازلات ، أو علاقة سيئة وضربات . وهكذا كانت مسيرة المقاومة منذ عام ١٩٧٠ : سلسلة من التراجعات يفصل الحلقة منها عن الأخرى ضربة قاتولية من طرف عربي أو من اسرائيل بتأثير طرف عربي . وغني عن البرهان أن الضربات

التي تلقتها المقاومة من الدول العربية أكثر وأخطر بكثير مما كانت تستطيعه اسرائيل نفسها حتى الآن . ولربما دعت هذه التجربة المرة الى مزيد من الاقليمية ، لكن ذلك لن يكون سوى دليل إضافي على انفعالية البورجوازية الصغيرة وبرغماتيتها .

مهما يكن ، إذا كان عامة الفلسطينيين يريدون الرابطة الفلسطينية ويرفضون الرابطة القومية ، فلهم ذلك . على أن القرار الحر لا يكون إلا بالمعرفة والتبصّر ، ولا يكون بالانجرار مع الظروف أو الانصياع للأوامر . من هذا المنطلق نرى أن الاقليمية الفلسطينية طريق مسدود ، إن لم تكن طريقاً الى هاوية قاتلة . ذلك لأن الرابطة القطرية الفلسطينية عاجزة موضوعياً عن الوقوف أمام العدو الخارجي الصهيوني ، ناهيك عن أي عدو خارجي آخر . فالحرب بميزان القوى هذه غير متكافئة من جميع النواحي . هي غير متكافئة حتى من الناحية البشرية ، ناهيك عن أية ناحية اخرى . إذا كانت اسرائيل لا تكتفي لأي سبب برعاياها اليهود الحاليين ، بل تعتبر جميع يهود العالم من شتى البلدان والأعراق واللغات والثقافات مواطنين احتياطيين لها ، وتحاول استقدامهم بكل الوسائل والطرق ، بكل المرغّبات والمرهّبات ، فما بالنا نحن العرب نضع أسوار الصين بين أبناء دويلاتنا المصطنعة أصلاً . من عوامل قوة الفلسطينيين الرئيسية أن لديهم ذلك الاحتياطي الهائل من العرب ، فلماذا لا يشركونه في سرائهم وضرائهم كأي واحد منهم ؟! بالمقابل تقتضي الرابطة القومية من العرب عدم الاكتفاء بدعم الفلسطينيين بالمال والفكر والمتطوعين ، بل جعل قضية فلسطين قولاً وفعلاً ، كما هي موضوعياً ، قضية العرب ، العرب كشعب وليس كحكومات . وكما أنه بديهي في نظر الجميع أن تحرير الجولان ليس مهمة أبناء الجولان وحدهم ، بل يُسأل عنها ابن الساحل والبادية ، وابن دمشق والغاب والجزيرة ، كذلك فإن تحرير فلسطين مسؤولية كل العرب . كتب نزيه أبو نضال : «إن الطابع القومي للصراع مع العدو الصهيوني يفترض بالضرورة أن تتصدى لحسمه أداة قومية . وحين تتنطح الأداة الاقليمية الفلسطينية ، وحدها ، لمثل هذا الدور ، فإن الأمر سينتهي بها الى أحد خيارين : الاستشهاد البطولي أو الاستسلام . والاستسلام هو بالضبط ما أقدمت عليه القيادة الاقليمية الفلسطينية»[٨] .

---

(٨) نزيه أبو نضال : التباسات الاقليمي والقومي في تجربة الثورة الفلسطينية المعاصرة ، في مجلة : الوحدة ، العدد ١٥ ، كانون الأول ١٩٨٥ ، ص٢٩ .

إن تجربة البورجوازيات الصغيرة العربية خلال ثلاثين سنة ونيف من الحكم تبرهن عملياً على التأثير المتبادل ما بين العوامل الخارجية والعربية والقطرية ، وعلى الترابط الوثيق بين القومي والطبقي : والمتتبع لهذه التجربة يدهش ، كيف أن ما وصلت اليه مسيرة هذه البورجوازيات عبر أحداث وصراعات وتغييرات قد ظهرت علائمه في نفس الوقت تقريباً على البورجوازية الصغيرة الفلسطينية بعد سيطرتها . وكأنها مرت هي أيضاً بالتجربة ذاتها . الى هذا الحد توحّد الهمّ العربي . حقاً ، لقد تأخرت البورجوازية الصغيرة الفلسطينية أكثر من عشر سنوات عن شقيقاتها العربيات في السيطرة على رابطتها القطرية ، لكن هزيمتها لم تتأخر سوى ثلاث سنوات (ما بين حزيران ١٩٦٧ وأيلول ١٩٧٠) ، أما نهج التسوية فقد سلكته معها منذ ١٩٧٤ بعد حرب تشرين . ولو نظرنا الى داخل الرابطة القطرية الفلسطينية ، لما وجدنا العلاقات تختلف جذرياً عما هي عليه في دواخل الروابط القطرية العربية الأخرى ، ولو اختلفت بهذه المسافة أو تلك الطرق المؤدية الى ذلك .

منذ البداية كانت الايديولوجيا السائدة لدى البورجوازية الصغيرة التي ترأست الرابطة القطرية الفلسطينية تتسم بالعداء للتنظيرات الايديولوجية وللتنظيمات الحزبية ، ترفض تحديد النظام الاجتماعي الاقتصادي المقبل وتؤجله الى ما بعد التحرير ، كما فعلت بمسألة الوحدة العربية ، تعطي الاولوية للكفاح المسلح وتدعو للوحدة الوطنية وتجنيد كافة القوى الفلسطينية دون تفريق طبقي ، كما هي لم تفرق بين أنظمة الدول العربية ، ترفض الصراع الطبقي وتؤكد أن لا يمين ولا يسار في مرحلة التحرر الوطني . . إن مؤدى هذه الايديولوجيا بعد تطبيقها من حيث إلغاء أو رفض الصراعات الطبقية والحزبية والايديولوجية هو الوقوف أمام إعادة تكوين البنية الداخلية للرابطة القطرية بحيث لا تتعصرن مكوناتها الى أحزاب سياسية واتجاهات فكرية وتنظيمات طبقية ، وبالتالي استرجاع البنية القديمة بمكوناتها العائلية والعشائرية والطائفية بعد قولبتها . وتتكامل هذه المكونات مع الكيان القطري ، كما تتكامل هذه الايديولوجيا الرجعية الحديثة مع النزعة القطرية ، لتشكل حصناً ضد التقدم والوحدة ، لتشكل حصناً للتخلف والتجزئة . بذلك تتجه بورجوازية المقاومة برفقة بورجوازيات الدول العربية الى أن تنهي مشوارها السلطوي الى نقيض ما صبت اليه ، وتكون الطبقات التحتية العربية قد عادت للسقوط

في نفس المستنقع الذي أرادت الخروج منه بقيادة نخبة البورجوازية الصغيرة .

مع انقطاع أمل الجماهير العربية من البورجوازية التقليدية والبورجوازية الصغيرة بعد تحولها الى طبقة رأسمالية جديدة ضعف تأثير ايديولوجيات هذه الطبقات . لم يعد فكرها «القومي» الانفصالي و«الديمقراطي» الاستبدادي و«الاشتراكي» الرأسمالي الدولوي يجذب رجل الشارع . لم يعد أمام الطبقات الكادحة إلا أن تقود مجتمعاتها بنفسها . على أن الطريق العربي الجديد لن يكون مفروشاً بالزهور . فالجماهير الشعبية العربية ما زالت الى حد بعيد خارج التاريخ الحديث ، من حيث أنها منفعلة بالأحداث والتطورات أكثر مما هي فاعلة بكثير . اقتحامها التاريخ وبالتالي فعلها في الواقع سيعني دخول بقايا ايديولوجيتها المتوارثة واسترشادها بهذا القدر أو ذاك بهذه الايديولوجيا عند الفعل في الواقع . بالتالي سوف تتنازع الطبقات الشعبية اديولوجيتان : واحدة موروثة أنتجها المجتمع الشرقي ، تقف في حالة دفاع يائس بحكم زوال أساسها الاجتماعي الاقتصادي وتخلفها عن زمانها . والثانية حديثة أنتجها المجتمع الطبقي المعاصر ، وبالتالي فهي هجومية مفعمة بالآمال . الايديولوجيا الموروثة تنظر الى الأمة (الرابطة القومية حديثاً) على أنها «عصبية» موسعة ومطورة عن عصبية القبيلة . وهذا مفهوم ثالث للقومية ، ألمحنا إليه سابقاً ، متواجد دون صخب في الحياة الاجتماعية والسياسية العربية الشعبية والرسمية ، وتحت هذه المفهوم ينضوي ما ذكرناه من قبل عن موقف الشباب العرب في بلاد الغربة .

بقدر ما أعلم ، غفل المثقفون المعاصرون الذين كتبوا عن القومية العربية عن أن عامة شعبنا ما تزال الى حد بعيد تفهم قوميتها على أساس عصبوي . لذلك فهم أنكروا بحق وجود القومية العربية قبل الغزو الرأسمالي الغربي ، لأنهم أخذوا بالمفهوم البورجوازي للقومية . أما الذين قالوا بوجود القومية العربية منذ الجاهلية فقد خلطوا بين المفهوم الشرقي (الخلدوني) والمفهوم البورجوازي الحديث للقومية . لعل مرد هذه الغربة الثقافية هو أن الثقافة القومية المكتوبة في وطننا العربي ، مهما كانت متعصبة عروبياً ، مقتبسة عموماً عن الفكر القومي الغربي . أما الشعب ، وهو الذي لا يستطيع أن يقوم بهذه القفزات الذهنية السريعة ، فإنه وإن استخدم عبارة القومية ، لم ير فيها محتوى يخرج عن المفهوم الخلدوني للعصبية ، إنما يرتفع بها الى مستوى أعلى يستوعب كامل الوطن العربي . غير أننا نصادف تعبيرات عن هذا المفهوم للأمة عند بعض مفكري النهضة

العربية في القرن الماضي ، من ذوي الثقافة العربية الاسلامية . ومن أبرزهم جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ ـ ١٨٩٧)[٩] . وما زال هو المفهوم السائد لدى الحركات السياسية الدينية في بلادنا . كذلك نلحظ تعبيراته العفوية في الأوساط الشعبية على امتداد الوطن العربي . والذين يستغربون ويستنكرون عبارة «الأمة الاسلامية» ، كما ترد لدى بعض المفكرين والحركات السياسية ، ينطلقون من فهم حديث ، جاهلين أو غافلين عن أن التاريخ العربي الاسلامي وعلاقاته الاجتماعية الاقتصادية تسمح باستعمال مصطلح كهذا . وإن كنا نتجادل في مدى صلاحية المفهوم الخلدوني في أواخر القرن العشرين ، فإننا نستغرب بدورنا ونستنكر أن يطبق المفهوم القومي الاوروبي على التاريخ العربي الاسلامي ما قبل أواسط القرن التاسع عشر .

بالرغم من تطور الوعي العصبوي لدى العرب ليصل الى التعبير عن الرابطة القومية والدفاع عنها ضد العدوان الخارجي ، فإن رسمه لحدود هذه الرابطة يبقى متداخلاً مع حدود روابط اخرى من درجة أعلى أو أدنى . أذكّر هنا على سبيل المثال بالمساجلات بين المثقفين العرب حول دور الدين في تكوين الأمة أو القومية . على المستوى الشعبي ليس من السهل إجراء قطع مع التاريخ في فهم الرابطة الحديثة التي انضوى العرب تحتها ، رغم وجود هذا القطع حقيقة . أقصد بذلك الفهم الأقوامي للأمة . ويبدو هذا الوعي أكثر ابتعاداً عن الحقيقة في فهمه للبنية الداخلية للرابطة القومية . فالايديولوجيا العوامية ، إذا صح اطلاق هذه التسمية على الايديولوجيا الشعبية الموروثة ، ما تزال ترى المجتمع مقسماً الى عائلات وسلالات وعشائر وطوائف . . كما كان المجتمع الشرقي القديم . في حين أن الايديولوجيا الاشتراكية للشغيلة تراه منقسماً بشكل أساسي الى طبقات ، دون أن تغفل عن وجود بقايا من البنية الداخلية للمجتمع الشرقي القديم . ويبدو خطر الفهم العوامي في أن نواة القومية لديه هي القرابة والعائلة ، وهذا قد يؤدي على مستويات أعلى الى العنصرية والشوفينية ، أو ـ على الأقل ـ قد يلتقي معهما . أما نواة القومية من زاوية النظرة البروليتارية فهي «الشراكة» والانسان ،

---

(٩) انظر مثلاً : جمال الدين الأفغاني ، المسألة الشرقية ، منشور في : حصاد الفكر العربي الحديث ـ في القومية العربية ، مؤسسة ناصر للثقافة ، بيروت ١٩٨٠ ، ص١٤٣ .

فلا تنطلق من أصل الانسان وفصله ، بل من علاقاته ووعيه . النظرة العوامية سكونية ، قدرية ، بينما النظرة الاشتراكية حراكية حرة ، تلتقي فيها ثوابت اللغة والحضارة والتاريخ والجغرافيا مع المتغيرات المجتمعية والاقتصادية والسياسية والفكرية . قدرية الانتماء فيها محدودة بالتالي ، فثمة امكانية من حيث المبدأ للتبديل والاختيار .

للوهلة الاولى يبدو أن ايديولوجيتي العرب ، الأقوامية الموروثة والاشتراكية الحديثة لن تختلفا في التعرف على الأعداء الخارجيين لرابطة العروبة . غير أن دراسة الأمر عن كثب توصلنا الى رأي مخالف . وقد رأينا كيف كان عرب فلسطين متشددين في مقاومة الاستيطان الصهيوني ومعتدلين في التصدي لرأس الأفعى ، الانتداب البريطاني . فالوعي الأقوامي يعتمد في أحكامه وتقييماته على موقف الغير أو سياسته تجاه النحن ، بينما ينطلق الفهم المادي الجدلي من البنية الداخلية للغير وعلاقتها بالنحن ويحكم بناء عليها على عدائية الغير أو صداقته ، على عدائيته الدائمة أو المؤقتة ، بل يستطيع أن يصادق عناصر من الرابطة المعادية ويركز عداوته على العناصر الأخرى منها . على العكس من ذلك ، موقف الاتحاد السوفييتي بقيادة ستالين مثلاً من تقسيم فلسطين واعترافه باسرائيل بعد اعلان قيامها ، جعل النظرة الأقوامية تساوي الاتحاد السوفييتي ببريطانيا والولايات المتحدة . وما زال كثير من العرب يقفون هذا الموقف الذي يساوي ظلماً بين الدولتين والنظامين : فمن يخطىء بحقنا ليس كمن يسلب حقنا . وهم يفعلون ذلك أيضاً تجاه اليهود في اسرائيل ، وفعلوه سابقاً مع العرب اليهود . فمما لا شك فيه إطلاقاً أن الرابطة الصهيونية تضم مثل غيرها من الروابط القومية عناصر مختلفة ، لا يندر أن يتواجد فيها عنصر معاد لهذه الرابطة بالذات . كذلك بين العناصر المعادية يمكن أن نفرّق بين عنصر معاد وآخر بحسب الشراسة والتعصب ، مثلاً . بناء عليه نستطيع القول ، إن النظرة الأقوامية سطحية وتسطيحية ، قد يكون مؤدى الاسترشاد بها في التعامل مع العدو تدعيم جبهته الداخلية .

لا شك أن كون الوعي الأقوامي خاطئاً أو متخلفاً عن زمانه لا يعني تلقائياً زواله ، كما أن صحة الوعي العمالي الحديث لا يعني تلقائياً انتصاره . هنا يأتي دور العامل الذاتي . ومما يسهل مهمته أن صورة «البعبع الشيوعي» التي أدخلتها البورجوازية والامبريالية في مخيلة الطبقات الكادحة قد امحت أو ـ على الأقل ـ تجلغمت . فقد وجدت

بنفسها أن الأحزاب البورجوازية والبورجوازية الصغيرة ودولها لم تكن أكثر «قومية» من الأحزاب الشيوعية ، خاصة وأن التنظيمات الشيوعية العربية منقسمة على نفسها ، وأن أجنحة منها قد تحالفت مع الأنظمة البورجوازية الجديدة . بالتأكيد ، لم يصبح الفكر الاشتراكي العلمي بعد سلاحاً بيد الجماهير العربية . فهو غالباً ما ينقل اليها في شكله البيروقراطي الاستبدادي ، أو البيروقراطي الاوروبي في أفضل الأحوال . غير أنه كان لشخصية غيفارا وللثورة الكوبية ، وكذلك لشخصية هوشي منه والثورة الفيتنامية التي قهرت أقوى امبراطورية في التاريخ البشري (وهي الامبراطورية الاميركية) ، وقبل ذلك ماوتسي تونغ والثورة الصينية ثم الثورة الثقافية في الصين وفي الغرب في النصف الثاني من الستينات ، احترام خاص لدى عامة الشعب العربي . يضاف الى ذلك أن محاولات عربية تبذل بازدياد منذ السبعينات لإعادة فهم التاريخ والواقع العربي بالمنظار المادي الجدلي . وهذه المساعي والمحاولات تحتاج الى زمن كي تفرض نفسها اتجاهاً فكرياً وتنعكس في حركة سياسية ، لكنها على أي حال وضعت حداً لتعالي المثقفين الماركسيين عن تراث شعبهم بحجة واحدية التاريخ البشري وقوانين تطوره ورفض السلفية الدينية أو ما شابه من مقولات. وتقولات ، كما انها فتحت باباً لتكوين ايديولوجيا عروبية شعبية اشتراكية من انتاج الأرض العربية بمساعدة الأدوات العلمية المتوفرة لدى الخارج ، وخاصة الخارج الصديق . ومن الهام أن نشير الى أن الأدبيات الماركسية قد دخلت بلدان الأنظمة العربية البورجوازية الصغيرة منذ الستينات . وقد لقي الفكر الاشتراكي العلمي مذ ذاك تجاوباً من قبل الشبيبة العربية ، واستطاع بسرعة كبيرة نسبياً أن يدمر الفكر الوجودي الذي ساد أوساط الشبيبة والمثقفين المشرقية في الخمسينات . فالفكر الاشتراكي العلمي لا يجد نفسه حالياً في أرض غريبة كلياً . والأحزاب والحركات البورجوازية الصغيرة نفسها أخذت بعناصر عديدة من فكر الأحزاب الشيوعية ، وخاصة العناصر الستالينية منه ، ضمن ايديولوجيتها ، وهذا ما كان يساعدها على الادعاء عند الحاجة بأنها «اشتراكية علمية» .

وثمة ما يسيء الى العلاقة ما بين أصحاب الفكر العمالي الحديث والطبقات الشعبية ، يتمثل في نظرة بعض الشعب الى هؤلاء على أنهم ليسوا تماماً من النحن العربية . الى حد معين جلب هؤلاء بأنفسهم لأنفسهم هذا الحكم الظالم ، من خلال

بعض آرائهم ومواقفهم الشاذة بالنسبة لعامة الشعب . يؤخذ مما كتبه ماهر الشريف[10] عن الشيوعيين العرب في فلسطين ، أنهم منذ نشأة حركتهم وطوال العشرينات كانوا طبقيين ، أساؤوا فهم الصهيونية وانعزلوا عن الرابطة الوطنية لعرب فلسطين ، وذلك بتأثير العنصر اليهودي في الحركة الذي كان مرتبطاً بالصهيونية . في المرحلة التالية ، تحديداً في النصف الأول من الثلاثينات ، رأى هؤلاء الرابطة الوطنية الفلسطينية إنما بقي للعنصر الطبقي في ذهنهم كيان يقف مقابل الرابطة الوطنية ، غير مدركين أن الصراع الطبقي لا يكون خارج نطاق المجتمع ، بل داخله من أجل قيادته وإعادة تكوينه . وفي النصف الثاني من الثلاثينات انقلب الحزب الشيوعي الفلسطيني الى الانصهار في البوتقة الوطنية ، بحيث لم يعد له وجود فعلي كممثل (ايديولوجي) للطبقات الكادحة في المجتمع الفلسطيني ، الأمر الذي تسبب في انشقاق الحزب قومياً ما بين العرب واليهود . بعدئذ ، في الأربعينات ، استطاع الشيوعيون العرب في فلسطين ادراك خيوط الاتصال والانفصال ما بين الرابطة الطبقية والرابطة الوطنية ، لكنهم بغتة خرجوا عن ذلك وعن اجماع الأمة العربية عندما وافقوا على قرار الأمم المتحدة (الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧) بتقسيم فلسطين . أما الرابطة القومية العربية فكانت في جميع هذه المراحل موجودة في زاوية منسية أو مهملة من فكرهم وممارساتهم . كل ذلك يعود ، في المقام الأول ، الى التأثير الخارجي في فهم الواقع والتعامل معه ، بحيث أصبحت الرابطة الأممية أقوى من جميع روابطهم الأخرى . لا شك أن للرابطة الأممية أهمية بالغة ، ولا يجوز أن تغيب لحظة عن اهتمامنا ، لكن لايجوز الانصياع لدواعيها بدون قيد أو شرط ، لا سيما أن بعض هذه الدواعي يكون أممي المظهر دون المضمون بتأثير العلاقات غير المتكافئة بين بروليتاريات القوميات (من خلال ممثليها الايديولوجيين) التي سادت في تلك الفترة الستالينية .

مع تفريقنا الدقيق بين ايديولوجية العوام المشرقية وايديولوجية الشغيلة الاشتراكية ، فثمة نقاط التقاء يصعب ادراكها عن بعد . وهذا يعود الى أن الايديولوجية الاشتراكية تنقسم الى خطين رئيسيين مختلفين ، كما سنرى مباشرة . ثمة خط لا يرى في

---

(١٠) ماهر الشريف : الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٩ - ١٩٤٨ ، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، ١٩٨٦ .

القومية إلا تلك الايديولوجيا البورجوازية . وبحكم رجعية الحركة القومية في الغرب المتقدم حالياً ، فإن نظرة هذا الخط الى القومية العربية لا تخلو ـ بتأثير ذلك ـ من الريبة والحذر ، تنعكس في ضعف الولاء الى الانتماء العربي وبالتالي ضعف الدافع الى المساهمة في الوحدة العربية . على أن بورجوازية الفكرة القومية لا تمنع أن تصبح هذه من ضمن ايديولوجيا الشغيلة ، فتعطيها هذه الطبقات التحتية المنتجة مضموناً معدلاً عن المفهوم البورجوازي يتناسب مع اشتراكيتها وأمميتها . إن الخط المذكور يلتقي هنا دون إرادة تاريخياً بالنظام العصبوي العربي الذي يستوعب تعدد الدول والإمارات ، كما يلتقي حديثاً مع العصبية القطرية الموروثة ومع النزعات القطرية للبورجوازيات التقليدية ولرأسماليات الدولة المملاة من مصالحها الطبقية . غير أنه علينا أن نضيف أن هذا الخط الاشتراكي القطري قد تراجع منذ أواسط الستينات ، وخاصة منذ السبعينات .

من جانب آخر نجد أن بلادنا بحكم تاريخها القائم على طغيان الدولة مهيأة لنظام حكم رأسمالي عصبوي وبالتالي استبدادي ، يعبر فيه فرد معين عن طبقة كاملة وبالتالي عن كامل المجتمع ، تنعدم فيه الديمقراطية ضمن الطبقة وتنعدم بالتالي الديمقراطية على الاطلاق ، الأمر الذي ينخر البنية الداخلية للرابطة الاجتماعية بحيث لا تقوى على الصمود أمام الغزوات الخارجية . كان أقصى ما توصل اليه وعي العوام في التاريخ العربي (مع استثناءات قليلة) تجاه هذا النظام الاستبدادي هو فكرة «المستبد العادل» . وهذه الفكرة ما تزال قريبة من أذهان عامة الشعب العربي المؤمن . والأحزاب السياسية الدينية (والطائفية) تستمد قوتها من هؤلاء العوام ومن هذه الفكرة التي تعود فيما تعود الى الحلم بـ «الإمام العادل» الذي يملأ الدنيا عدلاً بعدأن ملئت جوراً . في الوقت المعاصر ساهمت «الناصرية» في دعم هذا الاتجاه بمنحى غير ديني . أما الفكر الستاليني والأحزاب الشيوعية العربية عموماً فقد انطلقت من ديكتاتورية البروليتاريا لتصل الى ديكتاتورية الحزب الواحد ، لتحط الرحال ـ كما بينت روزا لوكسمبورغ ـ عند ديكتاتورية الأمين العام . وعلى خط موازٍ سارت الأحزاب البورجوازية الصغيرة العربية في نظريتها عن الحزب القائد أو التنظيم الموحد لقوى الشعب من أجل القيام بالثورة وتطبيق الاشتراكية . أنظمة حكم كهذه تقف في وجه تحقق الرابطة القومية في وحدة عربية ، لأنها تنفي بعضها فلا يجتمع إلهان ولا إمامان معصومان ولا زعيمان ملهمان على عرش واحد . خلافاً لذلك

لا يرى الخط الديمقراطي الاشتراكي بديلاً عن طبقة الشغيلة ، لا في حزب ولا في شخص ، ولا يرى بأساً في أن تتنازع هذه الطبقة أو المجتمع عموماً عدة أحزاب تعبر عنها أو عدة أجنحة ضمن الحزب الواحد . مقياس الخط الستاليني أو البيروقراطي هو الانتماء والولاء للحزب واديولوجيته، ليصار الى تسويته بالانتماء والولاء للرابطة الاجتماعية أو إحلاله محله ، في حين ينطلق الخط الاشتراكي الديموقراطي من الوضع الاجتماعي الاقتصادي، اي من الانتماء والولاء للطبقة ضمن اطار رابطة المجتمع ، ونظام حكمه يسمح بتوسيع الرابطة القطرية الى رابطة قومية ، لأنه باختصار غير إلهي وغير معصوم وغير ملهم .

كذلك نرى أن بلادنا مهيأة تاريخياً لنظام اقتصادي لا يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، حيث كانت الأرض عموماً ـ كما ذكرنا سابقاً ـ تعود ملكيتها الى الأمة ، وللأفراد حقوق تصرف يمنحها لهم ممثل الأمة وهو السلطان . بناء عليه كان هذا السلطان وأسرته وحاشيته وموظفوه يتحكمون باقتصاد العمل وتوزيع الدخل . . . وهذا يلتقي بشكل ما مع الاشتراكية البيروقراطية ، حيث يملك المجتمع وسائل الانتاج ، إنما تديرها فئة من الموظفين تأتمر بأمر قيادة الدولة ، أي قيادة الحزب الحاكم ، وتتحكم بعملية الانتاج وتوزيع الدخل . هذا النظام الاقتصادي يكمل النظام السياسي الديكتاتوري المذكور آنفاً ، ويعيق أي مسعى لتوسيع الحياة الاقتصادية من الإطار القطري الى الإطار العربي . أما النظام الديمقراطي فتكون السلطة فيه على وسائل الانتاج للمنتجين أنفسهم ، ويتوجه الاقتصاد المجتمعي من هيئة تمثلهم وتأتمر بأمرهم ، فلها كل المصلحة في توسيع الإطار الاقتصادي القطري الضيق والضعيف الى الإطار العربي الواسع والغني .

نقاط الالتقاء هذه ، مهما كانت مشوشة الرؤية لدى عامة الشغيلة العرب ، تفعل فعلها في وعيهم وسلوكهم ، الأمر الذي يعني أن للاشتراكية البيروقراطية حظاً أوفر في بلادنا من الاشتراكية الديمقراطية ، قياساً الى الظروف الموضوعية والى المستوى الثقافي العام والوعي العمالي في الوقت الحاضر . في كلا الحالتين ، سواء كان الاتجاه العربي نحو «اشتراكية بيروقراطية» أم «اشتراكية ديمقراطية» ، أي سواء كانت «اشتراكية موظفين» أم «اشتراكية منتجين» ، فإن الفكرة القومية المناضلة من أجل تحققها لن تكون «فوق طبقية»

بل ستخضع للفكر الاشتراكي وتندرج فيه ، بمعنى أن الوحدة القادمة ستكون اشتراكية . وإذا لم تكن اشتراكية ، فلن تكون . كذلك الثورة الاشتراكية ، إن لم تكن وحدوية ، فلن يقيض لها النجاح والبقاء في الظروف العربية والعالمية الحالية . حتى وإن قامت هذه الثورة محدودة في قطر عربي واحد ، فمن الضروري حياتياً لها أن تكون توسعية ، هجومية لا دفاعية . وتجربة الثورة الفلسطينية غنية بدروسها في هذا المجال . ونجد أيضاً في الانقلاب العسكري (الشيوعي) في السودان عام ١٩٧١ درساً آخر ، إذ أنه لم يفشل بتأثير قوى داخلية ، بالدرجة الاولى ، بل بتأثير عربي خارجي . ومهما يكن للقوى الامبريالية من دور في القضاء على مشروع الثورة الشعبية هذا ، فإنه ما كان لهذه الامبريالية أن تلقى النجاح الذي حققته بطريقها المباشر . يجب أن لا نستهين بتأثير الأقطار العربية على بعضها . ونحن نرى حالياً ، أن أية دولة عربية يصعب عليها أن تعيش طويلاً معزولة عن بقية الدول العربية ، فكيف معادية لها . وقد قلنا ، إن الثورة الفلسطينية لم تتلق أخطر الضربات من العدو الاسرائيلي ، بل من الأشقاء العرب . لقد تعلمت الجماهير العربية من تجربة الثورة الفلسطينية ، أن العدو الطبقي هو العدو القومي ، وأن العدو القومي هو عدو طبقي ، وإلا فهو ليس عدواً . بالإضافة الى ذلك ، لا بد لأية ثورة عربية قطرية أن تحمي ظهرها دولياً ، على الأقل لمنع التدخل الامبريالي المباشر ، في حال تعذر تدخلها عربياً . وهذا عامل يساعد على التوجه «الاشتراكي البيروقراطي» بتأثير الأنظمة الاشتراكية السائدة في العالم حالياً . على أن هذا الرأي قابل للتعديل بحسب مآل التطورات الايجابية الحاصلة في ظل قيادة كورباتشوف . ومن المؤكد أن ثورة اشتراكية في اوروبا الغربية سوف تخلق ظروفاً جديدة في العالم ، بما فيه الوطن العربي . هذا من الناحية السياسية . ومن الناحية الاقتصادية ، فإن تقسيم العمل الدولي وربط كل من الأطراف العربية بالمركز الامبريالي ، هذا النظام من العلاقات غير المتكافئة لن يُضرب إلا بإيجاد اندماج اقتصادي عربي . ليس هناك تكامل طبيعي ، بعد هذا الزمن الطويل من الفرقة ، بل يجب أن يُخلق مثل هذا التكامل . وهذا لن يتم بدوره ما لم تتحرر الاقتصاديات العربية من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي . فمن هذه الناحية أيضاً يجب أن تكون أية ثورة عربية اشتراكية ، هجومية توسعية على الصعيد العربي ، لا دفاعية محدودة في قطر واحد .

في الختام نرى أنه بعد فشل الطبقتين البورجوازيّة التقليدية والبورجوازية الصغيرة ثمة فرصة تاريخية للشغيلة العرب في قيادة روابطهم القطرية وجمعها في رابطة قومية واحدة ، وإعادة تكوين بنيتها الداخلية على أساس ديمقراطي اشتراكي ، وحمايتها من الغزو الامبريالي والصهيوني الاستغلالي والاستيطاني ، وإعادة بناء علاقاتها مع الخارج بما يخدم السلام والتعاون المتكافىء بين الشعوب . ولا نرى فكراً مهيئاً ليكون دليلاً للجماهير العربية في مسيرتها الثورية هذه غير الفكر الاشتراكي العلمي ، على أن لا يكون هذا الفكر منقولاً بتطبيقاته الاوروبية أو الروسية أو الصينية . . الخ . . بل أن يصبح حقاً فكر طليعة الشغيلة العرب ، فيلعب دور العلم الذي به نعيد دراسة الماضي ونفهم الحاضر ونستشرف المستقبل .

# تبصُّرات في الأسس الاجتماعية الاقتصادية للمشروع الحضاري العربي(*)

لا أدري تماماً ما الذي قصده منظمو الندوة بعبارة «المشروع الحضاري» . لعله كمفهوم أيضاً موضوع على بساط البحث . على أية حال أرى نفسي ، كي أكون واضحاً في حديثي ، مضطراً لأن أضع لهذه العبارة تعريفاً سريعاً . إن الحضارة مفهوم يتضمن جميع منجزات الانسان ، المادية والفكرية (أو الثقافية) . بالتالي فإن «المشروع الحضاري العربي» كعنوان لهذه الندوة الفكرية يتراءى لي أنه ذلك المخطط الذهني أو التصور الموضوع من أجل تطور المجتمع العربي علمياً تقنياً واجتماعياً واقتصاديا وثقافياً ، أي في بناه التحتية والفوقية . هذه النقلة الحضارية هي ما نصطلح على تسميتها «نهضة» ، ويمكن أن يرفع لواءها الى هذا الحد أو ذاك مثقفون أفراد وهيئات ثقافية أو أحزاب وحركات سياسية أو حكومات وهيئات حكومية أو مصلحون وحركات شعبية .

١ ـ يقسّم منظمو الندوة المشروع الحضاري الى سياسي واجتماعي وثقافي وديني . وهو تقسيم مبرّر بضرورة البحث ليس إلا ، إنما النهضة أمر كلي ، إذا أمكن لها أن تكون نهضة حقيقية ، أي ثابتة الخطى متواصلة السير . ولهذا المتطلب عدة أبعاد : أولاً ـ أن يكون المشروع الحضاري متضمناً للنواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية . . الخ ، تتعاون في ايجاده جميع فروع المعرفة . هذه مهمة ليست مفروضة على كل شخص (طبيعي أو اعتباري) مهتم ، لا تلغي بالتالي المشاريع الجزئية ، لكنها تفترض بكل مشروع جزئي أن يستند على ويكتمل بمشاريع جزئية اخرى ليؤلف معها كلاً واحداً ، إذا تعذر أن يتواجد مثل هذا المشروع الكلي . ثانياً ـ إذا كان تكامل المشروع الحضاري ضرورياً من أجل أن تحدث النقلة الحضارية في جميع مجالات الحياة ، فإنه ليس أقل ضرورة أن تنسجم المشاريع الجزئية المذكورة آنفاً في ظل هدف نهائي واحد ، كي لا تتضارب هذه المشاريع الجزئية ، بل تتعاون لتكوين المشروع الحضاري الكامل أو لبلوغ الهدف النهائي المطلوب .

---

(*) مساهمة في ندوة فكرية دعا اليها مهرجان قابس الثقافي الدولي في تموز ١٩٨٧ . تاريخ الاعداد أيار ١٩٨٧ .

من المؤكد أنه ليس هناك مشروع حضاري عربي واحد ، بل يمكن التمييز بين عدة مشاريع مختلفة باختلاف المجموعة البشرية (الطبقة ، الفئة ، الطائفة .. الخ) التي تحملها والايديولوجيا التي تسترشد بها . هناك مشاريع دينية وليبرالية وقومية واشتراكية ، كأهم مشاريع حضارية عربية ، يضم كل صنف منها مشروعاً واحداً أو أكثر ، دون نسيان المشاريع التوليفية فيما بين هذه المشاريع الرئيسية أو تبني أحدها لعناصر من المشاريع الأخرى بطريقة انتقائية دعائية أو تلفيقية أو امتثالية (تواطؤية) . ولقد أطلقنا على هذه المشاريع تسميات ايديولوجية ، ويمكن أن نعطيها أيضاً أسماء طبقية أو فئوية ، دون أن نغير بذلك شيئاً من طبيعتها . على أن طبقية المشروع أو فئويته لا تعبر عن محدوديته إلا من خلال المحدودية النسبية لواضعيه أو حامليه ومصالحهم الطبقية أو الفئوية .. الخ ، بينما تمتد صلاحيته - في نظر هؤلاء على الأقل - لتشمل كامل المجتمع المعني . وهذا بعد ثالث في شمولية المشروع النهضوي : طبقات وفئات وجماعات تتنافس و / أو تتصارع لتقود كامل المجتمع بالشكل الذي تراه الى الهدف الحضاري الذي تراه . في سبيل ذلك تلعب الايديولوجيا لعبتها . بكلمات اخرى : كل مشروع حضاري عربي هو بالضرورة مشروع طبقي وايديولوجي في آن واحد ، مهما ادّعى البعض غير ذلك . وهذا ، طالما أن المجتمع المعني مؤلف من طبقات وجماعات ذات مصالح متناقضة . لذلك ، فإن جميع المشاريع التي تظهر بمظهر الفوقطبقية والعلمية المنزهة عن الايديولوجيا أو تدعيهما هي إما مشاريع خيالية أو تضليلية . لكن ، يجب أن نضيف أن تعدد الانتماءات وارد لدى كل فرد وجماعة في عالمنا العربي وبالتالي ثمة خيار ايديولوجي (كما سنبين بعد قليل) ، وأنه ليس هناك بالضرورة تناقض دائم بين الايديولوجيا والعلم .

على أن عبارة «كامل المجتمع» الواردة آنفاً ليست بالضرورة واحدة لدى جميع المشاريع الحضارية العربية . فقد يكون المجتمع المقصود في أحد المشاريع مجتمع قطر عربي واحد ، وقد يعني في مشروع آخر اقليماً بمجموعة من البلدان العربية كالمشرق العربي أو المغرب العربي أو الهلال الخصيب أو وادي النيل .. ، وفي مشروع ثالث قد يشمل الأمة العربية بأجمعها ، وفي مشروع رابع جميع الشعوب الاسلامية . فإذا كنا نقصد بالمشروع الحضاري العربي مشروعاً يضم العالم العربي ، فهذا يعني ضمنياً رفض المشاريع القطرية والاقليمية والدينية ، ناهيك عن المشاريع الانفصالية ، ومن المنطقي أن تتجلى

هذه الإرادة ضمن هذا المشروع العربي نفسه . من الناحية الأخرى سيكون هذا المشروع غير واقعي إذا أهمل الخصوصيات القطرية والاقليمية الموضوعية[1] . وهذا بعد رابع لشمولية النهضة العربية . ولا يقل أهمية عن ذلك أن نحدد المقصود بـ «العربي» ، هل يشمل جميع أبناء المنطقة العربية بجميع أقوامهم أم فقط ذوي الأقوامية «الإثنية» العربية ؟ إن الفهم الإثني (أو العنصري) للعروبة فهم ضيق الأفق وغير علمي وله نتائج خطيرة على وحدة العالم العربي وتقدمه . بل إنه يناقض عفوية وبساطة وبالتالي صدق مشاعرنا العربية المجدة لأبطالنا وعلمائنا من ذوي الأصول غير العربية . أما الفهم الحضاري للعروبة فينطلق من وحدة التاريخ والجغرافيا والثقافة ، وقبل كل شيء من وحدة المصير ، وهو يتطلب منطقياً تجاوز مفهوم الأقليات والتعامل بمضمونه ، كما يستدعي موقفاً ديمقراطياً من الرغبات المحتملة لإحياء ثقافات محلية ، والنظر اليها ـ كما هي فعلاً ـ باعتبارها جزءاً من ثقافة هذا العالم العربي الرحب ، بل وباعتبارها إغناء حقيقياً لثقافته . وهذا بعد خامس من أبعاد شمولية العملية النهضوية العربية . وثمة بعد سادس مرتبط بالبعدين السابقين ، وهو ضرورة أن يكون المشروع الحضاري العربي المعروف : الدين لله والوطن للجميع ، بحيث لا يكون أبناء الأديان والمذاهب الأقلية ، كما يقال ، مواطنين من الدرجة الثانية أو «لا مواطنين» وأن لا يشعروا بذلك . وهنا أيضاً يأتي دور الايديولوجيا المبشّر والداعم للمضمون الاجتماعي الاقتصادي في المشروع الحضاري العربي . بالطبع ، هذا لا يعني الغاء التاريخ والتراث العربي الاسلامي ، بل النظر اليه عروبياً وعلمانياً ، كما هو ، كتاريخ وتراث فحسب ، يؤلف جزءاً من الحاضر وليس كله ، ولا يصنع من المستقبل إلا بقدر ما يفرضه كعنصر من عناصر تكوين الحاضر . هذه هي مسألة الوصل والقطع مع التراث التي تنطرح عند مناقشة أي مشروع حضاري عربي .

---

(١) هنا أرى نفسي مختلفاً مع محمد عابد الجابري عندما ينظر الى ثنائيات العروبة / الاسلام ، والدين / الدولة ، والأصالة / المعاصرة على أنها إشكاليات مزيفة لأنها محلية اقليمية لا تعم الوطن العربي . انظر : المثقف العربي وإشكالية النهضة ـ رؤية مستقبلية ، في مجلة : الوحدة ، العدد10 تموز (يوليو) 1985 ص44-52 . بفرض صحة كون هذه القضايا محلية اقليمية ، فإن اقليميتها لا تنقص من أهميتها بالنسبة للمشروع القومي ، طالما صحت القاعدة الصحية القائلة : إن مرض عضو في الجسم يجعل كامل الجسم مريضاً . ولبنان في الوقت الحاضر أبلغ مثال على صدق ذلك .

٢ - فيما سبق كان طموحنا أن يجمع المشروع الحضاري العربي بصورة شاملة ومنسجمة جميع المكونات المعرفية والاجتماعية ، بقدر ما هي في الواقع العربي ذات علاقات داخلية غير تناقضية أو تناقضية غير تناحرية وبالشكل الذي يخدم إمكان وحسن تحقيق النهضة العربية من جديد في ضوء الهدف النهائي الموحد . في ذلك انطلقنا من واقع تعدد الانتماءات العربية وضرورة خلق أو تقوية الوعي العام بأولوية ومركزية الانتماء العروبي الاشتراكي .

إن إنتماء الانسان هو في حقيقته انتماء الى غيره من البشر وليس الى أي شيء آخر . هذا الانتماء قد يكون موضوعياً أو ذاتياً . ويتحدد الانتماء الموضوعي بعدد من المشتركات بين مجموعة بشرية ، تبدأ بخواص النوع مروراً بقربى الدم ولا تنتهي بالأوضاع والمصالح الطبقية . غير أن الانتماء الموضوعي (العصبة بذاتها) ليس له تأثير على الواقع ، مثله مثل القوة الكامنة التي لا تؤثر راهناً ، إنما يُحسب لها حساب . ويصبح الانتماء الموضوعي فاعلاً عندما يصبح ذاتياً ، أي عندما يعيه الفرد المعني أو تعيه المجموعة البشرية المعنية (العصبة بذاتها ولذاتها) . يعيه وراثة واكتساباً ، ويكون الاكتساب بالتجربة والثقافة ، إنما دائماً كتمييز عن الآخر ، عن الخارج ، عن الغير . هذا الغير قد يكون قوة طبيعية ، أو قبيلة اخرى ، طبقة اخرى ، شعباً آخر ، عرقاً آخر . . فلولا «الغير» لما وجد «النحن» . وبقدر ما يحمل الانتماء الموضوعي من مشتركات أساسية ، وبقدر ما يتعرض لتهديدات من الغير ، فإن الوعي به يخلق ولاء أشد ، تضامناً أو عصبية أقوى ، ذروة ذلك هو الوعي بالمصير المشترك . بناء عليه يكون الانتماء الى عصبة معينه، وهو الجانب الموضوعي من مفهوم العصبية عند ابن خلدون : هو الرابطة التي تجمع بين مجموعة من البشر . ويكون الولاء أو العصبية بمفهومها الذاتي لدى ابن خلدون : هي الوعي بالارتباط بين أبناء العصبة الواحدة وما يستدعيه هذا الوعي من موقف وسلوك تجاه النحن والغير . هذا الوعي يؤلف نواة الايديولوجيا كمنظومة ثقافية تعبر عن هذه الرابطة الاجتماعية ، تبرر وجودها وتدافع عنها في مواجهة الخارج .

في ضوء هذا التعريف ، الذي نلمح فيه تأثيرات ماركس ومانهايم[٢] وابن خلدون ، يمكن أن تتعدد الايديولوجيات بتعدد الانتماءات . وتعدد الانتماءات واقع فاضح في العالم العربي . فالعامل العربي اللبناني المسيحي مثلاً تتوزعه - على الأقل - اربعة

انتماءات ، كل واحد منها قادر على أن يخلق لديه وعياً مختلفاً ، قابلاً لأن تُبنى عليه ايديولوجيا معينة توجه موقفه وسلوكه الاجتماعي والسياسي بشكل قد يتعارض مع الانتماءات الاخرى . فأية نزاعات داخلية يمكن أن يتعرض لها مثل هذا الانسان ، وكم هو عرضة لتشوه الوعي وللايديولوجيات التضليلية . بالطبع لا تنشأ تلقائياً ايديولوجيا من كل وعي بالانتماء . فلا بد ، من زاوية نظر البشر المعنيين ، أن تكون المشتركات أساسية ، والمتناقضات مع «الغير» مؤثرة على الحياة والمصالح ، وأن تكون العصبية مؤهلة ومستعدة للقيام كرابطة اجتماعية بوظيفة الحماية المطلوبة . وإذا لم تكن هذه الشروط متحققة فعلاً ، بل توهماً ، بناء على وعي خاطىء أو بسبب الاستقلالية النسبية للاديولوجيا عن أساسها المادي ، فان الاديولوجيا المعنية تكون عندئذ تضليلية أو مجرد تبريرية للوضع الراهن .

نستنتج أيضاً من التعريف السابق أن الايديولوجيا قد تعبر عن أكثر من انتماء ، بقدر استيعاب رابطة كبيرة لروابط صغيرة ، وبقدر ما تتعايش انتماءات متناقضة ضمن انتماء أوسع . وفي الحقيقة لا يخلو حتى المجتمع الطبقي من نوع من الحد الأدنى من الايديولوجيا التي تطول أغلب أعضاء المجتمع أو مادته الأساسية ، وهي تعبيرات وعي المجتمع لذاته ككل رغم التناقضات . وأوضح مثال على ذلك الايديولوجيا القومية في البلدان المتخلفة . في ضوء ذلك يبدو إذن ربط الايديولوجيا حصراً بالانتماء الطبقي قسرياً ، الأمر الذي دعى أنصار هذا الفهم الى تحديد مفهوم الصراع الطبقي ليشمل النضال القومي باعتباره صراعاً طبقياً على المستوى العالمي . ولكن ، هل يفسر هذا المفهوم الموسّع بشكل كامل الاستيطان الصهيوني مثلاً ، أو حرب الإبادة التي نفذها الغزاة البيض ضد الهنود الحمر ؟ وماذا نسمي الصراع الفكري الذي أفرزه الصراع التاريخي بين البدو والحضر في بلادنا ؟ وهل الايديولوجيا العائلية والعشائرية مجرد لبوس طبقي ؟

(٢) اختلاف وتنوع التعريفات لهذا المصطلح يبرزها عبد الله العروي في كتابه : مفهوم الايديولوجيا - الأدلوجة ، المركز الثقافي العربي بالدار البيضاء ، دار الفارابي بيروت 1980 . يعرف ماتهايم الايديولوجيا بأنها المنظومة الفكرية التي تعكس وضع المجموعة الاجتماعية الذي اليه يعود الفضل في نشوء هذه المجموعة . نقلاً عن ستيوارت شرام :

Stuart Schram: La «Revolutiou Permanente» en Chine, Paris 1963. Deutsche Uebersetzung, Frankfurt a.M. 1966, S.9.

في الحقيقة هناك الى جانب التناقضات الطبقية الشاقولية التي تستهدف قوة العمل ، تناقضات أفقية تستهدف الوجود ، وإن كان الصراع الطبقي يمتزج مع هذه الصراعات المصيرية ويغطي عليها أحياناً ، خاصة في الزمن الحاضر . ثم الى جانب هذه وتلك توجد في كل مجتمع تناقضات غير تناحرية . كما أن هناك تناقضات أخرى لا تهمنا في هذا المجال . طبعاً ، ليست التناقضات أزلية ، بل عرضة للتغير والزوال ، وكذلك هي الروابط الاجتماعية . غير أن الايديولوجيا تتصف بأنها بطيئة التغير بالمقارنة مع الواقع المادي . مردّ ذلك الى أسبقية الواقع على الوعي وتابعية الوعي للواقع ، والى امتلاك الايديولوجيا لقدر معين من الاستقلالية وبالتالي قدرتها على الدفاع عن الذات تجاه تغيرات الواقع المعني ، وخاصة عندما تكون ذات صبغة دينية ، أي عندما تمتزج أو تتحد بعناصر ايمانية . كذلك تتصف الايديولوجيا بحكم استقلاليتها المحدودة بأنها ذات مفعول عكسي ، أي قادرة على التأثير المعاكس على الواقع المادي . تصبح ، إذا تمكنت الجماهير ، كما يقول ماركس ، قوة مادية ، تفيد الحركات الثورية ، ويمكن أن تفيد المشروع الحضاري العربي .

بناء على ما سبق وبالنظر الى تعدد الانتماءات العربية واستجابة للمستجدات في الحياة العربية ، فانه من الضروري التحقق من «الهوية» ، طرح السؤال من جديد : من نحن ومن هو «الغير» المعادي؟ هذا يتطلب إعادة النظر بقيمة الانتماءات العربية الحالية وتوضعيتها : أولا ، تقييمها بمعيار المشتركات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي تتألف منها والمتناقضات التي تواجهها وبالتالي الوظيفة التي يمكن أن تؤديها ، ليس من حيث النشوء ، فالنشوء لايبرر البقاء ، بل تقييمها من حيث مآلها ، أي كما هي الآن . على هذا الأساس ، فان بعض الانتماءات العربية كالدينية والمذهبية لاتدخل ضمن المشروع الحضاري العربي ، بل تبقى انتماءات ايمانية فردية حرة . وأي دمج بين القومية والدين ، وأي اضطهاد ديني أو مذهبي معناه إحياء وتنشيط انقسام المجتمع إلى طوائف متناحرة عبثياً . ثانياً ، على أساس هذا التقييم تحديد الانتماءات الاجتماعية السياسية المشروعة تاريخيا وربطها ضمن منظومة من الانتماءات الجزئية والكلية ، الأولية والثانوية ، وبالطبع فان ذروة هذا الوعي الانتمائي هو النزعة الانسانية ، بذلك يستوعب الانتماء القومي مثلا الانتماءات الاقليمية والقطرية والاقوامية ، فيمثل المشروع الحضاري العربي ، ومن

العقلاني أن يمثل جميع العُصبات الاجتماعية العربية ، لأنها وبقدر ما هي حقا غير متناقضة في وجودها ومصالحها تناحريا . ثالثا ، نشر وعي شعبي عام بهذا الفهم للواقع الاجتماعي وبهذا التعريف للهوية ، وتبني الاديولوجيا المعبرة عنه كأساس في المشروع الحضاري ، كاديولوجيا معبرة عن التحالف أو الاندماج المذكور آنفا . رابعا ، النضال ضد أي تفرقة «مراتبية» طائفية أو أقوامية وضد الايديولوجيات القائمة على وعي مزيف ، أي على انتماءات تدعي أو تتوهم مشتركات ومتناقضات مصيرية ، لأنها اديولوجيات فقدت مبررها التاريخي ، تفتت قوى المجتمع وتسهِّل غزوه واستعباده من «الغير» المعادي . إن دعاة النهضة العربية الجديدة مدعوون لايجاد مثل هذا المشروع الحضاري المسترشد بهذه الاديولوجيا الجامعة للمجموعات الاجتماعية المؤلفة للعالم العربي ، المرتبطة مصيريا وغير المتناحرة طبقيا .

يتلخص دور الاديولوجيا في عملية التحويل الحضاري العربي هذه في المساعدة على إعادة اندماج المجتمع العربي ، صهره وإعادة فرزه الى مجتمع قومي وطبقات اجتماعية ، وجعله بالتالي مجتمعا عصريا قادرا بالنضال الوطني والصراع الطبقي على التقدم ، بدلا من شل قدراته في صراعات أقوامية وطائفية واقليمية . . بالاديولوجيا تتحول المصالح إلى مبادىء محفِّزة للفرد والجماهير ، قادرة على الفعل بالواقع المادي ، وقادرة على كسب من لامصلحة خاصة أو طبقية مباشرة لهم من ذوي الميول الانسانية . بالارتباط مع ذلك تقدر الاديولوجيا على لعب دور المرشد في المسيرة الحضارية ، وأن تقوم بوظيفة المقياس لصلاحية الأشياء من أجل بلوغ الهدف النهائي المحدد. غير أن خطرها لايخفى في حال انقلابها إلى دين أو مايشبه الدين بتعاليمه المنزلة والمجردة عن الزمان والمكان ، لأنها بذلك تفقد صلتها بالواقع ودورها النهضوي . . كذلك تفقد خاصية أخرى وهي امكانية تعميم المعرفة (العلمية) على مستوى الجماهير من خلال تبسيطها للمعارف وتقريبها إلى النفوس وشحنها عاطفيا . ففي الاديولوجيا يتم المزج ، إن لم نقل : الاتحاد بين العقل والعاطفة . وهذه حالة ينفر منها نبلاء العلم ، لكنها يمكن أن تحقق هدفين عامين : أولا ، مراقبة العلم ليكون في خدمة الانسان والمجتمع العربي . ثانيا ، تحقيق مبدأ العلم للجميع . أي ديموقراطية العلم .

إن مسألة تحديد الهوية و ـ بالارتباط معها ـ مهمة إعادة دمج المجتمع العربي تعتبران قضيتين نافلتين بالنسبة لمن لايرون ربط نشوء الاديولوجيا القومية وتكوين الأمم القومية بصعود البورجوازية الاوروبية والذين يؤكدون على وجود أمة عربية قبل هذا العصر[3] .
لاشك أنه ـ استنادا الى تعريفنا السابق ـ كان هناك شيء من الاديولوجيا العروبية ، والأصح عصبية عربية ، في التاريخ العربي الجاهلي والاسلامي . في الجاهلية نلمحها في مفاخراتهم وأشعارهم وفي تحالفاتهم القليلة المؤقتة ، إنما المؤثرة ، تجاه الفرس والأحباش والرومان (مثلا موقعة ذي قار ضد الفرس أوائل القرن السابع) . لكن الاديولوجيا القبلية كانت تطغى عليها وتضيعها . وفي زمن الاسلام نجد من آثارها الصراع الكلامي في مواجهة مايسمى «الحركة الشعوبية» (خاصة في العهد العباسي الأول) ، وأحيانا بعض أشكال الدعاية الشعرية المتفرقة ضد الحكام الغرباء (المتنبي مثلا915-965) و ـ في حالات أقل ـ مطالبات محدودة بسلطة فعلية للخليفة العباسي أو بحاكم عربي بدلا من الحكام المماليك . لكن هذه الأشكال المتفرقة وغير المتجذرة من الاديولوجيا أو العصبية العربية كانت منضوية تحت عباءة الاديولوجيا الاسلامية السائدة . كانت هناك أمة اسلامية ، ولاوجود لأمة عربية كوعي جمعي استقلالي أو ككيان اجتماعي ، رغم تواجد أكثر العرب ضمن دولة واحدة لقرون عديدة . هكذا وعى العرب أنفسهم وهكذا تصرفوا حتى بدأت الدولة العثمانية تتحول من دولة اسلامية الى قومية تركية . والملاحظ أن الاديولوجيا الاسلامية كانت مع الزمن تزداد قوة ، في حين تتراجع العصبية العربية وتضمحل ، ومن شواهد ذلك أن الخليفة عمر بن الخطاب في أوائل عهد الاسلام كان يعامل القبائل العربية المسيحية (تغلب وإياد والنمر في العراق) معاملة تقارب معاملته لبقية القبائل العربية (إعفاء من الجزية مثلا) ، في حين بعد حوالي ثمانين سنة لم يكن الخليفة عمر بن

---

3 ـ إلى جانب بعض الأحزاب القومية كتاب اشتراكيون كبار من أمثال الياس مرقص وسمير أمين وطيب تيزيني .

الياس مرقص : الماركسية السوفياتية والقضايا العربية ، دار الحقيقة ، بيروت 1973 . سمير أمين : الامة العربية ، دار ابن رشد، بيروت 1978 ، طيب تيزيني : من التراث إلى الثورة ، دار ابن خلدون، بيروت 1976 ، الى جانب كتابات أخرى لهم .

عبد العزيز يميز هؤلاء عن بقية الذميين . ووصل الأمر في المرحلة الأخيرة (أواسط القرن الثامن عشر) إلى القبول بخليفة غير عربي ، ناهيك عن لاقرشيته .

أما الاديولوجيا القومية بمفهومها الحديث ، من حيث أنها حركة فكرية تهدف وتسعى إلى تكوين مجتمع قومي ودولة قومية ، فلم تكن موجودة ، لا في الجاهلية ولا في دولة الاسلام . وليس في تاريخ الفكر العربي مايشير الى وجودها . وأول بوادر مثل هذه الدعوة نجده لدى ابراهيم باشا أواسط القرن التاسع عشر . أما على المستوى الثقافي الشعبي ، في الأدب الشعبي مثلا ، ألف ليلة وليلة والحكايات والسير الشعبية . . فتطغى الاديولوجيا الاسلامية أو القبلية ، ولانلمح شيئاً من الاتجاه القومي سوى ما قد نفهمه من سيرة الأمير حمزة البهلوان، وهنا ربما كان الأرجح أنها تعبير عن عصبوية عربية ضد الحكام الغرباء . لذلك بناء على ماتقدم ، فان مهمة تحديد الهوية وصياغة الاديولوجيا القومية المعبرة عن هذه الهوية مازالت قائمة، وهي أساسية بالنسبة لأي مشروع حضاري عربي جديد.

3 ـ إن النقلة الحضارية العربية هي في الأساس تغيير وتطوير للبنية الاجتماعية الاقتصادية في المجتمعات العربية . هذا يعني أولوية الجانب الاجتماعي الاقتصادي من المشروع الحضاري العربي ، ويتطلب فهما علميا ميدانيا لهذه البنية «القاعدية» . وأي مشروع حضاري في مجال الأفكار والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحقوقية والدينية والتعليمية الخ لايقوم على أرضية من مشروع حضاري لعلاقات الانتاج والتبادل في الداخل ومع الخارج وللعلاقات الطبقية ، يبقى مشروعا ناقصا وجزافيا ، إن لم يكن تضليليا . بالمقابل نجد ، رغم كل التقدم العلمي والثقافي العربي ، رغم الكم الهائل في التعليم والبحث العلمي في الوطن العربي خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة ، أننا مازلنا في أكثر البلدان العربية لانملك صورة واضحة عن البنية الاجتماعية الاقتصادية لمجتمعاتنا . . . فأي مشروع حضاري هذا الذي نحمله أو نعيد النظر فيه أو نقبل على وضعه ، ونحن لسنا على معرفة ببنية المجتمع الذي يراد له أن ينتقل حضاريا ولابنية الشعب الذي يكوّن مادة هذا المجتمع؟!.

لعل مردّ هذا التقصير هو في المقام الأول تأخرنا في الأخذ بدراسة الواقع الاجتماعي الاقتصادي دراسة علمية استقرائية، تأخرنا في اقتباس هذا العلم بعد القطع مع التراث

العلمي العربي الذي نذكر من أعلامه في هذا المجال العالمين العظيمين ابن خلدون والمقريزي . وقد تعلمنا الفصل بين البناء الفوقي للمجتمع وقاعدته الاجتماعية الاقتصادية ، ولكننا كأي تلميذ مأخوذ بأستاذه خلطنا بين المنهج والتطبيق ، بين الأداة والموضوع ، الأمر الذي أظهر الفروق بيننا وبين الغرب على أنها فروق كمية وليست فروقاً نوعية . لذلك نضطر الآن إلى التحدث عن الخصوصيات العربية ، مفترضين أن العموميات ماثلة في النموذج الغربي . قبل كل شيء يستحق الأمر إعادة النظر في المحتويات العربية لكل من البناء القاعدي والبناء الفوقي . فقائمة عناصر هذين البنائين قد لاتكون واحدة في جميع المجتمعات في جميع العصور.

بالنسبة لمجتمعاتنا العربية يضم البناء القاعدي بصورة رئيسية : أشكال الاستثمار ، علاقات الملكية والتصرف ، شكل التصرف بالملكية العامة، العلاقات التجارية والربوية ، أشكال الانتماءات الاجتماعية ، العلاقات الطبقية ، علاقات التبادل والتبعية تجاه الخارج . . من هذه القائمة المختصرة نتبين أهم الخصوصيات القاعدية لمجتمعاتنا العربية : أولا ، نحن العرب لايهمنا فقط من يملك وماذا يملك ، بل أيضا من يتحكم بملكية الشعب وكيف يديرها ويستغلها . ثانيا ، لاتهمنا فقط وسائل الانتاج ، بل أيضا السلطة التجارية والربوية . ثالثا ، بحكم انتقالية مجتمعاتنا تجدر دراسة أنماط الانتاج في بلادنا والثقل النسبي لكل واحد منها . رابعا ، مجتمعاتنا ليست مقسمة في الواقع وفي الوعي إلى طبقات فقط تجمعها قومية واحدة ، بل توجد كيانات غير طبقية متوارثة من الماضي ذات تأثير على التطور الحضاري للبلاد ، إن لم تؤثر على وجوده . خامسا ، علاقاتنا مع الخارج ليست علاقات تعاون دولي فحسب ، بل هي أيضا من ناحية نوع من العلاقات الطبقية التي تتجلى في استغلال الامبريالية لنا ، وفي تبعيتنا العلمية التقنية والاقتصادية ، ومن ناحية أخرى نوع من العلاقات المصيرية ، كما هو واضح في صراعنا مع الدولة الصهيونية، وليس هناك ماهو أكثر «قاعدية» من الصراع على الوجود.

نعود إلى أهمية فهم الواقع الاجتماعي الاقتصادي من أجل صياغة المشروع الحضاري العربي . نذكر هنا مثالا على غاية الخطورة . فالمشاريع القومية العربية على اختلافها تشخص الواقع بأنه متخلف ومجزّأ . هذا يعني أن المشروع يهدف منطقيا الى إزالة التخلف والتجزئة، أي تحقيق التقدم الاقتصادي والوحدة العربية . لكن هذين

الهدفين ممكنان نظريا وتاريخيا بالطريق الرأسمالية . بالتالي فان هذا التشخيص للواقع العربي لايستدعي بحد ذاته بالضرورة الأقنوم الثالث في ثالوث المشروع القومي ، وهو : الاشتراكية . لذلك حاول مثلا المشروع الناصري في بدئه أن يحقق التقدم الاقتصادي بواسطة الرأسمالية الوطنية المصرية نفسها وبمساعدة الغرب . ولما تبين بالتجربة أنه لايُعتمد على هذه الرأسمالية الوطنية في التنمية الحقيقية ، وأن الغرب نفسه يقف في طريقنا للحاق به ، بحثنا في عدد من البلدان العربية المتحررة عن أداة أخرى من أجل ذلك ، وأسميناها «اشتراكية» . هكذا تتساوى تقريبا الاشتراكية في المشروع القومي مع التنمية بواسطة أجهزة الدولة . وهذا خلط بين الهدف والأداة ، وكلاهما لم يوضع على معرفة علمية ميدانية للواقع المحلي والعالمي . ولقد تعرّف المشروع القومي على اختلاف صيغه إلى النظام الاجتماعي الاقتصادي الذي ثار ضده على أنه إقطاعي ، دون أن يميّز اقطاعيته بغير الملكيات الكبيرة للأرض . بالتأكيد لم يكن الأمر مجرد التباس في التسمية ، فالسياسة التي طبقت وقتذاك كانت فعلا مضادة للاقطاع بمعناه الحقيقي ، فأعادت الوضع إلى الصفر ، إذا صح هذا التعبير ، من أجل تكوين رأسمالي جديد في الزراعة والريف.

إن «التخلف» تشخيص أحادي الجانب لواقعنا العربي . حقا ، إن المستوى الحضاري أمر نسبي . غير أن قياسه بالمقارنة مع مستوى انتاج واستهلاك الغرب فحسب ، ليس قياسا كاملا . إذا غضضنا النظر مؤقتا عن الجانب الثقافي ، فان المستوى الحضاري يقاس أساسا بمستوى القوى الانتاجية وبطبيعة علاقات الانتاج . فليست أزمتنا الحضارية نابعة فقط من سبق الغرب لنا في المجال العلمي التقني والاقتصادي ، بل هي نابعة ايضا من أن علاقات الانتاج لدينا استغلالية واستبدادية لدرجة يستحيل بها أن يحقق المجتمع النقلة الحضارية المطلوبة . فاذا شخصنا الواقع العربي على هذه الصورة ، عندئذ تكون الاشتراكية أصيلة في مشروعنا العربي ، ليس باعتبارها أداة، بل هدفا رئيسياً . إنني أزعم أننا لانستطيع اللحاق بالغرب بنفس النظام الاجتماعي الاقتصادي الذي يعود إليه الفضل في نهضة الغرب ، ليس لأن الغرب لايسمح لنا بذلك أو لأنه بطبيعته يعيقنا عنه ، بل لأن مسيرتنا التاريخية في التطور لاتؤدي بنا الى هذا الطريق الغربي .

نصل مما سبق إلى أن فهم الواقع الاجتماعي الإقتصادي يبقى قاصرا ، مالم يكن فهماً تاريخيا . هذا يعني ضرورة بحث المسائل المطروحة والتقصي عن معوقات الحاضر في

تاريخيتها ، في نشوئها وتطورها . فالحاضر قد لايفهم إلا من ماضيه ، وبدون هذا الربط قد يكون السير نحو المستقبل تخبطاً . إن الدراسة العلمية للواقع هي دراسة حراكية (ديناميكية) ، فلا تتعرف إليه مجرداً من الزمان ، بل بأصوله والعوامل الفاعلة فيه واتجاه تطوره .

تبعاً للفهم التاريخي يكون من الطبيعي أن ينطرح السؤال عن الأسباب التي جعلت اوروبا تسبقنا حضاريا منذ القرن السادس عشر أو قبله . ترتبط بذلك مسألة لطالما أغوت الكثيرين من مثقفينا بدراسته، وهي: لماذا لم تنشأ الرأسمالية في بلادنا مع اوروبا أو قبلها؟ للجواب على هاتين المسألتين كان من الضروري البحث في ماهية وطبيعة التشكيلة الاجتماعية العربية القروسطية . هنا نجد الآراء مختلفة، وكل رأي يؤدي منطقيا إلى جواب محدد مختلف عن غيره ويملي بالتالي صياغة مختلفة للمشروع الحضاري العربي . فإذا قلنا إن التشكيلة العربية كانت اقطاعية ، فجوابنا يتضمن أنها كانت تحمل في رحمها جنين الرأسمالية . قد نتجاهل السؤال، لماذا لم يلد هذا الجنين ، عندئذ سنسعى إلى استدراك الثورة البورجوازية الرأسمالية مستلهمين الطريق الغربي ، ومستفيدين من الغرب ، وهذا هو محتوى المشروع البورجوازي ، الذي بدأ ليبراليا وانتهى كومبرادوريا . وقد يتعدل هذا المشروع إلى صيغة قومية تحررية توصلنا الى طريق رأسمالية الدولة ، كما ذكرنا آنفا . وقد نتساءل عن السبب ، فنجد الجواب في أن الغرب هو الذي أجهض هذا الجنين الرأسمالي العربي ، عندئذ سيتضمن مشروعنا استدراك الثورة الديموقراطية البورجوازية ، ليس اعتمادا على الغرب ولا على يد البورجوازية المحلية التابعة له ، بل بمساعدة الشرق الاشتراكي وعلى يد البرولتياريا، فما العمل إذا لم تكن لدينا بروليتاريا؟ في هذه الحالة نأخذ روح البروليتاريا المفترضة ، وهي الاشتراكية العلمية ، وننفخها في أجساد فئة من المثقفين المتحدين في رابطة جديدة ، هي «الحزب الثوري» ، لكي تقوم هذه العصبة بدور البورجوازية والبروليتاريا معا . هذا بناء يملك منطقه الخاص . لكنه سرعان ماينهار في أساسه التاريخي ، إذا تبين أن التشكيلة العربية لم تكن اقطاعية قط . أما المشروع القومي التحرري فيظهر عندئذ على أنه لم يكن أكثر من مشروع تسريع للتطور الرأسمالي بنيابة الدولة عن الطبقة البورجوازية.

ظهرت في أواخر الخمسينات[4] وكثرت منذ أوائل السبعينات الأقلام العربية التي تؤكد أن المجتمع العربي لم يعرف الاقطاع ، كما عاشته اوروبا القرون الوسطى ، لكنها اختلفت في توصيف التشكيلة الاجتماعية العربية التي سبقت الاستعمار الاوروبي . وقد تكوّن هذا الاتجاه بتأثير الجدل الذي دار على المستوى العالمي حول مسألة أحادية أو تعددية تطور المجتمع البشري وحول نظرية نمط الانتاج الآسيوي . الباعث الأول كان خارجيا إذن ، لكنه لاقى ويلاقي بازدياد صدى واسعاً لدى المثقفين العرب بسبب قصور نظرية التطور الأحادي عن استيعاب التاريخ الاجتماعي الاقتصادي العربي . في الحقيقة كانت هذه النظرية وليدة دراسة ماركس وانغلز للتاريخ الاوروبي . وهناك مايشير إلى أن ماركس نفسه لم يعتبرها سارية المفعول على جميع البلدان غير الأوروبية[5] . مما يؤخذ على هذه النظرية حتميتها القدرية وتمحورها الاوروبي (مايسمى «المركزية الاوروبية» ) بينما تشدِّد هي على عالمية القوانين الاجتماعية ويحق لها أن تفخر بنزعتها الانسانية المساواتية المناقضة للنزعة العنصرية البورجوازية[6] . في العادة تنطرح كبديل عن نظرية التطور الأحادي نظرية نمط الانتاج الآسيوي . لكن أقوال ماركس في إطار هذه النظرية خضعت لتأويلات متعددة ومختلفة لدرجة أننا بالكاد نستطيع أن نتحدث عن نظرية واحدة ، والأصح أن نسميها مجموعة نظريات : مجتمع طبقي انتقالي ، عبودية شرقية واقطاع شرقي ، اقطاع شرقي ، مجتمع آسيوي . . مع ذلك ، لو أخذنا القواسم المشتركة لأغلب هذه التأويلات، لوجدنا أن نظرية نمط الانتاج الآسيوي بدورها لم تخل من تمحور غربي يتجلى أولا في الربط الانطولوجي بين النمط الآسيوي والاستبداد الشرقي ، ثانيا في الربط الانطولوجي بين هذا النمط والركود الاقتصادي والسياسي . والحقيقة أن هذا الاستبداد

---

4 ـ رائد هذا الاتجاه هو ابراهيم عامر في كتابيه : ثورة مصر القومية ، القاهرة 1957 . الأرض والفلاح ـ المسألة الزراعية في مصر، مطبعة الدار المصرية ، القاهرة 1958

5 ـ من أبرز مايركز عادة كبرهان على ذلك رسالة ماركس (ومسوداتها) الى فيرازسوليتش بتاريخ 8 آذار 1887

Marx - Engls Werke, Band 19, Dietz Verlag, Berlin 1973 , S.242- 243, 384 - 406.

6 ـ انظر بندلي جوزي ، رائد هذا الاتجاه (وهو نفسه رائد التفسير المادي الجدلي للتاريخ العربي الاسلامي) : من تاريخ الحركات الفكرية في الاسلام (1929) ، الطبعة الثالثة ، دار الجليل ، دمشق 1982ص 11-16

ليس استبدادا إلا بمقارنته مع العلاقة الداخلية مابين أعضاء الطبقات المالكة الحاكمة في الغرب (من أسياد عبيد إلى اقطاعيين إلى رأسماليين) . والركود ليس ركودا إلا من ناحية تطور الملكية الخاصة والسير نحو الرأسمالية . وهذا مفهومان غربيان تماما للديموقراطية والتقدم .

هكذا نرى أنفسنا في هذا المجال مانزال ندور في حلقة أبحاث اوروبية ، هي مفيدة فائدة عظيمة بدون شك ، لكن فائدتها تنتهي عندما تبقى مجرد جدل نظري . الخروج من هذه الحالة لايكون - برأيي - إلا في إعادة دراسة التاريخ العربي الاسلامي دراسة مادية جدلية ، ومن ذلك حتى محاولة تطبيق النظريتين المتنافستين على هذا التاريخ . ففي التطبيق العملي تبرز نقاط ضعف ونقاط قوة النظرية ، كما قد تتكشف عناصر جديدة تدفع الى تعديل النظرية أو ربما إلى الخروج بنظرية جديدة . وكما هو معلوم ، ثمة محاولات عربية عديدة في هذا المجال، منذ السبعينات، وستقوم محاولات أكثر، كما يبدو، وهي بسلبياتها وايجابياتها تبشر بالتقدم في هذا المجال . الى جانب ذلك ثمة امكانية للاستفادة من التراث ، ونخص بالذكر هنا ابن خلدون والمقريزي . فالمقريزي فهم المجتمع على أنه وحدة من الطبقات . أما ابن خلدون فقد وضع نظرية في نشوء وازدهار وانحلال الدول ككيانات سياسية واجتماعية اقتصادية . ان نقاط ضعف هذه النظرية ماثلة للعيان في زمننا الحاضر . في مقدمتها : السكونية التي تتجلى في دوراتها المتعاقبة والمتشابهة بشكل يختفي فيه اتجاه تطور المجتمع عبر هذه الدورات ، بتعبير آخر : التاريخ يعيد نفسه في نظر ابن خلدون كل مئة عام تقريبا . وهذا ما لايتفق مع مستوى العلم الحالي . لكن نظرية ابن خلدون مانزال تحمل قيمة معرفية، ولربما استطاعت مع بعض التعديل والتطوير أن تساهم بشكل فعال في فهم التاريخ والحاضر العربيين .

في محاولة الفهم التاريخي هذه يقدم لنا الحاضر مؤشرات هامة يمكن فهمها ضمن السياق التاريخي للتطورات الاجتماعية الاقتصادية في بلادنا ، وقد كانت العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية غنية بدروسها ، أطاحت بكثير من المقولات السائدة، وكشفت حقائق لم تكن تخطر على بال ، ووضعت إشارات استفهام أمام ماكانت مسلمات . حتى التفريق الذي كنا نقيمه كسد الصين بين الدول التقدمية والرجعية لم يعد مقنعا ، بعد أن رأينا كيف تتلوّن الرايات وتتبادل الخنادق ويتعلق مصير شعب بإرادة فرد . نلاحظ مثلا أن

البلدان العربية ، التي تعتبر نفسها «متحررة» وكذلك التي قد نعتبرها «خاضعة» ، جميعها تقريبا تابعة للنظام الرأسمالي العالمي . هل يعود هذا إلى أسباب خارجية أم هناك أسباب داخلية أيضا ؟. ونلاحظ مثلا في جميع البلدان العربية تقريبا ، التي تسمى نفسها «اشتراكية» وكذلك التي نسميها «رجعية» تشترك في كون الدولة هي المالك الرئيسي لوسائل الانتاج وهي القائد للاقتصاد الوطني[7] . هل أسباب ذلك عوامل طارئة ، أم أن قسماً من هذه العوامل يضرب جذوره في الماضي؟ هذا يطرح سؤالا مكملا : هل يمكن الاكتفاء بالظواهر الرأسمالية المفروضة أصلا من الغرب الرأسمالي والمطوّرة من ثم محليا لفهم حاضرنا والتخطيط لمستقبلنا؟ . . إنني أشك في ذلك. كل فرد فينا يرى كيف يحل فرد محل حزب أو طبقة وبالتالي محل شعب . وكل فرد فينا يلمس أن الملكية الخاصة في بلادنا ليس «تابو» (محرما) كما هي في الغرب . لاهي محرم في أعمق أعماق نفوس مواطنينا ، ولا في تصرفاتهم، ولافي الأنظمة والسياسات الحكومية العربية على اختلافها . هكذا ، شبيه ما كان عليه الوضع في الماضي . فثمة حدود ملحوظة لحقوق الملكية في بلادنا . المبادرات الفردية الحقيقية ، الآن كما في الماضي تقريبا ، محصورة في التجارة والخدمات . أما الأنشطة التي تقوم عليها حياة وموت المجتمع فهي تتعلق مصيريا بنهج الدولة وسياستها . وإلى حد بعيد كما في الماضي تكوِّن العصبيّات دولنا وتحكم حياتنا السياسية أكثر من أية ارادة شعبية أو طبقية أو حزبية سياسية . هذه الملاحظات تدعو ـ فيما تدعو ـ إلى إعادة النظر فيما إذا كانت ثمة ضرورة تاريخية حقيقية بالنسبة لنا إلى النظام الرأسمالي أو القيام بالتطور الرأسمالي من غير رأسمالية ، أو حتى الى مايسمى تجاوز المرحلة الرأسمالية . . فلعلنا مصابون بعقدة الرأسمالية ، وربما ما هي إلا عقبة اخترعناها نحن أو أدخلوها في ذهننا ، وما لها كمرحلة تاريخية حتمية من وجود.

4 ـ تحدثنا في البدء عن ضرورة أن ينقل المشروع الحضاري المجتمع بكامله حضاريا ،أو ـ على الأقل ـ أكثريته . ذلك لأن التطور الحضاري ، إذا اقتصر على جزء من

---

7 ـ بهذا الخصوص تجدر الاشارة الى مقال جورج قرم : ذريعة تناقض الأنظمة الاقتصادية العربية وتطور التنمية القومية ، المنشور في مجلة : المستقبل العربي ، العدد 30 ، آب 1981، ص 143 - 150 . وقبلئذ كانت مساهمة محي الدين صبحي : تماثل البنية الاقتصادية بين الدول البترولية والدول الزراعية في الوطن العربي . في مجلة : دراسات عربية ، العدد7 أيار 1975 ، ص 22 -30 .

المجتمع، فانه مهما سار أشواطا بعيدة، سيضطر في يوم ما إلى العودة إلى الوراء للأخذ بيد الأجزاء الأخرى التي بقيت واقفة أو تعثرت في المسيرة الحضارية . وإذا لم يفعل ذلك ، فان هذه الجموع المتأخرة عن الركب ستجر هذه الطليعة المتقدمة إلى الخلف للانطلاق معا من جديد. هكذا حدث في بعض البلدان العربية ، عندما تقدمت فئة قليلة نسبيا من أبناء المدن وأهملت غالبية الشعب، لاسيا أبناء الريف ، لتجد نفسها بعد فترة وقد سيطرت هذه الأكثرية الأقل تحضرا وفرضت مستواها الحضاري على كامل المجتمع ، بمن فيه الفئة المتقدمة إياها ، فنشرت انحطاطا في الثقافة والفنون وادارة الدولة واخلاق المجتمع . . هذا تطور الى الوراء في الظاهر ، لكنه في الحقيقة ليس هكذا ، لأن الانحطاط موجود بالقوة ، أي كان محبوسا أو في حالة كمون ، وعندما واتت الظروف ظهروساد . كذلك هكذا حدث في العالم العربي ، الذي تقدمت فيه مجموعة من البلدان تاركة وراءها مجموعة أخرى . وعندما، في السبعينات خاصة ، منحت الطبيعة والظروف الدولية للمجموعة الأكثر تخلفا فرصة تاريخية ، رأينا ومانزال نرى كيف أخذت هذه المجموعة تنشر ثقافتها واديولوجيتها على المجموعة الأكثر تقدما ، حتى على يد قوة العمل المثقفة والماهرة التي تملكها المجموعة المتقدمة ذاتها . انه نوع من التوازن الحضاري ، على مبدأ الأواني المستطرقة، هنا على المستوى الأقاليمي العربي ، وهناك على المستوى القطري . ظاهرتان متشابهتان ومتواقتتان الى حد بعيد. وإذا كانت الظاهرة الأولى تعود الى وحدة المجتمع وتؤكد رأينا في شمولية المشروع الحضاري من جانبه البشري ، فان الظاهرة البارزة الأخرى في حياتنا العربية تدل على وجود الوحدة الثقافية بين البلدان العربية، إضافة الى وبالارتباط مع التاريخ والجغرافيا واللغة والمصالح المشتركة والمشاعر الوحدوية المشتركة التي تشكل الأساس الموضوعي والمشروعية التاريخية لمطلب الوحدة العربية .

بالطبع لن يحدث الانتقال الحضاري لكامل المجتمع على هدى مشروع نخبوي أو فوقي ، مشروع مثقفي أو حكومي بيروقراطي . هنا يمكن أن نوجه النقد الى جميع المشاريع التنموية الرسمية العربية ، فجميعها فوقية نخبوية بيروقراطية ، تنتظر من الشعب الامتثال والتنفيذ، دون ان يكون له رأي في التوجهات والأهداف التنموية ، بل حتى دون ان يفهم هذه التوجهات والأهداف ، على مبدأ: نفذ ولا تعترض . هذا الموقف

يحمل - فيما يحمل - نظرة دونية إلى الشعب . غير أن هذا الموقف المتعالي لاينفرد به رجال السلطة المنفصلين أصلا عن شعبهم ، بل يشاركهم به كثير من المثقفين . ولا أقصد هنا المثقفين من أبناء الطبقات العليا في المجتمع ولا اولئك الذين يقفون على أبواب السلطات وينتظرون فضلات الموائد ، بل أعني المثقفين التقدميين بالذات .

ثمة ثلاثة مآخذ رئيسية على فعالية قسم هام من المثقفين التقدميين بخصوص موقفهم من الشعب ، وإن كانت دواعي هذه المآخذ تتقلص مع الزمن ، وخاصة في العقد الأخير . أولها يستند إلى أن انتقال الشعب حضاريا يستدعي المساهمة بشتى الأشكال في خلق الوعي عند هذا الشعب بأوضاعه الحقيقية وامكانية وآفاق تغييرها وتحسينها وسبل هذا التغيير والتحسين . . . غير أننا نجد تقصيرا كبيرا في هذا المجال ، لدرجة أن المثقفين المعنيين أنفسهم مازالوا يعرجون وراء أحداث الواقع ، فكيف ينقلون الوعي به الى غيرهم؟! . حقا إننا نفتقر الى الكثير في كل المجالات . لكنني أظن أننا أحوج مانكون إلى معرفة الواقع في مختلف نواحيه . ثانيها يرى أن مساهمة المثقفين في توعية الشعب تفترض وجود تعارف متبادل بين المثقفين والشعب ، ليس فقط معرفة الشعب بالمثقف ، بل أيضا معرفة المثقف بالشعب . ومعرفة الشعب لاتكون بدراسته موضوعيا ، فحسب ، أي بالاطلاع على أوضاعه ومشاكله وحاجاته وما إلى ذلك في الجانب الحياتي المادي ، بل كذلك الاطلاع على الجانب النفسي .والثقافي. على النقيض من ذلك مازال كثير من المثقفين ينظرون الى الثقافة الشعبية نظرة استخفاف أو لامبالاة ، وبعضهم لايعترف بها أصلا كمعارف أو جماليات . ومن شواهد ذلك أن أغلب الجامعات العربية لاتدرس مثلا الأدب الشعبي والفنون الشعبية . لكن ، حتى لو فرضنا أن هذه الثقافة متدنية القيمة الجمالية، فانه يمكن مع ذلك من خلالها دراسة الشعب كذات ، وهذا بحد ذاته سبب كاف لايلاء الثقافة الشعبية كل اهتمام .

ثالث المآخذ المذكورة على قسم من المثقفين التقدميين ينطلق من أن الشعب راشد ، لا يحتاج إلى وصيّ ، وأنه إذا لم يع مصلحته ، فلا فائدة من فرضها عليه ، لأنها لن تزيد عندئذ في سعادته ، بالعكس سيكون فيها كل الضرر ، لأنها تصبح بذلك اغتصاباً وغربة . وقديماً قال الخليفة عمر بن عبد العزيز حكمته العظيمة : «لا خير في خير لا يحيا إلا بالسيف» . إن الموقف الوصائي على الجماهير ، وهو شائع لدى قسم هام

من المثقفين التقدميين ناهيك عن الأنظمة التقدمية وغير التقدمية ، يقوم في حقيقته على نظرة دونية إليها . فيجب أن يكون المثقف التقدمي حذراً ، لعدة أسباب :

ـ الموقف الوصائي أسهل وأسرع وأكمل في تحقيق المشروع الحضاري من الموقف الديموقراطي الذي يتطلب توعية الناس ودفعهم إلى تولي العملية بأنفسهم ، في ظروف من الجهل والتخلف والعدوان الداخلي والخارجي . ـ يلتقي الموقف الوصائي مع موروثات مثقفية معادية للجماهير ، يحملها المثقف العربي في أعماقه بحكم تتلمذه إلى حد بعيد على أسلاف يمجدون السلطان ويحتقرون العمل اليدوي . . . ـ فيميل الانسان بطبعه إلى تضخيم الذات والمبالغة في أهمية نشاطه ومهنته وعمله تجاه الآخرين ، فيرى المثقف في نفسه استاذاً في كل شيء ، وما على الشعب المريد سوى أن يسأل وأن يفعل الصحيح الذي يقوله هذا المثقف الذي ينسى أن المسألة هنا لم تعد مسألة تعليم وتعلم ، بل مسألة تكوين حياة مجتمع .

ومما يزيد في خطر النظرة الوصائية أنها تتستر بستار الحرص والمحبة ، بل وتختلط بها أحياناً . فمن الحب ما قتل . من ذلك نظرية اشتراكية تنسب إلى لينين ، وهي في الحقيقة مقتبسة من كاوتسكي ، تقول إن الوعي الطبقي يأتي البرولتياريا من خارجها ، من الانتلجنسيا ، البورجوازية الأصل ، الاشتراكية الفكر . النظرية تبدو مقنعة في الظاهر ، ومما يزيد من الاقتناع بها كونها صادرة عن مفكر وقائد عظيم مثل لينين . لكنها في الحقيقة خاطئة من أساسها ، لأنها تعتمد مصدراً واحداً للوعي وهو الثقافة ، وتتجاهل المصدر الأهم والأقدم ، وإن كان أكثر بطئاً وبساطة ، وهو العمل . إن هذه النظرية غريبة عن الفكر الاشتراكي العلمي . فإذا كان الانسان قد تحول من قرد إلى إنسان بالعمل ، كما يقول أحد أبوي الاشتراكية العلمية أنجلز ، فمن المؤكد أنه لن يعجز بالعمل عن ادراك وضعه الطبقي .

* * *

تلك كانت تبصّرات ، أعني تأملات عقلية واقعية ، في الأسس الاجتماعية الاقتصادية التي أرى أن يقوم عليها مشروع النهضة الحضارية العربية الجديدة ، بعد أن وصلنا الآن إلى طريق مسدود . هي أطروحات للمناقشة ، بصراحة وسعة صدر . وهذه الصراحة وسعة الصدر هي الشرط اللازم الأول كي تحقق ندوتنا غايتها ، بل هي الشرط اللازم الأول لأي تقدم ثقافي أو فكري في العالم العربي .

# جوانب لا عقلانية في التنمية الاقتصادية العربية(*)

ليعذرني القارىء العزيز ، إن أثقلت عليه بملاحظة أولية قبل الولوج إلى موضوع هذا المقال ، رغبة في أن أبرر بعض نقاط الضعف فيه . ذلك لأننا ، نحن الباحثين العرب ، مهما كنا عروبيين ، يصعب علينا أن نتحدث عن الواقع العربي حديثاً ذا محتوى مادي ملموس ، إذ نفتقد إلى الاسنادات اللازمة في البحث . قد يعرف الواحد منا ، أو يستطيع ـ على الأقل ـ أن يعرف الكثير نسبياً عن القطر الذي يعيش فيه ، لكن المعلومات عن الأقطار العربية الأخرى ، إما مفقودة تماماً أو قليلة لدرجة لا تفي بالغرض . وهذا هو أول اللا معقولات . فجميع الدول العربية تقريباً تتحدث عن الوحدة العربية ، ناهيك عن التضامن السياسي والعسكري وعن التكامل الاقتصادي ، لكنها لا تقوم ـ ضمن الحدود الدنيا ـ حتى بتبادل مطبوعاتها ومنشوراتها ، بل تعيق إرسالها أو وصولها ، إن لم تمنعها . هكذا نجد أن التواصل الفكري والاعلامي بين هذه البلدان شبه معدوم أو واهٍ جداً . في نفس الوقت ثمة ضرورة تعبر عنها دوريات ثقافية ودور نشر فاعلة ثقافياً عربياً بالاصرار على الكتابة على المستوى العربي ، كاسهام مشكور منها في التواصل الثقافي العربي على طريق الوحدة العربية ، على أن هذه المنابر الثقافية التي تصرّ هذا الاصرار قد تبعد بذلك أحياناً عن الغاية التي كانت وراء إصرارها . فإذا كان المرء مع الوحدة العربية ، فمن المهم أن يقوم بعملية التوسط من أجل التواصل بين مواطني البلدان العربية ، على الأقل بين المثقفين منهم . بالتالي ، من المهم أن يُعلم السوري مثلاً أخاه الجزائري أو اليمني إلخ عن الواقع السوري ، وبالمقابل يقوم الجزائري مثلاً باعلام أخيه العراقي أو الصومالي الخ . أما أن نفرض على كل منهم التحدث عن الواقع العربي ككل ، رغم فقدان أو نقصان المستندات اللازمة لذلك ، فهذا يعني دفعهم إلى تعميم المحليات على كامل الوطن العربي أو حرمانهم من المشاركة في عملية التثاقف . هذا ، في حين تستطيع هذه المنابر الثقافية نفسها أن تقوم بقسط من المهمة الثقافية الوحدوية ، عندما تنشر الاحصائيات والتشريعات والتقارير والدراسات عن فرادي البلدان العربية في

* ـ كتبت الدراسة في حزيران ١٩٨٦ . ونشرت في مجلة «النهج» ، العدد ١٦ ، السنة الرابعة ١٩٨٧ ، ص ١٢١ ـ ١٣٩ .

جميع المجالات ، بحيث تسمح بأن ينتقل في المستقبل جزء متزايد من البحث من المستوى القطري إلى المستوى العربي . كذلك تستطيع دور النشر القطرية ، الرسمية قبل الخاصة ، أن تقوم بقسط آخر من هذه المهمة ، بأن تنشر كتباً عن أوضاع ونتاجات فرادى البلدان العربية غير قطرها . إلا أن القسط الأكبر من الرسالة الثقافية الوحدوية يجب أن تقوم به أولاً جامعة الدول العربية . ـ أردت من هذا الاستهلال أن أنبه القارىء إلى أنني أقوم في مساهمتي هذه بنوع من التعميم المذكور أعلاه . وله ، بقدر اطلاعه العياني ، أن يأخذ به أو يصححه أو يرفضه .

بعد تحررها من الاستعمار التقليدي بقيت البلدان العربية تابعة اقتصادياً للدول الامبريالية . فالنظام الاقتصادي الذي تكوّن بعد الاستقلال السياسي كان على صورة اقتصاديات البلدان الاستعمارية بفضل الطبقة الاقطاعية البورجوازية التي قادت البلاد حينذاك والتي ارتبطت في مصالحها وفي فكرها بمصالح وفكر الدول الامبريالية . لذلك قامت في بعض البلدان العربية قوى اجتماعية سياسية أزاحت الطبقة المالكة الحاكمة عن عرش السلطة ووضعت نصب عينيها التحرر من الاستعمار الاقتصادي وتجاوز التخلف بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . في نطاق هذا البحث أطلقت على هذه المجموعة من البلدان العربية اسم «المتحررة» ، وأسميت البلدان العربية الأخرى التي تابعت سيرتها السابقة «محافظة» ، دون أن يكون تصنيف احدى البلدان في واحدة من المجموعتين بالضرورة ثابتاً خلال الفترة المبحوثة والتي تمتد منذ الخمسينات حتى الآن . وقد خصصتُ بالحديث المجموعة الأولى . بالتالي فان ما سأذكره من اللا عقلانيات أو اللا معقولات ينطبق كلياً أو جزئياً على مجموعة البلدان العربية المتحررة ، دون أن أقصد دولة بعينها . سأتحدث عن حالات رصدتها في هذه المجموعة ، مبتغياً من ذكرها لفت النظر إلى ما يمكن استدراكه أو تعديله أو تغييره ، أو ربما أيضاً تعميقه وترسيخه . لذلك ، وتجنباً لأي سوء فهم أحجمت مبدئياً عن ذكر اسماء البلدان والأمثلة الحسية ، رغم أن ما من حالة أوردتها إلا وله وجود في الواقع التنموي العربي . على أن خصّ البلدان العربية المتحررة بالبحث والنقد لا يعني أن البلدان المحافظة في حال أفضل . بالعكس ، إذا كنا نرى في الخط الاقتصادي أو السياسة الاقتصادية للبلدان المتحررة بعض اللا عقلانيات أو اللا معقولات ، فان الخط الذي تسير عليه الدول العربية الأخرى هو الجنون بعينه ،

الجنون الذي كثيراً مارأيناه في موقف بعض دول النفط التي بكل «نكران ذات» تحمي مصالح الغرباء المعادين وتدافع عنها ، وتهدر أموالها الطائلة في مصارف الغرب وعلى وجاهات ومسرات متنفذيها لتعود بعد بضع عقود من الزمن إلى الصحراء فلا تجد جملاً واحداً ترعاه .

العقلانية في المجال الاقتصادي تعني سلوك الطريق الذي يوصل بأقل كلفة (جهد ، زمن الخ) ممكنة إلى تحقيق هدف اقتصادي معين ، أو ـ بتعبير آخر ـ سلوك الطريق الذي يوصل بامكانيات معينة إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الهدف المطلوب أو الأهداف المطلوبة . بذلك نفترض الوجود المسبق للهدف . وإذا صح لنا أن نقول عن هدف محدد إنه عقلاني أو لا عقلاني ، فهذا لأننا نكون عندئذ ولا بد على اطلاع كامل على الظروف التي وضع فيها أو من أجلها الهدف المذكور ، وبالتالي فنحن نحكم هنا على مدى عقلانية الهدف استناداً إلى متطلبات الواقع المعروف . إذ ذاك نسترشد بالغاية الاقتصادية العليا ، وهي : استمرار وتقدم الحياة البشرية ، وننطلق من الحقيقة المرّة التي خلقت النشاط الاقتصادي وعلم الاقتصاد على حد سواء ، وهي محدودية وسائل العيش مقابل لا محدودية الحاجات البشرية . أما اللا عقلانية فتكمن : أولاً ، في أن نضع أولويات للأهداف لا تتناسب مع متطلبات الواقع أو إلحاحيّة الاحتياجات لدى الناس المعنيين . ثانياً ، في أن نسلك طريقاً لا يوصلنا إلى الهدف المنشود . وأما اللا معقول فهو الذي لا يقبله العقل ، ويكون في المجال الاقتصادي : أولاً ، في أن أضع هدفاً لا علاقة له بالواقع ، بمعنى أنه لا يلبي أية حاجة حقيقية لدى الناس المعنيين . ثانياً ، في أن أحدد هدفاً وأسير ـ بقصد أو دون قصد ـ على الطريق المعاكس له ، أي الذي يؤدي إلى نقيضه . النتيجة من ذلك نسميها «مفارقة» ، فهي هنا حصيلة اللا عقلانية أو اللا معقول .

فيما يلي سوف أنطلق من الاحتياجات الحقيقية للبلدان المعنية ، مقارناً بها الأهداف المبتغاة والممارسات الفعلية . كما سأنطلق من الأهداف الاقتصادية المعلنة ، مبيناً بالخطوط العريضة ، أي بشكل موجز وعمومي : هل الممارسة تتناسب مع الأهداف المذكورة ، أو هل تسير هذه الدول على الطريق المؤدي إلى الغايات المعلنة . وليس من شأني الآن هنا أن أشكك في صدق هذه الأهداف أو الغايات . بل إن هذا التشكك بحد ذاته ، فيما لو

حصل ، لا قيمة علمية له أصلاً ، إلا مبنياً على الممارسة . خارج هذا الاطار يكون التشكك نوعاً من الحكم المسبق ، حكماً على النوايا .

**١ ـ**

على طريق التحرر والتقدم الاقتصادي قامت البلدان العربية المتحررة بالتنمية . وهذا يعني : فعلا اقتصاديا تدخليا مقصودا من أجل دفع الاقتصاد الوطني الى النمو بالشكل الذي يبغيه الفاعل . هو أذن فعل مخطط . ذلك لأن هذا الاقتصاد بحالته الراهنة ، قل بتطوره «الطبيعي» ، بقي متخلفا ، أي أنه لم يكن ينمو عفويا بالشكل الذي عرفته البلدان الرأسمالية في اوروبا الغربية وشمال أمريكا . هذه التنمية (المخططة)[١] ، التي تشكل مضمون التحرر والتقدم الاقتصاديين ، هي أصلا من أهم مبررات جميع الانقلابات والانتفاضات التي قامت في البلدان العربية الحديثة . بالفعل، شرعت الدول العربية المتحررة بعد فترة انتقالية قصيرة نسبيا بالتخطيط كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . واذا كانت هذه الدول قد تخلت عن حلم النمو العفوي ، فان هذا يعني ضمنيا التخلي عن الأرضية التي قام عليها تاريخيا هذا النمو العفوي ، وهي : مؤسسة السوق الرأسمالية . كذلك ، إذا كانت هذه الدول قد أخذت بالتخطيط كأداة لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، فانها ضمنيا في كل الاحوال قد ارتضت لنفسها الاشتراكية ، على الأقل كنهج اجتماعي اقتصادي ، باعتبار أن الأداة تعبر عن صاحب الأداة ، وأن التخطيط هو أداة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الوطني . هذا ، إلى جانب أن جميع الدول العربية المتحررة تتبنى رسميا الاشتراكية كنظام اجتماعي اقتصادي . أما إذا

---

١) بعض المؤلفين لايفهمون التنمية إلا هكذا . يعرّف علي خليفة الكواري التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة بأنها «عملية مجتمعية واعية وموجهة لايجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة واطلاق طاقة انتاجية ذاتية ، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية ، وموفراً لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي» . في: المستقبل العربي ، العدد ٤٩ ، آذار ١٩٨٣ ، ص٥ . انظر أيضا تعريف رزق الله هيلان : سورية بين التخلف والتنمية ، دمشق ١٩٧٣ ، ص ٣٣ ـ ٣٤ .

أخذنا برأي شومبيتر بأن الخطة من حيث أهميتها أو بالأحرى وظيفتها في الاقتصاد الاشتراكي توازي مؤسسة السوق في الاقتصاد الرأسمالي[2] ، فانه يصعب علينا بهذا المقياس تصنيف البلدان العربية المتحررة في أي من النظامين الاشتراكي أو الرأسمالي ، ناهيك عن أي مقياس آخر . ففي هذه الدول توضع الخطط السنوية والخمسية ، إلا أنها لاتحل محل مؤسسة السوق إلا جزئيا ، وبالأحرى تتعايش معها سلميا .

لم تكن هذه الدول منطقية (متسقة) مع ذاتها . فلا هي تخلت تماما عن أرضية النمو العفوي ، ولا هي أخذت تماما بالتنمية المخططة . وفي نفس الوقت الذي حافظت فيه الدولة على السوق في جزء هام من الاقتصاد الوطني ، فانها ألغت تقريبا الناحية العقلانية الوحيدة في السوق ، وهي التنافس . الأصح أنها ألغته حيث كان يجب أن تقويه ، وتركت له العنان حيث كان يجب أن تلغيه . أطلقت له العنان عند تسويق محاصيل الفلاحين الفقراء ، حتى صار الفلاح يرتعب من وفرة الانتاج ، وقمعته في باقي التجارة الداخلية ، تجارة المستوردات وتسويق منتجات الرأسماليين الكبار أو المتنفذين . باستثناء سوق المال (من جهة العرض) نشأت سوق احتكارية بأمر الدولة ، سوق تحمي الربح التجاري بشتى أشكاله ، وتحوّل المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية الى المنتج الصغير والمستهلك . وهذا مالايخدم التنمية ، بل يعيقها . أما بالنسبة للسلع التي تنتجها الدولة أو تحتكر تجارتها ، فالسعر احتكاري ، مفروض من قبل الدولة ، متشدد حيث يجب أن يكون متساهلا ، ومتساهل حيث يجب أن يكون متشددا . فالسعر المعطى للفلاح لايغطي دائما التكاليف المتزايدة والتي لايراعى في حسابها تقلبات الطبيعة وانكشاف الفلاح . ولايخطر في البال تقديم اعانات للمنتج الزراعي ، إنما يحدث هذا بالنسبة للمستهلك على حساب المنتج بالنسبة للمواد الزراعية ، وعلى حساب دافعي الضرائب بالنسبة للمستوردات. والسعر المحدد لمنتجات الدولة لايقوم على أساس التكاليف اللازمة اجتماعيا ، ولانقول اللازمة عالميا ، بل على أساس التكاليف الفعلية التي تتضمن الهدر وسوء الادارة والفساد و- أخيرا وليس آخرا - الاعباء الاجتماعية العديدة التي تتحملها شركات الدولة . كل هذه الاضافات التي ليس لها ضابط، وبالتالي لاعقلانية، يتحملها المستهلك ، ترفع

2) Joseph Schumpeter: Kapitalismus, Sozialismus und Demokratie, Bern 1950

السعر وهميا ، وتعيق التصدير، وتحجب معرفة مستوى الأداء الاقتصادي لشركات الدولة . بالأحرى ليس هناك محاسبة تكاليف حقيقية ، وبالتالي فالأسعار ليست عقلانية .

بناء عليه تفتقد الدول العربية المتحررة مقياسا موثوقا لأداء منتجيها وشركاتها ، وبالتالي لمسيرة اقتصادياتها، وبالأولى لتنميتها . إن كمية القمح المنتجة مثلا لاتقاس بالحجم ، ولايقاس البعد بين مكانين بالساعة . هما مقياسان مستخدمان، لكنهما غير عقلانيين . واذا لم يكن لدينا أي مقياس موثوق لأدائنا ، فانه من الطبيعي أن لانستطيع تقدير أعمالنا ، أن لانعرف الحسن من السيء ، وفي أحسن الأحوال نقيِّمها عندئذ بصورة خاطئة ، اطلاقا أو نسبيا . فالحكم على عقلانية شيء يفترض مسبقا وجود مقياس موثوق . واذا لم ينوجد هذا المقياس ، فاللاعقلانية هي الحكم الموثوق الوحيد على الشيء المذكور ، باعتبار أن كل عمل اقتصادي نقوم به دون معرفة ودون مراقبة وبالتالي دون امكانية اتخاذ القرارات والتصحيح يميل إلى أن يكون عملا غير اقتصادي ، أي لاعقلانيا . وكيف يكون عملي عقلانيا ، وأنا لا أعرف إن كنت رابحا أو خاسرا ، ولا أتدخل لأزيل العقبات ولأحدّ من الهدر والسرقة وجميع المفاسد الأخرى؟!.

يتوزع الاقتصاد الوطني في البلدان العربية المتحررة بين القطاعين العام والخاص . مازال القطاع الخاص يسيطر على الانتاج الزراعي والحرفي بصورة كاملة تقريبا وعلى الانتاج الصناعي جزئيا ، كذلك ماتزال التجارة الداخلية الى حد بعيد وجزئيا التجارة الخارجية بيد التجار . وينحصر التخطيط في الحقيقة بالقطاع العام . أما بخصوص القطاع الخاص فهو تخطيط توقعي لاعلاقة له بالمجرى الفعلي لمتغيرات هذا القطاع . وخطط التنمية هي في أساسها أولا خطط استثمارات الدولة في فروع الاقتصاد الوطني . وكل ماليس يحتاج إلى اعتماد ولايتحقق فيه انفاق ، لا يرد في الخطة، واذا ورد فالاهتمام فيه ضعيف . وهذا ينطبق على المشاريع المنجزة في مرحلة الانتفاع منها ، مالم تحتاج الى اعتمادات للصيانة والاصلاح . أما خطط الانتاج ، التي جرى لاحقا اعدادها ، فتضعها في الحقيقة الجهات المنتجة نفسها ، دون أية دراسة علمية ميدانية للطاقة المتاحة . وهناك دائما مبررات لعدم تحقيق أرقام الخطة ، أو مفاخرات فارغة (منفخات) بتجاوزها . وتمر الخطط في هذه الدول فعلا في مرحلتي التخطيط وتتبع التنفيذ ، لكن تتبع التنفيذ في خطط

الاستثمارات مالي فقط تقريبا، أي يسأل فيه عن نسبة الانفاق على المشروع من أصل الاعتماد المرصد لهذا المشروع . أما التنفيذ المادي ، وهو بالطبع الهدف الحقيقي للخطة ، فتأتي أهميته بالدرجة الثانية . أصبح المعيار للانجاز هو ارتفاع نسبة الانفاق التي اعتُبرت تجاوزا مساوية لنسبة التنفيذ . وهذا مافتح المجال رحبا أمام الهدر والتبذير وتضخيم الانفاق ، مثلا بالدفع مقدما لشركات التنفيذ . ومع ازدياد عدد ونشاط شركات القطاع العام والاعتماد المتزايد عليها لتنفيذ المشاريع ، وباعتبار أنها شركات للدولة تنفذ مشاريع للدولة (أي أن الأموال ـ كما يقال ـ تذهب «من العب الى الجيبة») فانها أصبحت فوق قوانين وأنظمة التعهدات وفوق المساءلة عن الالتزام بشروط عقودها . وهذا يعبر عن ازدراء بعلم الاقتصاد وبمبدأ التخطيط.

أما الرقابة ، وهي الأداة الأساسية الثانية بعد التخطيط لادارة الموارد الاقتصادية بصورة عقلانية ، أي بما يخدم التنمية ، وأداة التصحيح المستمرة لنظام التخطيط[٣] ، فهي شبه معدومة . وهذا طبيعي فكما أن السلطة التنفيذية أقوى من السلطة التشريعية في هذه الدول أو أن السلطة التنفيذية هي في ذات الوقت السلطة التشريعية ، فمن الطبيعي ان لاتكون في هذه الدول لهيئات الرقابة سلطة على هيئات التنفيذ . ومع الغاء المعارضة وتعطيل المشاركة الشعبية بشتى أشكالها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية ، تكون الحلقة قد اكتملت، مستبعدة أية امكانية للاشارة الى مواطن الضعف والخلل ومحاولة التصحيح . وهذه قمة في اللاعقلانية ، إنها لامعقول . فإذا كانت الجهات التي تقوم بالتنمية معصومة ، حيث لاتقبل بأي نقد أو اعتراض، فانها ـ والحق يقال ـ لاتحتاج أصلا إلى التخطيط.

لم يكن التخطيط أداة لتسيير التنمية وفق إرادة الدولة ، لم يكن تعبيرا عن الخط الذي أرادته الدولة لمسيرة الاقتصاد الوطني ، بل كانت الخطط محصلة المصالح الاجتماعية والطبقية والاقليمية والفئوية والشخصية معا ، دون تحديد نهائي للأولويات بين هذه المصالح المتنافرة . وبتأثير هذه المصالح اللاعقلانية، بقدر تغلب الفردية على الجماعية ،

---

٣ ـ حسين القاضي : دور الرقابة في ترشيد التنمية الاقتصادية في القطر ، المحاضرة رقم ٨ في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة بدمشق، ١٩٨٦ .

ليس عجبا أن ترد مشاريع كثيرة في الخطة قبل أن تدرس ، وأن تكون الجدوى الاقتصادية هي الاستثناء . . . ومع ذلك لم تكن الخطط محصنة أمام التدخلات السلطوية الاعتباطية ، حيث السلطة في الهيئات الادارية والاقتصادية فردية تجعل من رأي رأس الهيئة المعنية أمرا مطاعا . فالصفة الالزامية في الخطط ليست قطعية . الخطة ليست محرمة على الاطلاق. والآن : إذا كانت السوق غير محرمة ، ولا الخطة محرمة ، فان الاقتصاد الوطني - تأسيسا على شومبيتر - يفتقد إلى خط عقلاني يسير عليه ، ليس فقط تنمويا ، بل على العموم .

٢ -

في سبيل التخلص من وصاية الدول الرأسمالية الصناعية ومن أجل كسر جمود اقتصادياتها الزراعية التقليدية قامت الدول العربية المتحررة بالتصنيع باعتباره قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . صحيح أن هذا يعني تطويراً أسرع للصناعة بالمقارنة مع الزراعة ، لكن الذي حدث هو أن الزراعة أهملت لدرجة أضرت بالتصنيع نفسه. فالتصنيع يرتكز على الزراعة[٤] ، من حيث أن الشرط التاريخي الأول والأساسي لأي توجه اقتصادي خارج نطاق الانتاج المعيشي (الغذائي بالمعنى الواسع للكلمة) يستدعي توفر الفائض الغذائي ، لثلاث غايات : الغاية الأولى تموين تلك الفئة من قوة العمل التي تتحول من الزراعة (سواء النباتية أو الرعوية أو الصيدية) إلى العمل الصناعي (أو غيره من الأنشطة غير الزراعية) . فالنقص في قوة العمل الزراعية ، إذا لم يكن ناجما عن فيض في هذه القوة ، يجب أن يعوض من خلال زيادة انتاجية العمل . ويجب أن تزيد الانتاجية مرة أخرى لتموين زيادة قوة العمل في الصناعة . الغاية الثانية هي تمويل عملية التصنيع ، باعتبار أن التصنيع يحتاج إلى استثمارات أخرى غير المنفقة على قوة العمل : مواد أولية، مباني وانشاءات، آلات ومعدات . . الخ . وتشمل عملية التمويل أيضا توفير المزيد من القطع الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات الزراعية من أجل تغطية المستوردات اللازمة للصناعة . لهذه الغاية أيضا يجب أن تزداد الانتاجية في الزراعة .

---

٤ - انظر بهذا الصدد ايضا : تنمية العالم الثالث، اصدار رونالد روبنسون ، ترجمة عبد الحميد الحسن ، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٧٣ .

الغاية الثالثة : توريد المواد الأولية للصناعة ، وتصريف المواد الصناعية اللازمة للزراعة . ويتطلب هذا تكثيفا للزراعة ورفعا للدخول الزراعية . لهذه الأسباب مجتمعة كان من الاعقلاني القيام بالتصنيع دون تطوير مناسب للزراعة .

على أن الزراعة ، سواء جرى تطويرها بالتوافق مع عملية التصنيع أو بقيت على تخلفها ، فهي تقوم بوظيفتها تجاه التنمية الصناعية ، بقدر ما يكون البلد المعني زراعيا في الأصل وبقدر مايفتقد إلى موارد اقتصادية أخرى (كالنفط مثلا) . فإذا لم يكن الفائض الزراعي كافيا ، جرى الاقتطاع من مخصصات الزراعة نفسها . وهذا ينعكس سلبا على دخول المزارعين وعلى الاستثمارات الزراعية مما يتسبب إلى هذا الحد أو ذاك في : هجرة اليد العاملة في الزراعة ، تبوير الأراضي الزراعية ، قلة العناية بالأرض ، سوء استخدامها . . وصعوبة تصريف المواد الصناعية . النتيجة : تعثّر عملية التصنيع نفسها ، والأخطر من ذلك : تهديد الأمن الغذائي في البلاد ، والاعتماد المتزايد على استيراد المنتجات الزراعية من البلدان الامبريالية . هكذا من حيث أرادت الدولة أن تقوي اقتصادها وتحصّنه ، وقعت من خلال سياستها الاستنزافية للزراعة في أزمة اقتصادية بنيوية أعادتها ثانية الى تبعية أقسى من السابق . وهذا هو اللا معقول .

قد تبدو البلدان الغنية بالنفط في وضع أفضل من تلك الملزمة بالاعتماد على الزراعة لتمويل التنمية . لكنها في الحقيقة على المدى البعيد في وضع أسوأ ، أولا لأن دافعها إلى تطوير الزراعة أقل إلحاحا بسبب وجود البديل النفطي المريح نسبيا وبالتالي فان أمنها الغذائي في خطر أكبر ، ثانيا لاعتمادها على تصدير النفط الخام دون الانتباه إلى أن هذه الموارد ليست دخلا متولدا ـ إلا بنسبة ضئيلة ـ من قوة عمل مبذولة ، بل بقسمها الأعظم من مجرد تحويل ثروة الى دخل . ومالم يقنّن بيع النفط خاما وتستثمر عوائده لتمويل المشاريع التنموية المناسبة بصورة اقتصادية ، فان سلوك الدول المعنية يكون عندئذ شبيهاً بسلوك الفلاح الذي يعيش من بيع مجزأ لأرضه ، وبسلوك الحرفي الذي يستهلك ثمن موجوداته (أصوله) . وهذا مايعبر عنه العامة بالقول إنه «يأكل رأسماله» ويصوّره المثقفون بحالة القطة التي تعلق المبرد فتلتذ بدم لسانها وهي تظن أنها قد كسبته من المبرد . وهذا موقف لاعقلاني إلى حد الجنون .

سواء اعتمدت الدول العربية المتحررة على الزراعة أو على تصدير النفط الخام أو على كليهما في تمويل التنمية ، فان أغلبها استخدم بصورة متزايدة ، وخاصة بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ، طريقة التمويل بالتضخم، الذي يعني باختصار زيادة في الكتلة النقدية مقابل زيادة أقل في كمية السلع المعروضة ومؤداه ارتفاع الأسعار وانخفاض مستوى المعيشة لأصحاب الدخل المحدود . هذه طريقة غير مباشرة ، سهلة ومريحة ، لامتصاص دماء الفقراء من أجل تنمية مشكوك في نتائجها بالنسبة لهؤلاء الفقراء . المفارقة في الأمر هي أن التنمية الاقتصادية «لم ترفع شعاراتها منذ نحو ثلاثين عاما إلا باسم الفقراء ، ثم ظهر أن هؤلاء هم آخر من أفاد منها»[٥] . وقد جعلت السياسة التضخمية المواطن، منذ أواسط السبعينات خاصة ، يخشى التنمية ويتوجس شراً كل سنة يزداد فيها حجم خطة الاستثمارات . بذلك أصبحت التنمية بفضل النهج التنموي البيرقراطي مرعبة للمواطن العربي . على أية حال يعتبر التمويل بالتضخم هو الطريق اللاعقلاني لتحميل المواطنين أعباء التنمية ، أما الطريق العقلاني الأسلم إلى ذلك فهو الضرائب . على أننا هنا أيضا نلاحظ مفارقة أخرى وهي : الاعتماد على الضرائب غير المباشرة بدلا من الضرائب المباشرة التي تراعي نسبيا قدرة المواطن، وتحميل ذوي الدخل المحدود أعباء ضريبية أكثر مما يتحمل الرأسماليون وكبار الملاك والبورجوازيون الأكاديميون (من أطباء ومهندسين أحرار ومحامين وصيادلة . .) والتجار بسبب سوء النظام الضريبي وفساد الأجهزة المالية ونفوذ هؤلاء الأغنياء . ومن المؤكد أن هناك تمويلاً أسوأ من كل ماذكرناه وهو التمويل بالقروض الخارجية ، وخاصة من الدول الرأسمالية الصناعية.

---

٥ ـ جلال أحمد أمين، المصدر المذكور، ص٤ . الدراسة منشورة أيضا ضمن كتاب «دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٣ . وهو يعيد السبب الأساسي لذلك إلى نمط التنمية الذي تميز بالاعتماد «على التجارة الخارجية ، وعلى المعونات أو الاستثمارات الأجنبية أو كليهما ، وعلى التكنولوجيا غير الملائمة، أو بكلمة واحدة : نمط الانفتاح الاقتصادي على الدول الصناعية المتقدمة» . ص١٢.

- ٣

تنصبّ التنمية الحقيقية الفعالة للذات على القوى والمصادر الذاتية . لكن ، على العكس من ذلك لم يتوجه تصنيع البلدان العربية المتحررة عموما بصورة أساسية ورئيسية الى المواد الأولية المتوفرة ، بل كان بجزء هام منه تصنيعا لمواد أولية مستوردة ، وخاصة مواد الاستهلاك الوسيط ، كما يقال ، وهي مواد نصف مصنعة يجري إتمام تصنيعها . وكثيراً ماتقتصر عملية التصنيع هذه على المرحلة النهائية البسيطة ، كالتقطيع والتغليف مثلا . وأسوأ أنواع التصنيع الاستيرادي هذا هي الصناعة التجميعيّة ، أي تجميع القطع الجاهزة المستوردة التي تؤلف السلعة المعنية ـ من ذلك صناعة : التلفازات ، البرادات ، الغسالات ، أفران الغاز المنزلية ، إلى آخره . وبالرغم من الرخص النسبي الكبير لقوة العمل المحلية فان سوء تنظيم العمل والهدر في المواد وقوة العمل (لاسيما البطالة المقنعة) كثيرا ما جعل هذه المنتجات الصناعية أكثر غلاء مما لو جرى استيرادها . بل إن زيادة الانتاج أصبحت تعني هنا زيادة في الاستيراد وارهاقا لميزان المدفوعات، طالما بقي هذا الانتاج (وهو الأرجح) للاستهلاك المحلي . لذلك ترى هذه الصناعات الاستيرادية تتوقف كليا أو جزئيا ، حالما تحدث أزمة قطع أجنبي أو عندما تضطر الدولة إلى بعض التصحيح للميزان التجاري الخاسر . من العقلاني عند ذاك أن يستورد المرء هذه المصنوعات ويوجه جهده نحو صناعات أكثر جذرية ، يستطيع بها أن يحقق قيمة مضافة أكبر ، صناعات تخفف من أزماته، لاتزيدها . قبل كل شيء يرد في الذهن تصنيع المواد الأولية المحلية التي تصدر غالبا بشكلها الخام أو نصف الخام ، مثل القطن والنفط والجلود والصوف والفوسفات وغيرها . فمن اللاعقلاني أن نصدر هذه المواد خاما أو نصف خام ونضطر لاستيراد منتجاتها النهائية ، كذلك يجول في الخاطر حفظ الخضار والفواكه التي يتلف قسم كبير منها في مواسم الانتاج أو يتدنى سعرها إلى الحد المضرّ بالمنتج وغير المفيد للمستهلك، في حين تضطر الدولة إلى استيراد هذه الخضار والفواكه أو معلباتها خارج مواسمها . إلى جانب ذلك هناك صناعات محلية قديمة نسبيا لم يجر تطويرها ، بحيث صارت متخلفة ومنتجاتها غير مرغوبة ، مما دفع في حالات كثيرة نحو استيراد منتجات بديلة بسبب تصنيعها الأرقى . إن اختيار الصناعات التي تقوم على مواد أولية أو وسيطة مستوردة واهمال المواد الأولية المحلية وعدم تطوير الصناعات المحلية القائمة هو اختيار لاعقلاني

يصل الى حد اللامعقول .

تجذيرا لما ذكرنا أعلاه نقول ، إن التصنيع عملية مؤقتة ، مهما طالت ، نهايتها الناجحة تكون بصيرورة البلد المعني صناعيا . والبلد الصناعي ، بعيدا عن جميع التعريفات الأكاديمية ، هو البلد الذي يستطيع أن يعتمد على نفسه في تلبية احتياجاته من المواد الصناعية . هذا لايكون إلا بايجاد وإرساء صناعة ثقيلة يمكن على أساسها تلبية الاحتياجات الصناعية بصورة ذاتية ومستمرة ومأمونة . إقامة مثل هذه القاعدة الصناعية هي من أهم مميزات التصنيع الاشتراكي الذي رفعت رايته جميع البلدان العربية المتحررة، عندما شرعت بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإذا كان احداث هكذا صناعة وتطويرها صعبا أو مستحيلا على بلد عربي صغير وفقير بصورة منفردة ، فانه ليس مستحيلا على بلد عربي كبير أو على اثنين أو أكثر من البلدان العربية[6] التي تنادي بالوحدة العربية أو ـ على الأقل ـ بالتكامل الاقتصادي العربي ، بل يكفي هنا حتى مجرد التعاون الاقتصادي العربي .

على النقيض من ذلك نرى أن كل دولة من الدول العربية المتحررة قد قامت منفردة بالتصنيع. بغض النظر عن ذلك لم تنل الصناعة الثقيلة في هذا التصنيع الأولوية التي تستحقها ، وخاصة تلك الصناعة التي تنتج الآلات والمعدات ووسائل النقل والعدد والأدوات. والدولة التي كانت تقيم معامل الصناعات الخفيفة في الغالب دون دراسة للجدوى الاقتصادية أو ـ في أحسن الأحوال ـ بعد دراسة خادعة للجدوى الاقتصادية، نراها في مجال الصناعة الثقيلة ، وخاصة استخراج وتصنيع المعادن وصناعة أدوات الانتاج من آلات وتجهيزات، تدقق في الجدوى الاقتصادية وتلتزم بها ، مهملة أي عامل غير اقتصادي بحت رغم أهميته الاقتصادية السياسية ، مع أنها في كثير من مشاريع الخدمات الباهظة الثمن لاتقيم وزنا إلا للعوامل غير الاقتصادية . كان تصنيع هذه الدول ، رغم

---

٦ ـ هذا ما أطلق عليه بعض المؤلفين «الاعتماد الجماعي على النفس» . انظر : جلال أحمد أمين، اشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقييم تجارب التنمية العربية ، في مجلة : المستقبل العربي ، العدد ٥، كانون الثاني ١٩٧٩ ، ص١٥ . جورج قرم : ذريعة تناقض الأنظمة الاقتصادية العربية وتطور التنمية القومية ، في : المستقبل العربي ، العدد ٣٠ ، آب ١٩٨١، ص١٤٨ .

كونه مخططـاً ، أقرب مايكون إلى التصنيع الرأسمالي من حيث اهتمامه بالصناعة الخفيفة ، مع فارق أن هذه الصناعة الخفيفة لم تكتف بتوظيفات قليلة نسبيا ولم تدرّ أرباحاً سريعة نسبيا ، كما حدث للبلدان الرأسمالية في فترة تصنيعها الأولى . كان التصنيع العربي تركيبة غريبة من النموذجين التاريخيين المعروفين : التصنيع الرأسمالي والتصنيع الاشتراكي . وهذا الجمع بين النقيضين هو اللامعقول .

ــ ٤

تجاوز التخلف والاستقلال الاقتصادي كانا الهدفين الرئيسيين للتنمية في البلدان العربية المتحررة . وطالما أن هذه الدول لم تقم أو لم تستطع أن تقوم بالتصنيع الاشتراكي الاستقلالي ، تعينّ عليها أن تستورد المعارف والوسائل التقنية ، إنما على أمل التوصل إلى الاستقلال التقني بعد فترة انتقالية محددة .لكن اللامعقول الذي مارسته هذه الدول هي أنها في عملية التنمية قد اعتمدت في المقام الأول على التقنيات الغربية ، تقنيات نفس الدول الامبريالية التي أرادت التحرر من سيطرتها . لاشك أن هناك مبررات لهذا الصنيع الغريب : وجود هذه التقنيات منذ الفترة السابقة للتحرر السياسي ، وبالتالي فان الاستمرار في استيرادها يوفر ـ حسبما يمكن أن يقال ـ تكاليف الانتقال إلى تقنيات جديدة . غير أنه ماكان لهذا العامل أي تأثير لولا أن للزمن الماضي رجاله في الحاضر . من ناحية أخرى يمكن أن يقال، إن القوة العاملة التقنية تفضِّل التقنيات المتواجدة لأنها خَبِرَتْها وألفتها ، بالتالي يسهل عليها نسبيا التعامل معها . وقد استمد هذا التفضيل قوة فاعلة من خلال الفئة التكنوقراطية ، أي من خلال سلطة التقنيين المرتبطة بالثورة من فوق . من ناحية ثالثة وبالارتباط مع ذلك : أدلجة الرأي السائد بأن التقنية الغربية أكثر جودة ورقيا من تقنية البلدان الاشتراكية . ونقول «أدلجة الرأي السائد»، لأنه حتى لوصحّ دائما ، فان الخيار ليس خيارا موضوعيا مجردا من أية اعتبارات أخرى غير تقنية . فالتقنية في ظروفنا الدولية الحاضرة لم تعد مجرد معارف وخبرات مكتسبة تساعد المجتمع على انتاج مايحتاجه من سلع أو تقديم مايتطلبه من خدمات ، بل «إن كل سلعة تأتي إلينا من مجتمع غريب تحمل في ثناياها قيم هذا المجتمع وأسلوب حياته . وهو ما عبر عنه أحد المفكرين الغربيين بقوله ، إن التكنولوجيا تحمل في ثناياها الشفرة الوراثية للمجتمع الذي أنتجها ، مشبها إياها بالجينات في خلايا الكائنات الحية والتي تنتقل من جيل الى جيل»[٣] .

ترافقت هذه العملية مع تكوين مصالح وارتباطات متزايدة لفئة من رأسماليي الدولة ، رسخت هذه العلاقة مع الدول الامبريالية وعمقتها . وقد تسلحت هذه الفئة باديولوجيا (من نفس طبيعة الأدلجة السابقة الذكر) تفصل بين الموقف السياسي والتعامل التجاري فصلا تاما ، متباهية بالاستقلال السياسي كدرع واق من التأثيرات السياسية المحتملة للعلاقات التجارية والمالية المتعاظمة من جديد مع الدول الامبريالية . في هذا المجال لعبت الدول الغربية المصدرة للتقنيات دورا هاما ، إذ مارست سياسة إقراضية مغرية لتصريف سلعها وخبراتها ، فانجرّت الدول العربية المتحررة وراء هذه السياسة ، واستوردت ماتحتاجه ومالا تحتاجه حقا من هذه السلع والخدمات ، الملائم منها وغير الملائم ، الجيد والسيء ، وأحيانا لمجرد الحصول على العمولة لصالح بعض كبار الموظفين ، لتجد نفسها أخيرا وقد دفعت تكاليف باهظة غير اقتصادية لتصنيعها ، وأوقعت ميزانها التجاري في عجز مزمن ، ورتبت على نفسها ديونا وفوائد لاتستطيع سدادها .

ولم يتوقف الأمر على مجرد استيراد التقنيات وغيرها مما يستلزمه التصنيع ، بل تعداه بتأثير وفرة الأموال النفطية لعقد مضى من الزمن وبتأثير التطلعات الاستهلاكية المحمومة للبورجوازية الجديدة إلى الاستيراد الاستهلاكي تشبها بأسياد الأمس ، بالغرب الرأسمالي . فتحت بذلك الأبواب لعادات استهلاكية غربية ، ورسختها بسياستها التجارية الخارجية والتموينية . هكذا ، فكما ظنت البيروقراطية أن التقدم التقني يتم باستيراد التقنيات ، كذلك توهمت النخبة الجديدة أنها تصير متحضرة لونبذت العادات الاستهلاكية المحلية واتبعت نمط الحياة في الدول الرأسمالية «الراقية» . من المعروف أن لكل شعب عاداته الاستهلاكية ، التي تكونت في البدء عفويا بالارتباط مع الطبيعة المحلية ومع الانتاج المحلي . صحيح أنها من ثم تتطور مع تطور الانتاج وترقي المجتمع وازدياد احتكاكه وبالتالي تجارته مع الشعوب الأخرى ، لكنها رغم كل ذلك تبقى مرتكزة بصورة رئيسية على مواد الانتاج المحلي ، على الأقل بالنسبة لعامة الشعب . هذا هو الطبيعي .

---

٧ ـ أسامة أمين الخولي : رأي جديد في قضية نقل التكنولوجيا الحديثة إلى العالم العربي، في مجلة : العربي (الكويت)، عدد شباط ١٩٨٢، ص٢٦ .

أما اللاطبيعي فهو أن تقوم الدولة بدعم المواد الاستهلاكية المستوردة وترويجها على حساب المواد المنتجة محليا ، بحيث يستسيغ المواطنون مع الزمن هذه المواد المستوردة ونمط الحياة المرتبط بها ، من ثم يتعودون عليها ، وأخيرا يفضلونها على المواد المحلية نفسها . انظروا مثلا كيف حل الرز بمعونة الدولة محل البرغل ، بينما كان المثل الشعبي يقول : «العز للرز ، والبرغل شنق حاله» . وماذا جرى لكثير من المحاصيل المحلية ومنتجاتها كالتمور والتين وغيرها؟ . بل إن «الكاتو» الفرنسي البدائي يهدد الحلويات العربية الراقية ، والويسكي ينظر الى العرق باحتقار . وقس على ذلك اللباس وتجهيزات المساكن ووسائل وأشكال اللعب والترفيه . إذ ذاك لابد أن يصيب الركود ، كليا أو جزئياً ، فروع الانتاج المعنية من الاقتصاد الوطني ، لعدم أو قلة استهلاك منتجاتها واستبدالها بمواد غربية ، أو تقام فروع انتاج جديدة تناسب العادات والأذواق الجديدة ، لايستطيع الاقتصاد الوطني أن ينافس فيها المنتجين الأجانب ، هذا إن لم تكن موادها الأولية غير متوفرة ، مثل محارم الورق وورق الجدران وغير ذلك . هكذا يكون جزء من اقتصادنا أجنبي الانتاج وطني الاستهلاك لم يعد الاقتصاد المنزلي قابلا للاستغناء عنه . بذلك تصبح حتى معدة المواطن وطريقة حياته حصان طروادة للامبريالية ، وتكون تنميتنا في هذه الحالة إنماء لهذا الحصان الامبريالي .

هكذا تحول الخط الاقتصادي من محاولة الاستقلال عن الدول الرأسمالية الامبريالية الى تبعية جديدة لهذه الدول . في حين أن الخط السياسي بقي في حالة العداء للبلدان الامبريالية ، على الأقل دعائياً وايديولوجيا . فثمة ازدواجية في العلاقات تجاه الخارج ، أشبه برأس مدوزا : سياسيا معاداة للامبريالية وموالاة للعروبة والاشتراكية ، واقتصاديا ارتباط مع الامبريالية وما يشبه القطيعة مع الدول العربية الأخرى وابتعاد عن الدول الاشتراكية . لذلك ترى الخلافات مع الدول الامبريالية تأخذ طابعا سياسيا ودبلوماسيا حادا دون انعكاس اقتصادي مناسب ، بينما تأخذ الخلافات مع الدول العربية طابعا اقتصاديا حادا يصل الى القطيعة التامة مع ردود أفعال سياسية متقلبة وأقل حدة على المدى الطويل ، باستثناء حالات نادرة نخصّ منها بالذكر الموقف من مصر بعد تحولها عن الخط التحرري وانتقالها الى معسكر الامبريالية . هذه الازدواجية نابعة من الأصل المساواتي تقريبا للفئة الطبقية السائدة والمآل الامتيازي لها . فالفضل فيما هي عليه الآن من سلطة

يعود الى الطبقات أو الفئات الشعبية التي رفعتها الى فوق تأييدا للمبادىء التي بدأت بها وأملا في تحقيق هذه المبادىء المعبرة عن مصالح عامة الشعب . لهذا من الصعب على الفئة القائدة أن تتخلى عن هذه المبادىء، والأصعب أن تتخلى عن امتيازاتها في سبيل ذلك أو لصالح الطبقات الأدنى . الحل السحري هو الحديث عن هذه المبادىء والعمل بنقيضها .
على أن التحرر السياسي مع تبعية اقتصادية ليس أكثر من بناء ضخم على أساس من الملح . ثم إن الدعوة للوحدة العربية دون علاقات اقتصادية وثقافية متزايدة ، حتى بغض النظر عن حسن أو سوء العلاقات السياسية ، تخدم في نهاية المطاف الاتجاه الانفصالي .
وسنرى عندئذ أن مايجمعنا نحن العرب ، إلى جانب اللغة ، هو دوراننا معا حول المحور الغربي الامبريالي .

ـ ٥

التنمية ليست مجرد تصنيع ، وهي كذلك ليست مجرد تحديث للتقنية . التخلف هو تعبير عن ضعف تطور القوى الانتاجية ، والتقنية هي جزء من هذه القوى . والتخلف هو أيضاً صفة لعلاقات الانتاج ، وان كانت هذه تتضمن عنصرا تقنيا غير قابل للانفصال بسهولة[٨] . التقنية المتخلفة هي جزء من كل . على أن هذا الجزء التقني يمثل الوجه الظاهر ببروز ، أو المظهر الفائش على السطح من المضمون الأعم الذي هو تخلف قوى وعلاقات الانتاج . من هنا قامت البيروقراطية والتكنوقراطية في الدول العربية المتحررة ، إلى حد بعيد ، باحلال الجزء محل الكل ، ليصبح التخلف في نظرها عمليا هو التأخر التقني . تاريخيا ، يستحيل في الأحوال-الطبيعية إدخال وإرساء تقنية انتاج جديدة في المجتمع دون تغيّر مناسب في علاقات الانتاج القائمة . لكن ، في عصرنا الحالي أصبح قطف ثمار التقدم التقني ممكنا دون تقدم مناسب في القوى والعلاقات الانتاجية ، وذلك عن طريق الاستيراد وبواسطة الخبراء الأجانب . بذلك أصبح استيراد التقنيات الحديثة هو الحل السحري لمسألة التخلف لدى البيروقراطية والتكنوقراطية العربية .

---

٨) يقول مارتين بريتسمان : «إن التكنيك ليس هو إلا عنصر من عناصر المجتمع وعلاقات هذا المجتمع». التصنيع في البلدان النامية ، ترجمة مفيد حلمي ، دار التقدم العربي ، دمشق ١٩٧٣ ، ص٣٦ .
بخصوص التأثير المتبادل بين التقدم التقني وعلاقات الانتاج انظر : رزق الله هيلان ، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المتخلفة، دمشق ١٩٨١ ، ص١٠٩-١١٢ .

غير أن تخلف التقنية في الزراعة مثلا يبقى عاملا ثانويا في قصور الزراعة بالمقارنة مع هيمنة الحيازات العائلية الفلاحية الصغيرة التي تعيق أصلا مكننة الزراعة ، وبالمقارنة مع تطاول رأسمالية سلطوية متطفلة على الزراعة والريف مخرِّبة للثروة الطبيعية ، قل لوسيلة الانتاج الأولى وهي الأرض ، كاستنزاف الأرض وتمليحها وحرق الغابات وتصحير المراعي الطبيعية ، وبالمقارنة مع دور الدولة في الزراعة وتجاه الفلاحين من حيث تسويق المنتجات الزراعية وتسعيرها ضد مصلحة المنتج والمساهمة في تحويل الأراضي الزراعية الى مناطق سكن وصناعة وسياحة وقذف الفلاحين من الريف والزراعة الى البطالة المقنعة في إدارات الدولة ومعاملها وفي التجارة والخدمات . . كذلك لاتستطيع أحدث التقنيات أن تقضي على الآثار السلبية لعلاقات الانتاج في الصناعة ، من حيث التسيير البيروقراطي للمنشآت الصناعية دون أية مشاركة عمالية ، ومن حيث ضعف حوافز العمل المادية والمعنوية ، وعدم كفاية التأمين على قوة العمل ضد الاصابة والمرض والعجز والشيخوخة والبطالة ، وفقدان التناسب بين الأجر وتكاليف المعيشة من جهة ، وبين الأجر ونوعية العمل من جهة أخرى . . لذلك فان تحديث التقنية في الاقتصاد دون الاهتمام بتطوير علاقات انتاج مناسبة للتنمية والتقدم ، هو سياسة لاعقلانية تستر التخلف ولاتقضي عليه .

تعني «التقنية» مجموعة الاجراءات والعمليات ووسائل العمل التي تساعد في مجال الانتاج المادي على تطويع الطبيعة للأغراض البشرية ، كما تعني علم الاستفادة من مواد الطبيعة[9] . وفي تعريف آخر : هي التطبيق الاقتصادي للعلوم الطبيعية من أجل سد الحاجات البشرية[10] . بناء عليه ، ما من تقدم تقني دون تقدم علمي . لقد أصبح العلم قوة انتاجية . والدول المتخلفة التي تريد تحديث وتطوير تقنياتها ، عليها أن تقوم بنهضة علمية ، ابتداء بمحو الأمية وانتهاء بالتعليم العالي ومراكز البحوث . ولقد قامت الدول العربية المتحررة بقفزات كبيرة في المجال التعليمي ولم تبخل بالأموال الطائلة في هذا السبيل . لكن ثمة مفارقات ثلاث ناجمة عن خلل بنيوي في هذا المجال يعبِّر عن قصور

---

9) Meyers Taschenlexihon , Band 4 , Leipzig 1968 , S . 822 .

10) Gablers Wirtschafts - Lexihon , Band 2 , Wiesbaden 1956 , S . 1356 .

البيروقراطية الغريب في حل مشاكل البلاد أو الاستفادة من امكانياتها . أولاً ، لم تستطع هذه الدول القضاء على الأمية ، فبقي قسم كبير من قوة العمل اليدوية لا يعرف القراءة والكتابة ، غير قادر على متابعة التطور الاقتصادي ، إن لم يساهم في كبحه . لقد بقيت أسيرة تعليمها المدرسي للأطفال ، مع أن الامكانيات التعليمية متوفرة ـ على الأقل منذ ربع قرن ـ في القرى والمعامل وفي كل مكان . ثانياً ، كان التقدم التعليمي أفقياً، أي كمياً ، أكثر مما كان عامودياً ، أي نوعياً . فازداد عدد المتعلمين كثيراً ، لكن المستوى التعليمي انخفض إلى حد كبير . فمثلاً لم يعد خريج الاعدادية الآن في مستوى خريج الاعدادية قبل عشرين سنة مثلاً ، بل ربما لا يرتفع مستواه عن خريج الابتدائية في ذلك الوقت . والأخطر من ذلك ما أصبحنا نلاحظه بازدياد من أميّة في صفوف خريجي الابتدائية منذ سنوات عديدة ، ووجود احتمال معتبر لارتداد قسم من هؤلاء إلى الأمية . هذا يعني : كلفة تعليمية نسبية زائدة مع الزمن ، وبتعبير آخر : تدني انتاجية التعليم (أو المعلم) .

المفارقة الثالثة ، والأهم في إطار هذا البحث ، هي أن التطور العلمي جرى مفصولاً عن التطور التقني ، حصل التقدم في التعليم مفصولاً عن الانتاج . على وجه التقريب ، سار العلم والتقنية على خطين متوازيين . إذ ذاك ، كيف للتقدم العلمي أن يخدم التقدم التقني ؟! في المراحل ما قبل الجامعية يهيمن التعليم النظري الذي لا يؤهل للأعمال المهنية والتقنية ، كما انه لا يهيء للتعليم الجامعي . خريجو المدارس الاعدادية يدخلون بأكثريتهم الساحقة الثانويات العامة (النظرية) . أما الثانويات المهنية والتقنية فيتوجه إليها أقل خريجي الاعداديات كفاءة . عموماً لا مكان لخريجي هذه المدارس المهنية والتقنية في التعليم العالي ، فهو محصور عادة بخريجي الثانويات العامة . وهؤلاء لا يختارون فرع دراستهم بناء على استعداداتهم الفردية أو رغباتهم الحقيقية ، بل تبعاً لهرمية «طبقية» أقامتها الدولة بين الفروع العلمية ، بحيث أن أعلى الطلاب علامات يدرس أعلى الفروع العلمية مقاماً . التعليم في الجامعات والمعاهد العالية تلقيني ، يقرب في ذلك من التعليم ما قبل الجامعي ، ويغلب عليه النظري إلى حد بعيد . ليست الجامعات مراكز بحث ، ولا تعلم طلابها البحث والابداع ، بل الحفظ والاتباع . أما من تبدر منه مواهب إبداعية في الحياة العملية ، فالجامعة مقفلة في وجوههم ، وليس هناك مراكز بحوث خارج الجامعة

تتبناهم . على كل حال ، فالشهادة التعليمية هي «المقياس في الحضارة الورقية» البيروقراطية ، حتى للاعتراف بالمقدرة العلمية أو لاعطاء المبدع فرصة من أجل إثبات جدارته . هكذا ، رغم كل ما ينفق على التعليم وما يقذف به النظام التعليمي من خريجين ، فان التقدم التقني في البلدان العربية المتحررة ما زال يقوم حصراً تقريباً على الاستيراد من الخارج . وهذا تفريط لا عقلاني بامكانات البلاد وتهاون غير مبرر في الخروج من التبعية التقنية .

نعود إلى تعريف «التقنية» ، فنستخلص منها أن هناك أغراضاً أو حاجات بشرية تستدعي التقنية أو تحديث التقنية . لكن هذه الأغراض والحاجات لا تتحدد أصلاً بالتقنية بل هي التي تتطلب هذه التقنية ، دون أن يغيب عن ذهننا التأثير المتبادل للعنصرين المذكورين . ثم إن التنمية لا تكون بتطويع الطبيعة أو الاستفادة من علومها في الانتاج دون أي اعتبار آخر ، بل هناك بشر أيضاً قد يدفعون بالتنمية قدماً وقد يعيقونها ، وهناك ـ كما سبق القول ـ علاقات بين البشر وتجاه الوسائل التقنية قد تساعد على التنمية وقد تقف في طريقها ، تستوجبها أو تنفيها . . .

كما قلنا ، كان تحديث التقنية هو الحل السحري لمسألة التخلف في الدول العربية المتحررة . نشأ ما نود تسميته «صنمية تقنية» . وكل صنمية هي خارج العقل ، وضد العقل . أحد ينابيع هذه الصنمية التقنية ، إن لم يكن أهمها على الاطلاق ، هو «عبادة» الغرب الذي بهرنا بتقنيته المتوافقة مع تقدمه الاقتصادي والثقافي . فظننا أن المعرفة التقنية هي المفتاح للوصول إلى ذلك المستوى الحضاري ، هي العصا السحرية للقفز فوق الهوة الفاصلة بين العرب والغرب . ذلك لأن التقنية أُخذت مفصولة عن شروطها الاجتماعية الاقتصادية التاريخية . انعكست «الصنمية التقنية» على المستوى التعليمي التربوي بفهم «العلم» على أنه العلوم الطبيعيّة والتقنية ، وبتسمية العلوم الانسانية «آداباً» لا دور لها في إدارة المجتمع والاقتصاد أو في عملية التنمية . لذلك يقال : ثانوية علمية وثانوية أدبية . وفي المدارس يجري التفريق بين المواد العلمية والمواد الحفظية ، ويعنون بالمواد الحفظية : العلوم الانسانية . على مستوى الأجور أو المداخيل تميز وامتاز الأطباء والمهندسون . وصار جميع الطلبة تقريباً يريدون دراسة الطب والهندسة ، دون أي اعتبار للاستعداد الشخصي أو للكفاءة ، وأصبحت امتحانات الشهادة الثانوية شكلاً من التنافس الاجتماعي المحموم

(الشريف وغير الشريف) لكسب مقعد في كليات الطب والهندسة . في الحياة الاقتصادية للدولة سيطر المهندسون على المفاصل الاقتصادية للبلاد ، وحلّوا محل جميع الاختصاصات العلمية الأخرى من اقتصادية وادارية وحقوقية واجتماعية . . . ، حتى كانت شهاداتهم الهندسية طريقاً للوصول إلى مناصب سياسية . أصبح المهندس العربي كالضابط البروسي ، يقوم بأي عمل ويجيده . لذلك لم يعد يجيد مهنته ، إذ ألغى أو ـ على الأقل ـ أضعف جميع المرتكزات لدوره التقني ، أقصد العلوم والخبرات الأخرى التي تمهد لعمله أو تكمله أو تساعده . أصبح المهندسون صانعي القرار الاقتصادي ، والمحددين الفعليين لمضامين خطط التنمية السنوية والخمسية . جعلوا دور التخطيط والاقتصاد وإدارة الأعمال والقانون والمحاسبة والمالية والاحصاء وعلم الاجتماع ثانوياً أو هامشياً أو كمالياً يمكن الاستغناء عنه . هكذا أصبحت المشاريع والتقنيات قيمة بذاتها ، استقلت عن أهدافها ، عن القيمة المضافة المرجو تحقيقها ، أو عن الخدمات وأهمية الخدمات التي تقدمها . . . في حالات قصوى (حدّية) أقيمت معامل ليس لها مواد أولية ، ومعامل بانتاج لا يجد تصريفاً ، نُفذت مشاريع لا تخدم أحداً . . بتأثير هذا المناخ العام تضخمت الجامعات والمعاهد المتوسطة التقنية بشكل انخفض معه بحدّة مستوى الخريجين ، وفي نفس الوقت أصبح عدد هؤلاء يفوق حاجة البلاد ، بل وطاقتها على استيعابهم ؛ أصبحوا عبئاً ، يجب إما تصدير قسم كبير منهم أو توظيفهم في أعمال من البطالة المقنعة أو تركهم عاطلين عن العمل ؛ وهذا وضع تعجز عن تحمُّل تكاليفه حتى البلدان الصناعية المتقدِّمة .

ـ٦ـ

السحر هو البديل الوهمي للعمل الماهر الشاق . ولأن البيروقراطيات العربية اختارت الحلول السحرية لمشكلة التخلف ، فإنها اهتمت باستيراد التقنيات وأهملت قوة العمل المحلية . في خطط التنمية تُبذر الأموال على استيراد المواد ، ويجري في نفس الوقت التقتير على قوة العمل من حيث الأجور والتعويضات والمكافآت ، ومن حيث التأهيل والتدريب . أصبحت الأشياء أهم من الانسان الذي يبدعها أو يمكن أن يبدعها . أصبحت الآلة أغلى من العامل الذي يشغّلها ، فإذا بها تتخرب على يديه غير العارفتين وغير المجربتين . إن ما يتخرب بسبب ذلك يبلغ في قيمته أضعاف ما يمكن أن يدفع زيادة في الأجور وفي تكاليف التأهيل والتدريب للعمال المعنيين . آلات بالملايين من الأموال تُسلّم

لعمال شبه أميين ، أجورهم الشهرية بالمئات لا تكفي لتأمين الحريات اللازمة لهم ولأسرهم ، لو أخلصوا في عملهم ولم يقوموا بأعمال اخرى .

الأجور في القطاع الخاص تخضع من حيث الأساس لأولوية العرض والطلب الفرديين في سوق العمل ، ويأمر من الدولة : لا دور للنقابات . أما في الاقتصاد الحكومي وفي إدارة الدولة فتخضع الأجور وأنظمة العمل لاحتكار الدولة . عقود العمل ، هي في حقيقتها عقود اذعان ، ليس للعامل إزاءها سوى القبول أو الرفض . في السابق ، في ظل السلطة البورجوازية التقليدية ، كان مسموحاً للطبقة العاملة أن تمارس ضمن حدود النضال المطلبي (النقابي) وكان محظراً عليها النضال السياسي . وعلى طريق ذلك النضال الاقتصادي تحسنت أوضاع الطبقة العاملة وكونت وعيها الطبقي وأصبحت طبقة بذاتها ولذاتها ، فكان لذلك النضال انعكاس سياسي ايجابي . الآن ، بحجة نبذ الأسس والايديولوجيا البورجوازية يُحظر على الطبقة العاملة النضال الاقتصادي ، ويُسمح لها بالنضال السياسي ، إن لم يُفرض عليها فرضاً . لكن هذا النضال السياسي ليس سوى تنفيذ أو دعم لسياسة الدولة ، حتى لو لم يكن لمصلحة العمال أنفسهم . هو بالتالي «نضال لحساب الغير» . بذلك فقدت الطبقة العاملة أي وسيلة للتأثير ، ولم يعد لها صوت مستقل . لقد انحرمت عملياً من امكانية النضالين : الاقتصادي والسياسي ، الأمر الذي عنى إلغاء للطبقة العاملة من الناحية الذاتية ، أي من حيث أنها طبقة لذاتها . كما عنى على المستوى العام إغلاق صمامات الأمان كالمطالبات والمفاوضات والاضرابات النقابية التي تسهم في تعديل الخلل في توزيع الدخول وتحسّن ظروف العمل وبالتالي تُزيد الانتاجية وتخدم التنمية . وُضعت الطبقة العاملة ـ كما يقال ـ في «خانة اليك» ، حوصرت دون أي منفذ للنجاة ، ما عدا منفذ سلمي واحد مدمّر للاقتصاد الوطني على المدى البعيد : الاضراب الصامت ، بالكسل والاهمال واللامبالاة والهدر بالمواد والزمن . وهذا المنفذ مدمر في نفس الوقت للطبقة العاملة نفسها ، من حيث أنه لا يعطي أصلاً من الناحية الموضوعية مجالاً كافياً لارتفاع الأجور ، نظراً لانخفاض أو لعدم ارتفاع انتاجية العمل بالمقدار المطلوب .

في ظل هذه الظروف أضرّت التنمية الاستيرادية والتضخمية بالطبقة العاملة ضرراً شديداً . أصبح العاملون الأحرار (باستثناء فقراء الفلاحين) أعلى دخلاً بكثير من

العاملين بأجر ، مهما كان اولئك أدنى معرفة ومهارة وفائدة للاقتصاد الوطني ، ذلك لأنهم قادرون على امتصاص التضخم وتجييره في أسعار سلعهم وخدماتهم ، على أساس أن أسعارهم تتكون باضافة نسبة معينة الى الكلفة كالتجار والصيادلة ، أو أنهم يحددون تعرفتهم شخصياً كمعلمي بعض الحرف وأصحاب بعض الخدمات ، أو عن طريق نقاباتهم كالأطباء والمحامين والحلاقين ، بالاشتراك مع ممثليهم في الحكومة كالأطباء الذين يمثلهم وزير صحة طبيب ، أو تحدد مداخيلهم حسب علاقاتهم بمسؤولي أجهزة الدولة والمقاسمة في جزء من هذه المداخيل الفاحشة كالمتعهدين والمهربين والسماسرة وتجار البناء والسوق السوداء وغيرهم . بذلك وفي ظل ايديولوجيا تنادي بالعدالة والمساواة والاشتراكية ازداد التفاوت الطبقي في البلاد ازدياداً مخيفاً ، انخفضت بحدة حصة الأجور من الدخل الوطني وارتفعت بحدة حصة الأرباح والمداخيل غير المشروعة قانونياً ، بحيث أن أجر الخريج الجامعي لم يعد يكفي لاستئجار مسكن : ليس لأن ايجار المسكن عالياً ، بل في المقام الأول لأن أجر الجامعي متدن الى حد غير معقول ، فكيف تكون إذن أجور العمال العاديين ؟! ولم تتدخل الدولة للحد من السوء المتفاقم لتوزيع الدخل الوطني الذي تسببت به من خلال سياساتها الاقتصادية ، وخاصة الادارية التنموية والمالية والتجارية . بل كانت هذه التطورات السلبية خارج اهتمامها العلمي الاقتصادي . ففي مجال التشغيل والأجور والانتاجية والأسعار والأرباح ليس للخطط أي دور ، هي معطيات بالنسبة لها . وليس هناك أي ربط واع ، قبلي أو بعدي ، بين الأسعار والأجور ، أو بين معدل نمو الناتج الوطني ومستوى المعيشة . . كل ما قد يحدث بهذا الخصوص هو رد فعل تابع لجملة من الظروف الآنية ، لا سيما السياسية الداخلية منها . صحيح أن الخطط أصبحت تتضمن رصداً لكمية قوة العمل وتوقعاً لتغيراتها أو ـ بشكل عام ـ للحاجة اليها ، غير أن هذه الأرصاد والتوقعات ليست أكثر من بيانات «استرشادية» غير ملزمة بأي شكل عند التعيين أو زيادة الأجر ، حتى ولا مؤطرة لها .

إن نظام الأجر الساري لدى الدولة هو تقريباً نفسه الذي كان سائداً قبل التحرر من الاستعمار والدخول في مرحلة التنمية . هو نظام «مشقلب»[11] ، يرتفع فيه الأجر مع

(١١) عبارة دارجة تعبّر عما نريد ، أظنها مركبة من : شقل وقلب . معنى شقل : رفع شاقولياً . بناء عليه ، النظام المشقلب هو النظام المقلوب رأساً على عقب .

ابتعاد العامل عن العمل اليدوي والانتاجي . في العادة ، كلما كان العمل أكثر مردوداً ، أكثر صعوبة ، أكثر قذارة ، أكثر خطراً ، يكون أجره أقل . عامل الترفيع أو الترقي الوظيفي الأول هو الزمن ، والثاني هو المحسوبية . ونادراً ما نجد عاملاً ثالثاً . لذلك فالدافع الخارجي المادي والمعنوي الى بذل مزيد من الجهد والى المبادرة في العمل والابداع والتطوير معدوم . وهذا طبعاً ليس من صالح التنمية ، بل يكرّس التخلف . أما التعيين فيجري على أساس الشهادة التعليمية ، تلك الورقة البيروقراطية المريحة في تقييم العامل والتي مع تراجع أداء نظام التعليم والامتحانات لم تعد أكثر فأكثر تعبر عن امكانيات صاحبها . ويتجلى الاحتقار للعمل اليدوي والانتاجي -فيما يتجلى- في عدم قدرة البيروقراطية على جذب أو الاحتفاظ بالمهارات المهنية والحرفية العالية دون شهادة تعليمية رغم الحاجة الماسة لها . إنه نظام تشغيل متخلف ، يقوم في أساسه الأول على كون العمل الحكومي لا يخدم الاقتصاد والمجتمع ، بل يقوم بوظيفة المكافأة لعناصر الدولة أو للأشخاص الذين يخدمونها أو الذين تميزهم لاعتبارات سياسية أو غير سياسية . توسع القطاع العام والبطالة يساعدان على الاستمرار في هذا النظام ، ما لم يفرض قانون العرض والطلب في مهن محددة تماماً سياسة أجرية مغايرة ، ومع ذلك بحدود معينة . ذلك أن الدولة قانعة بالمستوى الأدنى من قوة العمل في هذه المهن . بالمقابل يرضى هؤلاء بالأجر المتدني بسبب تدني مستواهم المهني ، وأحياناً بسبب قلة الفرص في سوق العمل الخاص ، ثم لامكانية التأهل بالممارسة لدى الدولة والتقدم في مجال المهنة من أجل ترك العمل بعدئذ لدى الدولة والعودة بالخبرة المكتسبة إلى العمل الخاص . والدولة تضطر إلى تأهيل هؤلاء في مواقع العمل مع الكثير من الهدر في المواد والزمن بسبب قصور نظام التأهيل المهني الرسمي . فالتعليم المدرسي السائد نظري ، يخرّج موظفين يشكلون عبئاً على القطاع الاداري نفسه ، ناهيك عن ضررهم الكبير في المنشآت الاقتصادية . والتأهيل المهني المدرسي ، المحدود نسبياً ، لا يصمد أمام التأهيل الحرفي القروسطي ، فهو يخرّج مهنيين نظريين غالباً ، ربما يجيدون تعليم الجانب النظري من المهنة ، لكنهم غير قادرين تماماً على الحلول محل الحرفيين التقليديين ، الأميين أو شبه الأميين عادة . هكذا نجد

أمامنا ، إما شبه أمي يجيد الحرفة ، أو متعلماً نظرياً بالمستوى المطلوب مع مهارة حرفية متواضعة . وكلاهما تجاوزه الاقتصاد الحديث ، تجاوزه الزمن .

باسم الاشتراكية والديمقراطية والقومية العربية ، ثالوث التحرر العربي الحديث ، انزاحت في بعض البلدان العربية طبقاتها السائدة الاستغلالية والتابعة للامبريالية . أزاحها الشعب بقيادة طليعة من الطبقات الوسطى ، لتحقق للبلاد استقلالها السياسي الحقيقي ، ولتنشر ايديولوجيا العروبة والاشتراكية ، ولتشرع بتنمية البلاد واللحاق بالركب الحضاري الانساني . بعد حوالي ثلاثين سنة من بدء هذه المسيرة التحررية نجد أنفسنا أمام نظام رأسمالي من نوع جديد ، اصطُلح على تسميته «رأسمالية الدولة» . لكن الرأسمالية ، كما يعلم القارىء ، نقيض الاشتراكية . لذلك أن يكون هناك طريق اشتراكي الى الرأسمالية ، فهذا هو أدهى اللامعقولات في تاريخنا الاقتصادي العربي الحديث . لقد كانت احدى المدارس الاشتراكية العلمية تنظر لهذا الاتجاه على أنه «طريق تطور لا رأسمالي» ، ثم تخلت عن هذه النظرية بعد أن تبين لها على صعيد الواقع العياني أنه في الحقيقة طريق تطور لا رأسمالي الى الرأسمالية .

هل يدفعنا هذا الى التنكر لكل ما سبق ذكره من تقصيرات ولا عقلانيات في مسيرة التنمية الاقتصادية لما أسميناها «دولاً عربية متحررة» ، والتحول الى التفكير التآمري ، بأن توجه هذه الدول كان رأسمالياً منذ البداية رغم تظاهرها بخلاف ذلك ؟ يقول مثل شعبي : «الجَديّ لا يبقى جُدياً ، يصير له قرون وبناطح» . فكونه الآن تيساً لا يعني أنه لم يكن في الماضي جدياً . كما أرى ، ثمة بذرة نخبوية في كل طليعة ، وخاصة إذا انحدرت هذه الطليعة من الطبقة الوسطى . فكل ما جرى هو أن الطليعة أصبحت نخبة ، والمصالح الطبقية فرضت نفسها رغم النوايا الحسنة والايديولوجيا التحررية والأهداف التقدمية ، وذلك في دروب متعرجة ومتداخلة ومتعاكسة طويلة . بالتأكيد لم يكن الوصول الى امتيازات اليوم سهلاً على طليعة الأمس ، وما أوردناه من لا عقلانيات ولا معقولات ومفارقات هو أيضاً الى حد بعيد دلائل على مشقات هذه الطريق .

# أزمة العلاقات الرأسمالية الدولية(*)

أ ـ

يحركَ الاقتصاد الرأسمالي دافع الربح والتنافس بين الرأسماليين ، ليس للحصول على الحد الأقصى الممكن من هذا الربح فحسب ، بل أيضاً التنافس والصراع من أجل البقاء كرأسمالي ، أي كمستثمر لرأسماله الخاص الذي يجب أن ينمو وإلا ابتلعه الرأسمال الكبير كما يبتلع السمك الكبير الأسماك الصغيرة . تقابل هذا المحرك الاقتصادي على المستوى الاجتماعي : الفردانية والنفعية التي يتطبع بها المجتمع البورجوازي بتأثير الطبقة البورجوازية السائدة .

كما يقال ، ليس للرأسمال وطن . غير أن للرأسمالي سوقاً خاصة ، وثمة أسواق غريبة تُسيل لعابه ويتحرق لغزوها «سلمياً» أو بالارغام . وللرأسمال دولة تضمن مصالحه ومصالح الرأسماليين المتنافسين أو المتعاونين معه . فهي من ناحية تدافع عن محصلة مصالح الرأسماليين ضد الطبقات الأخرى وخاصة البروليتاريا ، من ناحية ثانية تلعب الدولة دور الحَكَم بين الرأسماليين المتنافسين للمحافظة على أصول اللعبة ، إذ لمجتمع الذئاب أيضاً «أخلاقيته» وإلا كان مآله الانهيار السريع . ومن ناحية ثالثة تحمي الدولة الرأسمالية مجموع رأسمالييها تجاه المجموعات الرأسمالية في الدول الأخرى . ويكتسب هذا التناقض بين المجموعات الرأسمالية حيويته دائماً من جديد بفعل قانون التطور اللامتساوي في العالم الرأسمالي .

إننا نجد أن العلاقة بين الاقتصاديات الرأسمالية في العالم شبيهة الى حد كبير بالعلاقة بين الرأسماليين في البلد الواحد . في السابق كان ممكناً أن تبتلع الدولة الرأسمالية الكبيرة والقوية بلداناً رأسمالية صغيرة وضعيفة ، كما كان يحصل بين الرأسماليين الكبار والصغار . لكن في الوقت الحاضر ، وبالأخص منذ منتصف القرن الحالي بعد تجربة الحرب العالمية الثانية ، وبسبب وجود المعسكر الاشتراكي وخطر انسلاخ البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة عن جسم الأم الامبريالية ، أصبح الابتلاع المباشر صعباً

(*) إعادة كتابة وتوسيع لبحث نشر في مجلة : صامد الاقتصادي (بيروت) ، العدد ١٤ ، آذار ١٩٨٠ ، ص١٢٣ـ١٣٥ . (تاريخ الانجاز ربيع ١٩٨٧)

وخطراً ، فحلّت محله ميكانزمات (آليات) الانصهار الاقتصادي والتبعية الاقتصادية للرأسماليات الصغيرة في الرأسماليات الكبيرة . يوازي ذلك على مستوى السوق الرأسمالية قيام النظام الرأسمالي الاحتكاري كتطوير وكبديل لنظام التنافس الحر ، وذلك نتيجة لتقوي البروليتاريا وازدياد خطرها ولضرورة تعاظم دور الحَكَم (الدولة) حفظاً على المصلحة الرأسمالية العامة ضمن حدود الدولة المعنية .

إن الدول الرأسمالية ـ كتعبير عن مصالح مجموعات رأسمالية متنافسة ـ تتناقض مصالحها فيما بينها . غير أنها من ناحية اخرى تتفق غالباً تجاه بلدان اخرى ، ولا سيما تجاه البلدان الاشتراكية . وبالنسبة للبلدان المتخلفة ، فهي تتصارع فيما بينها للسيطرة على هذه البلدان ، لكنها تتفق في مواجهتها لحركات التحرر في هذه البلدان ، عندما يبدو خطرها أكيداً على التواجد الامبريالي هناك ، فبدلاً من أن تقتتل الدول الامبريالية على بلد متخلف ، أضحت المصلحة الامبريالية العليا في أغلب الحالات الحرجة أعلى من المصالح الفردية لهذه الدول .

من هنا نجد أن القوانين العامة في المجتمع والاقتصاد الرأسماليين يختلف انعكاسها العملي من زمن لآخر ، وكذلك من مجتمع لآخر . كما أن لهذه القوانين ـ ككل القوانين الاجتماعية ـ شواذ . وهذه الشواذ أو الحالات الاستثنائية نابعة من فقدان شروط لازمة (غالباً ما تكون متحققة) لسريان القوانين المذكورة . من هذه الشروط أن يتنبه الرأسماليون للأخطار المحدقة بهم من الطبقات الأخرى (البروليتاريا قبل الجميع) ، فلا يتمادون في صراعاتهم الداخلية . ومنها أيضاً على المستوى العالمي أن تتنبه الدولة الرأسمالية الامبريالية للتهديدات الكامنة أو الظاهرة في البلدان التابعة ، فلا تنهك نفسها في نزاعات تضعفها أمام أعدائها الظاهرين والكامنين . . . وفي بعض البلدان تكون للطبقات الوسطى بعض السلطة ، فلا تكون الدولة الرأسمالية تعبيراً خالصاً للطبقة الرأسمالية السائدة . . الخ . . ومع ذلك فلا يجوز أن نركن الى هذه الحالات الخاصة ، وعلينا أن نبني استراتيجيتنا على القاعدة وليس على الاستثناء .

إن الأحكام التي تنتظم العلاقات الاقتصادية والمالية بين الدول الرأسمالية هي أحكام تحمل في صميمها الأزمة القاتلة للرأسمالية ، والتي تنبع من الصراع التناحري بين الرأسمال وقوة العمل ومن الصراع التنافسي ضمن مجموعة الرساميل . فكل مجموعة

رأسمالية (أي الرأسماليون في بلد معين) تحاول استغلال طبقتها العاملة الى أقصى حد ، تأخذ فضل القيمة وتزيد فيه عن طريق تشديد العمل ورفع الانتاجية وعن طريق التضخم النقدي ، وتبقي على البطالة كسلاح بيدها ضد النضال المطلبي للطبقة العاملة . وبصورة عامة يمكن القول : كلما كان استغلال مجموعة رأسمالية ما لطبقتها العاملة أكثر ، كانت قدرتها التنافسية تجاه المجموعات الرأسمالية الأخرى أعلى . ثم يأتي الوقت الذي يصبح فيه التراكم كبيراً ، لدرجة أن الاقتصاد المحلي لا يستطيع استيعاب هذه الرؤوس ـ أموال كاستثمارات (أو منتجات) جديدة ، بسبب قصور مداخيل الطبقات المنتجة عن مماشاة زيادة الانتاج وبسبب صعوبة تصدير الفائض الى الخارج ، عندما يكون الوضع في الخارج مماثلاً أو بسبب وجود معيقات للتصدير . وقد كان الهدف الأساسي لمنظمة الجات (الاتفاقية العامة بشأن التعرفة الجمركية والتجارة) التي أقامتها الدول الرأسمالية الصناعية أواخر عام ١٩٤٧ هو إزالة تلك المعيقات للتجارة الخارجية الحرة بين بلدان العالم (وخاصة العالم غير الاشتراكي) بما فيه من بلدان رأسمالية صناعية وبلدان متخلفة .

هناك إذن عملية تراكم ، هي في نفس الوقت عملية تبئيس (من : بؤس) نسبية للطبقة العاملة ، تتجلى في أن الزيادة في دخل الطبقة الرأسمالية ترتفع بمعدلات أعلى من ارتفاع مداخيل الطبقة المنتجة . هذا يعني أن حصة الرأسمال من الدخل الوطني تزداد على حساب حصة قوة العمل . وهنا تظهر ضرورة تصدير رؤوس الأموال . فرأس المال جمرة في يد صاحبه ، ما لم يجد مجالاً للاستثمار ، أكان ذلك في إعادة الاستثمار (وهذا غير كاف ، كما رأينا) أو في تصدير رؤوس الأموال أو في مجالات جديدة يخلقها التقدم العلمي والتقني (كهروب الى الأمام في بعض الأحيان) أو بالهدر والتخريب (الفضاء والتسلح والعدوان . .) .

ولنركز اهتمامنا على تصدير رؤوس الأموال ! إن زيادة رؤوس الأموال في بلد ما ، وخاصة إذا كان مصدر هذه الزيادة من الخارج ، ذات مفعول تضخمي . وبالتالي فإن ضيق مجالات الاستثمار في بلد رأسمالي ما ، يحوله رأسماليو هذا البلد الى تضخم في بلد رأسمالي آخر عن طريق تصدير رؤوس الأموال . غير أن التضخم النقدي ، الذي يتجلى في ارتفاع نسبة الكتلة النقدية الى كتلة السلع والخدمات ، يضعف القدرة التنافسية لرأسماليي البلد المعني ، لكنه يساعد على استغلال أكبر للطبقات غير الرأسمالية في نفس

البلد . ولذلك نرى أن بعض البلدان ، كسويسرا في الوقت الحاضر ، قد تفرض غرامة (١٠٪ عن كل ثلاثة أشهر في سويسرا) على رؤوس الأموال الداخلة الى اقتصادها لتمنع دخولها[٢] . وما خفض أسعار العملات (في البلدان ذات ميزان المدفوعات الخاسر) سوى محاولة للتوازن ، من جهة (على المستوى العالمي) لاستعادة القدرة التنافسية تجاه البلدان الرأسمالية الاخرى وبالتالي زيادة الصادرات بفعل انخفاض أسعار التصدير الذي يحققه عادة خفض سعر العملة ، ومن جهة اخرى (على المستوى المحلي) تكريس لما تحقق عن طريق التضخم من استغلال زائد للطبقات غير الرأسمالية . وكثيراً ما كان خفض بلد رأسمالي ما لسعر عملته دافعاً لبلدان رأسمالية (صغيرة) عديدة الى خفض أسعار عملاتها بدورها . وخوفاً من نتائج هذا الشكل من الصراع بين البلدان الرأسمالية قرر وزراء مالية السوق الاوروبية المشتركة في شباط ١٩٧٤ الإحجام عن تسابق محتمل لخفض أسعار العملات[٣] .

وهكذا نجد أن كل مجموعة رأسمالية (كل بلد رأسمالي) تحاول ـ بطبيعة الحال ـ تصدير أزمتها الى جاراتها . وقد يحدث مرة أن تسوء حالة احدى المجموعات الرأسمالية وتنهض الطبقة العاملة ضدها ، عندئذ ترى المجموعات الرأسمالية الأخرى ـ والتي كانت في الحقيقة الى حد معين سبباً في ذلك ـ تسرع لنجدتها بكل العقاقير المتوفرة ، اقتصادية ومالية وسياسية ، وحتى عسكرية إن لزم الأمر . وهذا ما حصل ويحصل الآن مع ايطاليا . فمثلاً قدمت المانيا الغربية لها في آب ١٩٧٤ مليارين من الدولارات لمدة سنتين . وقبلئذ في حزيران قام وزراء الزراعة في بلدان السوق الاوروبية المشتركة باجراءات تحد من استيراد ايطاليا للمواد الزراعية وتشجع انتاجها الزراعي. . . . . الخ[٤] .

---

(٢) نويه تسوريشر تسايتونغ (زوريخ) في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٥ . نقلاً عن البنك الاتحادي الالماني ، مقتطفات من المقالات الصحفية ، رقم ٧ ، تاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٥ .

(٣) اخباريات إدارة البنك الوطني النمساوي ، العدد ١٩٧٥/١ . الملحق رقم ٣ ص٤ .

(٤) المصدر السابق ، ص٧، ٩ .

ب -

تتجلى أزمة العلاقات الرأسمالية على المستوى الدولي ، أكثر ما تتجلى ، فيما يسمى «أزمة النقد الدولية» . والأزمة النقدية الدولية هي تعبير عن خلل مستفحل في النظام النقدي الدولي . أما النظام النقدي الدولي فهو الأواليات أو مجموعة الأحكام التي تتم بها المدفوعات اللازمة في التعاملات الاقتصادية ، التجارية والمالية ، الدولية . وكيفما بدا هذا النظام فهو شديد الارتباط بظروف الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية . فالرأسمالية تحتاج من أجل انتعاشها الى سوق دولية متنشطة ، وبالتالي الى نظام نقدي سليم . وهذا يعني ، أن يقوم هذا النظام بوظيفته في دعم التعاملات الدولية وتسهيلها . ولكن ، مهما كان النظام محكماً ، فلن يسير على ما يرام ، إلا إذا ازدهرت الرأسمالية دون أزمات . بناء على ذلك ، فإن مشاكل التطور الرأسمالي تنعكس على النظام النقدي الدولي ، وبالتالي فإن أزمات النقد الدولية هي - من حيث المنبع - أزمات في السوق الرأسمالية الدولية أو في العلاقات الرأسمالية الدولية ، وهي في جذورها الأولية أزمة النظام الرأسمالي برمته .

يعود النظام النقدي الحالي بأصله الى النظام المنبثق عن الاتفاقية المعقودة في مؤتمر «بريتون وودز» عام ١٩٤٤(٥) . في ذلك الوقت كانت الدول الامبريالية ، ما عدا الامبريالية الاميركية ، مضعضعة بسبب الحرب العالمية الثانية وفي حالة خراب اقتصادي . وهكذا سيطرت الولايات المتحدة في المؤتمر ، وخرج النظام وفق تصوراتها .

وعلى كل حال كان على النظام الجديد أن يتجاوز :

أولاً - نظام «الذهب كعملة دولية وحيدة» (نظام قاعدة الذهب) ، الذي ناسب الرأسمالية في طور التنافس الحر ، وذلك لأنه كان يوجب تخلي الدولة عن أي إجراء اقتصادي مباشر مستقل ، أي التخلي عن سيادتها في المجال الاقتصادي ، وبالتالي عدم مجابهة الأزمات الاقتصادية الدورية . فتحركات السلع والرساميل تنعكس في موازين مدفوعات الدول المعنية ، وعلى أساس فوائض أو عُجوز هذه الموازين تتذبذب أسعار صرف عملات الدول المذكورة . وبتذبذب أسعار الصرف تتغير تلقائياً أسعار التصدير بالنسبة للخارج . فالدولة ذات العجوز مثلاً ينخفض سعر صرف عملتها تلقائياً ،

(٥) بقيت هذه الاتفاقية مطبقة حتى عام ١٩٧١ .

فيشتري الخارج سلعها بكميات أقل من وحدات عملته بالمقارنة مع السابق ، رغم ثبات الأسعار الداخلية للسلع المصدرة ، وما هذا إلا بسبب انخفاض سعر عملة الداخل . وهذا ينشّط التصدير الى الخارج ويشجع دخول رؤوس الأموال ، فيعود التوازن . وقد تقوض هذا النظام مع اندلاع الحرب العالمية الاولى ، ولم يستطع استعادة الحياة بعدئذ .

ثانياً ـ تجاوز نظام «تقنين العملات الصعبة» ، الذي قام على أنقاض النظام السابق . فقد كان يؤدي بالضرورة الى تفكك السوق الدولية ، الأمر الذي يناقض ضرورات الاقتصاد الرأسمالي في التأمين الحر لأسواق المواد الأولية وأسواق التصريف ولمجالات الاستثمار في الخارج ، لا سيما مع ازدياد تركيز وتمركز الرساميل ومع ازدياد حدة التنافس والصراع بين الرأسماليات ومع تقوي النزعات القومية الفاشية .

وقد تطلب تجاوز هذين النظامين :

١ ـ خلق سيولة إضافية الى جانب الذهب ، فلم يكن الذهب كعملة دولية وحيدة كافياً ، لا من حيث الكمية ولا من حيث النوعية .

٢ ـ ايجاد نظام معدلات صرف ثابتة بالاستناد الى الذهب ، من أجل تسهيل التجارة الدولية وتطمين أصحاب الصفقات الدولية .

٣ ـ ايجاد نظام دعم بالقروض للعملات التي تقع في خطر ، وذلك لكي لا تؤدي صعوبات في ميزان المدفوعات (أو عجوز ناجمة عن سياسة تضخمية لتنشيط الاستثمارات) الى أزمات اقتصادية .

استجابة لذلك ، وللمطلب الأول بالتحديد ، جرى الأخذ بنظام «قاعدة الصرف بالذهب» ، الذي يعني أن تشكل المصارف المركزية للبلدان الموقعة على اتفاقية «بريتون وودز» احتياطياتها من الذهب ومن عملات أجنبية قابلة للتحويل الى ذهب . لكن ، لكي تلعب عملة ما دور العملة الاحتياطية يتوجب عليها أن تحقق ثلاثة شروط تعبّر عن وزنها في العلاقات الاقتصادية الرأسمالية الدولية :

أولاً ـ قدرة اقتصادية عالية للبلد صاحب العملة المعنية تقف وراء هذه العملة .

ثانياً ـ موقع ممتاز للبلد صاحب العملة المذكورة في الاقتصاد الدولي ، وهذا يتحدد بالأخص : بحسب حصته من التجارة الدولية ، وحجم تحركات الرساميل بينه وبين الخارج ، ومدى امتداد نظامه المصرفي دولياً . .

ثالثاً ـ انتظام قابلية تحويل العملة المعنية الى وسيلة دفع غير خاضعة لتحكم السياسة الاقتصادية الوطنية ، أي تحويلها الى ذهب . وهذا الشرط مرتبط بحجم الاحتياطي الذهبي الموجود لدى البلد المعني . وبالنتيجة سوف نرى أمامنا «الدولار» الاميركي ، قبل أية عملة اخرى ، يلعب دور العملة الاحتياطية[6] . وهذا ما دعا الى تسمية النظام المذكور بـ «نظام قاعدة الصرف بالدولار» . وقد كان ربط أسعار الصرف الثابتة لجميع العملات الأخرى شكلياً بالدولار ، وهذا بدوره ربط سعر صرفه الثابت بالذهب (٣٥ دولاراً للاونصة الواحدة) ، استجابة للمطلب الثاني من أجل تجاوز النظامين النقديين السابقين المذكورين أعلاه ، وتعبيراً عن أن الولايات المتحدة هي أقوى بلد في العالم الرأسمالي وأن الدولار هو أهم عملة في العالم .

غير أن نظام «بريتون وودز» يحمل في ثناياه تناقضاً مفجّراً ، وهو أن عملات محلية (أو عملة محلية واحدة هي الدولار) تلعب دور عملة احتياطية عالمية . فهذه العملة «الدولية» خاضعة ـ بعكس الذهب ـ لسياسة البلد الذي يصدرها . وهذه السياسة تنبع بالطبع من مصالح الولايات المتحدة الاميركية التي تتعارض أكثر أو أقل ، عاجلاً أو آجلاً ، مع مصالح البلدان الصديقة المنافسة ، ناهيك عن البلدان المعادية . والولايات المتحدة كأكبر دولة امبريالية في عصرنا الراهن وأشرسها في العالم هي من يستغل الصفة الدولية لعملتها من أجل انفاق ملايين ومليارات الدولارات تحقيقاً لأهدافها العسكرية العدوانية ، وتأميناً لمجالات استثمار خارجية مدرّة لرساميلها . وكيف لا ، وهي تنتظر بقاء هذه الدولارات كعملة دولية في الخارج دون حاجة للتغطية بأي شكل ! . «وهكذا تمكنت هذه الدولة من أن تحتل مركزاً اقتصادياً وسياسياً في العالم أكبر مما تمكنها مواردها الاقتصادية ، وهي كبيرة ، وبالتالي من أن تموّل حربها في الفييتنام وتستولي على جزء من الصناعة الاوروبية عن طريق زيادة التزاماتها بالدولار. ولقد كان هذا المركز الخاص للولايات المتحدة وماتضمنه من نفوذ سياسي واقتصادي السبب الذي دعا فرنسا منذ عام ١٩٥٨ لأن تنتقد قاعدة الصرف بالذهب القائمة على الدولار وتدعو الى ما يسمى بقاعدة الذهب وبالتالي أن تمول الولايات المتحدة عجز ميزان مدفوعاتها عن طريق احتياطياتها شأنها شأن أية دولة أخرى»[7] .

---

(٦) أما الجنيه الاسترليني فقد كان عملة احتياطية بالاسم ، لا بالفعل .

وثمة تناقض آخر في نظام «بريتون وودز» وهو أن ضرورة السيولة النقدية الدولية توجب مع توسع التجارة والعلاقات المالية الدولية الاستزادة دوماً من الدولارات ، بينما الذهب لا يستطيع مجاراة هذا التوسع . غير أن مطلب توفر العملة الدولية بالكمية المطلوبة يتعارض الى حد ما مع مطلب الأمان للاحتياطات ، أي خاصة الثقة بالعملة الدولية (الدولار) . إن توفير السيولة الدولية عبر عجوز المدفوعات يُظهر بالنسبة للولايات المتحدة نفسها الجانب السلبي لوظيفة الدولار كعملة احتياطية ، كما يظهر حدود استغلال الامبريالية الاميركية للنظام النقدي الدولي .

من ناحية اخرى يتناقض نظام «بريتون وودز» مع طبيعة التطور اللامنتظم (اللامتساوي) الكامنة في النظام الرأسمالي . وبفعل هذه التناقضات أدت السياسة الاميركية الاقتصادية والعسكرية في الداخل والخارج ، وأدى الصراع التنافسي بين الرأسمال الاميركي والرأسماليات الاخرى ، وخصوصا الألمانية الغربية واليابانية والفرنسية ، الى جملة من المتغيرات أفقدت الثقة بالدولار :

ـ عجز ميزان المدفوعات الاميركي . ومنذ عام ١٩٧١ قُدِّر عجز الميزان التجاري بأكثر من مليار دولار ، وذلك لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة منذ ثمانين عاماً .

ـ انخفاض مستوى الاحتياطيات الذهبية لدى الولايات المتحدة ، من ٢٤,٢ مليار دولار عام ١٩٤٨ الى ٢٠,٦ مليار دولار عام ١٩٥٨ الى ١٧,٨ مليار عام ١٩٦٠ الى ١٢,١ مليار عام ١٩٦٧ الى ١٠,٥ مليارات عام ١٩٧٢ ، في الوقت الذي ترتفع فيه احتياطيات البلدان الرأسمالية الاخرى .

ـ التضخم الذي بلغ في عام ١٩٧١ (٤,٣) بالمئة بالنسبة لعام ١٩٧٠ ، و٨,٨بالمئة في عام ١٩٧٣ بالنسبة لعام ١٩٧٢ .

ـ ثم زيادة مديونية الولايات المتحدة الى الخارج وظهور فائض من الدولارات في البنوك المركزية الاجنبية . ففي آخر عام ١٩٧١ بلغت كمية الدولارات الموجودة في المصارف المركزية في البلدان الخارجية ٥١ ملياراً ، مقابل احتياطي من الذهب لا يتجاوز ١٣ مليار دولار .

---

(٧) محمد الأطرش : النظام النقدي الدولي ومقترحات اصلاحه ، محاضرة في ندوة الكويت حول دور الفوائض النفطية الانمائي والنقدي محلياً وعربياً ودولياً ، نيسان ـ أيار ١٩٧٤ ، ص٥ـ٦

وهكذا جرى ، إثر أزمة الدولار في آذار ١٩٦٨ ، إحداث نظامين اثنين للذهب : سعر رسمي ، وسعر سوق حر . وفي آب ١٩٧١ اضطرت الولايات المتحدة الى ايقاف قابلية تحويل الدولار الى ذهب بالنسبة للمصارف المركزية في الخارج ، وهي في الأصل غير واردة بالنسبة للأفراد . وبذلك قضي على دعامة أساسية من دعائم النظام الدولي ، أو بالأحرى قضي عليه منذ ذلك التاريخ (١٥ آب ١٩٧١) . وقد تبع فقدان الثقة بالدولار ، وخاصة بعد ظهور العجز الكبير في الميزان التجاري وايقاف قابلية تحويل الدولار الى ذهب ، ميل شديد نحو التخلص من الدولار والاستعاضة عنه بعملات اخرى كالمارك الالماني والين الياباني والفرنك السويسري ، مما اضطر البلدان الرأسمالية الصناعية واحدة بعد الأخرى الى تعويم عملاتها ، بعد أن عجزت عن دعم الدولار ، أو بالأحرى لم تعد ترضى برفع قيمة عملتها في الوقت الذي يجب فيه تخفيض الدولار . كذلك حصل نزوع شديد نحو شراء الذهب ، مما أدى الى رفع سعره خلال سنوات قليلة الى حد يفوق سعره الرسمي بأضعاف متزايدة مع مرور الزمن . فوصل سعر الذهب في نهاية عام ١٩٧٤ الى ٢٠٠ دولار ، وفي نهاية عام ١٩٧٩ أوائل عام ١٩٨٠ الى حوالي ٦٠٠ دولار للاونصة الواحدة .

وهكذا اضطرت الولايات المتحدة الى تخفيض عملتها في كانون الأول ١٩٧١ وفي شباط ١٩٧٣ . بالمقابل جرى رفع قيمة العديد من العملات الاخرى في كانون الاول ١٩٧١ ، ورفع سعر صرف المارك الالماني والين الياباني في آذار ١٩٧٣ . في هذه الأثناء هيمن «نظام» تعويم العملات[٨] . وبهذه التغييرات فقد النظام النقدي الدولي الدعامة الأساسية الأخرى ، ألا وهي ثبات أسعار صرف العملات بالنسبة للدولار وثبات سعر صرف الدولار بالذهب . أما التعاون الرأسمالي فيعيقه التنافس الحاد بين الرأسماليات المختلفة ، ولم يكن للمؤسسة النقدية الدولية «صندوق النقد الدولي» منذ نشوئه تلك القوة التي تسمح له بفرض حلول للمشاكل النقدية المتفاقمة والمتراكمة ، ولم تخرج المؤتمرات واللجان المشكلة ضمن نطاقه بنتائج ايجابية حاسمة .

---

(٨) بعد عام ١٩٧١ يمكن تسمية النظام النقدي الدولي «نظام الدولار المعوم» . انظر محمد الاطرش ، في : ندوة حول الذهب «البعث» بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٠ .

وقد بادرت في نيسان ١٩٧٢ ست دول اوروبية ، وأبرمت فيما بينها اتفاقية بازل التي كونت بموجبها ما سمي بـ«الأفعى الاوروبية» . وهذه الدول هي : ألمانيا الغربية ، فرنسا ، هولندا ، بلجيكا ، اللوكسمبورغ ، الدانمارك . وبموجب هذه الاتفاقية جرى تثبيت أسعار عملات هذه الدول تجاه بعضها ، وتركت حرة «عائمة» تجاه عملات البلدان الاخرى . غير أن هذه الأفعى كثيراً ما تقطعت أوصالها ، ثم التأمت ، لتعود فتنقطع . مثال ذلك أن فرنسا اضطرت في كانون الثاني ١٩٧٤ أن تنسحب من الأفعى ، لتعود إليها في تموز ١٩٧٥ ، ثم لتنسحب ثانية في آذار ١٩٧٦ (٩) . وبعد أن نفقت «الأفعى الاوروبية» استحدث «النظام النقدي الاوروبي» الذي أصبح في ١٣ آذار ١٩٧٩ ساري المفعول . وقد جرى في هذا النظام استعمال «الوحدة النقدية الاوروبية» للتدخل في السوق المحلية لتبادل العملات في كل من الدول المشاركة ، وهي إلى جانب دول الأفعى الست : انكلترا ، ايطاليا ، ايرلندا . «ويلاحظ في هذا المجال ، أن المختصين بالشؤون النقدية متفقون جميعاً على وجود حاجة ماسة لاقامة منطقة للاستقرار النقدي ، وأن المجموعة الاقتصادية الاوروبية تشكل في الوقت الحاضر ، أفضل موقع يمكن بضمنه تحقيق مثل هذه المنطقة . مع ذلك ، هناك عدد كبير من هؤلاء المختصين بالشؤون النقدية يساورهم الشك بخصوص امكانية نجاح المجموعة الاقتصادية الاوروبية في إقامة منطقة خاصة بها للاستقرار النقدي . ويعتقد الكثيرون منهم ، أن النظام النقدي الاوروبي الجديد سوف لا يعمر طويلاً لأنه يشبه إلى حد بعيد الترتيبات النقدية التي اتفقت عليها المجموعة الاقتصادية الاوروبية وعملت ، على العموم ، بموجبها منذ عام ١٩٧٢(١٠)» . . .

المشكلة هي أبعد من أن تكون أزمة النظام النقدي الدولي ، إنها أزمة الاقتصاد الرأسمالي والعلاقات الرأسمالية الدولية . فالتطور الرأسمالي هو بطبيعته تطور غير متساو (أو غير منتظم) ، فلا يتم بنفس القدر ونفس الزمن في كل البلدان . مثال ذلك : الثغرة التكنولوجية بين الولايات المتحدة واوروبا الغربية ، انخفاض مستوى الانتاجية في

---

(٩) اوتو راينهولد : الأزمات الاقتصادية : برلين ١٩٧٧ ، ص٨٢ ـ ٨٣ . الترجمة العربية : دار الفارابي ، بيروت ١٩٨٠ .

(١٠) فورين آكوب : لمحة عن الجوانب الفنية للنظام النقدي الاوربي الجديد ومدى نجاحها ، في : النفط والتنمية ، العدد الثاني للسنة الخامسة ، تشرين الثاني ١٩٧٩ ص ٣٦

الصناعة البريطانية عنها في البلدان الاوروبية الغربية الأخرى ، تفاوت معدلات الأرباح المحققة من الرأسمال المستثمر بين بلد رأسمالي وآخر ، التفاوت في مستوى المعيشة الجماهيري بين الدول الرأسمالية عالية التصنيع والدول الرأسمالية ضعيفة التصنيع . . . الخ . ولا يمكن لهذا اللا تكافؤ في التطور أن يزول إلا بزوال التنافس الذي لا وجود للرأسمالية بدونه . فكل خطوة سباقة لبلد رأسمالي ما ، هي فرصة لجني أرباح استثنائية لن يتردد في استغلالها على حساب شركائه أو بالأحرى منافسيه . ممارسات كهذه تؤدي إلى أزمات في العلاقات الرأسمالية الدولية ، لا تظهر في ظل النظام النقدي لاتفاقية «بريتون وودز» كأزمات تجارية دولية كما في نظام قاعدة الذهب ، بل كأزمات نقدية دولية . فتخفيض عملة بلد ما ـ على سبيل المثال ـ هو محاولة لخفض أسعار التصدير وجعلها منافسة لأسعار البلدان الأخرى .

إن التطور اللا متساوي يؤدي في فترة الانتعاش ، وهي الفترة التي مرت بها الرأسمالية مع بعض الانتكاسات منذ أواخر الأربعينات إلى أواخر الستينات ، إلى خلل في التوازن الحاصل في الاقتصاد الرأسمالي محلياً وعالمياً ، وعندئذ تبدأ الأزمة . والأزمة هي في الأصل أزمة فيض انتاج . فالقوة الإنتاجية لا تقابلها القوة الاستهلاكية (أي القدرة الشرائية) المناسبة . وما ذلك إلا لأن الرأسمال ينال من الدخل الوطني حصة أكبر فأكبر . وهو قادر على ذلك : أولاً ، بصفته الاحتكارية المتمثلة في ارتفاع درجة التركيز والتمركز الرأسماليين . ثانياً ، بمساعدة السياسة النقدية والمالية للدولة الرأسمالية الحديثة التي أصبحت تتدخل مباشرة بالعملية الاقتصادية . فلتجاوز الانكماش الاقتصادي (تجنب الأزمة) تسعى الدول الرأسمالية الحديثة إلى تنشيط الاستثمارات . غير أن الرأسماليين لا يقومون بزيادة الاستثمار إلا عند تأمين حد أدنى (عال نسبياً) من الأرباح . وبالتالي يعني تجنب الأزمة تنشيط الأرباح على حساب الأجور (دخل قوة العمل) . ويكون تنشيط الاقتصاد أيضاً بايجاد أسواق تصريف للبضائع التي لا تقابلها في الداخل قدرة شرائية ، وبتأمين مجالات استثمار عن طريق تصدير الرساميل واستثمارها في الخارج ، وعن طريق النفقات التبذيرية والتخريبية في الداخل والخارج المرتبطة بطلبيات من قبل الدولة إلى الرأسمال المحلي .

وهكذا تظهر التبادلات الاقتصادية الدولية ، بالبضائع والرساميل ، ضرورية لسد الفجوة المتوسعة بين القوة الانتاجية والقوة الاستهلاكية في البلد الرأسمالي . فكل دولة رأسمالية تحاول تصدير أزمتها إلى البلدان الرأسمالية الأخرى . غير أنه في احدى فترات الازدهار الرأسمالي سيجيء اليوم الذي ترى فيه البلدان الرأسمالية نفسها في أزمة فيض انتاج ، جميعها أو أكثرها في آن واحد . تناقص معدلات الأرباح، ضيق مجالات الاستثمار ، صعوبات تصريف البضائع . . . ، تلك عوامل قاتلة للنظام الرأسمالي تؤدي إلى الانكماش والبطالة والتضخم وتراجع الانتاج والدخل الوطني ، وهذه هي الأزمة . وتظهر هذه الأعراض من فترة إلى أخرى ، هنا أو هناك ، أقوى أو أضعف ، لكنها تزداد مع الأيام وضوحاً . وتقف النظرية الاقتصادية البورجوازية أمام الكارثة عاجزة لا تعرف لها تعليلاً ولا حلاً . وفي أحيان كثيرة ما يزال الاقتصاديون البورجوازيون يظنونها أزمة نقد دولية ، ويسعون جاهدين للوصول إلى اصلاحات في النظام النقدي الرأسمالي الدولي ، الذي لن يكون ـ مهما صَلُح ـ إلا تعبيراً عن النظام الرأسمالي نفسه ، الذي ينتظر منذ زمن بعيد من يريحه من عذابات الاحتضار .

غير أن بقاء النظام الرأسمالي أو زواله مرتبط أيضاً بثلاث نواح هامة ، تعتبر إلى هذا الحد أو ذاك جديدة على النظام قبل الحرب العالمية الثانية ، وتلعب دوراً حاسماً في الوقت الحاضر : أولاً ـ دور الدولة الرأسمالية في العملية الاقتصادية ومساعداتها الهامة لتجنيب النظام الرأسمالي أزماته ، حيثما استطاعت . إلا أن هذا الدور يضعف تأثيره مع مرور الزمن ، والأزمات النقدية هي أيضاً تعبير عن فشل هذه الاجراءات الحكومية . ثانياً ، دور البلدان المتخلفة كملاذ ومستودع ، بل وكصمام أمان للنظام الرأسمالي ، حيث يصدر إليها فيض انتاجه من السلع والرساميل ، ويتزود منها بالمواد الأولية، كما يصدر إليها التضخم وغير ذلك من المفاسد الرأسمالية . ثالثا ، دور التنافس والتعاون الشرقي الغربي في المجالات الاقتصادية وغيرها ، وخاصة : التجارة الخارجية ، الاستثمارات ، تبادل العلم والتكنيك والخبرة ، بل وحتى تأثر العالم الاشتراكي ـ مع ازدياد تعامله ـ بالأزمات الرأسمالية إلى هذا الحد أو ذاك ، وخاصة التضخم وارتفاع الأسعار .

جـ -

مثلما تصدر الدول الرأسمالية أزماتها إلى بعضها ، فان العالم الرأسمالي ـ وخاصة إذا كان الخطر أكثر شمولية ـ يصدر أزمته إلى العالم المتخلف،وبصورة مباشرة. فبالشكل غير المباشر وجزئياً يمارس العالم الرأسمالي تصدير أزمته إلى العالم المتخلف على الدوام . كما أنه يقوم ، اعتماداً على الطبقات المتسلطة محلياً والعميلة ، بعملية استغلال له ، وذلك منذ نشوئه . ولا يخفى علينا الآن ، أنه كان للامبريالية الفضل الأكبر في خلق العالم المتخلف هذا . بناء على ذلك ، فان العالم المتخلف ، بفضل الطبقات أو الفئات المتسلطة العميلة فيه ، يقدم للرأسماليين خدمتين : جزءاً من قوة عمل المنتجين لديه ، ومجالاً (هو الاقتصاد المحلي) لاستيعاب ـ ولو جزئي ـ للأزمة الرأسمالية العالمية . كيف يتجلى ذلك ؟

بخصوص الخدمة الأولى نجد أن سلعتين مختلفتين نوعياً لكنهما تحتاجان إلى نفس القدر من قوة العمل اللازمة لانتاجهما عالمياً ، لا يجري تبادلهما بنفس القيمة (أي بنفس السعر) ، بل ترتفع قيمة السلع الواردة من البلدان الرأسمالية بالنسبة لقيمة السلع المصدرة من البلدان المتخلفة . . وهكذا ترتفع على المدى الطويل أسعار المواد المصنعة التي تختص بها البلدان الرأسمالية، وتنخفض على المدى الطول أسعار المواد الخام (والمواد نصف المصنعة) الاستخراجية والزراعية التي تختص بها البلدان المتخلفة ؛ أو ترتفع أسعار المواد المصنعة على المدى الطويل بنسب أعلى من نسب ارتفاع أسعار المواد الخام على المدى الطويل .

أما بخصوص استيعاب اقتصاديات البلدان المتخلفة للأزمة الرأسمالية العالمية ، فنجد أن هذه الاقتصاديات هي سوق سلعية تقدم المواد اللازمة للصناعة الرأسمالية الأم بأبخس الأسعار وتسورد فوائض الانتاج من البلدان الرأسمالية الأم . كما نجد أن هذه الاقتصاديات هي سوق مالية ، تقوم المجموعات الرأسمالية العالمية بتصدير رؤوس أموالها الفائضة إليها ، تستثمرها هناك بأشكال عديدة ، فتجني الأرباح وتعود بها إلى الوطن . وإذا ما حدث مرة ووُجدت لدى بلد تابع وفرة في رؤوس الأموال (في الاحتياطيات النقدية) ، عندئذ تتلقفه السوق المالية في البلد الرأسمالي الأم ، وتعيد تصدير الفائض منه إلى بلد تابع آخر فارضة شروطها الاقتصادية والسياسية . هذا ما حصل مع البلدان المنتجة للنفط بعد ارتفاع أسعاره في الربع الأخير من عام ١٩٧٣ . فالغالبية العظمى من

فوائض النفط ، المقدرة من وزارة الخزانة الأميركية لعام ١٩٧٤ بـ ٦٠ مليار دولار ، قد عادت إلى البلدان الرأسمالية الصناعية . فقط ٤ بالمئة منها (٢,٥ مليار دولار) تحول مباشرة إلى البلدان المتخلفة ، بينما توظف ٣٥ بالمئة (٢١ مليار دولار) من هذه الفوائض في سوق الدولار الاوروبي ، وأكثر من ١٨ بالمئة (١١ مليار دولار) في الولايات المتحدة ، وأكثر من ١٢ بالمئة (٧,٥ مليار دولار) في بريطانيا . . . الخ ، وذلك حسب تصريح سكرتير الخزانة الأميركية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٥[١١] .

وتصدر المجموعات الرأسمالية الامبريالية أزمتها إلى العالم المتخلف عن طريق نظام النقد الامبريالي الدولي ، الذي أوجدته هذه المجموعات وخضعت له البلدان المتخلفة . فعن طريق التخفيض المباشر أو غير المباشر لعملات الدفع والاحتياطي (وخاصة الدولار الأميركي) يمكن للعالم الرأسمالي أن ينهب احتياطيات البلدان المتخلفة ، فيخفض قيمتها فجأة من فترة لأخرى ، وببطء كل يوم . شبيه بذلك على المستوى المحلي نهب الرأسماليين لمدخرات عامة الشعب ودخولها عن طريق التضخم النقدي وغلاء المعيشة .

«إن النظام النقدي القائم-حالياً سيبقى وسيلة امبريالية لاستغلال البلدان المتخلفة بمقدار حاجة هذه الأخيرة إلى كميات من العملات الامبريالية كاحتياطي لاصدار عملاتها الوطنية وكوسيلة للمدفوعات الخارجية ، وبمقدار ما يحتفظ به الأفراد والشركات الخاصة من تلك العملات لتأمين حاجاتهم : استيراد ، سياحة ، احتياط ، ادخار ، دراسة في الخارج الخ . . ولا يمكن إزالة هذا الأثر السلبي إلا بتغيير النظام النقدي الدولي واعتماد نظام آخر يؤمّن حقوق ومصالح جميع الدول بصورة عادلة [١٢]» . ومؤتمر القمة السادس للبلدان غير المنحازة المنعقد في هافانا ـ كوبا (أيلول ١٩٧٩) أحيط علماً «بموضوع عدم استقرار الوضع النقدي الدولي وأن التقلبات غير المنتظمة في المجال النقدي كانت ولا تزال تؤثر تأثيراً سلبياً على اقتصاديات البلدان النامية . وفي هذا الخصوص كرر المؤتمر الاعراب عن القلق تجاه عدم وجود نظام نقدي منصف والفشل الواضح الذي آلت إليه

---

(١١) نويه تسوريشر تسايتونغ (زوريخ) ، تاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٧٥ . نقلاً عن : البنك الاتحادي الألماني ، مقتطفات من المقالات الصحفية ، العدد ١١ ، تاريخ ٦ شباط ١٩٧٥

(١٢) رزق الله هيلان ، مداخلة في المؤتمر الثالث لاتحاد الاقتصاديين العرب بدمشق في كانون الأول ١٩٧١ ، في : الاقتصاد ، العدد ٨٩ ، ١ شباط ١٩٧٢ ،ص ٣٥

الجهود الرامية إلى اصلاح النظام النقدي القائم ، في الاطار السائد للعلاقات الاقتصادية الدولية . لذلك جرى التأكيد مجدداً على الحاجة إلى انشاء نظام نقدي عالمي عادل جديد يستطيع أن يسهم اسهاماً حاسماً في وقف التقلبات العشوائية للعملات والزيادة غير المنظمة في السيولة النقدية الدولية والتضخم الاقتصادي وما يتولد عنه من آثار واسعة النطاق، والحظوة التي تتمتع بها بلدان معينة في عملية اتخاذ القرارات . يضاف إلى هذا أن النظام سوف يقضي على الدور الرئيسي للعملات الوطنية في الاحتياطيات الدولية ، ويضمن المساواة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات وينشيء رابطة بين توفر السيولة النقدية وتمويل التنمية بما يتفق مع القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة السادس[13]» .

وينطبق على البلدان العربية ما قيل عن البلدان المتخلفة (أو النامية) عامة . البلدان العربية بدون استثناء تتضرر من الأزمات النقدية العالمية ، بل وحتى من التحركات النقدية غير المتأزمة بعد في العالم الرأسمالي المتقدم ، إلا أنه مع ذلك يستحسن التفريق بين البلدان العربية البترولية والبلدان العربية غير البترولية .

البلدان العربية البترولية تتضرر أقل من البلدان العربية غير البترولية :

أولاً ، لوجود فائض في ميزان مدفوعات البلدان البترولية ، فتستطيع تعويض الخسارة الناجمة من الاضطرابات النقدية الدولية دون أن يؤثر ذلك على نموها الاقتصادي ، إذ يصفى الحساب من الأرصدة الموجودة لديها في المراكز المالية للعالم الرأسمالي المتقدم .

ثانياً ، لأن الصادرات البترولية التي تشكل حصة ضخمة نسبياً من مجموع صادراتها ، أقل تأثراً من صادرات المواد الخام الأخرى ، كالقطن مثلاً ، إذ تستطيع البلدان العربية البترولية عن طريق منظمة البلدان المصدرة للنفط (الاوبك) استرجاع جزء من خسارتها ، في حين أن البلدان المصدرة لمواد خام أخرى ليست في وضع كهذا ، بل التنافس بين البلدان المصدرة للمواد الخام غير البترولية أشد بكثير مما لدى الاوبك .

(١٣) برهان محمد نوري : الجانب الاقتصادي لقمة هافانا : في : النفط والتنمية ، العدد الأول من السنة الخامسة ، تشرين الأول ١٩٧٩ ، ص١٢٥

ثالثاً ، لأن البلدان العربية البترولية تخسر بالاستيراد أقل نسبياً من البلدان العربية غير البترولية . ذلك لأن حجم الاستيراد بالنسبة لحجم التبادل التجاري (الاستيراد + التصدير) لدى الفئة الأولى أقل منه لدى البلدان العربية غير البترولية .

مفعول الأزمات النقدية الدولية والتحركات في قيم عملات الدول الرأسمالية المتقدمة إذن متشابه لدى الدول العربية جميعاً (وكذلك لدى البلدان المتخلفة الأخرى)، إلا أن درجة التضرر تختلف من فئة لأخرى . فيما يلي ندرس تأثير التحركات في قيم عملات الدول الرأسمالية المتقدمة من حيث رفع قيمة العملة أو خفضها :

ـ لدى رفع قيمة العملات الاوروبية ترتفع أسعار السلع الواردة من الدول المعنية . عندئذ ترتفع قيمة مستوردات البلدان العربية مع ثبات الكمية والنوعية ، لأن البلدان العربية لا تنتج بصورة عامة بضائع تلك الدول ، في حين أنها تحتاج حقاً أو توهماً إلى تلك البضائع ، أي بتعبير اقتصادي رياضي : الطلب على سلع الدول الرأسمالية المتقدمة غير مرن . وبالتالي فان ارتفاع أسعار المواد المستوردة من قبل الدول المتخلفة والعربية لايدفع الى تقليص كمية الاستيراد . لاشك ان هناك بدائل لكثير من السلع الغربية المستوردة ، لدى البلدان الاشتراكية مثلا ، إلا أن خضوع أسعار هذه البدائل إلى حد بعيد جداً لأواليات نفس السوق الرأسمالية الدولية ، يقلل أهمية هذا الاجراء تجاه الاضطرابات النقدية الرأسمالية الدولية . وبخصوص التأثر برفع أسعار عملات البلدان الرأسمالية المتقدمة نفرّق بين صنفين من البلدان العربية : البلدان السائرة في طريق التراكم الرأسمالي الحكومي والبلدان العربية التي تعرج وراءالتطور الرأسمالي التقليدي . فالبلدان من الفئة الألى تتضرر أكثر : أولا ، لأنها في حاجة أكبر إلى مواد التكوين الرأسمالي التي ترتفع أسعارها بنسب أعلى من المواد الأخرى ، بينما التنافس والاعانات الانتاجية التي تدفعها الدول الرأسمالية المتقدمة لمنتجيها لا تسمح بارتفاع مماثل لأسعار المواد الزراعي والمواد الأولية ، بصورة عامة (وللنفط حالة خاصة ، كما سبق القول) . ثانياً ، لأن البلدان العربية السائرة في طريق التطور الرأسمالي الحكومي ، والتي تتعامل مع البلدان الاشتراكية أكثر من البلدان العربية الأخرى ، تبقى خاسرة لأنها لم تقم علاقات تبادل أخرى غير السائدة في السوق العالمية (الرأسمالية) ، مع أن هذا ـ إلى هذاالحد أو ذاك ـ ممكن ، بشروط لا مجال للبحث فيها هنا .

ـ أما تأثير رفع قيمة عملات البلدان الرأسمالية المتقدمة على صادرات الدول العربية فهو باتجاه انخفاض قيمة هذه الصادرات الى تلك البلدان الرافعة لقيمة عملاتها ، بالرغم من ثبات الكمية والنوعية للسلع المصدرة . ذلك لأن ما كانت قيمته سابقاً ماركاً واحداً ، على سبيل المثال ، لا يساوي ماركاً بعد رفع قيمة عملة المانيا الغربية بل أقل من مارك واحد . وهذا يعود الى أن التسعير في الأصل يجري على أساس عملة البلد المنتج أو المصدر أو على أساس الدولار (وهذه عملات تنخفض بالمقارنة مع المارك) . وفيما عدا البترول ، ليس هناك ـ في الأحوال العادية ـ امكانية لتعويض الخسارة برفع أسعار المواد المصدرة من البلدان العربية . وحتى في حالة البترول نرى الامكانيات محددة بشكل أن التعويض عن الخسارة يتم جزئياً ، كما تشكو دول الاوبك نفسها .

إذن ، فلدى رفع قيمة عملة لدولة رأسمالية متقدمة تخسر البلدان العربية من جهة الاستيراد ومن جهة التصدير . هذا بعكس وضع البلدان الرأسمالية المتقدمة ، التي تكسب لدى رفع قيمة عملات جاراتها ، فتصبح أقدر على المنافسة : تبيع بنفس الأسعار السابقة (مقيمة بعملاتها) كمية أكبر ، وتشتري منها جاراتها بأسعار أدنى (مقيمة بعملاتها التي ارتفعت قيمتها) كميات أكبر. أما البلدان العربية والتي ـ في الفكر الاقتصادي البورجوازي الكلاسيكي ـ كانت ستكسب من ناحية التصدير بسبب ازدياد قدرتها التنافسية بعد انخفاض أسعار تصديرها ، فإن الطلب غير المرن ومحدودية الأسواق الخارجية لسلعها ، بتعبير آخر : عدم امكانية التعويض عن انخفاض السعر بارتفاع الكمية ، يقضي على هذه الامكانية ويقلب الوضع الى غير صالحها . بعد هذا لندرس تأثير انخفاض قيمة عملات البلدان الرأسمالية المتقدمة على التجارة الخارجية للبلدان العربية :

ـ لدى انخفاض قيمة عملات البلدان الرأسمالية المتقدمة تهبط أسعار بضائع هذه الدول في الأسواق الخارجية ، وتنافس بذلك بضائع مثيلاتها من البلدان المتقدمة ، وربما أيضاً بضائع الدول الاشتراكية . في هذه الحالة يمكن للبلدان العربية أن تستورد مقابل الكتلة السابقة من عملة البلد المخفض لعملته كمية أكبر من البضائع أو/ونوعية أفضل لهذه المواد . إلا أن المنفعة هنا نسبية : فالبلدان العربية التي تشرف على الاستيراد تستفيد أكثر من البلدان العربية الاخرى . وربما لا يتحسن ميزانها التجاري عن السابق ، إلا أن

زيادة حجم الاستيراد ستفيد في عملية التنمية و/أو في إشباع أفضل للحاجات الجماهيرية . أما الدول العربية ذات التجارة الخارجية الحرة (أي الفردية) ، فإن الحاجة غير المشبعة الى السلع الواردة من البلدان الرأسمالية المتقدمة سوف تدفع على الأرجح الى الاستزادة من الاستيراد مع بقاء الأسعار الداخلية على حالها أو تخفيضها بنسبة ضئيلة نسبياً ، والاستئثار بفروق الأسعار كأرباح للتجار . ذلك لأن الأسعار في السوق الرأسمالية الحالية مرنة نحو الأعلى وغير مرنة نحو الأدنى . خلاصة القول ، اننا نجد بعض المرونة للطلب باتجاه زيادته لدى انخفاض الأسعار لدى البلدان الرأسمالية المتقدمة ، بينما لدى ارتفاع الأسعار لا ينخفض طلب البلدان العربية على هذه السلع بتاتاً ، أو لا ينخفض بالنسبة التي يرتفع فيها السعر .

ـ بالنسبة لتصدير البلدان العربية ، نجد أن الدول المخفضة لقيمة عملتها تدفع نقوداً أكثر ، أي وحداث أكثر من عملتها ، لنفس الكمية المستوردة سابقاً من الدول العربية أو المتخلفة . لكن هذا لا يفيد الدول العربية المصدرة ، لأن قيمة الأموال المستلمة مقابل السلع المصدرة لا تزيد حقيقة عما كانت عليه بالرغم من زيادة كمية هذه الأموال ، طالما أن تخفيض قيمة العملة لا يؤثر ـ على المدى القصير وبصورة مباشرة ـ على أسعار السلع في البلد المخفض لعملته . هذا يعني أن الدول العربية تأخذ هذه الأموال مقابل تصديرها لتشتري بها سلعاً من نفس البلدان المخفضة لقيمة عملاتها والتي لم تنخفض فيها أسعار سلعها مقيّمة بعملاتها . أما التصدير الى بلدان رأسمالية متقدمة مخفضة لقيمة عملاتها ، والاستيراد بعوائد التصدير من بلدان رأسمالية متقدمة رافعة لقيمة عملاتها ، ففيه خسارة أكبر . إن التخلص من التبعات السلبية للاضطرابات النقدية الرأسمالية الدولية لا يكون إلا بالتخلص من التبعية الرأسمالية الدولية ، هذه التبعية التي تتجلى ـ فيما تتجلى ـ بكون الدول الرأسمالية الغربية هي العميل التجاري الأساسي للبلدان العربية ، إذ بلغت حصتها من مجموع التجارة الخارجية العربية في عام ١٩٧٥ مثلاً ما بين ٦٧ـ٧٠ بالمئة .

بناء على ما سبق يمكن القول ، إن البلدان العربية تخسر لدى رفع الدول الرأسمالية المتقدمة لقيمة عملاتها من حيث الاستيراد ولا تربح من حيث التصدير ، وانها تخسر لدى خفض الدول الرأسمالية المتقدمة لقيمة عملاتها من حيث التصدير ولا تربح من حيث

الاستيراد . ذلك لأنها لا تستطيع أن تلعب اللعبة الرأسمالية ، لأن أصول هذه اللعبة موضوعة أصلاً من هذه البلدان بما يناسب مصالحها الرأسمالية . وعندما تأتي البلدان المتخلفة والعربية وتقبل بالخضوع لأواليات النظام الرأسمالي ، فهي عندئذ أشبه بالخراف التي تلعب مع الذئاب لعبتهم الدموية .

المشكلة الهامة الأخرى في التعامل مع الدول التي تميل قيمة عملاتها الى التخفيض ، وهي الولايات المتحدة الاميركية بالدرجة الاولى والرئيسية ثم بريطانيا وغيرها ، هي أن عملات هذه البلدان تلعب دوراً كبيراً في اقتصاديات الدول العربية ، وخاصة كون الاحتياطي من القطع الأجنبي للبلدان العربية مكوناً من هذه العملات ، بل حتى انها تبيع سلعها التصديرية الأساسية والرئيسية بالدولار المداوم على الانخفاض[14] ، وخاصة النفط ، لتقوم مرة اخرى بمعركة اقتصادية لا معنى لها ولا لزوم من أجل رفع سعر النفط الذي ينخفض بانخفاض قيمة الدولار .

وهنا نحول نظرنا عن التجارة الخارجية الى دراسة التغيير الذي يحدث للموجودات الأجنبية لدى البلدان العربية عند تخفيض أو رفع قيم عملات الدول الرأسمالية المتقدمة .
إن قيمة هذه الموجودات تنخفض بانخفاض قيمة العملات المكونة لها ، لأن قيمة النقد ـ كما نعلم ـ تتحدّد بالسلع التي نستطيع شراءها مقابل هذه الوحدةالنقدية (الدولار أو الجنيه الاسترليني أو المارك . . ) . بالمقابل ترتفع قيمة هذه الموجودات بارتفاع قيمة العملاتَ المكونة لها . غير أن الموجودات أو ما يسمى «الاحتياطيات النقدية» العربية تتكون بغالبيتها العظمى من الدولار أولاً ، ثم من الجنيه الاسترليني والعملات القوية الأخرى ، وبنسبة ضئيلة جداً من الذهب (أقل من ٥ بالمئة في عام ١٩٧٤)[15] . وبما أن الاحتياطي مكون ـ بغالبيته العظمى ـ من عملات تنخفض قيمتها ، فإن نظام النقد الدولي بأوالياته المعروفة يسبب للبلدان العربية خسارة من ناحيتين : من ناحية التبادل السلعي مع العالم الرأسمالي المتقدم (كما رأينا) ، ومن ناحية النقد . أما البلدان التي ترتفع

(١٤) تدهور سعر الدولار منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٧٨ بنسبة ٤٠ بالمئة . انظر عبد الله دياب : الشرق الاوسط في مهب الأزمة الاقتصادية العالمية ، في : اليسار العربي ، تشرين الأول ١٩٧٩ ، ص١٦ .

(١٥) عادل عبد المهدي : التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي ، معهد الانماء العربي ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ١٦١ .

قيمة عملاتها مثل المانيا الغربية واليابان وغيرهما ، فهي دول ذات ميزان تجاري رابح ، وذات علاقات تجارية قوية مع البلدان العربية ، لا سيما فيما يخص المستوردات ، لكنها نسبياً أضعف من العلاقات مع الولايات المتحدة . ولأن الاحتياطي من القطع الأجنبي لا يتكون إلا بنسبة ضئيلة من عملات هذه الدول ، فإن الكسب الحاصل من جراء رفع قيمة عملات هذه البلدان شبه معدوم .

إلا أن هذا لا يجوز أن يدفعنا الى اعتبار الوقائع المذكورة «صدفة» لغير صالح البلدان العربية . إن دراسة النظام الاجتماعي الاقتصادي الرأسمالي والأواليات التي يسير بحسبها ، يوصلنا الى رأي مخالف ، وهو أن هذا النظام بحد ذاته هو لغير صالح البلدان النامية ومنها البلدان العربية . إن لعبة الرفع والتخفيض في قيم عملات الدول الرأسمالية المتقدمة ، القيمة الداخلية والقيمة الخارجية ، هي عملية نواسية باتجاه صاعد لأسعار بضائع هذه الدول في سبيل زيادة الأرباح وتقليص التكاليف . وهذا يتأتى من ناحية عن الطبيعة الاحتكارية للاقتصاد الرأسمالي الراهن ، الذي يتجنب بقدر احتكاريته التنافس بالأسعار ويفضل التنافس بالدعاية وتحسين النوعية وما الى ذلك . وينجم من ناحية ثانية عن السياسة الاقتصادية التضخمية للدولة الهادفة الى إعادة توزيع الدخل الوطني تشجيعاً للرأسمال وتجنباً للأزمات . كما يرتبط ثالثاً بالصراع بين الرأسمال والنقابات . فالتلاعب المذكور بقيمة العملة الداخلية (المعبر عنه بمستوى الأسعار) عن طريق التضخم وارتفاع الأسعار ، وخارجياً برفع أو تخفيض سعر صرف العملة ، يؤدي الى زيادة الأجور التي تفرضها النقابات بهذه النسبة أو تلك تبعاً لقوة النقابة وموقف الحكومة وحاجات الاقتصاد ، ويفضي من ثم الى زيادة الأسعار مجدداً بسبب زيادة التكاليف المكونة بصورة رئيسية من الأجور والمواد الأولية .

وفي حين أن صاحب الأعمال ، الرأسمالي ، يستحيل عليه تخفيض التكاليف عن طريق خفض الأجور بصورة مباشرة ، ويصعب عليه نوعاً ما تخفيضها بصورة غير مباشرة (عن طريق رفع الأسعار دون رفع الأجور) ، فإن نجاحه عبر دولته الامبريالية والاحتكارات الدولية أكبر بكثير في مجال تقليل التكاليف عن طريق خفض أسعار المواد الأولية التي ترده بنسبة كبيرة من البلدان المتخلفة ومنها البلدان العربية . إن هذه البلدان مغبونة في علاقتها مع البلدان الرأسمالية الصناعية بخصوص المواد الأولية : أولاً ، لأن

البلدان الرأسمالية المذكورة هي أهم طالب لهذه المواد ، وهي ـ رغم التنافس فيما بينها ـ تتعاون غالباً لفرض شروطها من أجل شراء المواد الأولية من البلدان المتخلفة المنتجة التي قلما تتعاون لهذا الغرض . وللأسف لا تحتاج البلدان الاشتراكية الى هذه المواد بقدر حاجة البلدان الرأسمالية الصناعية ، كما أنها للأسف تقبل بأسعار السوق الرأسمالية الدولية التي هي بصورة عامة لصالح الجهة المصنعة . ثانياً ، زيادة على ضيق مجال التحرك لتصريف المواد الأولية ، فإن البلدان العربية وبقية البلدان النامية لا تستطيع استعمال هذه المواد إلا بنسبة ضئيلة بسبب قصور الصناعة لديها وبطء التصنيع في البلدان العربية الأكثر تقدماً . ثالثاً ، إلا أن اقتصاد هذه البلدان أحادي الجانب ، أي يخضع لتقسيم العمل العالمي بالمفهوم الرأسمالي الاستعماري ، بحيث يتخصص بانتاج مواد قليلة فرضها الاستعمار من أجل صناعته ، فهي منتجات تصديرية لا يستطيع هذا الاقتصاد استيعابها ولا تقدر البلدان المذكورة على /أو لا تسعى الى تجاوز هذه الأحادية في الانتاج . مثال ذلك النفط الخام «الذي يشكل أكثر من ٩٠٪ من صادرات الدول العربية المنتجة للنفط ، ويعتبر القطن أهم صادرات السودان ومصر وسورية وتتراوح نسبة المصدر منه بين ٤٠ـ٦٠٪ من قيمة صادرات هذه الدول . كما يعتبر الفوسفات أهم صادرات الاردن وتونس والمغرب ، حيث تشكل قيمة صادراتها منه ما بين ٢٣ـ٢٨٪ من قيمة مجمل صادراتها»(١٦).

إن الدول الرأسمالية الصناعية تتحكم بأسعار المواد الأولية التي تنتجها البلدان العربية ، لأن هذه البلدان لا تستطيع تحويل الانتاج من تلك المواد المهدد سعرها بالهبوط أو التي تهبط أسعارها ، الى مواد وسلع اخرى . وذلك بسبب أن الانتاج أو العرض ـ كما قلنا ـ ليس مرناً . فبنية الاقتصاد قد تكونت على هذا الأساس ولا يمكن تغييرها إلا بعد حقبة من الزمن مع العمل الجاد والهادف . رابعاً ، هناك مواد أولية تنتجها البلدان الرأسمالية المتقدمة نفسها ، مثل القطن في الولايات المتحدة ، والانتاج لديها مرن من جهة ، فيمكن زيادته أو إنقاصه ، وهو في أغلب الأحوال أكثر انتاجية ، ثم من ناحية ثالثة يلقى من قبل الدولة إعانات انتاجية بحيث لا يتأثر المنتجون من جراء تقلبات الأسعار العالمية ، ويسمح بالتالي للدول الرأسمالية المنتجة بالمنافسة والمضاربة ضد البلدان

(١٦) محمود ياسين : الصادرات العربية وسبل تنميتها في الوطن العربي ، في : البعث ، تاريخ ١٩٧٨/٨/١ .

المتخلفة المنتجة لنفس المواد من أجل اخضاعها لإرادتها في هذا المجال أيضاً وفرض الأسعار التي تخدم مصلحة الدول الرأسمالية الصناعية .

وهكذا ينجح الرأسمالي في البلدان الرأسمالية المتقدمة في خفض تكاليفه من ناحية المواد الأولية ، في حين يقل نجاحه من ناحية تخفيض الأجور . وفي هذا الاتجاه ، تخفيض التكاليف لزيادة الأرباح وتجنب الأزمات ودعم القوة التنافسية أمام البلدان الاشتراكية ، تجري لعبة رفع وتخفيض العملات والتضخم ورفع الأسعار في البلدان الرأسمالية الصناعية . وبالنتيجة ، إن أي تلاعب في قيم العملات ليس في صالح البلدان العربية ومثيلاتها ، بل أكثر من ذلك : النظام النقدي الدولي الراهن جملة وتفصيلاً ليس في صالح البلدان العربية والمتخلفة ، ذلك لأنه نظام متقلب مأزوم مثل الاقتصاد الرأسمالي ولا يصلح كنظام عالمي تخضع له البلدان المتخلفة والى حد معين البلدان الاشتراكية . ولذلك فمن مصلحة الجميع ، ما عدا الدول الرأسمالية الصناعية ، ايجاد أنظمة عالمية جديدة تنظم العلاقات الاقتصادية التجارية والنقدية الدولية على أسس جديدة عادلة غير نابعة من مصالح النظام الاجتماعي الاقتصادي الرأسمالي .

زبدة القول ، إن أفضل نظام يمكن أن يخترعه الذئاب ، لا يمكن أن يكون إلا «ذئبياً» . فالنظام الاقتصادي والنقدي الرأسمالي على المستوى الوطني والعالمي يقوم على الاستغلال والنهب . وتقتتل الذئاب فيما بينها للحصول على الفريسة ، غير أنها تؤجل خلافاتها (ولاتزيلها) وتتحد مضطرة ، عندما تجد خصماً يهدد مجتمع الذئاب . وما هذا الخصم سوى بروليتاريا العالم الرأسمالي والبلدان الاشتراكية وحركات التحرر الوطني في البلدان المتخلفة .

---

مراجع أخرى للدراسة :


- إلمار ألتفاتر : الأزمة النقدية الدولية ، فرانكفورت ١٩٦٩ .
- هشام متولي : النظام النقدي الدولي ، دمشق ١٩٧١ .
- صندوق النقد الدولي : احصاءات مالية عالمية ، نشرة شهرية .
- التقارير السنوية للبنك الاتحادي الالماني .
- تقارير شهرية للبنك الوطني السويسري .
- النشرة الشهرية للمجلس الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة .

## أضواء على التكامل الاقتصادي الاشتراكي (الكوميكون)(*)

آ ـ الظروف الاقتصادية الدولية لقيام مجلس التعاضد الاقتصادي :

أضحت التجارة الخارجية في عصرنا الحديث ضرورة ، ليس فقط للحصول على سلع وخدمات يفتقدها الاقتصاد المحلي بحكم ظروفه الطبيعية والبشرية ، بل أيضاً من أجل رفع انتاجية العمل عن طريق تقسيم العمل عالميا . وهذا يعني أننا بنفس المجهود البشري ننتج لدى تقسيم العمل قيما استعمالية أكثر ، مما لو قام اقتصادنا بانتاج جميع القيم الاستعمالية اللازمة . فاذا بادلنا سلعة ننتجها بانتاجيّة عالية بسلعة أخرى ينتجها آخرون بمهارة أعلى من مهارتنا في انتاجها ، فان هذا التبادل يحقق منفعة اضافية لنا وللآخرين .

غير أن لتقسيم العمل عالميا محاذير كثيرة ، فلا يمكن القبول به كيفما كان . قبلئذ يجب السؤال عن الأساس الذي يقوم عليه تقسيم العمل هذا . يجب السؤال عن تأثيره في اقتصادنا : هل يؤثر على استقلاله فيجعله تابعا ، أم يوسعه ويقويه ؟ هل يعيقه عن التقدم ، أم يدفعه الى الأمام ؟ إن تجربة تلك البلدان المسماة الآن بـ «البلدان المتخلفة» (رسمياً على المستوى الدولي : «البلدان النامية») تعطينا درساً مؤثراً في هذا المجال . فعبر تطور الرأسمالية استطاعت بعض البلدان بصناعتها الآلية الحديثة وبقوتها العسكرية أن تغزو بلدانا اخرى وتقضي بمنتجاتها الرخيصة على الاقتصاد الحرفي لتلك البلدان وعلى بدايات الصناعة الآلية فيها ، لتجعلها من بعد بلدانا مختصة بانتاج المواد الأولية والزراعية اللازمة لصناعة وغذاء البلدان الرأسمالية المتطورة . ومن جهة اخرى أمست البلدان المتخلفة سوقاً مالية للدول الرأسمالية المتطورة تصدر اليها الفائض من رؤوس أموالها فتستثمره فيها محققة أرباحاً كبيرة. وبالتالي أصبحت اقتصاديات البلدان المتخلفة خادماً للاقتصاديات الرأسمالية المتطورة وملجأ لها في أزماتها ومعدّلا لتطورها غير المتساوي بين القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية .

وقد استفادت البلدان الاشتراكية من معرفتها بالعلاقات الرأسمالية الدولية ، وهي أنه في ظل الرأسمالية لا تلبي التجارة الخارجية أو تقسيم العمل عالميا مصالح جميع الفرقاء

---

(*) محاضرة ألقيت في دمشق على مجموعة من موظفي السلك الدبلوماسي في آذار ١٩٧٥ ونشرت مع بعض الاضافات في عدد تشرين الأول ١٩٧٩ من مجلة «صامد الاقتصادي» (بيروت)، ص ـ ٩٤ ـ ١٠٩

المعنيين ، انما يصبح الأقل تطوراً تابعاً لمن هو أكثر تطوراً ، فقام مجلس التعاضد الاقتصادي (الكوميكون) على أسس مغايرة نوعياً للأسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية ويقوم عليها تقسيم العمل في ظل الرأسمالية العالمية .

ومنذ البداية كان الاتحاد السوفييتي ، وهو البلد الاشتراكي الوحيد قبل الحرب العالمية الثانية ، حذرا من تلك العلاقات غير المتكافئة في التعامل الاقتصادي الدولي ، فوضع الحزب الشيوعي الروسي عام ١٩٢٥ المهمتين الرئيسيتين التاليتين أمام التجارة الخارجية :

١ ـ أن تشجع وتساعد الى أقصى حد تطور القوى المنتجة في البلاد .

٢ ـ أن تحمي الاقتصاد الاشتراكي الذي هو في طور البناء ضد العدوان الاقتصادي للبلدان الرأسمالية .

لكن بعد الحرب العالمية الثانية وبتقوي الاقتصاد السوفييتي ونشوء النظام الاقتصادي العالمي الاشتراكي تغيرت وظائف التجارة الخارجية في الدول الاشتراكية ، فأصبح عليها تحقيق المهام الأربعة التالية :

١ ـ تشجيع تطور القوى المنتجة في كل بلد اشتراكي .

٢ ـ خدمة وتشجيع وتدعيم التعاون الاقتصادي للبلدان الاشتراكية على أساس التقسيم الاشتراكي للعمل عالمياً .

٣ ـ تأمين الاستقلال الاقتصادي للبلدان الاشتراكية عن البلدان الرأسمالية وحماية الاقتصاد الوطني من مؤثرات الفوضى والأزمات وغيرها من مظاهر الامبريالية، في نفس الوقت الاستفادة من محاسن التبادل التجاري المتكافىء وذي النفع المتبادل مع البلدان الرأسمالية حسب اعتبارات تقسيم العمل عالمياً .

٤ ـ اقامة علاقات اقتصادية متكافئة ومتبادلة المنفعة مع الدول الوطنية الناشئة (أي المتخلفة) وتشجيعها ، وتقديم المساعدة لهذه البلدان في تطورها الاقتصادي الاستقلالي .

العامل التاريخي الآخر والهام في هذا المجال هو ظاهرة التكتل الاقتصادي في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي ظاهرة نجد مقدماتها قبل الحرب المذكورة . لقد قلنا أن التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال تلعب دوراً تعديلياً أو امتصاصياً للأزمات الاقتصادية الرأسمالية . وكانت تجربة الثلاثينات وما تبعها من توجهات اقليمية وتقييدات

في التعامل التجاري والمالي الدولي ، وخاصة في ظل الأنظمة الرأسمالية الفاشية ، كانت هذه التجارب ما زالت ماثلة في الأذهان . وبالتالي فقد كان من المفيد حقا توسيع الأسواق المحلية وضمان الأسواق الخارجية . إن ضيق السوق يخنق الرأسمالية . ولذلك ليس غريباً أن يقوم أول تكتل اقتصادي بين الدولتين الرأسماليتين المتطورتين والصغيرتين في نفس الوقت ، بلجيكا واللوكسمبورغ ، في عام ١٩١٨ ، بشكل اتحاد جمركي تطور في عام ١٩٢٢ الى وحدة اقتصادية كاملة . بعد الحرب العالمية الثانية انضمّت اليها هولاندا في الاتحاد الاقتصادي المعروف بـ«البنيلوكس» الذي تحقق فعلا في اول عام ١٩٤٨ .

وقد كان من الدوافع الرئيسية لهولندا لدخول هذا الاتحاد الاقتصادي هو فقدانها لكثير من مستعمراتها واضطرارها للاعتماد أكثر من ذي قبل على مواردها الذاتية . وفي الحقيقة كان لحركات التحرر واستقلال البلدان المستعمرة تأثير في تقوية الميول التكتلية في أوروبا الغربية ، اذ أصبحت أسواق تلك البلدان بعد استقلالها وتحررها أقل ضماناً وأقل أربحية من السابق .

غير أن هذا لم يكن أهم سبب للنزوع نحو التكتلات الاقتصادية في أوروبا الغربية أو في العالم . لقد كان هناك الصراع بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي ، الذي ظهر في نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل الحرب الباردة والحرب الاقتصادية ، وهذه الحرب الاقتصادية ، التي كان وقع تأثيرها قويا على الديموقراطيات الشعبية في شرقي أوروبا أظهرت لهذه البلدان ضرورة تغيير علاقاتها التجارية باتجاه تحويلها عن الدول الأوروبية الرأسمالية الى البلدان الاشتراكية الاخرى . وقد كان للمساعدات الأميركية الهائلة لدول أوروبا الغربية بمقتضى «مشروع مارشال» ابتداء من عام ١٩٤٨ تأثير في هذا المجال . فهذه المساعدات لم تشمل البلدان الاشتراكية ، بالعكس كان الغرض الرئيسي منها هو تقوية أوروبا الغربية لتقف في وجه «الخطر الشيوعي» المزعوم . وقد تمخضت هذه المساعدات عن تأسيس «المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي» في عام ١٩٤٩ ، وعن انشاء «الاتحاد الأوربي للمدفوعات» في عام ١٩٥٠ . فكانت هذه المساعدات ، وكان هذا التعاون الاقتصادي والسياسي بين الولايات المتحدة واوروبا الغربية ، وبين بلدان أوروبا الغربية نفسها ، دافعاً مباشراً لقيام مجلس التعاضد الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية .

وقد كانت المرحلة الثالثة في التكتل الاقتصادي لأوربا الغربية هي تأسيس «المنظمة الأوربية العليا للفحم والصلب» منذ عام ١٩٥٢ . أما المرحلة الرابعة والأهم فهي انشاء «الجماعة الاقتصادية الأوربية» (المسماة أيضاً «السوق الأوربية المشتركة») التي بدأت المشاورات لتحقيقها منذ حزيران ١٩٥٥ ، وتحققت على مراحل بدأت بأول كانون ثاني ١٩٥٨ . وقد كان انشاء هذه الجماعة دافعاً لبلدان أوربية غربية اخرى الى انشاء «منظمة التجارة الحرة الأوربية» . فقد خشيت هذه البلدان أن يكون في انشاء الجماعة تقليل لحجم التبادل التجاري بينها وبين بلدان الجماعة في الوقت الذي سيزيد فيه التبادل التجاري فيما بين البلدان الأعضاء في الجماعة المذكورة(*) . أما الولايات المتحدة فقد أيدت انشاء السوق الأوربية المشتركة ، مع أنه يضر الى حد ما بمصالحها الاقتصادية والتجارية ويبعد هذه البلدان بعض الشيء عن نفوذها . وما كان هذا التأييد الا لدوافع سياسية تتعلق بالصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي . فالسوق الأوربية المشتركة تكون بمثابة حاجز اقتصادي ضخم تجاه «التوسع السوفييتي» المزعوم . من جهتها كانت الجماعة الاوربية تبغي من تكتلها استعادة مكانتها المفقودة حديثاً في الاقتصاد العالمي ، كما كانت تحلم عن هذا الطريق توحيد أوربا الغربية سياسياً . ورأت القوى الاجتماعية الرجعية القائدة في أوربا الغربية في التكتل والوحدة ضمانات للوقوف أمام الحركة العمالية الثورية في بلادها ، هذا الى جانب الأهداف المعادية للمعسكر الاشتراكي . وهذه النوايا العدوانية لم تكن خافية طبعاً على البلدان الاشتراكية فكانت دافعاً حيوياً للتكتل من جهتها ، أو بالأحرى الى تقوية التعاون فيما بينها على أساس جماعي بدلاً من العلاقات الثنائية التي كانت ترتبط بها هذه البلدان والتي ظلت سائدة حتى الفترة الأولى من قيام مجلس التعاضد الاقتصادي .

العامل الثالث الهام لقيام التكتلات الاقتصادية في العالم هو تأثير تطبيق المعارف الحديثة للعلوم والتكنيك في الانتاج ، الأمر الذي كبّر من الحجم الأمثل للمنشأة الاقتصادية ، بحيث أن الانتاج الواسع أصبح يتطلب في سبيل انتاجية أعلى طاقات اقتصادية وحاجات ضخمة تتجاوز امكانيات وحدود الاقتصاد المحلي والسوق المحلية .

---

★) في كانون الثاني ١٩٧٢ وقعت كل من بريطانيا والدانمارك وايرلندا والنرويج على معاهدة روما. واضطرت النروج للانسحاب بعد استفتاء شعبي .

وبالنسبة للبلدان الرأسمالية فمن طبيعة النظام الرأسمالي هو تركيز رأس المال وتمركزه ، الأمر الذي قلبه من نظام أميل الى التنافس الحر الى نظام أميل للاحتكار على المستوى الوطني والمستوى العالمي . وبالتوازي مع ذلك كان يجري التدخل الأقوى والأشمل للدولة في العملية الاقتصادية ، أيضاً على المستوى الوطني والمستوى العالمي . وبالتزاوج بين الضرورة الاقتصادية التقنية ونظام رأسمالية الدولة ندرك أهمية قيام الاحتكارات الدولية على مستوى المنشآت وقيام التكتلات الاقتصادية على مستوى الاقتصاديات الرأسمالية .

ب ـ انشاء مجلس التعاضد الاقتصادي والعضوية فيه

أنشىء مجلس التعاضد الاقتصادي (الكوميكون) في كانون الثاني ١٩٤٩ من قبل : الاتحاد السوفييتي ، بلغاريا ، بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا، رومانيا، في شباط من نفس العام انضمت البانيا الى المجلس ، وفي تشرين الأول ١٩٥٠ لحقت بها ألمانيا الديمقراطية ثم في عام ١٩٦٢ أصبحت منغوليا الشعبية عضواً في المجلس ، وأخيراً في عام ١٩٧٢ قبلت عضوية كوبا .

حالياً يتألف المجلس من ٩ أعضاء و ٤ مراقبين . أما الدول الأعضاء فهي : الاتحاد السوفييتي ، ألمانيا الديمقراطية ، بلغاريا ، بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا ، هنغاريا ، كوبا ، منغوليا ، رومانيا وفييتنام . والدول المراقبة هي : الصين الشعبية ، يوغوسلافيا ، كوريا الشمالية واليمن الديمقراطية . وتشارك يوغوسلافيا منذ عام ١٩٦٥ في ١٥ لجنة من لجان المجلس مشاركة فعالة مثل أي عضو . أما البانيا فقد سحبت في نهاية عام ١٩٦١ مندوبيها من أجهزة المجلس ، ومنذ ذلك الوقت لم تشارك في نشاط الكوميكون . وانضمت جمهورية اليمن الديمقراطية إلى المجلس بصفة عضو مراقب في حزيران من هذا العام (١٩٧٩) .

حسب النظام الأساسي للمجلس يمكن لكل بلد أن يصبح عضوا فيه ، اذا تبنى أهداف ومبادىء المجلس والتزم بتنفيذها . وكان يشترط في البلد المرشح أن يكون أوروبياً ، ولكن بانضمام منغوليا ألغي هذا الشرط . ويتم قبول الأعضاء الجدد بقرار من الهيئة العليا للمجلس استنادا الى طلب البلد المعني . ويمكن لبلدان اخرى غير الأعضاء وخاصة الاشتراكية منها أن تشارك في أنشطة أجهزة المجلس ، ويتم هذا بناء على اتفاقات خاصة

بين المجلس والبلد الراغب في ذلك ، مثال ذلك الاتفاق الذي تم مع يوغسلافيا في عام ١٩٦٤ ، وكذلك الاتفاق المعقود مع فنلندا ـ وهي بلد رأسمالي ـ في عام ١٩٧٣ .

### جـ ـ أغراض المجلس ومراحل تطوره

لتحديد أغراض مجلس التعاضد الاقتصادي لا بد من تتبع مراحل التعاون الاقتصادي للبلدان الأعضاء . فقد تطورت هذه مع تطور اقتصاديات البلدان الأعضاء ومع تنامي امكانيات وضرورات التعاون فيما بينها ، كما تأثرت بالظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية .

لقد تأسس المجلس دون ميثاق أو قانون أساسي ، انما بمقتضى بلاغ صدر عقب اجتماع عقده ممثلو البلدان المؤسسة المذكورة سابقا ، حيث حددت وظيفته بـ :

- تقديم مساعدة متبادلة بين الدول الأعضاء في المجال التقني وبالمواد الغذائية والآلات الخ . .
- ضمان تبادل التجارب المكتسبة في المجال الاقتصادي .

وتشمل المساعدة التقنية المذكورة براءات الاختراعات الصناعية وطرق التصنيع التكنولوجية وطرق التخطيط الاقتصادي . فيما عدا ذلك انحصرت مهمة المجلس في المرحلة الأولى ، وخاصة السنوات الأولى منها ، في تنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء .

تمتد المرحلة الأولى من التعاون بين البلدان الاشتراكية الأعضاء في الكوميكون من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٨ . ويمكن تقسيم هذه المرحلة الى فترتين ، تمتد الفترة الأولى حتى عام ١٩٥٣ . وكانت الدورة الأولى للمجلس في نيسان ١٩٤٩ معبرة عنها ، اذ قرر المجتمعون في هذه الدورة القيام بالجهود اللازمة لتسريع التطور الاقتصادي للدول الاشتراكية من خلال زيادة تبادل البضائع والسلع الضرورية فيما بينها ، والوقوف أمام سياسة التمييز التي كانت تمارسها الدول الرأسمالية تجاه التبادل التجاري مع هذه البلدان . أما الفترة الثانية فامتدت حتى عام ١٩٥٨ ، وتميزت بالتيقظ والحركة وبتطور النظريات الاقتصادية . خلالها اتجهت جهود التعاون بين البلدان الأعضاء في المجلس الى تنسيق الانتاج على اساس من التخطيط المركزي الوطني والى ايجاد حلول للمشاكل الناجمة عن النقص في انتاج المواد الأولية وفي الانتاج الصناعي الزائد عن الحاجة المحلية . وقد

عبرت عن هذا التوجه الدورة الرابعة للمجلس في آذار من عام ١٩٥٤ اذ اتخذت فيها قرارات بقيام بلدان الكوميكون باتخاذ اجراءات متبادلة لتنسيق برامج تطوير الاقتصاد الوطني في البلدان الأعضاء . وكذلك الدورة السابعة المنعقدة في شهر أيار ١٩٥٦ وفيها بحث المجلس القضايا المتعلقة بتنسيق تطوير الفروع الأساسية من صناعة البلدان الاشتراكية في أعوام ١٩٥٦ - ١٩٦٠ .

ومع ذلك ففي المرحلة الأولى لم يكن هناك على صعيد الواقع تخصيص أو سياسة تكامل بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد . وقد كان لهذا الوضع آثاره الضارة ، التي دفعت خروتشوف في تموز من عام ١٩٥٧ الى الاعلان : «لقد قلنا من زمن بعيد أنه تجب زيادة التضامن بين بلادنا ، فلا يمكن تنمية كل شيء في كل مكان وفي الوقت نفسه . ولسوء الحظ ، لقد كنا نتحدث كثيراً الى آذان لا تسمع . لقد حاول المجريون والرومانيون والبولنديون والآخرون ، حاولوا بناء كل شيء في بلادهم ، وربما تكون ألبانيا الصغيرة هي وحدها التي لم تفعل هذا الى الآن . وبطبيعة الحال لم تظهر هذه المشكلة بدون شك في الاتحاد السوفييتي ، لأن الصناعة السوفييتية تنتج لسوق واسعة ، ولكن بالنسبة للبلاد الصغيرة لا بد أن تثور مشاكل هائلة من التي لا يوجد لها حل في داخل هذه البلاد . وفي الغالب لا يكون الانتاج اقتصادياً ، اذا تم تصنيع مقادير صغيرة لسوق محلية صغيرة وكان من المستحيل بيع كميات أكبر في الخارج» .

في الحقيقة كانت سياسة «انتاج كل شيء في كل مكان وبنفس الوقت»(حسب تعبير خروتشوف) تنفيذاً لنموذج التنمية السوفييتية الذي التزمته بلدان أوربا الشرقية ، مع العلم أن المعطيات الجغرافية والاقتصادية والبشرية تختلف هنا عما هي في الاتحاد السوفييتي . أما السبب الثاني في هيمنة التبادل التجاري في تعامل البلدان الأعضاء في الكوميكون في المرحلة الأولى فهو ارتباط الديموقراطيات الشعبية سابقا بتقسيم العمل الدولي الرأسمالي ، وكان لابد من أن تمر فترة حرجة للتخلص من العلاقات القديمة وتطوير العلاقات الجديدة . غير أن طول هذه الفترة الانتقالية أو قصرها متعلّق الى حد بعيد بوعي المسؤولين في البلدان المعنية وجديتهم وتضامنهم . في السنوات التالية استطاعت بلدان الكوميكون أن تخطو خطوات أكبر في تمتين وتعميق تعاونها الاقتصادي . وقد ابتدأ ذلك بالمؤتمر الدولي الذي عقدته الأحزاب الشيوعية للدول الأعضاء في شهر أيار

من عام ١٩٥٨ . فقد أقر هذا المؤتمر الأسس لبدء مرحلة جديدة لنشاطات الكوميكون فأكد على متابعة تطوير وتكميل أشكال التعاون الاقتصادي لتعميق التخصص والتعاون المتبادل في جميع الفروع الاقتصادية لدى البلدان الأعضاء، كما أكد على التطوير الشامل للمواد الأولية والطاقة والتخصص والتعاون في مجال انتاج الآلات بصورة خاصة . وجدير بالذكر أن هذا المؤتمر قد جاء بعد بضعة أشهر فقط من دخول معاهدة روما التي قامت على أساسها السوق الأوربية المشتركة حيز التنفيذ . ومع ذلك فان المرحلة الجديدة في التعاضد الاقتصادي الاشتراكي لم تكن مجرد رد فعل على الجماعة الاقتصادية الأوربية ، وإن تكن قد تأثرت بهذا الحدث ، إنما كانت تطويرا وتعميقاً لعلاقات التعاون القائمة بين البلدان الأعضاء في الكوميكون .

في الشهر التالي من انعقاد المؤتمر المذكور آنفاً عقد مجلس التعاضد الاقتصادي دورته التاسعة ، وقد خصصها لبحث الاجراءات العملية لتنفيذ المهام التي وضعها المؤتمر ، فأعد برنامجاً واسعاً لذلك ، وخاصة فيما يتعلق بتنسيق الخطط الاقتصادية للبلدان الأعضاء للأعوام ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ . وفي هذا المجال ناقش المجلس المواضيع الخاصة بتطوير قاعدة انتاج المواد الأولية ، وتعميق التخصص والتعاون في الانتاج ، وتطوير التعاون العلمي والتقني ، وتطوير المبادلات التجارية بين البلدان الأعضاء للأعوام المذكورة بما ينسجم مع تطوير وتعميق العلاقات الاقتصادية فيما بينهم .

وفي دورته الثانية عشرة في كانون الأول ١٩٥٩ ، وضع المجلس قانونه الأساسي . وقد حددت المادة الاولى من القانون الأساسي أهداف المنظمة بما يلي :

ــ تحقيق تنمية مخططة لاقتصاد كل من الدول الأعضاء .

ــ الاسراع في تحقيق تقدم اقتصادي وتقني .

ــ رفع المستوى الصناعي في البلدان الأعضاء التي لم تحقق بعد درجة مهمة من التصنيع .

ــ زيادة انتاجية العمل .

ــ العمل باستمرار لزيادة رخاء شعوب الدول الأعضاء .

وفي عام ١٩٦٠ أدرجت التنمية الزراعية بين الموضوعات التي يشملها التعاون بين الدول الأعضاء ، وذلك في الدورة الثالثة عشرة للمجلس التي انعقدت في حزيران عقب

مؤتمر للأحزاب الشيوعية للدول الأعضاء في شباط من نفس العام . وفي حزيران ١٩٦٢ عقد ممثلو الأحزاب الشيوعية في البلدان المشتركة في مجلس التعاضد الاقتصادي اجتماعاً قرروا فيه تغيير النظام السابق لتنسيق برامج الاقتصاد الوطني . ومذ ذاك ، ينبغي على كل من هذه البلدان أولاً أن يضع تصميم برنامجه الاقتصادي (مشروع خطة) ويطابقه مع تصاميم برامج البلدان الأخرى ، وبعد هذا فقط تصادق الهيئة الادارية المسؤولة في كل بلد على هذا البرنامج . وفي أعقاب هذا المؤتمر عقدت الدورة السادسة عشرة لمجلس التعاضد الاقتصادي بهدف اعداد صيغ الاجراءات التنفيذية لنقطة الانعطاف هذه في تطور المنظمة الاقتصادية الاشتراكية .

مما سبق يمكن القول ان المرحلة الثانية من التعاون الاقتصادي الاشتراكي ، التي امتدت من عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٦٩ ، قد تميزت بزيادة ترابط وتشابك الاقتصاد الوطني في كل بلد من بلدان الكوميكون مع الاقتصاد الاشتراكي العالمي ، وبترابط الأسواق الداخلية مع السوق الاشتراكية بصورة عامة ، وبالتالي تكوين منطلقات عامة وجزئية للوحدة الاقتصادية بين هذه البلدان . وإذا كانت المرحلة الاولى قد اتسمت بالتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني الذي يتم حصراً عن طريق التجارة الخارجية وتبادل القروض وتسوية المدفوعات ، فإن المرحلة الثانية قد وسّعت التعاون وعمّقته بحيث أضافت الى الأشكال السابقة للتعاون التنسيق بين الخطط وتعميق التخصص والتعاون في مجال الانتاج مع بقاء التجارة الخارجية كوسيلة أساسية لتنفيذ هذا التعاون .

أما المرحلة الثالثة (الحالية) في التعاون الاقتصادي الاشتراكي فقد بدأتها الدورة الثالثة والعشرون للكوميكون في نيسان من عام ١٩٦٩ . ففي هذه الدورة والتي تلتها (عام ١٩٧٠) تم تحديد الاتجاهات الأساسية لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلدان الأعضاء بشكل تدريجي ، على أساس اعداد برامج متكاملة لتطوير اقتصاديات هذه البلدان بما يحقق التشابك والتكامل على المدى البعيد ، ليس على أساس تنسيق الخطط الخمسية فحسب ، كما كان يجري في السابق، وانما أيضا على أساس اعداد التنبؤات العلمية للتطور المقبل . بناء على ذلك ، أقرت الدورة الخامسة والعشرون المنعقدة في تموز ١٩٧١ «البرنامج المتشابك لمتابعة تعميق واكتمال التعاون وتطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي» في مجالات الصناعة والزراعة والبناء والنقل والطاقة وفي الجيولوجيا وفي اقتصاد المياه وفي العلوم والتكنيك .. لفترة تشمل ١٥ الى ٢٠ سنة .

إن البرنامج المتشابك قد وضع أمامه التنفيذ التدريجي لمهام أساسية ، ستكون خطوة جوهرية لتحقيق التقارب والتماثل في المستويات الاقتصادية لأعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي ، كما ستدعم في نفس الوقت مواقع المنظومة الاشتراكية في صراعها التنافسي مع الرأسمالية . وهذه المهام الرئيسية هي التالية :

ــ المشاورات المتبادلة للسياسة الاقتصادية والسياسة العلمية التقنية لدى البلدان الأعضاء .

ــ تنسيق الخطط كطريقة رئيسية لتنظيم التعاون ولتعميق تقسيم العمل الدولي الاشتراكي ، بما فيها خطط الاستثمار والتجارة الخارجية.

ــ التعاون المضطرد في العلم والتكنيك .

ــ التطوير المتسارع للتصدير والاستيراد وللخدمات التجارية وغير التجارية .

ــ تكميل العلاقات المالية والنقدية وتحقيق الوظائف الرئيسية للعملة الدولية الاشتراكية للبلدان الأعضاء في الكوميكون .

ــ تمتين التخصص والتعاون في الانتاج قدر الامكان لدرجة التخصص في أقسام من المنتجات وفي قطع مفردة .

ــ تحضير وتنفيذ مشاريع مشتركة في العلم والانتاج .

ــ تحقيق علاقات مباشرة بين أجهزة حكومية ومنشآت ومنظمات اقتصادية في الدول الأعضاء .

ــ إقامة منظمات ومؤسسات مشتركة .

وقد وضعت لفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ خطة منسقة لتدابير التكامل المتعدد الجوانب للبلدان الأعضاء في المجلس ، وتضمنت الخطة ٢٨ مشروعاً ضخماً تزيد تكاليفها على ٩ مليارات روبل .

د ـ أجهزة مجلس التعاضد الإقتصادي :

يتكون مجلس التعاضد الاقتصادي من الأجهزة الرئيسية التالية :

ــ الهيئة العليا (مؤتمر المجلس) وهي أعلى جهاز في المنظمة ، تبت في المسائل الرئيسية للتعاون الاقتصادي والعلمي التقني ، تحدد الاتجاهات الرئيسية لنشاط المنظمة ولها قرار إنشاء أجهزة اخرى للمجلس . وتعقد الهيئة العليا دوراتها مرة في السنة ،

وبشكل تناوبي في عواصم البلدان الأعضاء . وهي تتكون من وفود الحكومات التي يرأسها منذ عام ١٩٧٠ رؤساء مجالس الوزراء في الدول الأعضاء .

ـ اللجنة التنفيذية : وهي أهم جهاز تنفيذي للمجلس ، تدير بناء على مقررات الهيئة العليا للمجلس جميع أنشطته ، وتقدم توصيات الى البلدان الأعضاء ، وتحدد المسائل الرئيسية لنشاط اللجان الفنية الدائمة وغيرها من أجهزة المجلس . وهي تتكون من مندوب واحد عن كل بلد عضو من مستوى نائب رئيس الوزراء . وقد أنشأت اللجنة التنفيذية في الدورة السادسة عشرة للمجلس عام ١٩٦٢ لتحل محل مجلس الممثلين الدائمين .

ـ الأمانة العامة للمجلس : وهي تقوم بأعمال السكرتارية للمجلس ، من ذلك التحضير لدورات أجهزة المجلس ومساعدتها ، اعداد الوثائق والتقارير ، القيام بتحليلات اقتصادية واحصائية وتقديم مقترحات لحل مسائل التعاون الاقتصادي والعلمي التقني . مقر الأمانة العامة هو موسكو ، وتتكون من أمين المجلس ومن مساعديه ومن الموظفين والخبراء الذين يعينون من مواطني الدول الأعضاء .

ـ اللجان الفنية الدائمة : وهي أجهزة مختصة لتنظيم التعاون الاقتصادي والعلمي التقني المتعدد الأطراف في قطاع أو حقل معين . وتقدم اللجان توصيات في مسائل التعاون ضمن اختصاصها وتعد اجراءات ومقترحات من أجل تنفيذها . وقد أحدثت لجان فنية دائمة لأول مرة في الدورة السابعة للمجلس عام ١٩٥٦ (٨ لجان) . وتوجد الآن لجان فنية دائمة في التجارة الخارجية ، الطاقة الكهربائية ، صناعة الآلات والمعدات ، الزراعة ، المعادن ، النفط والغاز الطبيعي ، الصناعة الكيميائية ، الحديد والصلب (عام ١٩٥٦) ، وفي صناعة الفحم (١٩٥٧) ، وفي الشؤون الاقتصادية ، البناء ، النقل والمواصلات (عام١٩٥٨) ، وفي استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية (عام ١٩٦٠) ، وفي تنسيق الاختراعات العلمية والتقنية ، المواصفات ، الاحصاء ، الشؤون المالية والنقدية ، الشؤون الجيولوجية (عام ١٩٦٢) ، وفي الصناعات الالكترونية ، الصناعات الغذائية والصناعات الخفيفة (عام ١٩٦٣) .

ـ وثمة أجهزة اخرى للكوميكون نخص بالذكر منها لجنة التعاون في حقل التخطيط ولجان التعاون العلمي التقني . أنشأت لجنة التعاون في حقل التخطيط في

الدورة الخامسة والعشرين للمجلس عام ١٩٧١ ، وتتكون من رؤساء أجهزة التخطيط في البلدان الأعضاء ، ومهمتها تنظيم التعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال . فهي مكملة للتعاون المتواجد بشكل ثنائي بين أجهزة التخطيط لدى البلدان الأعضاء . كذلك أنشأت لجنة التعاون العلمي التقني عام ١٩٧١ ، وهو تطوير للجنة الفنية الدائمة للتعاون العلمي التقني وبديل لها . تتشكل هذه اللجنة من الوزراء المسؤولين عن العلم والتكنيك في البلدان الأعضاء ومهمتها تنظيم وتشجيع التعاون المتعدد الأطراف لأعمال البحث والاختبار ، مثلاً في مجال حماية البيئة ، الحماية من الانحراف ، الاستفادة من النفايات . . . الخ .

ـ كما أن هناك تنظيمات مشتركة اخرى لبلدان الكوميكون تقدم الخدمات الاقتصادية والمالية والعلمية التقنية لها وتخدم التكامل الاقتصادي فيما بينها ، وذلك في مجالات الطاقة ، التعدين ، النقل بالسكة الحديدية ، الاتصالات الكونية ، الطاقة النووية ، صناعة النسيج . . ومن هذه المنظمات أيضاً البنك الدولي للتعاون الاقتصادي والبنك الدولي للاستثمار .

أُسس البنك الدولي للتعاون الاقتصادي عام ١٩٦٣ وهو يقوم بتسوية جميع الحسابات الناجمة عن عمليات التعاون بين البلدان الأعضاء ، وذلك بالروبل القابل للتحويل(*) . يقدم اعتمادات لتمويل التجارة الخارجية وغيرها من العمليات الاقتصادية بين البلدان الأعضاء ، قبول وحفظ الأموال بالروبل القابل للتحويل ، قبول ايداعات بالذهب وبعملات قابلة للتحويل للبلدان الأعضاء وغيرها من البلدان . يبلغ رأس مال المصرف ٣٠٠ مليون روبل ، يساهم كل بلد من البلدان الأعضاء في رأسماله وفق نسبة صادراته الى مجموع البلدان الأعضاء الاخرى ، ويشرف على إدارته مجلس يتألف من عضو لكل بلد مشترك ، وللعضو صوت واحد فقط . أما البنك الدولي للاستثمار فقد أسس عام ١٩٧٠ ، ومهمته الرئيسية هي تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل ، بالدرجة الاولى لغايات تخدم التقسيم العالمي الاشتراكي للعمل ، لغاية التخصص والتعاون في الانتاج للبلدان الأعضاء ، وفي سبيل توسيع قاعدة المواد الأولية والمحروقات وما الى ذلك . مقر البنك الدولي للاستثمار وكذلك البنك الدولي للتعاون الاقتصادي في موسكو . ويبلغ رأسماله مليار روبل .

(*) الروبل القابل للتحويل يساوي ٠,٩٨٧٤١٢ غرام من الذهب الخالص .

## هـ ـ أسس ومبادىء التكامل الإقتصادي الإشتراكي :

كما قلنا ، كان من دواعي التكامل الاقتصادي الاشتراكي هو الصراع والتنافس بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي ، الى جانب الضرورة الاقتصادية التي تتجلى في أفضلية انتاج المنشآت الضخمة وفي لزومية مراكز الأبحاث العلمية التقنية ذات التكاليف الباهظة والتي ليس من العقلاني وليس من الممكن أن يقوم بها كل بلد لوحده . نضيف الآن الى هذين العاملين للتكامل عامل تماثل الأسس الاقتصادية الاجتماعية في بلدان الكوميكون ، وبالأخص سيادة ملكية الدولة لوسائل الانتاج والاقتصاد القائم على التخطيط المركزي ثم قيادة المجتمع والاقتصاد من قبل حزب شيوعي في كل من هذه البلدان . وهذه الأحزاب الشيوعية القائدة وطنية في تكوينها وأممية في أفكارها ونظرياتها ، وبالتالي فهناك تقارب كبير في الأهداف والغايات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه البلدان على المستوى المحلي والمستوى العالمي ، مما يجعل التعاون والتكامل من طبيعة الأمور .

وبالنسبة للكوميكون فإن الأساسي في التعامل بين أعضائها هو المساعدة الاشتراكية الرفاقية المتبادلة . فكما أن التعاون الرفاقي في البلد الاشتراكي يحل محل الاستغلال والتنافس السائدين في النظام الرأسمالي ، كذلك يلغى على المستوى العالمي التنافس بين البلدان الاشتراكية ويزول مفعول قانون التطور اللامتساوي السائد في النظام الرأسمالي العالمي . وهذا اختلاف جوهري بين الكوميكون والجماعة الاقتصادية الاوروبية مثلاً . فالتكامل الاقتصادي الرأسمالي يقوم على حرية انتقال البضائع ورؤوس الأموال وقوة العمل بين البلدان المعنية ، كما تجري محاولات للتوفيق بين السياسات النقدية والمالية والاقتصادية للدول الأعضاء ، وبالتالي فإن التكتلات الاقتصادية الرأسمالية لا تغير من طبيعة النظام الرأسمالي ، إنما تنقل الأسس الرأسمالية المحلية للنشاط الاقتصادي الى الكيان الجديد .

وانطلاقاً من مبدأ التعاون الرفاقي أو بالارتباط معه يعمل مجلس التعاضد الاقتصادي حسب مبادىء تساوي الحقوق ، احترام سيادة الدول الأعضاء واستقلاليتها ومصالحها الوطنية ومبدأ المنفعة المتبادلة . من هنا ففي مجلس التعاضد الاقتصادي يسود منذعام ١٩٥٦ مبدأ الصوت الواحد للعضو الواحد، بغض النظر عن قدرته الاقتصادية أو أي اعتبار آخر، فيتساوى مثلاً الاتحاد السوفييتي مع منغوليا أو بلغاريا أو كوبا ، وذلك

في جميع أجهزة المجلس وجميع المنظمات الاقتصادية والمالية لبلدان الكوميكون . وهكذا لا يمكن أن تتخذ قرارات من الكبار ضد الصغار بحكم توزع الأصوات ، كما يجري الأمر في المنظمات الدولية الرأسمالية . لنأخذ الجماعة الاقتصادية الاوروبية على سبيل المثال ، فالبرلمان الاوروبي للدول الستة كان مؤلفاً من ١٤٢ نائباً ، ٣٦ نائباً لكل من المانيا الاتحادية وفرنسا وايطاليا ، ١٤ نائباً لكل من بلجيكا وهولندا و٦ نواب فقط للوكسمبورغ . أما في مجلس وزراء السوق فثمة ممثل واحد فقط لكل دولة ، غير أن لكل من ممثلي المانيا الاتحادية وفرنسا وايطاليا اربعة أصوات ، بينما يملك كل من ممثلي بلجيكا وهولاندا صوتين ، ولممثل اللوكسمبورغ صوت واحد فقط . ولتوزع الأصوات أهمية كبيرة في الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، إذيجري البت في الأمور المطروحة حسب الأغلبية المطلقة للأصوات ، وكل الدول الأعضاء ملزمة بالقرارات المتخذة على هذا الأساس .
أما في مجلس التعاضد الاقتصادي فالأمر مختلف ، إذ زيادة على تساوي أصوات البلدان الأعضاء في أي من أجهزة المجلس ، تؤخذ جميع التوصيات والقرارات بالاجماع . وهذا يعني أنها لا تلزم سوى البلدان الموافقة عليها . وكل بلد عضو يستطيع أن يبدي عدم اهتمامه بأي أمر من الأمور التي يبحثها المجلس ، ولا تسري عليه عندئذ التوصيات أو القرارات المتخذة ، غير أن له الحق فيما بعد أن ينضم للبلدان التي اتخذت التوصيات أو القرارات المذكورة . ذلك هو مبدأ الاهتمام ، الذي يسمح لكل عضو بملاحقة مصالحه الخاصة دون اضطرار أو ارغام ، فليس مجبراً على الاشتراك في مشروع مثلاً لايقدم له الفائدة المرجوة ، في نفس الوقت لا يعيق بلدانا أعضاء اخرى عن ملاحقة مصالحهم المشتركة . بهذا فالكوميكون يستوعب اتفاقات ثنائية وثلاثية الخ . . كما يستوعب اتفاقات جماعية تشمل جميع أعضاء الكوميكون ، وليس هناك تناقض بين هذه الأشكال من الاتفاقات .

ومع كل ذلك فجميع الاتفاقات المعقودة في مجلس التعاضد الاقتصادي والتي تمس أمور التطور والتعاون الاقتصاديين للبلدان الأعضاء تبقى غير ملزمة للبلدان المعنية بالرغم من موافقة مندوبيها ، حتى يصار الى دراستها من قبل الحكومات المعنية واعطائها شكلها القانوني على المستوى الوطني . عندئذ فقط تصبح ملزمة ونافذة . تستثنى من ذلك القرارات المتعلقة بالاجراءات اللازمة لتنفيذ أمور سبق إقرارها في المجلس في كل بلد معين ، فهي تدخل حيز التطبيق فوراً .

### و ـ وسائل التكامل الإقتصادي الاشتراكي :

من خلال تتبعنا لمراحل تطور التعاون الاقتصادي للبلدان الاشتراكية المعنية تطرقنا الى ذكر وسائل التعاون لدى هذه البلدان . وهي في الحقيقة تنبع من أغراض ومبادىء مجلس التعاضد الاقتصادي ، كما تتبع النظام الاجتماعي الاقتصادي السائد في تلك البلدان . وهذا النظام يتميز ـ من بين ما يتميز به ـ بكونه مخططاً ومستقراً نسبياً . لذلك تتصف العلاقات الاقتصادية بين بلدان الكوميكون بكونها أيضاً مخططة مستقرة . من هنا فان الطريقة الرئيسية للتعاون الاقتصادي بين هذه البلدان في مرحلته الحالية المتطورة هي تنسيق الخطط التي يتم عبرها ربط التطور المخطط لكل اقتصاد وطني مع اقتصاديات البلدان الاخرى لتكوّن جميعا «اقتصاداً عالمياً اشتراكياً» . ويتضمن تنسيق الخطط في اطار الكوميكون : التشاور حول المهام الرئيسية للسياسة الاقتصادية للبلدان الاعضاء ، تبادل نتائج التنبؤات والقيام باعمال التنبؤ المشترك ، تنسيق الخطط الطويلة الاجل ، تنسيق الخطط الخمسية وأخيراً التخطيط المشترك . تجري بلدان الكوميكون مشاورات نظامية ودورية ، تتناول ميادين تمتد من النظرة العامة في الحقل الاقتصادي الاجتماعي الى المسائل النقدية والمالية والتجارية . وهذه المشاورات قد تكون ثنائية او متعددة الاطراف ، حسب الغاية منها . وتتناول المشاورات المتعددة الاطراف بموجب البرنامج المتشابك المذكور سابقاً : الاتجاهات الأساسية في السياسة الاقتصادية والعلمية التقنية وادوات هذه السياسة ، وذلك في البلدان الاعضاء وفي البلدان الاشتراكية الاخرى ، كما تتناول مسائل استكمال التعاون الاقتصادي والعلمي التقني للبلدان الاعضاء والتصورات حول خلق شروط مناسبة من أجل تطوير التخصص والتعاون في ميادين الانتاج والعلم والتكنيك .

وتتعاون بلدان الكوميكون في حقل التنبؤ ، ويهدف هذا التعاون الى تمكين الاقتصاد الوطني لكل من البلدان الاعضاء من استنفاذ مزايا الثورة العلمية التقنية وعوامل النمو في الاشتراكية، وذلك لرؤية المستقبل على اساس العمل المشترك بين البلدان الاعضاء . وقد حدد البرنامج المتشابك مجالات التنبؤ المشترك خلال فترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ في مسائل : القدرة ومصادرها بما فيها القدرة النووية ، قاعدة المواد الاولية لصناعات معينة مثل الصناعة التعدينية ، المنتجات الهامة في الصناعات التعدينية ، الصناعة

البتروكيميائية ، الاليكترونيك وانظمة الأتمتة وما شابه . كما حدد البرنامج المذكور مجالات تبادل المعلومات الخاصة بالتنبؤ في مسائل : اتجاهات التطور الاقتصادي والعلمي التقني على المستوى العالمي ، والاتجاهات الاساسية في تطور التعليم وتأهيل الكوادر . ويرى البرنامج توسيع دائرة القضايا التي تعالج بصورة مشتركة عن طريق الخبرات المجتمعة بواسطة التنبؤ المشترك .

وتقوم بلدان الكوميكون بالتنسيق بين خططها الوطنية الطويلة الامد . غير أن هذا التنسيق يتصف في المرحلة الراهنة بالانتقائية ، فهو يتمركز على المسائل الحاسمة في عصر الثورة العلمية التقنية والتي تتجاوز قدرة بلد بمفرده . وهكذا اتفقت بلدان الكوميكون عام ١٩٧٢ على تنسيق الخطط الطويلة الامد في حقول : القدرة ومصادرها بما فيها القدرة النووية ، قاعدة المواد الاولية لصناعات معينة مثل الصناعة التعدينية ، المنتجات الهامة في الصناعات التعدينية ، الصناعة البتروكيميائية ، الاليكترونيك وأنظمة الأتمتة وما شابه . لكن من بين جميع أشكال التعاون التخطيطي يبقى في المرحلة الحالية التنسيق بين الخطط الخمسية هو الأهم ، ويعتمد التنسيق الدولي بين الخطط الخمسيةعلى نقاط الارتكاز الثلاثة التالية : أولا ، التصورات الوطنية حول تطور الاقتصاد الوطني خلال فترة الخطة الخمسية والتي تنعكس في مشروع الخطة مع ملاحظات مبدئية حول الاستفادة من امكانات تقسيم العمل الدولي الاشتراكي . ثانياً ، الاتفاقات التي تم التوصل اليها في مراحل التنسيق الدولي التي سبقت تنسيق الخطط الخمسية (أي التعاون في حقل التنبؤ ومرحلة التنسيق بين الخطط طويلة الامد) . ثالثاً ، قرارات الكوميكون أو أجهزته حول المسائل التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمهام الواجبة الحل في اطار التنسيق الدولي بين الخطط الخمسية .

أما التخطيط المشترك فيتناول حقولاً معينة ، حيث تنظم فيها علاقات خاصة بتقسيم العمل ، ويستتبع التخطيط المشترك مشاركة في الاستثمارات ومشاركة في تصريف المنتجات بين البلدان المشاركة . ويجري العمل حالياً في هذا المجال لتغطية احتياجات بلدان الكوميكون بصورة كاملة من أهم المنتجات . ولا يؤثر التخطيط المشترك على استقلالية التخطيط على المستوى الوطني ، اذ يتم التخطيط والاستثمار المشترك مع بقاء الطاقات ومصادر الانتاج في اطار الملكية الوطنية .

من وسائل التكامل الاقتصادي الاشتراكي ايضا : التعاون والتخصص في الانتاج ، تنمية التجارة الخارجية بين البلدان الاعضاء ، تنظيم العلاقات المالية والنقدية ، والتعاون العلمي التقني . وقد حدد البرنامج المتشابك المجالات التالية للتعاون والتخصص في الانتاج : مواد الوقود والطاقة ، صناعة الحديد والصلب ، صناعة المعادن الاخرى ، الصناعة الالكترونية ، الصناعة الكيميائية ، الانتاج الزراعي وصناعة المواد الغذائية . والتكامل في هذا المجال سيكون على أساس التخصص الاشمل بين بلدان الكوميكون ، بشكل يتخصص فيه البلد الواحد بانتاج انواع ونماذج معينة من الآليات والمعدات الكاملة أو اجزائها ، ليس لسد حاجاته منها وتصدير الفائض فقط ، وانما لسد حاجات البلدان الاخرى وحاجاته ايضا . مثال ذلك جرى الاتفاق على انتاج ثلاثة نماذج من السيارات الشاحنة ، شاحنات بحمولة ٨ طن في الاتحاد السوفييتي ورومانيا ، شاحنات بحمولة ١٢ ـ ١٤ طن في تشيكوسلوفاكيا ، شاحنات بحمولة ٢٧ ـ ٤٠ طن في الاتحاد السوفييتي . وهذه المصانع الاربعة سوف تلبي حاجات البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي لهذه النماذج من الشاحنات تلبية تامة . ومن امثلة التعاون الاقتصادي المشاركة بين المانيا الديمقراطية وبولونيا والمجر ورومانيا وبلغاريا في بناء مجمع للسللوز في الاتحاد السوفييتي بطاقة انتاجية سنوية تبلغ ٥٠٠ الف طن . في عام ١٩٧٩ سوف ينتج هذا المصنع وسوف تتقاسم هذه البلدان منتجاته بحيث تعوض عن مشاركتها في الاستثمارات .

قبل تنسيق الخطط وقبل التعاون والتخصص في الانتاج كانت التجارة الخارجية ، كما رأينا تلعب الدور الرئيسي في التعاون الاقتصادي لدول مجلس التعاضد الاقتصادي . وبعد أن انتقلت البلدان الاشتراكية من التخطيط السنوي الى التخطيط لعدة سنوات ، انتقلت بالتالي الى تخطيط تجارتها الخارجية وقامت بعقد اتفاقيات للتجارة والمدفوعات فيما بينها تمتد الى خمس سنوات . وتتفق بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي خلال فترة نفاذ الاتفاقيات الخارجية الطويلة المدى على اسعار ثابتة لا تتأثر بتقلبات وأزمات السوق الرأسمالية العالمية . بذلك تؤمن البلدان الاشتراكية المعنية غرضين : أولا مصادر مستقرة ومضمونة للاستيراد من اجل الانتاج والاستهلاك وسوقا ثابتة مضمونة لتصريف المنتجات . ثانياً ، لأن الاتفاقيات التجارية المذكورة طويلة المدى وقائمة في نفس الوقت

على اسعار ثابتة خلال فترة سريانها ، فانه يمكن التخطيط بناء عليها أو بالاحرى ادخالها في الخطط الخمسية الوطنية ، كما يحدث فعلا . وهذان العاملان يخلقان أثراً ايجابياً ثابتاً للنشاط الاقتصادي على الانتاج المحلي . وهكذا نشأ حالياً مايمكن تسميته بـ «سوق اشتراكية دولية» تقوم على الاسس المترابطة التالية : - اتفاقات تجارة خارجية متعددة الاطراف وطويلة الأمد ، تثبت فيها كميا وسعريا التوريدات الرئيسية من البضائع لفترة خمس سنوات ، مفصلة في بروتوكولات حسب كل سنة . - مبادىء موحدة لتحديد الاسعار ، لتوريد البضائع ، للتركيب (مونتاج) ، للخدمة والتزويد بقطع الغيار . - عملة جماعية هي الروبل القابل للتحويل . وتبلغ حاليا التجارة الخارجية فيما بين بلدان مجلس التعاضد حوالي ٦٠ بالمئة من مجموع تجارتها الخارجية ، بينما كانت النسبة في عام ١٩٥٠ تتراوح بين ١٠ الى ١٥ بالمئة . وقد ازداد حجم التبادل التجاري اكثر من سبع مرات خلال ١٩٥٠ - ١٩٧٠ ، وأكثر من ٢٢ مرة خلال سنوات ١٩٥٠ - ١٩٧٨ .

وبخصوص الأسعار تم التوصل إلى اتفاق في مجلس التعاضد الاقتصادي لتصحيح الأسعار سنوياً ، مع مراعاة الأسعار المترتبة خلال السنوات الخمس الماضية في السوق العالمية ، أي السوق الرأسمالية الدولية . كما تقرر أيضاً القيام بتصحيح أسعار صادرات وواردات أنواع متفرقة من السلع ابتداء من عام ١٩٧٥ على أساس مواد تولد الطاقة (النفط الخام) وبعض أنواع الخامات المصدرة من الاتحاد السوفييتي الى البلدان الاشتراكية الأخرى ، علماً أن السعر الجديد يبقى أقل منه في السوق العالمية . فقد ارتفع مثلاً سعر طن النفط من ٢١,٥ دولار الى ٤٩,٥ دولار ، عندما كان سعر طن نفط الشرق الأوسط في السوق العالمية ٧٨,٥ دولار . وفي عام ١٩٧٧ بيع النفط السوفييتي لبلدان مجلس التعاضد بأسعار أدنى بـ ٢٥ - ٣٠ بالمئة عن الأسعار العالمية . وسيبلغ ربح هذه البلدان الاجمالي من مشترياتها من الاتحاد السوفييتي والمنتجات النفطية فقط بأسعار أقل من الأسعار العالمية خلال الأعوام ١٩٧٦ - ١٩٨٠ مايعادل خمسة مليارات روبل . ومع ذلك فمن الواضح في هذه المقارنة ان أسعار السوق الرأسمالية الدولية هي المقياس . هذا الترتيب الجديد لموضوع الأسعار سوف يؤثر بالطبع سلبياً على تخطيط التجارة الخارجية لأكثر من سنة ، كما سيقلل من الاستقرار في التعامل التجاري بين البلدان الاشتراكية . وهو يعني في نفس الوقت استقلالية أقل من السابق تجاه السوق الرأسمالية العالمية .

وتحاول البلدان الاشتراكية الأعضاء في الكوميكون أن تشجع تكاملها الاقتصادي عن طريق علاقاتها المالية والنقدية . لقد قلنا ، ان الاتفاقيات الثنائية كانت تهيمن على العلاقات فيما بين بلدان الكوميكون في المرحلة الأولى من تعاونها ، وكانت تسدد قيم الواردات من السلع والخدمات عن طريق تصدير السلع والخدمات أيضاً ، وتتم تصفية المدفوعات بين كل بلدين متعاقدين سنوياً . من هنا فقد كانت قدرة بلد ما على زيادة مستورداته من بلد آخر محدودة بمقدار قوته على التصدير الى هذا البلد . ولكن ، مع تطور القوى المنتجة في تلك البلدان وتقوي العلاقات فيما بينها ، لم تعد الصادرات تنحصر بالسلع والخدمات التي تفيض عن حاجة الاقتصاد الوطني لكل بلد ، بالمقابل اصبحت مستوردات بلد معين لاتقوم فقط على استكمال بعض الحاجيات والسلع التي يفتقرها اقتصاده الوطني . نتيجة للتخصص والتعاون في الانتاج اصبح حاليا ينتج الكثير من أجل حاجات الآخرين . لذلك كان إنشاء البنك الدولي للتعاون الاقتصادي والاتفاق على أن يقوم المصرف المذكور باجراء حسابات تقاص جماعية لبلدان الكوميكون سنويا بواسطة الروبل القابل للتحويل ، بحيث أن حسابا مدينا لبلد ما مع بلد ثان يمكن أن يسدد بحساب دائن للبلد الأول مع بلد ثالث ، ويقوم بالتسديد طبعا البلد الثالث تجاه البلد الثاني عن طريق المصرف المذكور . وإذا ما بقي حساب البلد الأول مديناً لظروف موسمية طارئة ، عندئذ يقدم بنك التعاون قروضا قصيرة الأجل لتسديد هذا العجز الناجم عن ذلك . وقد كان من بين بنود الاتفاق في مجال تنظيم العلاقات المالية والنقدية والذي تضمنه «البرنامج المتشابك» : أن تقوم بلدان الكوميكون بتحديد اسعار العملات الوطنية لهذه البلدان مع الروبل القابل للتحويل ، تمهيداً إلى قبول تبادل وتداول العملات الوطنية مع الروبل القابل للتحويل ومع بعضها البعض أيضاً . ـ وهذا تنظيم مشابه الى حد ما لما يحدث في العلاقات الثنائية الرأسمالية الدولية .

أخيراً هناك التعاون التقني كوسيلة من وسائل التكامل الاقتصادي لبلدان الكوميكون . ويشتمل هذا التعاون على تدريب الكوادر التقنية وتبادل الخبرات في مجال الانتاج وعمليات الادارة ، وكذلك تبادل الخبرات في مجال الاستعلامات والنشرات والوثائق العلمية ، والتعاون المباشر بين المؤسسات العلمية المحلية ، وتبادل السلع ذات المواصفات التقنية العالية . وأهم العلاقات في مجال البحث العلمي بين بلدان مجلس التعاضد

الاقتصادي في الوقت الحاضر هي : تبادل الاستعلامات والوثائق العلمية . وقد كان هذا التبادل يتم في البداية مجاناً ، غير انه أصبح الآن يقوم على مبدأ البيع والشراء . ـ التعاون على اساس الاتفاقات المعقودة بين البلدان المعنية من اجل تنفيذ أبحاث علمية على انفراد أو بصورة مشتركة . ـ إنشاء مؤسسات دولية للبحث العلمي في اطار الكوميكون . ويعتبر هذا الشكل من التعاون العلمي في مقدمة أشكال التعاون في هذا المجال .

ز ـ من منجزات الكوميكون :

في نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن بلدان المؤسسة للكوميكون مخرَّبة فحسب ، بل كانت جميعها ماعدا الاتحاد السوفييتي وألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا في جوهرها بلدانا زراعية ومنتجة للمواد الأولية . لذا كان عليها أن تقوم بمهمتين دفعة واحدة : إزالة آثار الحرب ، والتخلص من التخلف الموروث تاريخيا عن العلاقات الرأسمالية الامبريالية الدولية . وقد قدم الكوميكون مثالاً جديراً بالاستفادة منه في عملية التقدم الاقتصادي وفي تسوية الاختلافات في المستويات الاقتصادية بين أعضائه . فعبر تعبئة قصوى للموارد الذاتية ـ حيث بلغت معدلات التراكم في تلك البلدان من ٢٥ ـ ٣٠ بالمئة من الدخل الوطني ـ ، وعبر المساعدة المتبادلة والعمل المشترك قامت عملية تصنيع ألغت جوهريا التفريق القديم بين البلدان الزراعية والبلدان الصناعية في أوروبا الشرقية .

وهكذا بينما كانت عام ١٩٥٠ تجارة بلغاريا ورومانيا وبولونيا بالمواد الخام والمنتجات الزراعية تساوي ٨٠ ـ ٩٠ بالمئة من تصديرها ، أصبح في عام ١٩٧٢ من ٢٥ ـ ٣٠ بالمئة من صادرات هذه البلدان مكونا من آلات وتجهيزات صناعية . وقد ارتفع الانتاج الصناعي من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٧٧ في رومانيا ٢٣ ضعفاً ، في بلغاريا ٢٠ ضعفاً ، بولونيا ١٤ ضعفاً ، منغوليا ١٢ ضعفاً ، وفي الاتحاد السوفييتي ١١ ضعفاً . أما في المجر وألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا فقد ارتفع الانتاج الصناعي خلال الفترة نفسها مايقرب من ثمانية أضعاف . مقارنة هذه التطورات تشير بشكل ما إلى اتجاه نسبي نحو تقارب المستويات بين البلدان الاشتراكية المعنية ، بحيث تصبح جميعها بلدانا صناعية .

ولنأخذ بلغاريا كمثال.في عام ١٩٥٠ كان ٩٠ بالمئة من صادرات بلغاريا منتجات زراعية . آلات وتجهيزات لم تكن لتنتج ، فكيف تصدر؟!. بمساعدة الاتحاد السوفييتي التي شملت تقديم التصاميم وتوريد التجهيزات وحتى تشغيلَ المصانع وتأهيل

الاختصاصيين ، أمكن اقامة ١٨٠ منشأة صناعية . أكثر من ٥٠٠٠ وثيقة علمية اعطيت مجانا لبلغاريا من قبل الاتحاد السوفييتي . من ٢٥ ـ ٣٠ بالمئة من استثمارات بلغاريا كان مصدرها قروض الاتحاد السوفييتي ، بفائدة تتراوح بين ٢ ـ ٣ بالمئة سنويا ولآجال تبلغ عشر سنوات وسطياً . أما الأقساط فتدفع عينيا من منتجات المنشآت الجديدة . وهكذا قامت في بلغاريا صناعة تعدين وصناعة كيميائية وصناعة تسوية آلات وصناعة اليكترونية وغيرها . في عام ١٩٧٢ أصبح أكثر من ثلث صادرات بلغاريا ، والتي تضاعفت خلال تلك الفترة عشرين مرة ، من منتجات صناعة الآلات . وبينما كان في عام ١٩٥٠ فقط ١١ بالمئة من شغيلة بلغاريا يعملون في الصناعة والبناء اصبحوا في عام ١٩٧٢ بنسبة ٤٠ بالمئة من شغيلتها .

ولايجوز التوهم أن التعاون الاقتصادي هو السبب الوحيد لإعادة بناء أوروبا الشرقية وتخلصها من التخلف (ونخص بالذكر بلغاريا) ، بل هناك سببان مترابطان : الأول هو التنظيم الاشتراكي للعمل والاقتصاد على المستوى الوطني . ثانياً : التعاون الرفاقي بين البلدان الاشتراكية من حيث المستوى الاقتصادي ، وخاصة بين منغوليا وكوبا من جهة وبلدان اوروبا الشرقية من جهة اخرى . ولكن الانتفاع من مزايا علاقات الانتاج الاشتراكي سيؤدي هنا أيضاً في المستقبل الى مزيد من التقارب،خاصة وأن ذلك من الأهداف الرئيسية للتعاون الاقتصادي الاشتراكي الدولي . والبرنامج المتشابك للتكامل يحفل بالاجراءات التي تبين كيف يتم من خلال التعاون وايضا من خلال مساعدة البلدان الاعضاء المتقدمة اقتصاديا التشجيع لعملية التقارب هذه .

بالترافق مع العملية المذكورة أعلاه كانت تجرى عملية تقوية المعسكر الاشتراكي اقتصادياً على المستوى العالمي . فبلدان مجلس التعاضد الاقتصادي التي يبلغ عدد سكانها ١٠,٢ بالمئة فقط من سكان العالم ، وتبلغ مساحتها ١٨,٤ بالمئة من مساحة العالم ، بلغت حصتها من الانتاج الصناعي العالمي حوالي الثلث في عام ١٩٧٧ ، بينما لم تكن هذه الحصة تزيد في عام ١٩٥٠ على الخمس . بالمقارنة نجد أن حصة البلدان الرأسمالية المتطورة من الانتاج الصناعي العالمي انخفضت من ٧٣ بالمئة في عام ١٩٥٠ إلى حوالي ٥٠ بالمئة في عام ١٩٧٧ : أما البلدان النامية فما زالت حصتها خلال الفترة نفسها تساوي ٧ بالمئة فقط من مجموع الانتاج الصناعي العالمي . وقد كان المعدل الوسطي السنوي

للنمو الصناعي في بلدان الكوميكون في السنوات مابين ١٩٥١ ـ ١٩٧٧ يساوي ٩,٤ بالمئة ، بينما بلغ هذا المعدل في البلدان الرأسمالية المتطورة ٤,٩ بالمئة فقط .

## ح ـ مدى فائدتنا من تجربة الكوميكون في التكامل الإقتصادي العربي :

لاشك أن جماهير الشعب العربي في كل الاقطار العربية متفقة على هدفين رئيسيين : ازالة التخلف وتحقيق الاستقلال الاقتصادي . ولكن ماهو السبيل للوصول الى هذين الهدفين ؟ ان هذا لن يكون قطعاً بالتشرذم الاقتصادي وببقاء تلك الكيانات الاقتصادية الصغيرة والضعيفة التي لاتلبي منفردة ـ لا من حيث مستلزمات الانتاج ولا من حيث الحاجات ـ صناعات عصرية بانتاجية مقاربة للمستويات العالمية . من هنا يعرض نفسهما طريقان للوصول الى الهدفين المذكورين : أولاً ، توحيد الاقتصاد العربي بناء على توحيد سياسي أي انشاء دولة عربية متحدة . وعندئذ يتجه السؤال نحو : ماهو نموذج التنمية الذي ستتبعه هذه الدولة العربية ؟ . الاجابة على هذا السؤال لاتدخل ضمن اطار بحثنا . ثانياً ، الاندماج الاقتصادي بين الكيانات الاقتصادية العربية الموجودة . في هذه الحالة نجد أمامنا نموذجين يمكن الاستفادة من تجاربهما : السوق الاوروبية المشتركة والكوميكون .

نموذج السوق الأوروبية المشتركة (الجماعة الاقتصادية الاوروبية) هو النموذج الرأسمالي في الاندماج الاقتصادي بين عدة بلدان . وهو يفترض نظاما اقتصاديا رأسماليا في جميع البلدان المعنية ، يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى الاستثمار الفردي . أما نموذج مجلس التعاضد الاقتصادي فهو نموذج اندماج اشتراكي ، يفترض اقتصاديات قائمة على الملكية العامة لوسائل الانتاج ، تسير حسب خطط طويلة الأمد موضوعة سلفا . التنمية هنا تقوم بها الدولة وبشكل هادف ، أما هناك فهي ـ ان حدثت ـ عفوية ، مرتبطة بدوافع المستثمرين . واذا ما نظرنا الى البلدان العربية مجتمعة ، لما رأيناها صالحة لا للنموذج الرأسمالي ولا للنموذج الاشتراكي . فمنها بلدان رأسمالية هامشية في نظامها

الاقتصادي ، ومنها ذوات عناصر ماقبل رأسمالية قوية ، ومنها ذوات الاقتصاد شبه المخطط .. وكلها بلدان متخلفة ، مجزأة اقتصاديا ومرتبطة افراديا بالاقتصاديات الرأسمالية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان . هذه التبعية لاتسمح لها باندماج اقتصادي حقيقي على نمط الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، حتى ولو كانت كلها رأسمالية في نظامها الاقتصادي ، لأن الاندماج يميل بالطبع الى أن يكون مع المركز الذي هي تابعة له . من جهة أخرى،لكون هذه البلدان متخلفة يعني بالتعريف أن التنمية العفوية غير ممكنة وبالتالي لايمكن أن تكون إلا مفروضة ، هادفة ، مخططة . وهذا يلغي امكانية اتباع النموذج الرأسمالي في التنمية والاندماج . ولو رجعنا الى التاريخ لرأينا أن الطريقة الرأسمالية في التطور (التنمية) بحد ذاتها ، وبالتالي العلاقات الرأسمالية بين بلادنا ودول اوروبا الغربية هي من أهم الاسباب لتخلفنا ، ولرأينا أيضاً أن هذه العلاقات المفروضة قد قلبت هيكل اقتصادنا بالشكل الذي يناسب الاقتصاد الرأسمالي الصناعي في أوروبا الغربية ، هذا يعني بالتكامل ،يا مع هذا الاقتصاد . بهذا نرى أنفسنا في زقاق مسدود .

في الواقع ، هذا ماحدث مع قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في حزيران ١٩٦٤ بشأن انشاء «السوق العربية المشتركة» ، إذ كانت السوق محاكاة للسوق الاوروبية المشتركة ، كما تدل على ذلك الأسس التي تهدف لتحقيقها ، وهي : حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال ، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية ، حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي ، حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافىء والمطارات المدنية ، ضمان حقوق التملك والايصاء والارث لمواطني الدول الأعضاء . وقد وضعت لبلوغ هذه الاهداف وسائل عديدة ، منها التخفيف التدريجي للرسوم الجمركية وتمتع البلدان الاعضاء بشرط الدولة الاكثر رعاية . وقد تبين فيما بعد لدول مجلس الوحدة الاقتصادية ان مجرد تحرير التجارة لم يحقق التكامل الاقتصادي المنشود بينها ، بل لن يتم إلا إذا سبقه تنسيق لخططها الاقتصادية . لذلك عقد مؤتمر لوزراء التخطيط بدول المجلس لهذا الغرض . وكان من أهم قرارات هذا المؤتمر ضرورة التنسيق بين خطط الدول الاعضاء وتوحيد سنوات الخطط اعتبارا من عام ١٩٧٥ ، وتشجيع استيفاء احتياجات التنمية وتنفيذ الاستثمارات بين الدول الأعضاء حتى ولو زادت تكلفتها عشرة بالمئة عن اسعار المناقصات العالمية . وكان قد سبق هذه الخطوة

(منذ ١٩٦٤ أيضاً) محاولات للتنسيق الجزئي بين دول المجلس في صناعات الغزل والنسيج ، البتروكيميائيات ، السكر والورق ، الأسمدة والصناعات الغذائية . والجدير بالاهتمام هنا بالنسبة لنا هو أن دول المجلس تستعمل نموذجين للتكامل في وقت واحد . فلا السوق العربية المشتركة تنسجم مع اقتصاد مخطط أو اشتراكي ، ولا تنسيق الخطط ممكن مع بلدان ليس لديها خطط أو ذات نظام «رأسمالي» . وللأسف ليس هناك نموذج متوسط بين النموذج الرأسمالي والنموذج الاشتراكي في التنمية والتكامل وان كنا نستطيع موائمة أياً من النموذجين مع ظروفنا المحلية ، غير أن الاسس ستبقى كما هي في النموذج .

ما المخرج من هذا المأزق ؟ إننا نرى أن الاندماج غير ممكن إلا بين البلدان ذات النظام الاقتصادي الواحد أو المتشابه ، مع أن هذا لايمنع من تقوية العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية الاخرى التي يختلف نظامها الاقتصادي . وفي الحقيقة سوف لن تسمح قوة علاقات البلدان العربية ذوات الاقتصاد «الرأسمالي» مع الاقتصاد العالمي (أي تخلفها وتبعيتها) ، سوف لن تسمح لها بالاندماج فيما بينها . والتخلص من التبعية غير ممكن لبلد متخلف في ظل الرأسمالية . أما فرص نجاح الاندماج بين البلدان التي يقود الاقتصاد فيها القطاع العام وتملك خطط تنمية فتبدو أكبر مما لدى البلدان الأخرى . ومع ذلك فهنا أيضاً معوقات كثيرة ، ذلك لأن النظام الاقتصادي في هذه البلدان هو خليط ، ولايقوم على النموذج الاشتراكي للتنمية إلا في بعض عناصره . وفي بلد متخلف لابد من ارتباط نموذج التنمية بنموذج الاندماج . وطالما أننا مازلنا «بين بين» فإننا سنبقى نتخبط طويلاً «بين بين» .

## مراجع البحث :


- مفيد حلمي / محمد كمال زبيده: التكامل الاقتصادي الاشتراكي، دار التقدم العربي ، دمشق ١٩٧٣ .
- اسماعيل العربي : التكامل الاقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٢ .
- يانس ستانوفنيك : التكتلات الاقتصادية الدولية ، ترجمة يحيى بيازيد ومحمود عمر ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- ماهو التكامل الاقتصادي الاشتراكي ، دار النشر تسايت أم بيلد، برلين ١٩٧٢ .
- نيكيتين : أسس الاقتصاد السياسي ، مكتبة الزهراء الحديثة ، دمشق.
- محمود صالح الفلكي : التكتلات الاقتصادية الغربية ، القاهرة ١٩٦٢ .
- يحيى عرودكي : السوق العربية المشتركة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٧٠ .
- سلطان أبو علي : تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي العربي ، في الاقتصاد (دمشق) أيلول ١٩٧٤ .
- وكالة نوفوستي السوفياتية، المدار، عدد آب ١٩٧٩ .
- نشرة أخبار المكتب الصحفي السوفييتي (بيروت)، عدد ١٩٧٩/٤/١٠ .

- R. Bauer: Probleme der Ermittlung des oekonomischen Nutzens der sozialistischen internationalen Arbeitsteilung und des Aussenhandels sozialistischer staaten, Verlag «die wirtxhaft», Berlin 1962
- Sozialistische Oekonomische Integration zum Wohle des Menschen, Panorama DDR, Berlin 1974.
- Der Rat fuer Gegenseitige Wirtschaftshilfe - Aufgaben und Organe, ir.: Die Einheit (Berlin, DDR), Nr. 1/1972
- Stiemerling /Swoboda: Zu Grundfragen sozialistischer Integration, in: Wirtschaftwissenschaft (Berlin, DDR),. Marz 1972».
- J.S.Schirjajew: Die Sozialistische Oehonomische Integration, Dietz Verlag, Berlin 1973
- W. Karpitsch: Das Programm der Sozialistischen Oekonomischen Integration, in: Die Einheit, Nr. 11/1971.

# أثر السياحة في دعم الاقتصاد الوطني*

## ما معنى السياحة ؟

تعرف السياحة بأنها الانتقال إلى بلد آخر بقصد المتعة . من هذا التعريف يظهر أن السياحة الداخلية ليست موضوع بحثنا . وهناك من الناحية الاقتصادية تعريف خاص سوف نراه فيما بعد .

هنا تهمنا السياحة كظاهرة اقتصادية أو كنشاط اقتصادي . ومن وجهة النظر هذه بدأ الاقتصاديون بدراسة السياحة من فترة قصيرة ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية .

## دراسة السياحة كظاهرة أو نشاط اقتصادي

في الماضي كانت السياحة نوعا من المغامرات يقوم بها أفراد قلائل ويعودون الى موطنهم الأصلي ليقصوا الأعاجيب عن البلدان الأخرى ، مثال ذلك رحلات ابن بطوطة وماركو بولو وغيرهما .

ثم أصبحت السياحة نوعا من الكماليات يقوم بها أناس من الطبقات العليا الارستقراطية وتكلّف أموالاً طائلة . في المرحلة الثالثة وبعد التطور الصناعي في أوروبا أصبح عدد أكبر من البورجوازيين يقوم بالسياحة . إلا أن الثورة السياحية حدثت بعد ارتفاع مستوى المعيشة في أوروبا وأمريكا وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ انتشرت السياحة الشعبية أو كما أصبحت تسمى «السياحة الاجتماعية» . فلم تعد السياحة مقتصرة على الخاصة من الناس بل أصبح أيضاً العمال والمستخدمون وصغار الموظفين من البلدان الصناعية المتطورة يقومون بالسياحة .

## الأسباب الاقتصادية لانتشار السياحة جماهيرياً

١ ـ تطور العلم والتكنيك ، ومن ذلك تطور وسائل النقل وانخفاض أسعار المواصلات ووسائل الاتصال الفكري .

٢ ـ ارتفاع مستوى المعيشة لعامة الناس .

---

*) مجموعة محاضرات ألقيت في دمشق في صيف ١٩٧٢ على طلاب دورة الشرطة السياحية والمرشدين السياحيين ، ويعاد نشرها هنا مع بعض الاضافات (تاريخ الانجاز : ربيع ١٩٨٧) .

٣ ـ زيادة اوقات الفراغ بسبب تنظيم العمل وزيادة الانتاجية وصدور التشريعات العمالية .
٤ ـ التأثير النفسي لنظام وتنظيم العمل الجديد : رتابة العمل ، سيطرة الآلة . .
٥ ـ تخفيف القيود واختصار اجراءات الأمن والجمارك بين حدود الدول المجاورة . الاكتفاء بالهوية الشخصية للسياح بالدخول (بين المانيا وفرنسا مثلاً).امكانية قضاء عطلة الاسبوع (يومين) في البلدان المجاورة .

ولأن السياحة أصبحت بحجم كبير ذات تأثير اقتصادي لايمكن التغاضي عنه ، خلق الاهتمام بها كنشاط اقتصادي .

## السياحة من الناحية الاقتصادية ـ موقعها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى

تصنف الأنشطة الاقتصادية الى ثلاثة قطاعات أو حقول :

ـ الحقل الأولي يضم الزراعة وتربية الحيوان والصيد البري والبحري واقتصاد الأحراج .
ـ الحقل الثانوي ويضم الصناعة والحرف اليدوية .
ـ الحقل الثالثي ويضم التجارة والمواصلات والادارة والخدمات بأنواعها .

والسياحة هي جزء من الخدمات وذات ارتباط كبير بالتجارة ، بل يمكن القول أن السياحة ترتبط بكل فروع الاقتصاد ، إلا أن ارتباطها بالتجارة ذو طابع خاص .

## تعريف السياحة اقتصاديا

التجارة أو التبادل التجاري مع الخارج أما أن يكون استيرادا أو تصديراً . وتكون المبادلات التجارية بسلع أو بخدمات . وعندما يستقبل بلد أناساً من بلد آخر ، فإن البلد المضيف يقدم خدمة للبلد الذي أقبل منه السياح ، أي كأن البلد المضيف قد صدر الى البلد الآخر خدمات . وهذه تسمى «صادرات غير منظورة» . والفارق بين الصادرات غير المنظورة المعروفة وبين الخدمة السياحية تكمن في أن مواد التبادل في مجال السياحة تستهلك داخل البلاد ولاتذهب الى الخارج ، وما تسميتنا للسياحة كتصدير إلا بالمعنى المجازي ومن حيث المعاملة الاقتصادية لهذا النشاط الاقتصادي .

وإذن يصدر البلد المضيف في مجال الخدمة السياحية سلعا وخدمات من ناحية ، يحصل مقابلها على نقد أجنبي بصورة مباشرة أو غير مباشرة . فأما أن يدفع السائح بعملة أجنبية ، وأما أن يدفع بعملة محلية يكون قد حصل عليها باستبداله عملته المحلية (قطع أجنبي) أو عملة مقبولة أخرى مقابل عملتنا الوطنية . وسوف نعود الى هذا في مجال التحدث عن «السياحة في ميزان المدفوعات» .

## السلع السياحية

يمكن ادراج السلع السياحية في ثلاث فئات :

١ ـ السلع الحرة أو المباحة لجميع الناس مثل الهواء والمناخ والمناطق الطبيعية ومناطق التنزه ، ويطلق على هذه السلع أسم رأس المال السياحي «الكامن» . وهذه يمكن اعتبارها سلعا من ناحية السياحة فقط ، أما من الناحية الاقتصادية البحتة فهي قيم استعمالية وليست قيما تبادلية .

٢ ـ السلع المنتجة أي التي نشأت بفعل الانسان مثل الآثار والمجموعات الفنية والحفريات والينابيع المعدنية ، لأن هذه السلع تنتج من النشاط الاقتصادي الذي يتضمن الانفاق والصرف .

وسلع الفئتين المذكورتين تعطي الأهمية السياحية لبلد ما .

٣ ـ السلع والخدمات الثانوية تؤلف مايسمى بالتجهيز السياحي مثل وسائل المواصلات والطرق والمنشآت السياحية مثل الفنادق والملاهي وغيرها .

## السوق السياحية

السلع والخدمات المذكورة تؤلف مايسمى بالعرض السياحي ، على اساس انها تشبع حاجة السائح .

ماهي حاجة السائح ؟

السائح بصورة عامة هو الشخص الذي ينتقل من البلد الذي يقيم فيه عادة الى بلد آخر للمتعة ، وفي كل الأحوال لغير أغراض الكسب المادي ، وبصورة مؤقتة ، اتفق على أن المدة لاتزيد عن عام . فحاجة السائح تتجه نحو المتعة المرتبطة بتغيير المكان والابتعاد عن الجو المألوف (وعن العمل) . وضمن هذا الاطار تختلف الحاجة من سائح إلى آخر .

فمن السياح من يبحث عن الطبيعة من بحار وجمال وغابات ومنهم من يبحث عن الآثار والخدمات الحضارية ومنهم من يبحث عن عادات وتقاليد جديدة لدى شعوب غريبة .

أما الطلب السياحي فهو العدد الاجمالي للسائحين الذين يستفيدون من السلع والخدمات التي تقدمها السياحة ، وهو متعلق بدون شك بكمية ونوعية هذه السلع والخدمات .

وطالما هناك عرض وطلب فيمكن التحدث عن سوق سياحية .

إلا أن هناك عوامل أخرى غير موضوعية تؤثر على السوق السياحية . فليس بالأهمية الطبيعية ولا بالآثار يصبح البلد سياحيا ، بل للمستوى الحضاري الذي يعيشه الشعب المضيف مثلا أهمية كبيرة ، والمستوى الحضاري هنا لانقصد فيه أكثر من مدى تقبل الشعب المضيف للغرباء ولعاداتهم وتقاليدهم ولتصرفاتهم الغريبة بالنسبة له . أي مدى ليبرالية المجتمع ، شعبا ودولة . هذه عوامل ذاتية ، إلا أنها تلعب دوراً كبيراً .

## ارتباط السياحة بالانشطة الاقتصادية الأخرى

من تعداد السلع والخدمات السياحية يتبين لنا مدى ارتباط السياحة بالفروع الاقتصادية الأخرى ، فالسياحة تتطلب :

١ ـ خدمات نقل ، وتشمل النقل البري والسكك الحديدية والطيران والنقل البحري ، أي ترتبط بقطاع المواصلات .

٢ ـ خدمات فندقية ، أي وجود أماكن اقامة ومنامة مناسبة من حيث الكمية والنوعية ومن حيث توزيعها في انحاء البلاد .

٣ ـ بالاضافة الى الخدمات الفندقية توجد عدة مهن ضمن قطاع الخدمات ترتبط بالسياحة مثل خدمات مكاتب السفر والسياحة وخدمات الأدلاء السياحيين ، خدمات المطاعم والملاهي والمقاهي والمسارح وغيرها .

٤ ـ محلات بيع التحف والهدايا التذكارية ، وهذه السلع من انتاج الصناعة التحويلية . فالسياحة ترتبط بالصناعة والحرف اليدوية أيضاً . وهي ترتبط بالصناعة أيضاً في مجال البناء ، فصناعة البناء تقدم المنشآت السياحية من فنادق وغيرها .

٥ ـ خدمات البنوك وشركات التأمين ، أي ترتبط السياحة بقطاع المصارف والتأمين .

٦ ـ وكذلك جميع السلع التي يمكن ان يشتريها السائح من البلد المضيف،وهذا يدخل في قطاع التجارة .

## علاقة السياحة بالدخل الوطني

بما أن السياحة ذات ارتباط بالأنشطة الاقتصادية كلها تقريبا ، فإنه لابد أن تكون ذات علاقة قوية بالانتاج الوطني . اذا عرفنا الناتج الوطني بأنه القيمة النقدية لمجموع السلع والخدمات والمنافع المقدمة من قبل الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة (سنة) ، فإننا نرى ان السياحة تزيد في الناتج الوطني ، وبتعبير أدق هي عنصر من العناصر المكونة للناتج الوطني .

وهذه السلع والخدمات التي يعنيها الناتج الوطني إما أن تذهب الى الاستهلاك النهائي أو تستثمر أو تجري مبادلتها بسلع وخدمات أجنبية . وقد رأينا ان الخدمات السياحية هي تصدير غير منظور وهكذا هي في حساب ميزان المدفوعات . إلا أن الانفاق السياحي (من قبل السياح) هو استهلاك أيضاً ، وهكذا نراه في الحسابات القومية (الحسابات المتعلقة بالانتاج والدخل . . ويقوم بها المكتب المركزي للاحصاء في سورية) . السياحة اذن من وجهة نظر اقتصادية نظرية تصدير غير منظور ، وفي الحسابات الاقتصادية نجدها في الاستهلاك .

لندرس الأمر بتفصيل أكثر ، ولنستعمل مفهوم الدخل الوطني بدلا من الناتج الوطني بسبب شيوع استعماله . الدخل الوطني هو صافي الناتج الوطني بأسعار عناصر الانتاج (بسعر التكلفة) .

ونصل الى مبلغ الدخل الوطني بالطريقة التالية : الانتاج الاجمالي ناقصا الاستهلاك الوسيط (أو المستلزمات) يساوي الناتج الوطني الاجمالي . الناتج الوطني الاجمالي ناقصا اهتلاك رأس المال الثابت يساوي الناتج الوطني الصافي بسعر السوق . الناتج الوطني الصافي ناقصا الضرائب غير المباشرة يساوي صافي الناتج الوطني بتكلفة عوامل الانتاج أو الدخل الوطني . هنا نكون قد انطلقنا من نشوء الدخل الوطني . ويمكننا ان ننطلق من توزيع الدخل الوطني فيكون هذا مساويا لـ الأجور والرواتب والريع والفائدة والأرباح . وهناك طريقة ثالثة للوصول الى الدخل الوطني ، نراها في العلاقة الرياضية التالية :

الدخل الوطني = الاستهلاك + الادخار + التصدير - الاستيراد .

- لنعتبر السياحة تصديرا ، فمن المعادلة يبدو أن زيادة السواح وانفاقهم يزيد في الدخل الوطني . ولكن اذا مازاد التصدير وزاد الإستيراد في نفس الوقت بنفس الحجم ، فإن الدخل الوطني لايتغير ، كما تقول المعادلة .

وهذا يعني انه إذا استقبل بلد ما سياحاً من الخارج بقدر ما ذهب منه سياح الى الخارج في فترة معينة فإن الدخل الوطني لايتأثر كثيراً . واذا كان الانفاق السياحي داخل البلد بقدر الانفاق السياحي خارج البلد ، وهذه حالة فرضية ، فإن الدخل الوطني لايتغير بتاتا . واذا كانت الفائدة الاقتصادية معدومة هنا ، فإن الفوائد الحضارية عديدة بالرغم من ذلك ، وهذا ينعكس بدوره على الاقتصاد بصورة غير مباشرة .

- لنعتبر السياحة استهلاكا

اذا افترضنا مرونة الانتاج ، أي أن زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المعني تؤدي الى زيادة السلع المعروضة (وليس الى زيادة الاستيراد) ، فإن الخدمة السياحية الجديدة تزيد بالدخل ز...ـ مباشرة . لنفرض أن العرض غير مرن (المرونة تساوي الصفر مثلاً) ، أي أن ماكنة الانتاج للاقتصاد الوطني غير قادرة على التجاوب مع ازدياد الحاجات (ازدياد الطلب) ، ولنفترض أن الاستهلاك المحلي لم يتغيّر ، فعندئذ تؤدي زيادة السياح إلى زيادة الاستيراد . وهذه الحالة تشبه الحالة التي درسناها منذ قليل ، أي عندما يكون «التصدير» السياحي يساوي «الاستيراد» السياحي . وإذا فرضنا أن الاستهلاك المحلي قد نقص (تقشّف) . فإن الفائدة الوحيدة التي يحصل عليها البلد من زيادة السياحة هي عندئذ الحصول على قيمة السلع والخدمات المقدمة الى السياح بالقطع الأجنبي بدلاً من النقد المحلي الذي كان يحصل عليه من المواطنين (قبل حدوث التقشف) .

تلك حالات أساسية افتراضية ، لاتقع صافية كما عرضناها ، بل في الأحوال العادية مجتمعة . فزيادة الطلب السياحي تنشط الاقتصاد ، كما انها تؤدي إلى زيادة الاستيراد ، بينما لاعلاقة مباشرة لذلك بالاستهلاك أو التقشف المحلي . بصورة غير مباشرة قد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك تأثراً بالسياح و/أو بسبب زيادة السلع الأجنبية والكمالية التي قد تثير حاجات جديدة لدى السكان أو قد تلبي حاجات كانت كامنة أو

مكبوتة . أما إذا لم يكن الانتاج المحلي مرناً بشكل يلبي الطلب الاستهلاكي الجديد الناجم عن السياحة ، كما هو واقع انتاجنا إلى حد بعيد ، ولم يُعوض قصور الانتاج بزيادة مناسبة في الاستيراد ، فإن الاستهلاك الذي تسببه السياحة سوف ينقلب الى ارتفاع بالأسعار يتناسب في مقدراه مع الانفاق السياحي بحيث يمتصه تماماً . لكن ، حتى لو قويل الانفاق السياحي بالانتاج المحلي ، فيسبقى مفعوله تضخمياً ، لأن الأسعار السياحية عادة أعلى من الأسعار العادية . الأسباب كثيرة ، وعلى كل فتقبل السياح للأسعار المرتفعة أكبر من تقبل أبناء البلد ، فالسياح جاؤوا للمتعة ودخولهم عادة أعلى وهم ليسوا على معرفة بواقع الأسعار المحلية ، فيستطيع الباعة والتجار الحصول على أسعار أعلى منهم . كذلك فإن مقابلة الانفاق السياحي بالاستيراد سوف يزيد في ربط الاقتصاد الوطني بالخارج ، فترتفع الأسعار المحلية بارتفاع الأسعار الخارجية .

## السياحة والتشغيل

ازدياد السياحة إذن يزيد في الدخل الوطني ، وكما رأينا يزيد في الاستهلاك وبالقطع الاجنبي . وهذا ينشط الاقتصاد ، كما يعطيه قدرة أكبر على الاستيراد .

تنشيط الاقتصاد يعني زيادة التشغيل ، كما يعني زيادة الدخل الوطني . فالطلب على المنتوجات الزراعية والصناعية والحرفية يزيد . كذلك تنشط أعمال البناء وفتح الطرق ، ناهيك عن الأعمال والمنشآت الحضارية والفنية . . كل هذا يخلق حاجة زائدة الى قوة العمل ، إلى مزيد من عمال البناء والحرفيين والمهندسين وإلى عمال الخدمات ومهندسي الديكور . . الخ . إن في أميركا اليوم وظيفة من كل ست وظائف يمكن ان تعزى إلى النشاط الاقتصادي الذي أوجدته السياحة . غير أن غالبية فرص العمل التي تخلقها السياحة هي من نوع الخدمات في الفنادق والملاهي والمقاهي والمطاعم والسمسرة والعتالة والتجارة بأنواعها . . وليس في كثرة هذه الأعمال صحة للمجتمع ، إذ أن نفسية «الكرسون» ستطغى بقدر طغيان أعمال الخدمات على الأعمال الانتاجية في المصنع والمزرعة والحرفة .

## مبدأ المنشط

في العادة يقرن الاقتصاديون زيادة التشغيل بزيادة الدخل الوطني ، اعتماداً على الأفكار الكينزية التي تنطلق من مبدأ زيادة الدخل عن طريق زيادة الاستثمار . وقد انطلقنا نحن من أن السياحة تعني زيادة في الاستهلاك ، وزيادة الاستهلاك تزيد في الدخل ، بافتراض أن الاقتصاد الوطني مرن ، أي قادر على تلبية الطلبات الجديدة التي تقدمها السياحة .

إذن زيادة الاستهلاك تزيد في الدخل . إلا أن الأمر ليس بهذه البساطة ، كأن يزيد الدخل بقدر زيادة الاستهلاك ، هذه نظرة ستاتيكية ، بل حسب نظرية المنشط وهي نظرة ديناميكية يؤدي تغير في الطلب بنسبة مئوية معيّنة على المواد الاستهلاكية إلى تغير بنسبة مئوية أشد للطلب على السلع الاستثمارية .

لنفرض أن الطلب على سلعة ما في السنة كان يساوي ١٠٠٠ قطعة وأن انتاج هذه الألف قطعة يتطلب ٥٠٠ ماكنة لدى استغلالها بكامل طاقتها ، وفترة حياة هذه الماكنات ١٠ سنوات ، فإن الاهتلاك وبالتالي الاستثمار التعويضي للمحافظة على هذه الاستطاعة يساوي في السنة ٥٠ ماكنة ، أي :

$$\frac{\text{عدد الماكنات ٥٠٠}}{\text{عدد السنوات ١٠}} = \text{٥٠ ماكنة .}$$

والآن ، اذا ارتفع الطلب على المنتجات من ١٠٠٠ في السنة الى ١٢٠٠ قطعة ، أي بنسبة ٢٠٪ ، عندئذ يجب زيادة الموجود من الماكنات أيضا بنسبة ٢٠٪ لكي يمكن اشباع الطلب الجديد ، أي زيادة عدد الماكنات من ٥٠٠ الى ٦٠٠

$$\text{( بزيادة }\ \frac{\text{٥٠٠} \times \text{٢٠}}{\text{١٠٠}} = \text{١٠٠ ماكنة)}$$

بالاجمال يجب أذن استثمار ٥٠٠ ماكنة كتعويض عن الماكنات المهتلكة (استثمار تعويضي) و١٠٠ ماكنة لاشباع الطلب الزائد (استثمار صافي) . مجمل الاستثمار يرتفع في هذه الحالة اذن ، لدى ارتفاع الطلب بنسبة ٢٠٪ ، بنسبة

$$\frac{\text{١٠٠}}{\text{٥٠}} = \text{٢٠٠٪}$$

من هذا المثال نرى أن المنشط يساوي :

المنشط × زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية = زيادة الطلب على السلع الاستثمارية (بالنسب المئوية)

قيمة الاستثمار الصافي (بالمئة)

المنشط = ―――――――――――――――

قيمة الطلب الزائد (بالمئة)

مفعول زيادة النفقات السياحية يشابه هنا مفعول الاستثمارات أو زيادة النفقات الحكومية . ولذلك أهمية كبيرة في اقتصاد رأسمالي في حال الانكماش .

## الأثر المضاعف للسياحة

بعد عرض مبدأ المنشط يمكن أن ننطلق ، لدى متابعة العلاقة بين السياحة والدخل الوطني بشكل أكثر عمقاً ، من الاستثمار أو نبقى عند الاستهلاك . فالسياحة تزيد في الطلب على المواد الاستهلاكية أو أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب السياحة يؤدي الى زيادة مئوية أكبر على الاستثمار ، وعندئذ يمكن أن ننطلق من الاستثمار .

تقول نظرية المضاعف لدى تطبيقها على السياحة بأن زيادة الانفاق السياحي بكمية معينة تزيد من الدخل الناتج من هذه الكمية بكمية أكبر . وقد قدرت بعض الدراسات التحليلية هذا الأثر أو مايسمى بـ «المضاعف» أو «المكاثر» بـ ٣,٢ الى ٤,٣ (مرة) .

مثال ذلك : سائح يبيت في فندق لمدة معينة ويدفع في نهايتها ـ على سبيل الفرض ـ مئة دولار . بغض النظر عن ان الاقتصاد الوطني قد حصل على قطع أجنبي بدلا من العملة المحلية وبغض النظر عن تحسن ميزان المدفوعات بمبلغ مئة دولار ، فإنه قد يحدث التالي :

ـ يأخذ صاحب الفندق مئة دولار . ينفق منها ٦٠ دولاراً أجوراً لعماله وضرائب ولشراء سلع ويبقى معه كادخار ٤٠ دولار . معدل الادخار يكون ٤٠٪ .

ـ اذا افترضنا ان معدل الادخار لدى الآخرين هو كذلك ٤٠٪ فإنهم يستهلكون من الـ ٦٠ دولار التي نالوها ٦٠ × ٦٠ ÷ ١٠٠ = ٣٦ دولار ويبقى معهم ٢٤ دولار .

ـ ويمكن تكرار العملية حتى النهاية . نحصل في النهاية على زيادة في الدخل الوطني تساوي أكثر من مئة دولار ، تساوي ٢,٥٠ × ١٠٠ = ٢٥٠ دولار . ويكون المضاعف

مساويا لـ ٢,٥ . حصلنا على ذلك من صيغة المتوالية الهندسية اللامتناهية المتناقضة بمعدلات واحدة . وهذا هو شكل المتوالية :

باعتبار C كبيرة : الاستهلاك ، c صغيرة : الميل الحدي الى الاستهلاك ، S كبيرة : الادخار ، s صغيرة : الميل الحدي الى الادخار ، Y الدخل الوطني ، $\Delta$ دلتا تعني الزيادة ، $\Sigma$ زيجما تعني المجموع ، T الانفاق السياحي .

| الفترة | $\Delta C$ | $\Sigma\Delta C$ | $\Delta S$ | $\Sigma \Delta S$ | $\Sigma \Delta Y$ |
|---|---|---|---|---|---|
| 0 | | | | | 100 |
| 1 | 60 | | 40 | | 160 |
| 2 | 36 | 96 | 24 | 64 | 196 |
| 3 | 21,6 | 117,6 | 11,4 | 75,4 | 217,6 |
| . | . | . | | . | . |
| . | . | . | | . | . |
| $\infty$ | | 150 | | 100 | 250 |

وتحل هذه المتوالية حسب الصيغة التالية :

$$\Delta Y = \frac{1}{s} \times \Delta T$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c} \times \Delta T$$

أي أن المكاثر يساوي مقلوب الميل الحدي الى الادخار ، باعتبار أن C+S=1 .

## السياحة وميزان المدفوعات :

قلنا أن السياحة تصدير غير منظور ، أي أن البلد المضيف يقدم الى البلد الذي أتى منه السواح خدمات وينال مقابل ذلك نقداً أجنبياً . جميع العمليات التي تتم بين بلد ما والخارج ، ومنها عمليات السياحة ، تعرض في ميزان المدفوعات . ويعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل للمبادلات الاقتصادية خلال فترة معينة بين المقيمين في بلد ما والعالم الخارجي أو غير المقيمين . وهكذا يمكن عرض ميزان المدفوعات :

| دائن : | مدين : |
|---|---|
| **الصادرات من السلع بما فيها الذهب غير النقدي** | **الاستيرادات من السلع بما فيها الذهب غير النقدي** |
| ١ ـ الصادرات من السلع . | ١ ـ الاستيرادات من السلع . |
| ٢ ـ تصدير الذهب غير النقدي . | ٢ ـ استيرادات الذهب غير النقدي . |
| **الخدمات أو «الصادرات غير المنظورة»** | **الخدمات أو «الاستيرادات غير المنظورة»** . |
| ٣ ـ نفقات وعوائد شركات البترول . | ٣ ـ . . . . . . . . |
| ٤ ـ سياحة وسفر (تصدير سياحي) . | ٤ ـ سياحة وسفر (استيراد سياحي) . |
| ٥ ـ دخل ناتج عن استثمارات وقروض (مقبوض من الخارج) . | ٥ ـ دخل ناتج عن استثمارات وقروض (مدفوع الى الخارج) . |
| ٦ ـ نفقات حكومية (السفارات الأجنبية في سورية والطلاب الأجانب) . | ٦ ـ نفقات حكومية (الانفاقات غير التجارية بالقطع الأجنبي للوزارات السورية والطلاب الأحرار) . |
| ٧ ـ خدمات أخرى (نفقات شركات الطيران في سورية ، أرباح الترانزيت وتبديل العملة . . .) . | ٧ ـ خدمات اخرى (نفقات شركات الطيران السورية ـ ورواتب خبراء . . .) . |
| **المدفوعات التحويلية الدائنة** | **المدفوعات التحويلية المدينة** |
| ٨ ـ ارساليات السوريين في الخارج . | ٨ ـ . . . . . . . . |
| ٩ ـ اعانات اللاجئين الفلسطينيين . | ٩ ـ . . . . . . . . |
| **حركة رأس المال** | **حركة رأس المال** |
| ١٠ ـ حركة رأس المال القطاع الخاص . | ١٠ ـ حركة رأس المال القطاع الخاص . |
| ١١ ـ حركة رأس مال القطاع العام (دخول رؤوس أموال أو زيادة الالتزامات تجاه الخارج) . | ١١ ـ حركة رأس مال القطاع العام (خروج رؤوس أموال أو نقصان الالتزامات تجاه الخارج) . |
| **القطاعات النقدية** | |
| توزيع حقوق السحب الخاصة | |
| الخطأ والسهو | |

نتيجة ميزان المدفوعات الجارية (الذي يتضمن السلع والخدمات والمدفوعات التحويلية) وميزان حركة رأس المال تنعكس في صافي موجودات القطاع النقدي (المصرف المركزي والمصارف التجارية) . فإذا كان الميزان المذكور عاجزاً (ـ) يقابل في القطاع النقدي بنقص في الموجودات و/أو زيادة في الالتزامات (+) بذلك يكون ميزان المدفوعات دائماً في حالة توازن ، أي رصيد مجموع بنود (أو عناصر) ميزان المدفوعات يساوي الصفر . السبب في ذلك هو أن كل تعامل اقتصادي مع الخارج يسجل مرتين مرة بشكله الطبيعي (شكله المادي) ومرة بشكله النقدي . وبند «الخطأ والسهو» يقضي أخيراً على امكانية ألا يتوازن ، ان حدث أن سجلت عملية مرة واحدة . فإذا جمعنا الى رصيد القطاعات النقدية مبلغ الخطأ والسهو يكون الحاصل يساوي رصيد مجموع البنود من ١ ـ ١١ مضافاً اليها حقوق السحب الخاصة .

## بند السياحة والسفر في ميزان المدفوعات :

من ميزان المدفوعات يمكن أن نستخرج العمليات المتعلقة بالسياحة :

| في الجانب الايجابي (الدائن) | في الجانب السلبي (المدين) |
|---|---|
| ١ ـ تصدير السلع لأغراض سياحية عن طريق السياح الأجانب . | ١ ـ استيراد السلع لأغراض سياحية عن طريق المواطنين العائدين من الرحلات في الخارج . |
| ٢ ـ الخدمات السياحية الايجابية التي تقدمها الفنادق ، وسائل المواصلات والمنشآت السياحية الأخرى . | ٢ ـ الخدمات السياحية السلبية التي يقدمها الخارج للسياح من البلد المعني . |
| ٣ ـ الداخل العائد من استثمارات رؤوس الأموال في المؤسسات السياحية الأجنبية . | ٣ ـ الالتزامات الناشئة من تشغيل رؤوس الأموال الأجنبية واستثماراتها في الهيئات السياحية الوطنية . |
| ٤ ـ تحويلات العملة من الخارج : تحويلات المواطنين الذي يعملون في مؤسسات السياحة في الخارج . | ٤ ـ تحويلات العملة الى الخارج : تحويلات المستخدمين الأجانب الذين يعملون في المؤسسات السياحية الوطنية . |

فإذا كان الرصيد موجباً ، أي إذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين ، فإن البلد المعني قد حصل على قطع أجنبي إضافي . هذا يعني أن التصدير السياحي يزيد على الاستيراد السياحي ، وقد حصل البلد على مورد إضافي . أما إذا كان الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن ، فإن موجودات البلد من القطع الأجنبي تنقص ويخسر البلد شيئاً من مصادره .

## أهمية النقد الأجنبي :

يمكن ، كما رأينا ، من السياحة أن يحصل البلد على نقد أجنبي زائد ، إذا كان تصديره السياحي أكثر من استيراده السياحي . فما أهمية ذلك ؟

النقد الأجنبي هو التزامات للخارج تجاه البلد الذي يملك هذا النقد . إلا أنه ليس لكل نقد أجنبي نفس المعاملة أو نفس الأهمية . العملات الأجنبية إما أن تكون قابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل . العملات القابلة للتحويل هي العملات التي يمكن تبديلها بالدولار الاميركي الذي يستعمل كاحتياطي مثل الذهب بواسطة عملات من هذا النوع (عملات قابلة للتحويل) يستطيع البلد المستلم لها الشراء من أي بلد آخر وشراء أية بضاعة في السوق التجارية الدولية . أما العملات غير القابلة للتحويل فهي غير مرغوبة من قبل الصيارفة ولا يقبلها مصرف سورية المركزي والمصرف التجاري السوري (مثلاً) ، مع أنه قد يمكن تبديل تلك العملات في السوق السوداء ، أو في الأسواق غير الرسمية .

أما الذي يحدد قابلية عملة ما للتحويل أو عدم قابليتها فهي السلطات النقدية في بلد العملة المعنية . ففي حالة كون العملة غير قابلة للتحويل ، يرفض البلد الذي أصدرها أن يستردها مقابل بيع السلع والخدمات التي ينتجها ، كما يرفض ـ وهذا هو المقياس ـ أن يبدلها بالدولار الأميركي أو الجنيه الاسترليني ، أو بصورة عامة بالقطع النادر . والقطع النادر لا يحدد من قبل البلد المصدر له ، بل صفة الندرة نتيجة لعوامل عديدة تتعلق بقوة اقتصاد البلد ونظامه الاقتصادي .

إذن فالعملات التي ينالها بلد ما من السياحة تكون بعملات قابلة للتحويل ، وهذا ذو أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان المتخلفة بصورة خاصة ، لأنها تعطيها القدرة على الاستيراد

بشكل حر ، فهو يمكن أن يستعملها لشراء سلع تخدم التكوين الرأسمالي (تخدم التصنيع) ، وبذلك تساهم السياحة في عملية التنمية . كما أنه بواسطة الفائض من السياحة يمكن تسوية ميزان المدفوعات (ميزان المدفوعات الجارية وحركة رأس المال) ، وخاصة تسديد العجز في الميزان التجاري ، الذي هو عادة عاجز بسبب قصور الانتاج في البلدان المتخلفة وضرورة التكوين الرأسمالي . . ولهذا تأثير على قيمة العملة المحلية واستقرارها ، إذ أن هناك علاقة قوية بين وضع ميزان المدفوعات وقيمة العملة . السياحة يمكن أن تدعم سياسة التنمية ، كما يمكن أن تسهل من مهمة السياسة النقدية التي تهدف الى محاربة التضخم التي تنتج أيضاً من الانفاق الحكومي .

## الفوائد الاقتصادية الاخرى من السياحة :

بصورة سريعة نعرض فيما يلي أهم الفوائد الاقتصادية الأخرى من السياحة ، وذلك بعد أن بيّنا دور السياحة في زيادة الدخل والتشغيل وأهميتها كمصدر للعملات الأجنبية وسبيل لتسوية ميزان المدفوعات .

### ١ ـ السياحة كعنصر تعويض اقتصادي :

لا تكون المراكز السياحية عادة مراكز صناعية أو تجارية ، وهي تبعد عادة عن الأسواق الهامة . فالمراكز السياحية تكون على الغالب في مناطق هادئة ذات هواء نقي ، فدخان وضوضاء المصانع غير ملائم للسياحة . لذلك فإن امكانيات المراكز السياحية من الناحية الاقتصادية محدودة ، وحين تكثر السياحة تصبح أهم مصدر للدخل . من ذلك ينتج نوع من التعويض الاقتصادي ، أي : اقتصاد السياحة يعوض عن نقص أو انعدام الصناعة والتجارة كمصادر للدخل ، فيحدث بذلك انتقال للأموال من المراكز الصناعية والمأهولة بالسكان الى المناطق السياحية .

بينما العادة أن يحدث جذب اقتصادي من المدن على المدن الصغيرة والقرى ، نرى هنا جذباً معاكساً يصدر عن المراكز السياحية ويخفف من الضغط على المراكز الصناعية والمدن الكبرى . وهذه الحقيقة ذات أهمية كبيرة لمواجهة هجرة الريف وتضخم المدن الصناعية ويمكن استعمالها كأداة فعالة بيد التخطيط المكاني .

٢ ـ زيادة موارد الخزينة :

لا شك أن الزيادة التي تحدثها السياحة في الدخل الوطني واستخدام قوة العمل وزيادة الاستيراد الممكنة من استعمال النقد الأجنبي الذي توفره السياحة سيزيد في موارد الخزينة ، وذلك عن طريق الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ، وكذلك أيضاً عن طريق الرسوم مثل رسوم الدخول. إن زيادة استهلاك السلع تزيد في الضرائب غير المباشرة ، لأن هذه الضرائب يتضمنها سعر السلع المباعة . أما الرواتب والأجور والأرباح التي تسببها السياحة أو تزيد في مبلغها ، فقسم منها يذهب الى خزينة الدولة كضرائب مباشرة .

٣ ـ دور السياحة في الدعاية التجارية :

كثرة السياحة في بلد ما يمكن أن تستغل للدعاية من أجل ترويج السلع المحلية . فالمعارض الدولية ، مثل معرض دمشق الدولي ، هدفها الأول والرئيسي هو التعريف والدعاية لما تنتجه الدول المشتركة في المعرض . ويمكن أن تقام معارض السلع المحلية فقط ، وخاصة في مواسم السياحة ، حتى انه من المناسب أن تقام معارض مخصصة للسياح . ولدى قدوم السياح في مجموعات يكون من المفيد أن يرافقهم أدلاء معينون لغاية اطلاعهم على الأسواق المحلية والمنتجات المحلية وخاصة تلك التي يشتهر فيها البلد المضيف . وعندما يعود هؤلاء الى بلادهم فإنهم سيستهلكون من السلع التي أعجبتهم في البلدان التي زاروها ، شرط أن تكون هذه السلع متواجدة في أسواق بلادهم . وإذا ما أخذوا معهم سلعاً من البلد المضيف الى بلادهم فقد تعجب هذه السلع معارفهم ويتوصل الأمر الى الاستيراد من هذه السلع .

## السياحة كعامل من عوامل التنمية :

حتى الآن كنا نتحدث عن الآثار الاقتصادية للسياحة بصورة عامة دون أن نخص بشكل واضح فئة معينة من البلدان باهتمام أكثر. الآن نود أن ندرس تأثير السياحة بشكل خاص على البلدان المتخلفة أو كما تُسمى حالياً «الدول النامية» .

من هي البلدان المتخلفة ؟

هناك مقاييس عديدة توضع لتحديد ما إذا كان بلد ما متخلفاً أو متقدماً من الناحية

الاقتصادية ، مثل مقياس الدخل ومقياس ثقل الصناعة . . وغيرهما من المقاييس . إلا أننا نرى أنه لا يمكن فهم مشكلة التخلف إلا تاريخياً . فالبلدان النامية تخلفت ، لأسباب معينة زمنياً ، عن الفعل والانفعال بالتقدم العلمي والتقني الذي بدأته اوروبا منذ قرون وكانت الثورة الصناعية الاولى في القرن الماضي من ثمراته الاولى التي غيرت مجرى العالم . والأسباب في عدم مشاركة بلدان عديدة في هذه التقدم العلمي والتقني تعود الى ظروف محلية من جهة وظروف دولية من جهة اخرى . على النطاق المحلي كان لا بد من تغييرات اجتماعية ، أي تغيير في الهيكل الاجتماعي وتبدل في العلاقات الطبقية مثل إضعاف طبقة الارستقراطية الزراعية المسيطرة ، لكي تتمكن جماعات جديدة (البورجوازية الناشئة) من التراكم والتصنيع . أما على النطاق الدولي فإن الاستعمار قد حد من الجهود المبذولة للقيام بالتراكم الأولي المطلوب للتصنيع وحطم في بلدان عديدة صناعات قائمة كانت قادرة على منافسة صناعات بلده (كما حدث في الهند) .

في الوقت الحاضر تحاول البلدان المتخلفة تعويض ما فات ، أي تحقيق ما قامت به البلدان الاوروبية الغربية (الرأسمالية الصناعية) خلال قرون خلال فترة من عشرات السنين . جهود البلدان المتخلفة في سبيل التصنيع وزيادة الدخل الوطني بمعدلات عالية تسمى عمليات تنمية . وسورية من تلك البلدان ، وما الهدف من وضع الخطط الخمسية (الثالثة حتى الآن) سوى لتسهيل هذه المهمة .

كيف يمكن أن يقوم بلد متخلف بالتنمية ؟

أهم مصدر للتنمية هو التراكم . والتراكم هو استعمال قسم من فضل القيمة بشكل رأسمال ، أو هو إعادة تحويل فضل القيمة الى رأسمال . بتعبير آخر فضل القيمة الناتج في مجتمع ما يستعمل قسم منه للاستهلاك والقسم الآخر يدخل من جديد في عملية الانتاج (كرأسمال) ، وهذا هو التراكم .

إلا أن التراكم يتعلق بالدخل الوطني ، ولأن الدخل الوطني متدن نسبياً في الدول المتخلفة ، فإن التراكم بمعدلات عالية محفوف بصعوبات ومخاطر . إلا أن هذا الطريق يبقى أهم ينبوع من ينابيع التنمية ، وهو الطريق الذي سلكته اوروبا الغربية الى جانب نهب ثروات الشعوب المستعمرة .

المصدر الثاني للتنمية هو القروض التي تقدمها بلدان متقدمة صناعياً مثل البلدان الاوروبية الغربية وامريكا الشمالية واليابان في العالم الرأسمالي والاتحاد السوفييتي والمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبقية الديمقراطيات الشعبية في اوروبا الشرقية من المعسكر الاشتراكي . لكن البلدان المتخلفة قد ذاقت الأمرّين من القروض التي تقدمها الدول الرأسمالية ، والتي تسمى للدعاية «مساعدات تنمية» ، وذلك لسببين : أولاً كانت هذه القروض تربط البلدان التي تنالها بروابط استعمارية ليست من صالحها ، ثانياً كانت تصرف هذه القروض في مجالات لا تخدم التنمية أو تخدم التنمية أقل مما لو استعملت في مجالات اخرى .

المصدر الثالث للتنمية هو التصدير : تصدير منتجات محلية لا تخدم عملية التكوين الرأسمالي مقابل استيراد سلع استثمارية من الخارج ، أي سلع تخدم عملية التكوين الرأسمالي . وهنا تلعب السياحة دورها كعامل منتج للتنمية ، إذ أنها ـ كما سبق وقلنا مراراً ـ تصدير غير منظور . ويساعد الدول المتخلفة في استعمال السياحة كمصدر للتنمية ، هو أن مستوى الدخل الفردي لديها متدن ، فلا يستطيع إلا القليل من سكانها القيام بالسياحة ، وبالتالي يكون الاستيراد السياحي اليها نسبياً صغير الحجم . لكن لا يجوز التفاؤل كثيراً بالسياحة من أجل تصنيع البلد ، فلكي تجلب السياحة الى بلد ما موارد ضخمة من القطع الأجنبي يستطيع استعمالها في التنمية يجب أن تتحقق شروط : أولاً أن تصل الموارد الى الأيدي التي تقوم بالتنمية . فإذا كان القطاع العام لوحده يقوم بهذه المهمة دون القطاع الخاص وكانت المنشآت السياحية بيد القطاع الخاص ، فإن القليل من موارد السياحة سيستثمر في التنمية . ثانياً ، إن السياحة تدرّ أموالاً هائلة الى البلد السياحي ، إلا أن السياحة تتطلب استثمارات ضخمة أحياناً قبل أن تقدم الأموال المنتظرة . وهذا يعني أن السياحة تنافس التصنيع ، أي بدل أن نبني مصنعاً نبني فندقاً دولياً مثلاً . هنا يكون المطلوب أن نحسب اقتصادياً أي المشروعين أفضل . ومع ذلك يبقى خطر يهدد اقتصاد البلد : أن يسير البلد على الطريق الأسهل (فالسياحة أسهل من الصناعة) ويهتم بنفسه كبلد سياحي ويستثمر رأسماله في قطاع السياحة ، ثم لدى تدفق السياح يرضى بواقعه كبلد سياحي وينافس البلدان السياحية الأخرى . . وينسى خلال

ذلك الهدف الأساسي وهو أن يصبح بلداً صناعياً ، وليس بعد بلداً زراعياً بالدرجة الاولى .

السياحة إذن مصدر ثانوي للتنمية . إلا أن هذا لا ينفي أهميتها التي أتينا على تبيانها فيما تقدم ، ولا يجوز اهمالها وخاصة لدى وجود ثروة سياحية كامنة . ما أردنا قوله آنفاً هو ألا نوجه أنظارنا الى السياحة بشكل رئيسي ونهمل أو نتجاهل أن هناك أشياء اخرى أجدر بجذب أنظارنا . ولا ننسى أننا كبلد متخلف لا نستطيع أن نعتمد اعتماداً رئيسياً على السياحة، أو بالأحرى لا بد لنا من التصنيع ، فمن الصعب التكهن بالمستقبل السياحي لبلدنا لأن هذا يتعلق بالظروف السياسية والعلاقات مع البلدان المستوردة للخدمة السياحية . كما يتعلق بأذواق السياح القابلة للتبديل والتغيير ، كما يتعلق بعوامل لسنا قادرين على تغييرها بين ليلة وضحاها وهي تلك التي تنبع من عاداتنا وتقاليدنا وأنظمتنا والتي لا يروق الكثير منها للأجانب أو لا تهيء الجو المناسب لهم كسياح . أما طريق التراكم من أجل التنمية فهو أكثر أماناً كما يمكن التخطيط له أفضل . يبدو من هذا الكلام أن السياحة تنافس التصنيع ، لكن هذا غير طبيعي . ما أردنا قوله هو أن السياحة يمكن أن تصبح منافسة للتصنيع ، وهذا لا يجوز . أما الحالة الطبيعية فهي أن نهتم بالسياحة وأن نتابع طريقنا في التصنيع في نفس الوقت . فالسياحة تنمو وتزدهر مع تطور وازدهار البلد . هذا يعني مثلاً ، ان حماية البيئة وتطوير الزراعة وانشاء ودعم الحرف الريفية وخلق الصناعات الزراعية والاهتمام بالريف من حيث المواصلات والماء والكهرباء والصحة والسكن ، وكذلك تطوير وتحسين خدمات المدن . . وتلك ضرورات اقتصادية واجتماعية وانسانية ، إن هذا وغيره يخلق في النهاية بلداً سياحياً . بذلك نكون قد طورنا بلدنا وجعلناه مريحاً ، فأصبح مريحاً للضيوف .

## السياسة النفطية السعودية(*)

في نيسان من عام ١٩٧٣ تعلن المملكة العربية السعودية لأول مرة على لسان وزير النفط فيها ، أحمد زكي اليماني ، أنها قد توقف الضخ في حال نشوب حرب اسرائيلية عربية ، وأنها ستخفض إنتاجها في حال استمرار المساعدات لاسرائيل ومالم تقم الولايات المتحدة بخلق «الجو السياسي المناسب» في الشرق الأسط(١) . وبعد حوالي ثلاثة أشهر يهدد الملك فيصل ، بأن المملكة العربية السعودية ستضطر إلى تغيير سياستها النفطية تجاه الولايات المتحدة ، مالم تعدل هذه سياستها تجاه اسرائيل(٢) .

إن لهذين التصريحين أهمية خاصة ، ذلك لأن المملكة كانت قبلئذ تتبنى قولا وفعلا سياسة فصل النفط عن السياسة . ففي حزيران ١٩٦٧ امتنعت المملكة عن استخدام سلاح النفط . وقال الوزير اليماني بعد شهرين من الهزيمة : «إن البترول هو للبشرية جمعاء وان علينا واجب معنوي تجاه المستهلكين بعدم قطع البترول عنهم(٣)» . وتكررت بعدئذ أمثال هذا التصريح . . من المسؤولين السعوديين حتى عام ١٩٧٣ ، كان آخرها إعلان اليماني نفسه لمجلة نيوزويك في شباط من ذلك العام(٤) . وفي كانون الثاني ١٩٧٣ نقل أيضاً عن الأمير سعود الفيصل وكيل وزارة البترول والثروة المعدنية قوله : «إننا نسمع دائماً أنه لايمكن الفصل بين النفط والسياسة ، ولكنني ببساطة لا أرى كيف لايمكن ذلك . نحن نعتمد على النفط بذات الدرجة التي تعتمد الدول المستهلكة عليه ، إن لم يكن أكبر . فانقطاع النفط بالنسبة لنا يعني انتحاراً اقتصادياً ، ولذا فنحن فيما يختص بالسعودية فان النفط لن يستعمل كسلاح سياسي»(٥) .

فما حقيقة هذا الانقلاب إلى سياسة استخدام النفط كسلاح سياسي (أو اقتصادي) في الصراع بين العرب واسرائيل؟

---

(*) كُتب المقال في حزيران ١٩٧٥ .

(١) الاقتصاد اللبناني والعربي ، ١٥ شباط ١٩٧٤ ، ص ٣٣ .

(٢) رجال الأعمال ، آب ١٩٧٣ ، ص ٤٣ .

(٣) الجزيرة الجديدة ، العدد ٥ ، أيلول ١٩٧٣ ، ص ٢٠ .

(٤) الاقتصاد اللبناني والعربي ، ١٥ شباط ١٩٧٤ ، ص ٢٧ .

(٥) الجزيرة الجديدة ، العدد ٥ ص ٢٠ .

في الواقع لم يستعمل سلاح النفط ، رغم كل التهديدات ، إلا بعد عشرة أيام من اندلاع حرب تشرين ١٩٧٣ ، مع العلم أن بعض الدول العربية كان قد تقدم إلى الجامعة العربية قبل بضعة أشهر من الحرب باقتراحات عملية لاستخدام النفط كسلاح استراتيجي في المعركة ضد اسرائيل . كان أول الاجراءات التي اتخذت في هذا المجال أن أمم العراق في اليوم الثاني من نشوب القتال المصالح البترولية الأميركية على أرضه (شركة نفط البصره) . من ثم دعت الكويت إلى مؤتمر للوزراء النفط العرب لبحث دور النفط في المعركة . غير أن المؤتمر ـ تلبية لطلبات السعودية بالتأجيل ـ لم ينعقد حتى ١٧ تشرين الأول . يقول عبد الرحمن منيف ، إن السعودية كانت تهدف من التأجيل إعطاء الولايات المتحدة وقتاً كافياً لتبديل موقفها أو التظاهر بتبديل هذا الموقف[6] . أما مجلة «الجزيرة الجديدة» فترى أن السعودية أخرت موعد انعقاد المؤتمر لكي يتسنى لها أن تكسب دويلات الخليج العربي المنتجة للنفط إلى جانبها[7] .

وانعقد المؤتمر ، فجاءت توصياته مخيبة للأمل ، جعلت من النفط سلاحاً هشاً ضعيف التأثير ، فقد اقتصرت ـ استجابة لاقتراح السعودية ـ على تخفيض الانتاج بمعدل ٥ بالمئة شهريا الى حين جلاء القوات الاسرائيلية عن الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق الشرعية لشعب فلسطين . وفي الواقع كان النفط في مؤتمر الكويت هذا بوقاً اعلامياً أكثر منه سلاحاً سياسياً أو اقتصادياً . «فمن البديهيّات» ، كما يقول نقولا سركيس ، «ان استعمال أي سلاح يقتضي أولا وقبل كل شيء امتلاك هذا السلاح ، وحرية التصرف به ، والمقدرة على توجيهه وفق مقتضيات المصالح القومية العربية»[8] . وهذا يعني «التأميم» ، تأميماً حقيقياً وليس شكلياً .

غير أن المملكة العربية السعودية كانت ولم تزل ضد التأميم . فها هو الشيخ أحمد زكي اليماني يرى (بعد حرب تشرين) في كانون الأول ١٩٧٣ ، رداً على سؤال من «واشنطن بوست» : «إن التأميم يتعارض مع نظام الاقتصاد الحر المطبق في المملكة

---

(٦) البلاغ ، ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٣ ، ص ٢٠

(٧) العدد السابع ، كانون الأول ١٩٧٤ ، ص ٧٥/٧٦

(٨) البلاغ ، ٥ تشرين الثاني ١٩٧٣ ، ص ١٦

العربية السعودية»[9]. وقبلئذ ، في أيلول من عام ١٩٧٢ ، رأى اليماني في محاضرة في لندن ، أن التأميم يؤدي إلى النتائج الوخيمة التالية : (١) توقف الاستثمارات الأجنبية في عمليات البحث والتنقيب عن البترول في الدول المصدرة . (٢) تدني الأسعار خلال فترة وجيزة من الزمن ثم ارتفاعها بشكل غير اقتصادي . (٣) إقدام الدول المصدرة على التكتل وتأليف كارتيل جديد فيما بينها . (٤) وأخيراً لا آخراً بلبلة السوق العالمية وتهديد استقرار وضمان تمويل الدول الصناعية المستهلكة»[10]. وحتى الاتجاه نحو نظام المشاركة لم يكن إلا اضطراريا ، لسد الطريق أمام المطالب الوطنية بالتأميم . ففي المحاضرة المذكورة أعلاه اعترف اليماني : «ان نمو المشاعر الوطنية في الدول المصدرة للبترول قد جعل من الضروري تبديل الوضع الراهن لنظام الامتيازات وان تهدئة المشاعر الوطنية يقتضي الإختيار بين التأميم والمشاركة» . وبعد فترة قصيرة صرح في أميركا ، أن بلاده تعتبر المشاركة هي البديل الوحيد للتأميم . هذا ، علماً أن الحكومة السعودية ، ممثلة بوزيرها اليماني ، كانت في طليعة المعارضين لفكرة المشاركة ، عندما طرحت هذه الفكرة لأول مرة للنقاش في مطلع عام ١٩٦٨ في إطار الاوبك[11] . وكان أن أبرمت في نهاية عام ١٩٧٢ اتفاقية المشاركة (الشكلية) وبفضل اليماني ذاته بين السعودية وقطر وأبو ظبي من جانب وشركات البترول من الجانب الآخر . وذلك بعد انسحاب العراق وتردد الكويت في الموافقة . لكن الأحداث البترولية في الجزائر وليبيا والعراق كانت قد تجاوزت هذه الاتفاقية ، لتنسفها بعدئذ حرب تشرين من حيث الأساس . وهكذا انتقلت بلدان الخليج المنتجة للنفط ، والسعودية تتبعها ، من هذه الاتفاقية إلى مطلب رفع نسبة المشاركة وأخيراً إلى التأميم المزيف لشركات البترول ، وهو تأميم الأسهم مع بقاء السيطرة الفعلية على النفط للشركات نفسها .

ولنعد إلى حرب تشرين وسلاح النفط فيها ! . يقول عبد الرحمن منيف ، إن قرارات مؤتمر ١٧ تشرين الأول ١٩٧٣ كانت «من الضعف والرخاوة بحيث أن الدول التي أقرتها لم تجد مفراً من تجاوزها بعد ساعات قليلة ، لأنها لم تصل إلى مستوى المشاركة

---

(٩) رجال الأعمال ، نيسان ١٩٧٤ ، ص ٤١

(١٠) الجزيرة الجديدة ، العدد ٣ ، كانون الأول ١٩٧٢ ، ص ٨

(١١) صوت الطليعة ، آذار ١٩٧٣ ، ص ٤٣ ، ٤٦

الفعّالة من ناحية ، ولأنها ولّدلت ردود فعل سلبية لدى الجماهير ودول المواجهة من ناحية ثانية . كما انها أفقدت الدول البترولية المبادرة التي كانت لها خلال الفترة التي سبقت الحرب»[12] . وهكذا قررت كل من الجزائر والكويت وقطر تخفيض انتاجها تخفيضاً فورياً بمعدل ١٠ بالمئة بدلاً من ٥ بالمئة ، فيا كان من السعودية إلا أن تجاوزت بدورها معدل التخفيض الأول . كذلك على أثر قرار أبو ظبي ومن بعدها ليبيا بقطع النفط عن أميركا وهولندا ، لم يكن أمام السعودية سوى اللحاق بالركب[13] . ذلك أن موجة مظاهرات عام ١٩٦٧ في نجد والاحساء كانت ما تزال ماثلة في أذهان المسؤولين السعوديين . وبالرغم من أنهم كانوا ضد أي إجراء فعال ضد المصالح الأميركية ، إلا أنهم كانوا يريدون الظهور بمظهر القائد لمعركة النفط هذه . وقد تمّ لهم ذلك على المستوى الاعلامي إلى حد بعيد .

ثم انعقد مؤتمر الكويت الثاني لوزراء النفط في ٤ و ٥ تشرين الثاني ١٩٧٣ . فقرر تخفيض انتاج الدول المعنية بمعدل ٢٥ بالمئة عما كان عليه في أيلول من نفس العام ، والاستمرار بالتخفيض بمعدل ٥ بالمئة شهرياً إلى حين جلاء القوات الاسرائيلية عن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، على أن يشمل التخفيض حظراً كاملاً على شحن البترول إلى الولايات المتحدة وهولندا ، وعلى ألا تتأثر الدول «الصديقة» بهذا الاجراء . ويجدر بالذكر أن إنتاج النفط في المملكة السعودية كان قد ارتفع منذ أول كانون الثاني حتى أيلول ١٩٧٣ بمعدل ٢٧ بالمئة بالنسبة للفترة المماثلة من عام ١٩٧٢[14] ، وبالتالي فان انتاج عام ١٩٧٣ يبقى بعد التخفيض الأخير أعلى مما كان عليه عام ١٩٧٢ .

بغض النظر عن كل الشكوك المحقّة حول جديّة أصدقاء الولايات المتحدة من البلدان المصدرة للنفط في حظره عنها أو في فعالية هذا الحظر ، لاسيما أن الشركات الأميركية هي التي - بصورة رئيسية - تسيطر على تسويق ونقل النفط في السعودية ودول الخليج الأخرى ، فبعد شهر واحد تقريباً من مؤتمر الكويت الثاني بدأ التراجع العربي في حرب النفط . ففي ٧ كانون الأول ١٩٧٣ قرر وزراء النفط العرب بأن الحظر على تصدير النفط لأميركا يمكن أن يُرفع إذا تم التوصل إلى اتفاق حول الانسحاب من كافة الأراضي

---

(١٢) البلاغ ، ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٣ ، ص ٢٠

(١٣) الاقتصاد اللبناني العربي ، ٣١ تشرين الأول ١٩٧٣ ،ص ٢٧

(١٤) البلاغ ، ١٨ آذار ١٩٧٤ ، ص ٢٢

العربية المحتلة (عام ١٩٦٧) بموجب جدول زمني موقع من اسرائيل تضمن الولايات المتحدة تنفيذه»[١٥] . وأكد أحمد زكي اليماني في واشنطن ، «أن الزيت العربي سيعود للتدفق إلى الولايات المتحدة عندما تحدد اسرائيل جدولاً زمنياً ثابتاً للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة»[١٦] . ثم أعلن الملك فيصل ، أثناء زيارة كيسنجر للرياض ، بأنه يكتفي باسترجاع القدس ، لأنه يتمنى أن يؤدي الصلاة في المسجد الأقصى قبل وفاته . ومما قاله للوزير الأميركي : «لقد كنت حتى اليوم وفياً لجميع التزامات تحالفي مع أميركا ، وأريد من الرئيس نيكسون أن يكون وفياً في تحقيق طلبي هذا»[١٧] . وفي طوكيو ، في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٤ أعلن وزير النفط السعودي عن رغبة حكومته في تخفيض أسعار النفط ، وأن القيود المفروضة على انتاج وضخ النفط ستخفف ، ونسي القدس والأهداف السياسية التي من أجلها فرضت هذه القيود . أخيراً في ١٨ آذار ١٩٧٤ ، وباصرار من مصر والسعودية (مكافأة لحسن نوايا الولايات المتحدة الأميركية تجاه العرب!) أقدم مؤتمر وزراء النفط العرب في طرابلس على اتخاذ قرار برفع الحظر على إمداد الولايات المتحدة بالنفط دون أي شروط ، مع معارضة سورية وليبيا والعراق (وفي ١٠ تموز ١٩٧٤ رفع الحظر أيضاً عن هولندا) . . . ـ كل ما تبقى من «حرب النفط» هو ارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع عائدات البلدان المصدرة وأرباح الشركات البترولية الأميركية . اما الأراضي العربية المحتلة فما تزال محتلة ، وأما شعب فلسطين فما يزال دون حقوق . . .

بقي أن نتطرق في مجال السياسة البترولية السعودية إلى موقف المملكة إياها من أسعار النفط . من المعلوم أن حرب تشرين قد سارعت في وصول البلدان المصدرة للنفط إلى أن تحدد أسعارها بنفسها ، بعد أن كان يجري تحديدها منذ عام ١٩٧١ بالاشتراك مع الشركات البترولية (وقبلئذ من قبل الشركات لوحدها) . ففي ١٦ تشرين الأول ١٩٧٣ ، وبعد مفاوضات طويلة وعقيمة بين هذه الشركات ومنظمة «الاوبك» ، قامت دول الخليج من جانبها برفع أسعار نفطها . ثم عادت في ٢٣ كانون الأول من نفس العام إلى رفع الأسعار مرة أخرى . بذلك تخلصت البلدان المنتجة في مجال تحديد الأسعار من تسلط

---

(١٥) مجلة البترول والغاز العربي ، أيار ١٩٧٤ ، ص ١٥

(١٦) الجزيرة الجديدة ، العدد ٦ ، آذار ١٩٧٤ ، ص ٢٤

(١٧) البلاغ ، ١٠ كانون الأول ١٩٧٣ ، ص ١٦

الاحتكارات النفطية ، وأصبحت قادرة على وضع أسعار أكثر عدلاً وتناسباً من السابق مع أسعار المواد البديلة ، كما أصبحت نسبياً أكثر قدرة من الماضي على مجابهة ارتفاع أسعار المواد الصناعية وانخفاض القيم الشرائية لعملات الدفع والاحتياطي الدولية (وخاصة الدولار) .

هذه أمور لا نشك في صحتها ، ومع ذلك لا بد من رؤيتها على حقيقتها . أول ما يجدر بالذكر هنا هو أن فكرة رفع سعر البترول ـ كما بيّن الصحافي الأميركي جاك اندروس ـ «أتت من الأميركيين ، من شركة أرامكو بالذات ، وأن الأميركيين هم الذين أوعزوا للسعوديين وشجعوهم سراً على رفع السعر»[18] . والهدف من ذلك ـ بالنسبة لأرامكو ـ تحقيق أعلى الأرباح الممكنة ، قبل أن يأتي اليوم الذي تتأمم فيه الشركة . أما بالنسبة للولايات المتحدة فالهدف هو تمويل الاستثمارات في التنقيب عن النفط وفي تطوير مصادر جديدة للطاقة بدل النفط[19] . فارتفاع أسعار النفط ، حيث لا تكون هذه الثروة بالأيدي الوطنية ، يعني أيضاً في الوقت ذاته زيادة في أرباح الشركات وفي واردات الدول التي تتبع لها هذه الشركات . وقد تبين أن أرباح «أرامكو» الأميركية (المحتكر الرئيسي لاستخراج وتسويق النفط السعودي) قد ارتفعت نتيجة خفض الانتاج ورفع الأسعار من ١,٢٥ دولار عن كل برميل قبل حرب تشرين إلى ٤,٥٠ دولار ابتداء من أول عام ١٩٧٤ ، بحيث تكدست لديها سيولة نقدية بمقدار ٨,٧ ألف مليون دولار[20] . ويجدر بالتذكر «أن مستشار الرئيس نيكسون لشؤون الطاقة وليم سيمون قد صرح علناً في ١١ أيار ١٩٧٣ أن ارتفاع أسعار البترول هو فعلاً في مصلحة الولايات المتحدة»[21] .

ومع ذلك فقد استنكر الأميركان تخفيض انتاج النفط ورفع أسعاره . وفي يقيننا أن السبب الجوهري لهذا الموقف هو أن الاجراءات التي تمت كانت بغير الشكل الذي يريده الامبرياليون ، فلم تقم بها الاحتكارات وبالتوافق مع مصالح الرأسمالية العالمية ، بل تمت من قبل البلدان المنتجة وفقاً لمصالحها . أما أصدقاء الأميركان فقد قاوموا تخفيض الانتاج

(١٨) مجلة «البنوك» ، كانون الثاني ١٩٧٤ .

(١٩) مجلة البترول والغاز العربي ، آذار ١٩٧٤ ، ص ٤

(٢٠) البلاغ ، ٨ نيسان ١٩٧٤ ، ص ٢٦

(٢١) مجلة البترول والغاز العربي ، آذار ١٩٧٤، ص ٤

ورفع الأسعار ، لأن ذلك يضرّ بمصالح الامبريالية المرتبطين بها ، وكل ضرر للامبريالية ، وعلى رأسها الامبريالية الأميركية ، يهدد وجودهم .

لذلك رأينا الشيخ أحمد زكي اليماني ، وزير النفط السعودي ، منذ كانون الثاني ١٩٧٤ ، بأمر من حكومته طبعاً ، لا يدع فرصة إلا ويدعو فيها إلى تخفيض الأسعار . ففي ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٤ قال في طوكيو : «إن الملك فيصل سيقوم بخطوات مهمة في الأيام المقبلة من أجل تخفيض أسعار النفط ، وإن هناك مبادرة من السعودية تطلب من أعضاء الاويك دراسة امكانية تخفيض الأسعار»[٢٢] . وجاء في تصريح له لـ «بتروليوم انتلجنس ويكلي» الأميركية في شباط ١٩٧٤ : «إذا أخذنا واجباتنا الدولية بعين الاعتبار ، فاعتقادنا أن الأسعار قد أصبحت مرتفعة ، ولهذا فان الموقف الرسمي للمملكة السعودية هو تخفيضها»[٢٣] . وأدلى بحديث لمجلة «باري ماتش» الفرنسية في أيلول ١٩٧٤ ، قال فيه ، إن أية زيادة جديدة في أسعار البترول ستؤدي إلى انهيار الاقتصاد العالمي . . وأضاف : «إننا نعرف أن اختلال التوازن الاقتصاي يخشى أن يوصل الشيوعيين إلى الحكم عاجلاً أو آجلاً ، ونحن لا نريد ذلك . . .»[٢٤] .

ولم تتوقف المساعي السعودية عند التصريحات والأحاديث . فقد قامت المملكة منذ نيسان ١٩٧٤ برفع انتاجها لزيادة المعروض من النفط في السوق الدولية ، مما يؤدي عادة إلى فرض أسعار فعلية أدنى من الأسعار المعلنة التي هي أسعار اوبيك . وقد ذكرت «مجلة النفط»[٢٥] ، ان المملكة السعودية قد فوّضت شركة أرامكو بزيادة انتاجها ابتداء من أول ١٩٧٤ (من ٧,٣ مليون برميل يومياً) إلى ٨,٥ مليون برميل يومياً ، وأن المملكة ستسمح للشركة المذكورة بزيادة انتاجها بعدئذ بحيث يصل إلى ١١,٢ مليون برميل يومياً في نهاية عام ١٩٧٥ . ومن المفيد أن نعقب هنا ، أن مقابل زيادة الانتاج في السعودية كان هناك انخفاض للانتاج في كل من ليبيا والكويت وقطر والجزائر والعراق ، كما تدل على ذلك الأرقام[٢٦] . وهذا ما سمح بتلافي انخفاض أسعار النفط .

---

(٢٢) البلاغ ، ٤ شباط ١٩٧٤ ، ص ١٤

(٢٣) رجال الأعمال ، آذار ١٩٧٤ ، ص ٧٢

(٢٤) صوت الطليعة ، العدد التاسع ، آذار ١٩٧٥ ، ص ٨ و ٩

(٢٥) عدد أيار ١٩٧٤ ، ص ١٧٤

إن السعودية تستنزف احتياطيها من الثروة شبه الوحيدة التي تملكها ، دون أن تكون لديها حاجة للعائدات المتحققة من زيادة الانتاج . إنها تقوم بذلك فقط إرضاءً للولايات المتحدة ودعماً للاقتصاد الرأسمالي العالمي . ومن جملة محاولاتها أيضاً لخفض الأسعار الاعلان عن عزمها على فتح مزاد في أوائل آب ١٩٧٤ لبيع ١,٥ مليون برميل في اليوم من حصتها في المشاركة . ففي مزاد على كميات كبيرة كهذه ستأتي العروض منخفضة القيمة ، مما سيؤدي إلى خفض أسعار النفط عالمياً[٢٧] . ويقال إنها شجعت بعض الشركات النفطية التي اشتركت في مزاد الكويت (لبيع ٤٦٢ ألف برميل يومياً) على تقديم أسعار تقل بنسبة كبيرة عن الأسعار المعلنة للنفط الكويتي ، بهدف الضغط على هذه الأسعار في اتجاه تنازلي[٢٨] . غير أن الحكومة السعودية ألغت هذا المزاد في اللحظات الأخيرة . وتعلل «مجلة النفط» هذا التراجع بأنه جاء بتأثير حكومات الدول الأخرى الأعضاء في الأوبيك المتمسكة بابقاء الأسعار على مستوياتها الراهنة . وأبرز هذه الدول ايران والكويت والجزائر . «وقد صدرت تهديدات من بعض الدول المنتجة بخفض الانتاج إذا لجأت السعودية إلى زيادة انتاجها لتنفيذ سياستها الرامية إلى تخفيض الأسعار»[٢٩] .

لقد لاقت السعودية معارضة شديدة من شركائها في منظمة الاوبيك في موضوع تخفيض أسعار النفط . فأغلب هؤلاء كان يريد رفع الأسعار بسبب التضخم العالمي المتزايد ، غير أنها لم تيأس ، مخاطرةً بنسف كيان الاوبيك ومصالح البلدان المنتجة . ففي «مؤتمر أبو ظبي» لدول الخليج المصدرة للبترول في ٩ و١٠ تشرين الثاني ١٩٧٤ تقدمت المملكة العربية السعودية بمشروع قرار لخفض السعر المعلن للنفط بمقدار ٤٠ سنتاً أمريكياً (أي ٣,٥ بالمئة) للبرميل الواحد ، وزيّنت مشروعها بأن ضمّنته زيادة في نسبة الريع والضريبة المفروضة على الشركات[٣٠] . وقد باءت هذه المحاولة أيضاً بالفشل ، فلم

(٢٦) مجلة النفط ، عدد آذار ١٩٧٥ ، ص ٨٥

(٢٧) مجلة النفط ، عدد أيلول ١٩٧٤ ، ص ٣٣٣

(٢٨) مجلة البترول والغاز العربي ، نيسان ١٩٧٤ ، ص ٧ .

(٢٩) عدد أيلول ١٩٧٤ ، ص ٣٣٣

(٣٠) رجال الأعمال ، كانون الأول ١٩٧٤ .

توافق على المشروع السعودي سوى قطر ودولة الامارات العربية (أبو ظبي) .

والحقيقة، إن هذه المحاولات المتكررة لم تكن دون نتيجة. فاذا لم تستطع السعودية جرّ البلدان الأعضاء الأخرى في الاوبيك إلى خفض أسعار النفط الخام ، فانها تمكنت من تجميد هذه الأسعار منذ أول عام ١٩٧٤ حتى أيلول ١٩٧٥ ، بالرغم من ارتفاع أسعار المواد الصناعية وأسعار المواد المشتقة من النفط الخام وبالرغم من ارتفاع معدلات التضخم في العالم الرأسمالي . . . وهذا نصر «سعودي» أميركي ولا شك ! . .

# مشكلة التجارة الخارجية

## في سورية(*)

للتجارة الخارجية في البلدان المتخلفة (أو «النامية») ، ومنها سورية ، وجهان : الأول ايجابي ، يتمثل في مساعدة النمو الاقتصادي ، تطوير وسائل الانتاج وزيادة الدخل الوطني والاستخدام (التشغيل) لدى استيراد البضائع الانتاجية (الرأسمالية) غير المتوفرة لدينا ، وتصدير الفائض من الانتاج عن حاجات البلد ؛ الى جانب السبب الطبيعي الرئيسي للتبادل التجاري الذي نراه في اختلاف الامكانيات والمهارات الانتاجية بين مجتمع وآخر . والثاني سلبي ، ذلك لأن تقسيم العمل السائد حالياً في المجتمع البشري إلى بلدان زراعية وبلدان صناعية ، بفعل قانون التطور اللا متساوي[1] وبسبب الاحتكاك بين الانتاج الرأسمالي والانتاج التقليدي في القرن التاسع عشر ، والاستعمار الذي نتج عن هذا الاحتكاك وعن طبيعة الانتاج الرأسمالي ، يجعل اقتصاد البلدان الزراعية موجهاً حسب حاجات اقتصاد البلدان الامبريالية فيصدر المواد الأولية التي تلزم صناعتها . . . ، وتكون هذه البنية الاقتصادية متعلقة بالصناعة الرأسمالية لدرجة يصعب فيها على المجتمع خلق اقتصاد وطني لسد حاجاته ، كما يجب أن يكون «الاقتصاد» ، وكما يقصد بهذا المفهوم .

تحاول سورية في الوقت الحاضر التخلص من هذه التبعية ، ومن هذا المنظار سنحاول هنا دراسة تطور تجارتها الخارجية في الفترة ما بين ١٩٦٣ - ١٩٧٠ (وحسب الاحصائيات المتوفرة) ، فالتجارة الخارجية بالنسبة لسورية هي أهم المؤشرات العاكسة لاستقلالية أو تبعية اقتصادنا . أما المؤشرات الاخرى مثل تبادل الخدمات (ومنها السياحة) ، حركة رؤوس الأموال (المستقلة التي لا تعكس حركة مقابلة للسلع والخدمات) والمدفوعات التحويلية فسوف تهمل هنا ، مع التنبه الى أهميتها .

---

(*) نشرت الدراسة في مجلة «المعرفة» (دمشق) ، عدد أيار ١٩٧١ .

(١) Sieh Ernest Mandel : Marxstische Wirtschafistheorie , Frankfurt a. M. 1968 , S. 98 f
أيضاً ارنست مانديل : الرد الاشتراكي على التحدي الاميركي ، دار دمشق ، دمشق ١٩٧٠ ، ص ٥ وما يتبعها .

## اتجاه أرقام التجارة الخارجية

نلاحظ من الجدول رقم١ ظاهرتين في تجارة سورية الخارجية: أولاً ازديادالقيمة الاجمالية ، وثانياً تأرجح هذه القيمة حول خط تصاعدها . وقد كانت الزيادة عام ١٩٧٠ تعادل ثلث القيمة الاجمالية لتجارة عام ١٩٦٣ . وتبدو لنا أهمية هذا اكثر وضوحاً اذا علمنا أن حجم التبادل التجاري خلال الفترة ما بين ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥ كان يساوي من ٤٣ ـ ٥٢٪ من الدخل الوطني[٢] ، وأن التصدير كان يعادل١٤٪ والاستيراد ٢٥٪ من الدخل الوطني (لعام ١٩٦٨) .

جدول رقم ١

تجارة سورية الخارجية وأرقامها القياسية (بملايين الليرات السورية ؛ ١٩٦٣=١٠٠)

| السنة | الصادرات | | المستوردات | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | الرقم القياسي ٪ | القيمة | الرقم القياسي ٪ | القيمة | الرقم القياسي ٪ |
| ١٩٦٣ | ٧٢٠,٩ | ١٠٠ | ٨٩٧,٥ | ١٠٠ | ١٦١٨,٤ | ١٠٠ |
| ١٩٦٤ | ٦٧٢,٦ | ٩٣,٣ | ٨٩٨,٤ | ١٠٠,١ | ١٥٧١,٠ | ٩٧,١ |
| ١٩٦٥ | ٦٤٣,٧ | ٨٩,٣ | ٨١٢,٢ | ٩٠,٥ | ١٤٥٥,٩ | ٩٠,٠ |
| ١٩٦٦ | ٦٦١,٤ | ٩١,٧ | ١١٠٣,٤ | ١٢٢,٩ | ١٧٦٤,٨ | ١٠٩,٠ |
| ١٩٦٧ | ٥٩١,٣ | ٨٢,٠ | ١٠٠٩,١ | ١١٢,٤ | ١٦٠٠,٤ | ٩٨,٩ |
| ١٩٦٨ | ٦٧٣,٠ | ٩٣,٣ | ١١٩٢,٦ | ١٣٢,٩ | ١٨٦٥,٦ | ١١٥,٣ |
| ١٩٦٩ | ٧٨٩,٩ | ١٠٩,٦ | ١٤١١,٣ | ١٥٧,٢ | ٢٢٠١,٢ | ١٣٦,٠ |
| ١٩٧٠ | ٧٧٥,٣ | ١٠٧,٥ | ١٣٧٤,١ | ١٥٣,١ | ٢١٤٩,٤ | ١٣٢,٨ |

المصدر : المكتب المركزي للاحصاء

(٢) حسب حسابنا الخاص أصبح عام ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩ حوالي ٣٥ ـ ٣٨٪ ، الا أنه هناك شك بأرقام الدخل الوطني والأرقام القياسية للأسعار المعتمدة لتحويل الدخل بالأسعار الثابتة الى الدخل بالاسعار الجارية .

زيادة القيمة الاجمالية للتجارة الخارجية تعود بالدرجة الأولى الى زيادة المستوردات منذ عام ١٩٦٦ ، كما ترى في الجدول رقم ١ . فقد ارتفعت هذه بما يعادل أكثر من نصف قيمتها عام ١٩٦٣ ، بينما لم تزد الصادرات اكثر من ٧,٥٪ عام ١٩٧٠ بالنسبة لعام ١٩٦٣ . وفي السنوات من ١٩٦٤ الى ١٩٦٨ لم تساو الصادرات اكثر من ٨٢ ـ ٩٣٪ ما كانت عليه عام ١٩٦٣ . هناك اذن تباين بين الصادرات والاستيرادات يزداد اتساعاً . فالصادرات لا تغطي سوى نسبة ضئيلة من استيرادنا تراوحت بين ٥٦ ـ ٧٩٪ خلال الفترة الموضوعة للبحث ، كما ترى ذلك في الجدول رقم ٢ . ومن هذا الجدول أيضاً نلاحظ أن نسبة التغطية هي بصورة عامة في تناقص ، فيما كانت في السنوات الثلاث الاولى تتراوح بين ٧٥ ـ ٨٠٪ ، اصبحت في السنوات الثلاث الاخيرة تساوي بالتقريب فقط ٥٦٪ .

جدول رقم ٢

نسبة تغطية صادرات سورية لمستورداتها وقيمة العجز التجاري

(بملايين الليرات السورية ؛ ١٩٦٣=١٠٠)

| السنة | التصدير | الاستيراد | نسبة التغطية ٪ | العجز التجاري: القيمة | العجز التجاري: الرقم القياسي ٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٣ | ٧٢٠,٩ | ٨٩٧,٥ | ٨٠,٣ | ١٧٦,٦ | ١٠٠ |
| ١٩٦٤ | ٦٧٢,٦ | ٨٩٨,٤ | ٧٤,٩ | ٢٢٥,٨ | ١٢٧,٩ |
| ١٩٦٥ | ٦٤٣,٧ | ٨١٢,٢ | ٧٩,٣ | ١٦٨,٥ | ٩٥,٤ |
| ١٩٦٦ | ٦٦١,٤ | ١١٠٣,٤ | ٥٩,٩ | ٤٤٢,٠ | ٢٥٠,٣ |
| ١٩٦٧ | ٥٩١,٣ | ١٠٠٩,١ | ٥٨,٦ | ٤١٧,٨ | ٢٣٦,٦ |
| ١٩٦٨ | ٦٧٣,٠ | ١١٩٢,٦ | ٥٦,٤ | ٥١٩,٦ | ٢٩٤,٢ |
| ١٩٦٩ | ٧٨٩,٩ | ١٤١١,٣ | ٥٦,٠ | ٦٢١,٤ | ٣٥١,٩ |
| ١٩٧٠ | ٧٧٥,٣ | ١٣٧٤,١ | ٥٦,٤ | ٥٩٨,٨ | ٣٣٩,١ |

المصدر : المكتب المركزي للاحصاء

هناك من ينظر إلى هذه البيانات باهتمام أقل ، مفسراً ذلك بأن ميزان المدفوعات هو الأهم ، وطالما بقي هذا فائضاً (أي رابحاً) فانه يمكن تبني عجز (أي خسارة) الميزان التجاري . وفي الواقع كان ميزان المدفوعات السوري رابحاً من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٦٧ ، بينما كان خاسراً في الأعوام ٦٣ ، ٦٨ و ١٩٦٩ ، وذلك على الشكل التالي (ـ تعني عجزاً ، + تعني فائضاً) وبملايين الليرات السورية[٣] :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٩٦٣ | - ٨٧,٥ | ١٩٦٦ | + ٣٧,١ |
| ١٩٦٤ | + ٣١,١ | ١٩٦٧ | + ٩٨,٥ |
| ١٩٦٥ | + ٢٥,٧ | ١٩٦٨ | - ٦,٠ |
| | ١٩٦٩ | - ١٢٣,١ | |

هذا يعني عملياً ـ على الأقل منذ عام ١٩٦٨ ـ تقليلاً من قيمه النظرية المذكورة آنفاً . أما من الناحية النظرية فليس الميزان التجاري سوى جزء من ميزان المدفوعات (ميزان المدفوعات مبدئياً = الميزان التجاري + ميزان تبادل الخدمات + ميزان المدفوعات التحويلي + حركة رؤوس الأموال) .

فعجز الميزان التجاري يجب إذن أن يعوض بفائض في الخدمات و / أو في المدفوعات التحويلية و / أو في حركة رؤوس الأموال . وبالنسبة للحالة الأولى ، أهم مورد في هذا المجال يأتينا من نفقات وعوائد شركات البترول التي بلغت عام ٦٩ / ٢٧٢,٠ / مليون ل.س ، وهو مبلغ ضئيل إذا ما قورن بقيمة مستورداتنا في نفس العام والبالغة ١٤١١,٣ مليون ل.س. ، أي أقل من ١٩,٣٪ . ومن غير المرغوب أن يهيمن ميزان الخدمات على ميزان مدفوعاتنا ، خاصة إذا كان لهذا الميزان تلك الأهمية في الاقتصاد ، كما هو الأمر في سورية . فالاقتصاد الذي يعيش من تكرم السياح مثلاً والذي تكون أكثر قوته العاملة مشغولة في قطاع الخدمات هو اقتصاد لا يقوم على قاعدة متينة ، ولا يمكن له أن يستقل يوماً . وبالنسبة للمدفوعات التحويلية ،فهي مورد لا يمكن الاعتماد عليه ، وهو ليس انجازاً لاقتصادنا ـ وهذا مهم . وأكثر المدفوعات تأتينا من

(٣) حسب حسابات جورج حورانية والتي يمكن اعتبارها تصحيحاً لبيانات مصرف سورية المركزي . انظر :

Le Controle des Changes en Syrie . Thése . paris 1970

سوريين يعملون في لبنان وبلدان الخليج ، وكان من الأفضل لو أن اقتصادنا هو المستفيد من قوة عملهم . تبقى حركة رؤوس الأموال ، وتلك مدعاة الى سوء الفهم . فهي من ناحية تعكس حركة البضائع والخدمات ، ومن ناحية أخرى تكون مستقلة عنها ، أي يجب تقسيم رؤوس الأموال الداخلة والخارجة الى قسمين . والمهم هنا هو الجزء الذي يتحرك لوحده دون دفع من تيار السلع والخدمات . ولا يمكن تبني الكميات الداخلة من هذا الجزء هكذا دون شرط ، فهي على الأرجح قروض من دول أجنبية وهيئات عالمية و «مساعدات تنمية» . ولا يخفى ضررها إن أتت من جهات رأسمالية أو هيئات امبريالية على شاكلة صندوق النقد والبنك الدولي . كما ان هذا الجزء لا يجوز أن يتعدى نسبة معينة من قدرة البلاد على الدفع (اقساط وفوائد) ، أي يجب أن يحسب حساباً لطاقة الانتاج الوطني على المدى البعيد ، ولوضع الاحتياطي من الذهب والعملات الصعبة على المدى القصير .

وإذن فنحن نرفض القول إن ميزان المدفوعات هو الأهم ، بل نشدد على قولنا بأن صافي الميزان التجاري لسورية لا يجوز أن يكون سالباً بالأبعاد التي رأيناها .

## أسباب العجز التجاري :

مهما حاولنا في ذكر الأسباب المؤدية الى العجز المستمر والمتزايد لتجارة سورية الخارجية ، فسوف نبقى ضمن الإطار ، بأن سورية بلد متخلف (أو نام) مرتبط بالسوق العالمية ويتاجر بالدرجة الاولى مع دول رأسمالية متقدمة ، مع العلم بأنه يحاول القضاء على تخلفه . فمشكلة سورية هنا هي مشكلة كل البلدان المتخلفة ، وهي ليست سوى المظهر التجاري للصراع العالمي بين العالم الرأسمالي الامبريالي والشعوب المتخلفة عن ركب الحضارة البشرية . وانطلاقاً من هنا ، ومن هنا فقط نستطيع ايجاد الأسباب الحقيقية للعجز التجاري وبالتالي معرفة الطريق للقضاء عليه على المدى البعيد . على هذا الأساس نعير العجز التجاري لسورية الى الأشياء التالية :[٤]

---

(٤) يعيد داوود حيدر العجز في تجارة سورية الخارجية إلى عاملين رئيسيين : التناقض بين القوة الشرائية والانتاج ، يعني بذلك أن الطلب على البضائع ينمو بنسب أكبر من انتاجها ، والتدني المستمر لأسعار الصادرات والارتفاع الدائم لأسعار البضائع المستوردة . وهذا يتوافق مع عرضنا . قارن :ملاحظات وتعليقات حول تجارة القطر الخارجية ، في : الاقتصاد ، العدد ٦٠ . عام ١٩٧٠ ، ص ٧ .

الاقتصاد السوري زراعي قبل كل شيء ، يساهم القطاع الزراعي فيه بتكوين ٢٦٪ من الدخل الوطني ويشغل حوالي ٦٠٪ من القوة العاملة السورية[٥] . أما الانتاجية في هذا القطاع فقليلة وأقل بكثير منها في الدول الرأسمالية المتقدمة ، فلم يدخل التقدم التكني بشكل فعال في الزراعة . وسورية تعتمد اعتماداً شبه كلي على تصدير المنتوجات الزراعية ، فتساوي تلك أكثر من ٦٥٪ من مجموع الصادرات . أما أسعار هذه فهي على المدى القصير كثيرة التأرجح مثل كمياتها بسبب تأثير الطبيعة على الانتاج ، وهي على المدى الطويل آخذة في التناقص ، لأن الدول الرأسمالية الصناعية المسيطرة على السوق العالمية هي التي تتحكم بهذه الأسعار (لأنها تتحكم بالعرض والطلب) . «فبموجب احصائيات الأمم المتحدة كان معدل ارتفاع صادرات البلدان الرأسمالية المتطورة من عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٦٧ ٥٪ ومعدل هبوط أسعار صادرات البلدان النامية في نفس الفترة ٤٪ وتجاوزت أسعار الصادرات الصناعية من الولايات المتحدة والمانيا الغربية هذا المعدل ووصلت الى ١٠٪ ومن انكلترا الى ١٢٪ في نفس الفترة»[٦] .

من ناحية اخرى نرى عدم التوازن بين التصدير والاستيراد في التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية (جدول رقم ٧ ، ٨ ، ٩) ، وسنعود الى هذا الموضوع فيما بعد . إن الاستيراد بالنسبة لسورية لا شك ضرورة ـ وربما بكميات ضخمة ـ من أجل التصنيع . فمعدل تراكم من ١٤٪ (نسبة صافي تكوين الأصول الثابتة الى صافي الناتج الجغرافي ـ عام ١٩٦٨) غير كاف لتأمين معدلات عالية للتنمية الاقتصادية ، مما يستدعي طلباً لموارد خارجية تزيد من الاستيراد (لمواد التكوين الرأسمالي)[٧] ، كما أن ضآلة هذا المعدل دليل على ضخامة الاستهلاك ، وسنتطرق الى ذلك بعد قليل . إلا أن عوامل كثيرة في قطاع الزراعة تدفع سورية ليس الى التقليل من البضائع المعدة للتصدير فحسب ، بل أيضاً الى زيادة الاستيراد من الموارد الزراعية ، أما عن تخطيط التجارة الخارجية فسوف نتكلم

---

(٥) ٥٥٪ نتيجة تعداد ١٩٧٠ .

(٦) داوود حيدر : المصدر السابق ، ص ٩ . الأرقام من النشرة الاحصائية الشهرية للأمم المتحدة لشهر تموز ١٩٦٧ .

(٧) انظر أيضاً ف . ب فيكتوروف : اقتصاد سورية الحديثة ، دار البعث ، دمشق ١٩٧٠ ، ص ٣٥٠ ، وقد قدر فيكتوروف معدل التراكم بـ ١٥٪ .

بعدئذ . لنعرج الآن على عامل هام جدا في هذا المجال ، يمكن تسميته بـ «التحول الاجتماعي» .

منذ عام ١٩٦٣ بشكل نهائي ، ومبدئياً منذ عام ١٩٥٨ ، تسير سورية في مرحلة جديدة تتسم بمحاولة القضاء على الاقطاع واحلال الملكيات الصغيرة محله من ناحية ، ومن ناحية اخرى ظهور رأسمالية الدولة وإزاحة رأس المال الخاص الى الدور الثاني في مجالات أهمها الصناعة والصيرفة والتجارة الخارجية . لقد كان لهذا التطور تبعات في جميع مجالات الحياة السورية ، وكذلك في المجال الذي نحن بصدده . فقد كثر عدد الموظفين والمستخدمين في جميع وزارات ومؤسسات الدولة ، كما زاد عدد العمال وعدد المالكين الزراعيين . . ونشأت طبقة واسعة متباينة ، تسمى عادة بـ«البورجوازية الصغيرة» . المهم أن هذه الفئات ، إن كانت من طبقة العمال أو من البورجوازية الصغيرة ، تختلف عن البورجوازية في أنها إما ليست مستثمرة (كالعمال) أو أن استثمارها لا يتعدى تعويض استهلاك رأس المال (كما هو الأمر لدى الحرفيين والكسبة من البورجوازية الصغيرة) . وهي لذلك سوف تحول أية زيادة في الدخل الى استهلاك ، على الأقل نسبة كبيرة جداً من هذه الزيادة . فخلال الفترة من ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨ كانت زيادة الاستهلاك في سورية أكبر من زيادة الدخل (باستثناء عام ١٩٦٧) ، هذا مع العلم أن الاستهلاك يساوي أكثر من ٨٠ الى ٩٠٪ من صافي الناتج الجغرافي ، وهذه نسبة كبيرة . هذا يعني زيادة الطلب النقدي على البضائع ، في حين ان الانتاج يزداد بنسب أقل ، وزيادته لا تتوافق مع زيادة الطلب على البضائع التي ترضي أذواق البورجوازية الصغيرة ، أي على بضائع مستوردة على الغالب مثل الراديوهات ، التلفزيونات ، البرادات ، الغسالات . . . وغيرها من أدوات كهربائية ، تأتي مركبة أو تركب في سورية .

وفيما يلي سنتطرق الى جوانب اخرى من مشكلة التجارة الخارجية السورية ، كما سنرى بشكل أكثر ملموسية بعض ما ذكرناه آنفاً .

# التركيب السلعي للصادرات

من الجدول رقم ٣ نرى أن حصة المواد الخام من صادرات سورية تتراوح بين الـ ٧٥٪ والـ ٨٠ فما أكثر . وهذه الظاهرة لا نراها إلا في البلدان المتخلفة . ففي عام ١٩٦٥ كان فقط ١٧,٥ من صادرات العالم الثالث (الدول المتخلفة) مواد مصنوعة و٨٢,٥٪ منها مؤلفة من محروقات (تقريباً بترول خام فقط) ومواد أولية ومواد غذائية . ويقول بيير جاليه بأنه فقط ١١,٥٪ من صادرات العالم الثالث هي من المواد المصنوعة حقاً ، وذلك تصحيحاً لتصنيف الأمم المتحدة[٨] .

جدول رقم ٣

توزيع الصادرات السورية حسب التصنيف الاقتصادي لطبيعة المواد

(بملايين الليرات السورية)

| السنة | مجموع الصادرات | المواد الخام | | المواد نصف المصنوعة | | المواد الجاهزة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة | ٪ من المجموع | القيمة | ٪ من المجموع | القيمة | ٪ من المجموع |
| ١٩٦٤ | ٦٧٢,٤ | ٥٦٦,٢ | ٨٤,٢ | ٥٠,٨ | ٧,٦ | ٥٥,٤ | ٨,٢ |
| ١٩٦٥ | ٦٤٠,٨ | ٥٠٤,١ | ٧٨,٧ | ٧٢,٩ | ١١,٤ | ٦٣,٨ | ٩,٩ |
| ١٩٦٦ | ٦٦١,٣ | ٥٢٦,٥ | ٧٩,٦ | ٧٣,٢ | ١١,١ | ٦١,٦ | ٩,٣ |
| ١٩٦٧ | ٥٩١,٣ | ٤٤٣,٨ | ٧٥,١ | ٤٩,٠ | ٨,٣ | ٩٨,٥ | ١٦,٧ |
| ١٩٦٨ | ٦٧٣,٠ | ٥١٩,٤ | ٧٧,٢ | ٥٧,٢ | ٨,٥ | ٩٦,٤ | ١٤,٣ |
| ١٩٦٩ | ٧٨٩,٩ | ٦٤٨,٧ | ٨٢,١ | ٦٤,٠ | ٨,١ | ٧٧,٢ | ٩,٨ |

ملاحظة : لا تدخل هنا أرقام النقد وبعض بنود الذهب

(٨) Vgl. Pierre Jalée: Die Dritte Welt in der Weltwirtschaft, Frankfurt a. M. 1969, S. 100.

وفي حدود ما ذكر جاليه يبدو التركيب السلعي للصادرات السورية . فقد تراوحت نسبة المواد الجاهزة في الفترة الموضوعة للبحث ما بين ٨ - ١٦٪ ، والمواد نصف المصنوعة ما بين ٨ - ١١٪ . وخلال الفترة ما بين ١٩٦٤ - ١٩٦٩ ، كانت حصة المواد الخام في صعود وهبوط يتناسبان مع ارتفاع وانخفاض قيمتها المطلقة ، بشكل أنه لا يمكن استنتاج أي اتجاه في تطور صادرات المواد الخام . كذلك يبدو استنتاج اتجاه التطور بالنسبة للمواد الجاهزة والمواد نصف المصنوعة . ومع ذلك تظهر عبر تقلبات حصص المواد الخام والمواد نصف المصنوعة ملامح الارتفاع المتردد لحصة المواد المصنوعة كلياً من الصادرات ، وبالمقابل انخفاض لحصة المواد نصف المصنوعة(٩) .

أما اهم المواد الخام التي شكلت صادراتنا منها عام ١٩٦٩ أكثر من ٨٢٪ ، فهي القطن الخام ، إذ كانت حصة القطن الخام من مجموع الصادرات في الفترة المدروسة تتراوح بين ٣٧ - ٥٠٪ . وهذه الظاهرة لا نراها إلا في الدول المتخلفة . فحصة القطن من صادرات الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٥ تعادل ٥٠٪ ، أما حصة الشاي في صادرات سيلان فكانت في نفس العام ٦٠٪ ، كذلك ٦٠٪ كانت حصة الرز في صادرات كامبوديا ، بينما بلغت ٧٢٪ حصة القهوة من مجموع صادرات كولومبيا(١٠) . هذا على سبيل المثال فقط .

وكما نرى في الجدول رقم ٤ فإن التناقص النسبي لحصة القطن الخام في صادرات سورية ليس نابعاً من ازدياد تصدير المواد الاخرى فقط . بل أيضاً وبالدرجة الاولى الى تراجع قيمة تصدير هذه المادة (عام٦٥ ، ٦٧ و١٩٦٨) أو كون الزيادة قليلة (عام ١٩٦٩) ، انطلاقاً من عام ١٩٦٣ كسنة أساس .

هذه الظاهرة التي نراها في الاقتصاد السوري يسميها الاقتصاديون ظاهرة الانتاج الواحد Monocultur, Monoproduction . ولا تتوقف حدود هذه الظاهرة عندما ذكرناه حتى

---

(٩) خلافاً لذلك يرى خواجكيه بأن تركيب الصادرات السورية تطور بشكل مرضي . والجدير بالذكر أنه يعتمد أرقاماً أخرى . قارن محمد هشام خواجكية : أضواء على خطة التجارة الخارجية لعام ١٩٦٩ ، في : الاقتصاد العدد ٣٦ ، ١٩٦٩ ، ص ٧ .

(١٠) قارن بيير جاليه ، المصدر المذكور ، ص ٧٣ - ٧٤ .

## جدول رقم ٤

## صادرات سورية من القطن والمنتجات القطنية (بآلاف الليرات السورية)

| المادة/السنة | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ | ١٩٦٨ | ١٩٦٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قطن خام | ٣٤٨٧٧١ | ٣٣٨٩٩٨٤ | ٢٧٩٧٤٢ | ٣٤١٥٨٤ | ٢٥٤١٠٤ | ٢٥١٠٥٥ | ٣٠٤٨٢٢ |
| ٪ من مجموع الصادرات | ٪٤٨,٤ | ٪٥٠,٤ | ٪٤٣,٤ | ٪٥١,٦ | ٪٤٣,٠ | ٪٣٧,٣ | ٪٣٨,٦ |
| خامات قطنية | ٣٤٥٥ | ٣٨٢٣ | ٤٨١٩ | ٥١٦٧ | ٥٩٩٦ | ٤٥٨٤ | ٦٠٩٣ |
| بزر القطن | ١٠٩٤٥ | ٥٦٣١ | ٦٨٧٨ | ٥٠٠٥ | ٢١٦ | ٨٩٣ | ٣١٥٨ |
| الكسبة | ٢٤١٣٨ | ٢١٦٣٩ | ٣٣٤٤٠ | ٣٦٥٢٠ | ٢٣٢٨٦ | ٢٣٦٨٦ | ٢٩٤٧٢ |
| زيت القطن | ٢٥٥٥ | ٣٧٩٣ | ١٥٥٩٧ | ١٣٧٤٧ | ٧٣٥٥ | ٨٩٦٩ | ٥٧٩٠ |
| غزول ومنسوجات ومصنوعات قطنية أخرى | ١٥٠٧٩ | ١٩٣٦٤ | ١٦٣٤٥ | ١٣٦٩٧ | ١٣٣٥٠ | ١٨٤٤٧ | ٢١٦٢٠ |
| مجموع الصادرات القطنية | ٤٠٤٩٤٣ | ٣٩٣٢١٦ | ٣٥٦٨٢١ | ٤١٥٧٢٠ | ٣٠٤٣٠٧ | ٣٠٧٦٣٤ | ٣٧٠٩٥٥ |
| مجموع الصادرات السورية | ٧٢٠٩٢٣ | ٦٧٢٥٨٦ | ٦٤٣٧٤١ | ٦٦١٣٩٠ | ٥٩١٢٧١ | ٦٧٢٩٧٨ | ٧٨٩٩١٨ |
| النسبة المئوية | ٪٥٦,٢ | ٪٥٨,٥ | ٪٥٥,٤ | ٪٦٢,٩ | ٪٥١,٥ | ٪٤٥,٧ | ٪٤٧,٠ |

ملاحظات : خامات قطنية : زغب بزر القطن ، فضلات القطن وقطن مندوف أو ممشط .

الكسبة : كسبة وتفل زيتون وغيرها من بقايا استخراج الزيوت النباتية ما عدا رواسب الزيتون .

المصدر : احصاءات التجارة الخارجية لمديرية الجمارك العامة .

الآن ، بل تتعداه بأبعاد كبيرة ، ذلك لان ضمن صادرات سورية تدخل زيادة على القطن الخام مواد قطنية أولية أو مصنعة مثل بزر القطن ، غزول ومنسوجات قطنية وغيرها . والجدول رقم ٤ لا يدلنا على النسبة الهائلة لصادراتنا الناتجة من القطن ، بل يدلنا أيضاً على أهمية القطن بالنسبة للزراعة والصناعة والخدمات ، وبالتالي بالنسبة لتكوين الدخل الوطني ، وأهميته لتشغيل اليد العاملة في هذه القطاعات . وإذا علمنا أن الولايات المتحدة تستيطع في أي سنة تريد إغراق السوق العالمية بالقطن ، تبينت لنا خطورة ظاهرة المنتج الوحيد ، لا من حيث التلاعب بالاسعار وخفضها بشكل مؤذ لاقتصادنا ، بل من حيث كساد انتاجنا من القطن وبالتالي كساد اقتصادنا لفترة طويلة . فنحن لا نستهلك من انتاجنا من القطن (لصناعة الغزول القطنية زائداً المبيعات المحلية) إلا بنسبة ٦ ـ ٨٪ فقط . وإذا علمنا الى جانب ذلك باندحار القطن أمام المواد التركيبية مثل النايلون ، التريفيرا ، والديولين . . . رأينا أين سياستنا الرامية إلى زيادة انتاجنا من القطن من مجرى التطور .

بعد هذا عرض شامل وسريع لتطور أهم مواد التصدير .

تضاءل تصديرنا من القمح لدرجة الانعدام منذ عام ١٩٦٥ ، وكذلك الشعير عام ١٩٦٦ ليعود إلى الارتفاع عام ١٩٦٧ ولكنه بقي أقل من نصف ما كنا نصدره في السنوات من ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥ . كذلك ازداد تصديرنا من اللحوم منذ عام ١٩٦٦ ، فكانت نسبته بين ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩ من ١٣ ـ ١٨٪ من مجموع التصدير . وازداد تصديرنا من المنتجات الصناعية الكيميائية والزجاجية والمعدنية وخاصة عام ٦٨ و ١٩٦٩ حتى أصبح يساوي عام ١٩٦٩(١٢,٢٪)من مجموع قيمة التصدير ، وهذا يرجع الى تصدير النفط الخام منذ عام ١٩٦٨ لاول مرة في تاريخ سورية»[11] .

## التركيب السلعي للمستوردات

أما بالنسبة للمستوردات فالجدول رقم ٥ يبين لنا تركيبها السلعي من حيث الاستخدام . لقد كان للاستهلاك الوسيط (تحتاج إلى بعض التصنيع ثم تذهب إلى الاستهلاك النهائي) حصة الأسد من مستورداتنا ، إذ تراوحت بين ٥٤ ـ ٦١٪ ، ومن

(١١) قارن التقرير الاقتصادي العربي ، صادر عن اتحاد الغرف العربية ، كانون الأول ١٩٦٨ ، ص٢٩٥ .

## جدول رقم (٥)
## توزع الاستيراد حسب التصنيف الاقتصادي لنوع الاستخدام
### بملايين الليرات السورية

| السنة | مجموع | الاستهلاك النهائي | | الاستهلاك الوسيط | | التكوين الرأسمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | قيمة | ٪من المجموع | قيمة | ٪من المجموع | قيمة | ٪من المجموع |
| ١٩٦٤ | ٨٩٦,٤ | ٢٥٥,٣ | ٢٨,٥ | ٤٨٧,٠ | ٥٤,٣ | ١٥٤,١ | ١٧,٢ |
| ١٩٦٥ | ٨١٠,١ | ٢٢١,٥ | ٢٧,٣ | ٤٥٧,٩ | ٥٦,٥ | ١٣٠,٧ | ١٦,١ |
| ١٩٦٦ | ١١٠١,٤ | ٢٧٤,٤ | ٢٤,٩ | ٦٧٦,٠ | ٦١,٤ | ١٥١,٠ | ١٣,٧ |
| ١٩٦٧ | ١٠٠٨,٦ | ٢٤٦,٣ | ٢٤,٤ | ٥٥٠,٥ | ٥٤,٦ | ٢١١,٨ | ٢١,٠ |
| ١٩٦٨ | ١١٥٦,٩ | ٢٧٠,٨ | ٢٣,٤ | ٦٤٧,٨ | ٥٦,٠ | ٢٣٨,٣ | ٢٠,٦ |
| ١٩٦٩ | ١٤٠٥,٤ | ٣٢٩,٢ | ٢٣,٤ | ٧٤٩,٣ | ٥٣,٣ | ٣٢٦,٩ | ٢٣,٣ |

ملاحظة : لا تدخل هنا أرقام النقد وبعض بنود الذهب

الصعب التكهن ـ من تطور الأرقام لوحدها على الأقل ـ باتجاه تطورها . في حين أن نسبة الاستهلاك النهائي من مجموع الاستيراد قد تراجعت بشكل ملحوظ ، من ٢٨٪ عام ١٩٦٤ إلى ٢٣٪ عام ١٩٦٩ ، دون أن يكون هناك انقطاع في هذا التراجع ، إلا أنه يجب التنبه إلى أن قيمة الاستيراد النهائي (القيمة المطلقة) قد ازدادت بالرغم من ذلك بشكل كبير ، من ٢٥٥ مليون ليرة عام ٦٤ الى ٣٢٩ مليون ليرة عام ١٩٦٩ ، أي بنسبة ١٢٩٪ تقريباً . أما حصة السلع الرأسمالية (السلع المخصصة للتكوين الرأسمالي) فقد كانت في ازدياد خلال الفترة ، من ١٨٪ عام ٦٤ إلى ٢٣٪ عام ٦٩ ، مع انقطاع في هذا الاتجاه عام ٦٥ و ١٩٦٦ . ومع أن حصة هذه البضائع ضئيلة ، فان تزايدها ، مع تناقص حصة سلع الاستهلاك النهائي ، يدل على أن هناك عملية تصنيع تتطلب مزيداً من الاستيراد ؛ وفي الواقع ازداد استيراد الآلات والأجهزة عام ١٩٦٩ بالنسبة لعام ١٩٦٥ بنسبة ١٢٦٪ ، أي أكثر من النصف بكثير ، كما أصبح الاستيراد من وسائل النقل أكثر من

ثلاث أضعاف ما كان عليه . وبالرغم من ذلك فان استيراد ما قيمته أكثر من ٣٢٩ مليون ليرة لمجرد الاستهلاك ليس قليلاً ، وحكمنا سيكون أكثر شدة عندما نعلم أن سورية قد استوردت عام ١٩٦٩ بمبلغ ٢١٦ مليون ليرة فقط مواد غذائية (ثمار وخضراوات وسكر خام وغيرها من المواد الغذائية) ، في حين أن قيمة استيراد هذه المواد كانت عام ١٩٦٣ تساوي ١٦٥ مليون ليرة . هذا في سورية التي وصفناها بحق منذ البداية بأنها بلد زراعي ، وبعد ست سنوات من الاصلاح الزراعي[١٢] .

## التوزع الجغرافي لتجارة سورية وعلاقتها التجارية

حتى الآن ما زالت علاقاتنا الاقتصادية مع دول العالم الرأسمالي على اقوى ما نتصور (انظر الجدول رقم ٦) ، فحجم التبادل مع هذه الدول يساوي حوالي ٤٠٪ من قيمة تبادل سورية التجاري ، وهو لم يتأثر جوهرياً منذ عام ١٩٦٣ حتى الآن (حسب الأرقام المتوفرة) بأرقام العجز التجاري التي بدأت مع هذه الدول بأكثر من ٣٠٠ مليون ليرة عام ٦٣ وانتهت عام ١٩٦٩ إلى أكثر من ٤٧٤ مليون ليرة ، فكانت خسارتنا في هذا العام تساوي أكثر من ٦٠٪ من مجموع صادراتنا إلى العالم كله . هذا من ناحية انعكاس وتأكيد تعلق اقتصادنا بالسوق الرأسمالية العالمية ، بما في ذلك من مضار لا تتوقف عند حد العجز التجاري المذكور . إن هذا الواقع الاقتصادي يضع يدنا من ناحية أخرى على تناقضه مع خط البلاد السياسي !!

في السنوات الأخيرة ازدادت التجارة مع الدول الاشتراكية تزايداً كبيراً ، لا نجد له مثيلاً مع أية كتلة أخرى (يجب الانتباه إلى أن المقصود هو التزايد وليس القيمة المطلقة) . فخلال خمس سنوات ، من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٦٩ ، زادت قيمة التبادل التجاري مع هذه الدول (جدول رقم ٦) الى اكثر من الضعف . وقد كان عام ١٩٦٦ هو بداية الزيادة في المبادلات التجارية خلال هذه الفترة ، وهذا هو عام المنجزات الاشتراكية . والجدير بالذكر أن الميزان التجاري مع هذه الدول كان رابحاً حتى عام ٦٥ ضمناً ، ثم أصبح خاسراً . ولا بد أن ذلك يعود الى استيراد الكثير من وسائل الانتاج وخاصة بما يتعلق بمشروع سد الفرات وغيره من المشاريع الضخمة التي وضعت في الخطة الخمسية الثانية .

---

(١٢) صدر قانون الاصلاح الزراعي في سورية عام ١٩٥٨ (برقم ١٦١) ، ولكنه عطِّل خلال حكم الانفصال ، ثم اعيد له اعتباره بعد التعديل .

## جدول رقم (٦)

## توزع التجارة الخارجية حسب الكتل الاقتصادية

(بملايين الليرات السورية ، + رابح ، - خاسر)

| الكتلة | والمؤشر الاقتصادي | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ | ١٩٦٨ | ١٩٦٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السوق العربية المشتركة | حجم التبادل | ١٦٦,٦ | ١٥٧,٩ | ١٣١,٦ | ١٤٥,١ | ١٥٣,٥ | ٢١٥,٧ | ٢٣٥,٠ |
| | الميزان | -١٧,٦ | -٣٧,١ | -٤٦,٠ | -٣٩,٣ | -١٤,٣ | +٦,٧ | -١١,٠ |
| مجموع البلدان العربية | حجم التبادل | ٣٥٣,٤ | ٣٨٤,١ | ٣٦١,٢ | ٣٣٧,١ | ٣٤٨,٨ | ٤٤٧,٢ | ٤٤٤,٧ |
| | الميزان | +٦٧,٠ | +٦٥,٦ | +٩٩,٤ | +٦٧,١ | +١٠٢,٣ | +١١٢,٨ | +٤٦,١ |
| السوق الاوربية المشتركة | حجم التبادل | ٤٥٤,٨ | ٣٣٣,٤ | ٣٤٣,٢ | ٣٨٥,٩ | ٣٩٤,٣ | ٤٢٠,٥ | ٥١٣,٦ |
| | الميزان | -١٠٤,٢ | -١٤٦,٤ | -١٢٤,٤ | -١٨١,٣ | -١٩٤,٣ | -١٧٩,١ | -٢٣٠,٢ |
| العالم الرأسمالي المتقدم | حجم التبادل | ٧٧٤,٥ | ٦٠٢,٨ | ٦٠٩,٧ | ٧٠٤,٦ | ٦٣٧,٥ | ٧١٤,٧ | ٨٣٦,٥ |
| | الميزان | -٣٠٧,٥ | -٣٢١,٦ | ٢٩٥,٧ | -٣٨٠,٦ | -٣٢٧,٣ | -٣٤٢,١ | -٤٧٤,٣ |
| الدول الاشتراكية | حجم التبادل | ٣٤٣,٩ | ٤٠٤,٤ | ٣٥١,١ | ٥٥١,٢ | ٤٩٧,٩ | ٥٥٧,٩ | ٧٠٦,٦ |
| | الميزان | +١٤٠,٧ | +١٤٥,٨ | +٩١,١ | -٧٢,٦ | -١٤٦,٧ | -٢٤٤,٧ | -١٢٧,٦ |
| بقية العالم | حجم التبادل | ١٤٦,٦ | ١٧٩,٧ | ١٣٣,٩ | ١٨٤,٢ | ١١٦,٢ | ١٤٥,٨ | ٢١٣,٤ |
| | الميزان | -٧٦,٨ | -١١٥,٦ | -٦٣,٣ | -٥٥,٩ | -٤٦,١ | -٤٥,٦ | -٥٦,٦ |
| المجموع العام | حجم التبادل | ١٦١٨,٤ | ١٥٧١,٠ | ١٤٥٥,٩ | ١٧٦٤,٨ | ١٦٠٠,٤ | ١٨٦٥,٦ | ٢٢٠١,٢ |
| | الميزان | -١٧٦,٦ | -٢٢٥,٨ | -١٦٨,٥ | -٤٤٢,٠ | -٤١٧,٨ | -٥١٩,٦ | -٦٢١,٤ |

ملاحظات : الدول الاشتراكية هنا : الاتحاد السوفييتي مع الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية زائداً الصين الشعبية فقط !

السوق الاوربية المشتركة : فرنسا ، ألمانيا الغربية ، ايطاليا ، هولاندا ، بلجيكا ، واللوكسمبورغ .

العالم الرأسمالي المتقدم : أوربا الغربية ما عدا اسبانيا والبرتغال واليونان زائداً الولايات المتحدة وكندا زائداً اليابان .

بقية العالم تجاوزاً العالم الثالث أو الدول المتخلفة .

السوق العربية المشتركة : الأردن ، العراق ، مصر والكويت منذ ١٩٦٤ ، ثم اليمن الشمالي عام ١٩٦٦ والسودان عام ١٩٦٨

المصدر : احصاءات التجارة الخارجية لمديرية الجمارك العامة .

إن تطور التجارة الخارجية مع البلدان الاشتراكية تبدو أهميته اكثر وضوحاً عندما نقارنه بتطورها مع المعسكر الغربي . ففي عام ١٩٦٣ كانت قيمة المبادلات التجارية مع العالم الغربي المتقدم واليابان تساوي اكثر من ٢٢٥٪ من قيمتها مع الدول الاشتراكية ، أما في عام ١٩٦٩ فأصبحت تقارب ١١٨٪ فقط . إلا ان هذا لا يجوز أن يدفعنا الى التقليل من ضخامة التجارة الخارجية مع العالم الرأسمالي المتقدم . فحتى عام ١٩٦٧ ، عام عدوان الامبريالية ومخفرها الامامي ، كانت لاتزال تساوي ٣٩,٨٪ من مجمل المبادلات التجارية السورية ، في حين أن حصة الدول الاشتراكية كانت ٣١,١٪ . وتراجع حصتها من ٣٩,٨٪ عام ١٩٦٧ الى ٣٨,٠٪ عام ١٩٦٩ يبدو تافهاً بمقارنته بحدة الصراع الطبقي العالمي بين الطبقات المسيطرة في العالم الرأسمالي وشعوب العالم المتخلف (المدعو بالثالث) .

ومن بين دول العالم الرأسمالي المتقدم تبدو السوق الاوربية المشتركة ليست أهم كتلة فحسب ، بل أهم الدول التي تتعامل معها سورية تجارياً ، ان كان هذا من جهة حصتها من مجموع المبادلات التجارية السورية أو من جهة العجز التجاري الناجم عن هذه المبادلات . ومن العجيب أن تحصل السوق الاوربية المشتركة عام ١٩٦٧ على أكبر حصة لها (٢٤,٦٪) خلال الفترة المدروسة ، باستثناء عام١٩٦٣ . أما الميزان التجاري مع دول هذه الكتلة فهو خاسر على الدوام . وباستثناء عام ١٩٦٣ ايضاً كان مقدار العجز أعلى بكثير من قيمة صادراتنا الى هذه الدول .

من أهم دول السوق الأوربية المشتركة هي ألمانيا الغربية ، احدى دول عدوان حزيران ١٩٦٧ . لقد كانت ألمانيا الغربية أول بلد مصدر لسورية عام ٦٣ ، عام ٦٤ ، ٦٥ وعام ١٩٦٦ (جدول رقم ٨) . وفي عام ١٩٦٧ احتلت كبلد مصدر إلى سورية المرتبة الثالثة ، وكذا الأمر عام ١٩٦٩ . وبمقارنة هذا (الجهة اليمني من الجدول رقم ٧) مع سلم أهم البلدان المستوردة من سورية نتوصل إلى أن أهم البلدان المصدرة لسورية هي غير أهم البلدان المستوردة منها . وهذا لا ضير فيه ، إذا كانت هناك معوقات اقتصادية لذلك . إلا أن الجدول المذكور يقول شيئاً آخر . في عام ١٩٦٥ مثلاً كانت ألمانيا الغربية أهم بلد مصدر إلى سورية ، بينما لا نراها على الجهة الأخرى من بين المستوردين الخمسة الأوائل ، مع أنها بحاجة إلى بضائع كثيرة من بلادنا ، شأنها في ذلك شأن ايطاليا والاتحاد

## جدول رقم (٧)
## أهم البلدان المصدرة والمستوردة إلى ومن سورية
(بملايين الليرات السورية)

| السنة | أهم البلدان المصدرة الى سورية |  | أهم البلدان المستوردة من سورية |  |
|---|---|---|---|---|
|  | اسم البلد | قيمة الاستيراد منها | اسم البلد | قيمة التصدير اليها |
| ١٩٦٣ | المانيا الغربية | ١١٥,٤ | لبنان | ١٠٨,٧ |
|  | بريطانيا | ٩٥,٩ | الصين الشعبية | ٧٦,١ |
|  | الولايات المتحدة | ٦١,٨ | ايطاليا | ٦٩,١ |
|  | العراق | ٥٦,٤ | فرنسا | ٦٤,٧ |
|  | فرنسا | ٥٢,٦ | الاتحاد السوفييتي | ٥٢,٠ |
| ١٩٦٥ | المانيا الغربية | ٩٣,٦ | لبنان | ١٣٩,٨ |
|  | بريطانيا | ٦٩,١ | الاتحاد السوفييتي | ٦٥,٥ |
|  | العراق | ٦٦,٦ | الصين الشعبية | ٦٣,٧ |
|  | الولايات المتحدة | ٥٥,٤ | ايطاليا | ٤٠,٤ |
|  | فرنسا | ٥١,٠ | رومانيا | ٣٨,٩ |
| ١٩٦٧ | ايطاليا | ١١٣,٤ | لبنان | ١٢٠,٥ |
|  | الاتحاد السوفييتي | ١٠٥,٥ | الاتحاد السوفييتي | ٧٣,٧ |
|  | المانيا الغربية | ٧٦,٥ | فرنسا | ٤٣,٣ |
|  | فرنسا | ٧٦,٤ | اليابان | ٤٢,٤ |
|  | العراق | ٦٥,٢ | الصين الشعبية | ٢٩,٧ |
| ١٩٦٩ | الاتحاد السوفييتي | ١٢٥,٩ | الاتحاد السوفييتي | ١٣٦,١ |
|  | ايطاليا | ١٢٣,١ | لبنان | ١١٢,٢ |
|  | المانيا الغربية | ٩٩,٤ | ايطاليا | ٩٦,٦ |
|  | فرنسا | ٩٣,٧ | الصين الشعبية | ٤٣,٧ |
|  | العراق | ٨٨,٤ | الاردن | ٤١,٧ |

المصدر : احصاءات التجارة الخارجية لمديرية الجمارك العامة

السوفييتي وفرنسا . بهذا كانت خسارتنا معها في ذاك العام ٧٣,٤ مليون ليرة ، وفي عام ١٩٦٩ : ٩١,٨ مليون ليرة (جدول رقم ٦) . نفس القول يصح على دولتي العدوان الولايات المتحدة وبريطانيا . النقيض من ذلك نراه في حقلي عام ١٩٦٩ (الجدول رقم ٧) ، إذ كان الاتحاد السوفييتي أهم بلد مصدر الينا وفي نفس الوقت أهم بلد مستورد منا ، وكان الميزان التجاري معه رابحاً ، فوق ذلك .

جدول رقم ٨

المبادلات التجارية مع دول عدوان حزيران ١٩٦٧

(بملايين الليرات السورية)

| السنة | الولايات المتحدة الأميركية | | بريطانيا | | ألمانيا الغربية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | تصدير اليها | استيراد منها | تصدير | استيراد | تصدير | استيراد |
| ١٩٦٣ | ١٤,٢ | ٦١,٨ | ١٠,٢ | ٩٥,٩ | ١٨,٠ | ١١٥,٤ |
| ١٩٦٤ | ١٢,٦ | ٥٦,٠ | ٩,٦ | ٧٦,٦ | ١٥,٤ | ٨٩,٠ |
| ١٩٦٥ | ٨,٣ | ٥٥,٤ | ١٨,٠ | ٦٩,١ | ٢٠,٢ | ٩٣,٦ |
| ١٩٦٦ | ١٢,٧ | ٨٦,٦ | ٥,٤ | ٦٧,٥ | ٢٩,٩ | ١٠٢,٢ |
| ١٩٦٧ | ٥,٧ | ٣٦,٢ | ٢,٥ | ٦٤,١ | ١٧,٩ | ٧٦,٥ |
| ١٩٦٨ | ٣,٧ | ٧٨,٥ | ٢,٨ | ٤٧,٧ | ٢١,٤ | ٦٨,٥ |
| ١٩٦٩ | ٥,٠ | ٥,٩ | ٨,٩ | ٦٤,٩ | ٧,٦ | ٩٩,٤ |

المصدر . احصاءات التجارة الخارجية لمديرية الجمارك العامة .

بقي أن ندرس العلاقات التجارية السورية مع البلدان العربية . كما نرى في الجدول رقم ٦ ، ارتفعت المبادلات التجارية مع السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٥ دون انقطاع حتى عام ١٩٦٩ ، بعد تراجعها من عام ٦٣ إلى عام ١٩٦٥ . وقد كانت نسبة الزيادة من ٦٥ إلى ٦٩ ، والتي قاربت ١٧٩٪ (١٩٦٥ = ١٠٠) ، أكبر من الزيادة العامة

لمجمل المبادلات التجارية السورية التي ساوت ١٥١٪ تقريباً . إلا أن هذا لا يجوز أن يغرنا . فحصة السوق العربية المشتركة من تجارة سورية الخارجية ضئيلة جداً ، حتى أنها كانت عام ٦٥ تعادل ٩٪ فقط ، وفي عام ٦٨ وصلت إلى أكبر قيمة لها خلال الفترة المدروسة فبلغت ١١,٦٪ . ولا شك أن مجال زيادة التبادل التجاري مع البلدان العربية عامة ، ودول السوق خاصة ، ليس كبيراً ، طالما تحتاج كلها إلى مواد مصنعة وتصدر مواد أولية ، وطالما لم توضع خطة عامة لخلق بعض التكامل الاقتصادي (تقسيم العمل) ، على ألا يؤدي ذلك إلى تقسيم الوطن العربي إلى بلدان زراعية وبلدان صناعية ، الأولى تابعة للثانية كما هي العلاقات الآن مع البلدان الرأسمالية . ولكن ، بالرغم من ذلك ، فما زالت هناك امكانيات لزيادة التبادل .

إن الرغبة في ذلك ، وكجواب على موجة التكتلات الاقتصادية في العالم وما تجلب للدول العربية من مضار ، دفع بعض البلدان العربية إلى خلق السوق العربية المشتركة[13] والسعي إلى «وحدة اقتصادية» . لكن السوق العربية المشتركة كما هي عليه الآن غير قادرة على تحقيق الأهداف التي أنشئت لأجلها . فهي خليط من دول لا تتفق بين بعضها لا بالأهداف السياسية ولا بالمصالح الاقتصادية ، فأنظمة الحكم وكذلك العلاقات الاقتصادية (النظام الاقتصادي) مغايرة لبعضها إن لم تكن معادية . هذا إلى جانب كون السوق العربية المشتركة لم تكن سوى رد فعل متخلف للسوق الأوربية المشتركة والتكتلات الاقتصادية الأخرى الموجودة في العالم ، إنها تكتل يحذو حذو التكتلات الرأسمالية الصناعية المتقدمة بأهدافه وأساليبه وقراراته[14] .

## اقتراحات عامة حول السياسة التجارية

من الطبيعي ـ اعتماداً على ما ذكرناه ـ أن يكون الهدف البعيد والإطار العام لسياسة سورية في الاقتصاد عامة والتجارة الخارجية خاصة هو جعل سورية غير متخلفة (أي نامية حقاً وليس بالاسم فقط) . إلا أن هذا قول فضفاض وقابل للتطبيق في أوجه عديدة . أقل قبولاً للتأويلات المناقضة لبعضها ، هو قولنا باتباع سورية الطريق الاشتراكي للتراكم[15] والخروج من العلاقة التبعية في معاملاتها الاقتصادية ومبادلاتها التجارية .

---

(١٣) بعض المعلومات حول هذه النقطة لدى يحيى عروكي : السوق العربية المشتركة ، دمشق ١٩٧٠ .

(١٤) انظر أيضاً طه بالي : السوق العربية المشتركة ، في : المعرفة ، العدد ١٠٩ ، عام ١٩٧١ ، ص ١٨ ـ ٤٢ .

وخطر التبعية لا يكمن في أن يكون للتصدير والاستيراد تلك النسبة الكبيرة من الدخل الوطني ، مع أن هذا يؤدي إلى ذلك ، بل في الإجابة على السؤال : هل للتجارة الخارجية مركز أساسي في الاقتصاد السوري أم أنها تلعب دوراً متمماً (أو دوراً مساعداً) للدورة الاقتصادية ؟ . وبتعبير آخر : هل بإمكان التجارة الخارجية لسبب من الأسباب أن توقع سورية في أزمة اقتصادية ؟

إن الجواب سيكون بالإيجاب ! وطلبنا أن يكون الجواب بالنفي يتضمن مطالب كثيرة سنأتي على ذكر أهمها .

أنه يعني بادىء ذي بدء تصنيع سورية ، وجعل الانتاج الصناعي ليس بالدرجة الأولى للمواد الاستهلاكية ، بل للمواد الاستثمارية (الصناعة الثقيلة) ، مما يسمح لنا بالاستعاضة أولاً عن نسبة كبيرة من مستورداتنا وبالزيادة من صادراتنا (للمواد الجاهزة) . بالمقارنة مع هذا تقل أهمية كون الميزان التجاري خاسراً ، لأن ما ذكرناه يعني أن العجز سيقضى عليه على المدى البعيد وجذرياً . فليس العجز كعجز مرفوضاً ، بل العجز المرضي المزمن .

المشكلة في تجارة سورية الخارجية لا تكمن إذاً في الحالة الاقتصادية Conjuctur بقدر ما تكمن في البنية الاقتصادية Structur . فلا تهمنا التقلبات في الحالة الاقتصادية (المعدومة تقريباً ، لأن القطاع الخاص يلعب الدور الثاني بعد القطاع العام) ولا التقلبات الموسمية ، التي هي بحد ذاتها نابعة بالدرجة الأولى من الهيكل الاقتصادي ، بقدر ما يهمنا الهيكل الاقتصادي نفسه . وقد رأينا أن فترة المواسم الجيدة ٦٢ ـ ٦٥ (التي أعقبت فترة الجفاف من ١٩٥٧ ـ ١٩٦١) لم تؤثر جوهرياً على تجارتنا الخارجية ولم تغير من بنيتها فتساوت في ذلك مع فترة الجفاف التي أعقبتها من ٦٦ ـ ١٩٧٠ .

يجب إذاً إدخال التقدم التكني في القطاع الزراعي ، يجب تحديثه وتكنيته وإعادة تنظيمه على أساس تعاوني وكولخوزي ، وليس تفتيت الأرض إلى ملكيات صغيرة تخلق الظروف المواتية لانتعاش الاقطاعية وسيطرة الرأسمالية الزراعية .

---

(١٥) نشر الكثير حول هذه النقطة باللغات الأجنبية ، القليل منها مترجم، من هذه الترجمات:

التقدم الاقتصادي والتعاون الدولي ، ثلاث محاضرات لـ أوسكار لانجه ، في : مجموعة محاضرات العام الدراسي السابع ، صادرة عن معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ١٩٦١ . بصورة خاصة المحاضرة الأولى .

هذا سيؤدي إلى خلق البطالة المسماة بـ «البطالة التكنولوجية» تضاف إلى البطالة الظاهرة والبطالة المقنعة (عمل عرضي ، انشغال غير منتج . . .) . قوة العمل الفائضة هذه يجب لذلك تحويلها الى القطاع الصناعي ، على سبيل المثال . بكلمة أخرى : من اللازم إعادة توزيع قوة العمل الموجودة في سورية ، فهناك مجالات فيها أكثر من إشباع بقوة العمل ، بينما تفتقر مجالات أخرى إلى قوة عمل . وهذه الظاهرة لا نراها في القطاع الزراعي ، بل في كل قطاع على حدة ، وبين القطاعات ، وفي دوائر الدولة أيضاً ، وحتى بين أقسام الدائرة الواحدة !

في الحقيقة لا نرى مشكلة القطاع الزراعي في تأثير الطبيعة المتقلب فحسب ، بل في مساعدة سورية نفسها للطبيعة كي تؤثر بشكل أعنف في مقدرات البلاد . هذا يكمن فيما سميناه بـ «الانتاج الوحيد» والذي يتصف باعتماده شبه الكلي على مادة أو قلة قليلة من المواد . والمطلوب هو إذاً تنويع المنتوجات وتصنيعها ، والأخذ بسياسة الانتاج للسوق الداخلية أولاً وللسوق الخارجية في الدرجة الثانية . بهذا نحقق هدفاً آخر هو الاستغناء عن استيراد كثير من المواد الزراعية التي يمكن انتاجها لو بذلت العناية لذلك . وإنه لمن المؤسف أن تستورد سورية تلك الكميات الضخمة من المواد الزراعية (ما سبق وذكرناه) ، مع أن هناك أولاً كميات ضخمة من المحاصيل الزراعية تهدر (بتجاوز كمية الاستهلاك لحد الاشباع أو زيادة عن الحاجة أو بالتلف) في شهور الموسم لعدم تعليبها أو حفظها (أي لعدم ادخارها) ، وفي شهور أخرى تضطر سورية لاستيرادها أو استيراد معلباتها ، وثانياً في حين أننا ننتج مثلاً القطن بكميات ضخمة ولا نستهلك منها سوى أقل من ١٥٪ ، فنصدر الباقي لكي نستورد ما يمكن انتاجه .

المطلوب هو بصورة عامة تغيير الهيكل السلعي للصادرات والمستوردات . فبدل تصدير المواد الزراعية خاماً ، يجب ـ كما ذكرنا ـ تصديرها مصنعة شيئاً فشيئاً ، وربط هذا التصدير بالاستيراد ، الاستيراد مما لا يمكن لقوة عملنا وأرضنا أن تنتجه . ولكي تستطيع سورية تحقيق ذلك ، عليها أن تعتمد اعتماداً شبه كلي على مبدأ المقايضة(شراء مقابل شراء بقيم متساوية أو متقاربة) ومبدأ التقاص (تصفية الحساب ليس لدى كل صفقة بل بعد مدة معينة وبدون فوائد) وعلى نظام الحصص في علاقاتها مع البلدان الأخرى[١٦] ، وكل

(١٦) انظر جادبوز : أهمية وضع الضوابط للتجارة الخارجية ، في : الاقتصاد ، العدد ٦٣ ـ ٦٤ ،

هذا عن طريق وإلى جانب اتفاقيات ثنائية أو جماعية للتجارة والمدفوعات ، وخاصة مع الدول الاشتراكية والبلدان العربية والبلدان المتخلفة الأخرى .

وقد خطت سورية خطوة أساسية أولى في هذا المضمار منذ أن أممت جزءاً كبيراً من التجارة الخارجية عام ١٩٦٥ يساوي حوالي ٤٠٪ ، وتابعت العمل على هذا الطريق حتى أصبحت التجارة الخارجية عام ١٩٦٩ بنسبة ٧٥٪ بيد القطاع العام ممثلاً بـ «سيمكس» بمؤسساتها الخمس المتخصصة[١٧] . ولكن للأسف ما زالت التجارة الداخلية كلها تقريباً بيد القطاع الخاص ، ولا تخفى علينا العلاقة القوية بين التجارتين الخارجية والداخلية . فماذا تفيد تجارة خارجية تلبي رغبات الشعب ، إن احتكرت مستورداتها المنتظرة بفارغ الصبر من قبل التجار ؟! هذا يدعونا إلى المطالبة بالاهتمام بالتجارة الداخلية وتعميم تجربة المؤسسات الاستهلاكية العائدة إلى القطاع العام أو القطاع التعاوني .

كل هذا يساعد على تخطيط التجارة الخارجية . وتخطيط التجارة لازم ، إن أردنا تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية المذكورة من استقلال سياسي إلى تنمية اقتصادية إلى استقلالية اقتصادية . هذه الأهداف تدعونا مثلاً إلى تأمين أكثر ما نستورده (إن لم يكن كله) ليس من دول عدوان حزيران وحماة اسرائيل ، بل من بلدان اشتراكية مثل الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا . . وغيرها . ومن أجل التخطيط أيضاً ، تبدو المعاملات مع هذه البلدان أفضل وأسهل بسبب كون التجارة الخارجية هناك بيد الدولة أولاً ومخططه ثانياً . ولذلك يمكن تأمين سوق مضمونة ومستقرة لتصريف بضائعنا[١٨] . كما يمكن مبادلة سلع جاهزة ونصف مصنوعة من سورية مقابل مواد تكوين رأسمالي (وسائل انتاج) من هذه الدول . وكذلك يمكن تثبيت الأسعار مع هذه الدول كما حدث للسكر بين كوبا والاتحاد السوفييتي . كل هذا يساعد على تخطيط تجارتنا الخارجية وتخلصنا من فوضوية واستغلالية وتسلطية السوق الرأسمالية العالمية .

---

١٩٧٠ ، ص٥ وما يتبعها .

(١٧) التقرير الاقتصادي العربي ، صادر عن اتحاد الغرف العربية ، كانون الأول ١٩٦٩ ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(١٨) انظر فيكتوروف ، في المصدر المذكور ، ص ٢٤١ .

وقد قامت سورية بتخطيط التجارة الخارجية . ويعود نقصان عجز عام ١٩٧٠ عن العام الذي سبقه[١٩] ـ حسب اعتقادنا ـ إلى حد كبير الى خطة التجارة الخارجية لذلك العام ، إلا أن النتيجة لم تكن مرضية . فالتخطيط أولاً ناقص ، مثال ذلك إن قيمة الصادرات في مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتجارة الخارجية عام ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ ـ تستخرج بطرح الاستهلاك المحلي المرتقب من الانتاج المتوقع وبأسعار ١٩٦٣ ، دون اعتبار للأسواق الخارجية ومع خطأ توقع الانتاج الزراعي الواقع الآن تحت رحمة الطبيعة ، كما نعلم . ولذلك فإن التخطيط ثانياً صعب وتحقيقه أصعب . إلى جانب ذلك ، وجزئياً بناء عليه أيضاً ، ليس للأرقام التوجيهية الصادرة عن هيئة تخطيط الدولة قوة الالزام لجميع الأجهزة ومؤسسات التجارة الخارجية[٢٠] . . . فالمطلوب تخطيط التجارة الخارجية انطلاقاً من مبادىء واضحة (كالتي ذكرنا) ومع مراعاة للعوامل التي عرضناها ضمن خطة اقتصادية شاملة على المدى الطويل والمتوسط والقصير ، وبشكل يمكن تطبيقها فيه أولاً ويتحتم تطبيقها على الجهات المعنية ثانياً .

بالترابط مع ذلك ، وباعتبار أن بعض الصناعات تحتاج إلى سوق أوسع من السوق السورية ، فإن الوحدة العربية تبدو ضرورة اقتصادية كما هي ضرورة قومية . لذلك فإن أي اجراء اقتصادي على المدى الطويل يجب أن يحسبَ حساباً لامكانيات وحاجات البلاد العربية الأخرى ، ولكنه لا يعني مطلقاً الانتظار حتى تحقيق هذه الوحدة . حتى ذلك الوقت يمكن التوصل إلى هذا بعقد الاتفاقيات الجماعية والثنائية القابلة للتطبيق والتي تراعي مبدأ التكامل الاقتصادي (تقسيم العمل) ، والهادفة إلى زيادة المبادلات التجارية الى أقصى حد ممكن ، وتطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية ومنها خفض الرسوم الجمركية للبضائع ذات المنشأ العربي (كلياً) إلى أدنى حد ممكن . . . إلى آخره ، مع شرط المعاملة بالمثل ، وبالرغم من أن أكثر هذا يطبق حالياً، فإن الجدول رقم٦ يبين أن مايطبق غير كاف .

(١٩) يعود نقصان عجز عام ١٩٦٧ عن العام الذي سبقه إلى حرب حزيران والاجراءات الاقتصادية التي تبعته . قارن الاقتصاد العربي ، العدد ٢٢٠ ، عام ١٩٦٧ ص ٤ . وداوود حيدو ، المصدر المذكور ، ص ٧ .

(٢٠) محمد هشام خواجكية ، في المصدر المذكور ، ص ٧ .

أما الشكل الحالي لتجارة سورية الخارجية ، كما جاء في هذه الدراسة وكما توضح الجداول المرفقة ، فهو غير مقبول لا من سياسة خارجية ضد امبريالية ولا من سياسة تجارية تبغي الاستقلال الاقتصادي والتنمية ولا من بلد يعلن انتماءه إلى «العالم الثالث» جعل الوحدة العربية واحداً من مبادئه الرئيسية .

# وضع التجارة الخارجية في سورية
# خلال الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣*

ليس جديدا أن نقول ، إن للتجارة الخارجية أهمية خاصة في الاقتصاد السوري ، إذ أن سورية بلد صغير ، زراعي متخلف في طريق الانماء والتصنيع ، وليس هدف هذه الدراسة أن تبينً تلك الأهمية . إنما نريد هنا أن نحدد ملامح التجارة الخارجية لسورية خلال السنوات الأربع المنصرمة ، منذ عام ١٩٧٠ ، وندرس العوامل المسببة أو المؤثرة على هذا التطور أو هذا الوضع . سوف نرى أن الميزان التجاري عاجز ، ونتساءل عن أسباب العجز وكيفية سده ، فنتوجه بذلك في النهاية إلى دراسة ميزان المدفوعات خلال الفترة المذكورة . لنبدأ بالأرقام الاجمالية! .

## الميزان التجاري

إن ميزان التجارة الخارجية للجمهورية العربية السورية عاجز دوما . وهذه ظاهرة تشترك فيها سورية مع الغالبية العظمى من البلدان المسماة «نامية» . والأعوام الأربعة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ الموضوعة للبحث هنا لم تشذ عن هذه القاعدة . وقد بذلت مساع كبيرة من قبل الحكومة السورية في عام ١٩٧٠ لتقليص العجز التجاري ، فتحقق ذلك بالنسبة لعام ١٩٦٩ بمعدل ٤٪ فقط ، كما نرى ذلك في الجدول التالي** :

---

★ تاريخ الاعداد ١٩٧٤ .

★★ مصادر الأرقام في هذه الدراسة : احصاءات التجارة الخارجية لمديرية الجمارك العامة بدمشق (سنوية) ، احصاءات التجارة الخارجية للمكتب المركزي للاحصاء بدمشق (سنوية) ، خلاصة التجارة الخارجية الشهرية (السريعة) للمكتب المركزي للاحصاء ، النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي بدمشق ، الاحصاءات الجارية لمصرف سورية المركزي .

جدول رقم ١ : خلاصة التجارة الخارجية السورية (مليون ليرة سورية) .

| السنة | التصدير | الاستيراد | نسبة التغطية ٪ | العجز التجاري | معدل التغير السنوي٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٩ | ٧٩٠ | ١٤١١ | ٥٦ | ٦٢١ | — |
| ١٩٧٠ | ٧٧٥ | ١٣٧٥ | ٥٦ | ٥٩٩ | -٣,٦ |
| ١٩٧١ | ٧٤٣ | ١٦٧٧ | ٤٤ | ٩٣٤ | +٥٦,٠ |
| ١٩٧٢ | ١٠٩٨ | ٢٠٦١ | ٥٣ | ٩٦٣ | +٣,١ |
| ١٩٧٣ | ١٣٤١ | ٢٣٤٢ | ٥٧ | ١٠٠١ | +٣,٩ |

نرى من هذا الجدول أن تقلص الاستيراد في عام ١٩٧٠ قد رافق تراجعاً في التصدير أيضاً ، وذلك بالدرجة الرئيسية بسبب قصور الانتاج الزراعي ، وبالتحديد الانتاج النباتي ، عن تلبية حاجات الاستهلاك الغذائي المتزايدة في سورية . وهكذا بقيت نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات في هذا العام شبه ثابتة عند ٥٦ بالمئة (كما كانت في العام الذي سبقه) .

في عام ١٩٧١ ظهرت آثار الحالة الاقتصادية لعام ١٩٧٠ . لقد تحسن الموسم الزراعي في عام ١٩٧١ ، لكنه لم يصل إلى مستوى عام ١٩٦٩ . وقد اقتصر التحسن على الانتاج النباتي ، بينما نقص الانتاج الحيواني بالمقارنة مع العامين السابقين ١٩٦٩ و١٩٧٠ . بصورة عامة ارتفع مجمل الانتاج المحلي لعام ١٩٧١ ، لكن ازدياد الاستهلاك الخاص ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات وكذلك ازدياد استثمارات القطاع العام والقطاع الخاص (الذي عوّض عن نقص استثماراته في العام السابق) قد امتصت النمو في مجمل الانتاج المحلي وأدت إلى زيادة الاستيراد . وبنتيجة انخفاض التصدير وازدياد الاستيراد ارتفع العجز التجاري بمعدل ٥٦ بالمئة عن العام السابق، وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات الى ٤٤ بالمئة ، وهي نسبة متدنية جدا . والجدير بالذكر أن السياسة الاقتصادية والاستيرادية قد اتسمت منذ أواخر عام ١٩٧٠ ، وبشكل واضح منذ ١٩٧١ بالانفتاح والتخفيف من قيود الاستيراد ، وخاصة قرار السماح بالاستيراد لدى الحصول على تسهيلات ائتمانية لمدة عام .

في عام ١٩٧٢ تابع العجز التجاري ارتفاعه ، ولكن بنسبة ضئيلة تقارب ٣ بالمئة عن العام السابق . وقد ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات إلى ٥٣ بالمئة ، بسبب كون معدل ارتفاع التصدير أكبر من معدل ارتفاع الاستيراد . لقد كان الموسم الزراعي جيدا هذا العام ، وخاصة النباتي (الحبوب) منه . وهذا ما سمح بالتقليل من استيراد الأغذية والتوجه أكثر نحو تأمين احتياجات الصناعة والتنمية اللتين تعتمدان إلى حد كبير على الاستيراد.

أما في عام ١٩٧٣ فقد كان من المتوقع أن يزداد التصدير زيادة كبيرة ، أكبر مما حصل ، وأن تكون زيادة الاستيراد ضئيلة نسبياً ، بحيث يقل العجز التجاري عن عام ١٩٧٢ أولا يزيد عليه ، إلا أن حرب السادس من تشرين الأول ضد العدو الصهيوني قد ألغت هذه التوقعات. ودوافع هذه التوقعات كانت ارتفاع أسعار المواد الرئيسية المصدر من قبل القطر السوري مثل القطن والبترول وغيرها من المواد الأولية ، ثم ارتفاع كمية الانتاج من هذه المواد وبالتالي توسع التصدير . إلا أن ضرورات الحرب التموينية ، وخاصة الغذائية ، والحاجة إلى المحروقات وتأثر انتاجنا وتصديرنا من البترول . . وغير ذلك من آثار الحرب جعلت الميزان التجاري يزداد عجزاً عن العام السابق ، وإن بنسبة ضئيلة تقل عن ٤ بالمئة . ومع ذلك فقد ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات إلى ٥٧ بالمئة ، لأن معدل ارتفاع الصادرات كان أعلى من معدل ارتفاع الاستيرادات.

## أسباب العجز التجاري :

إن وضع التجارة الخارجية السورية مرتبط عموماً بالدرجة الأولى بالهيكل الاقتصادي الذي يتصف بأنه زراعي متخلف ، ضعيف التصنيع ، ومرتبط أيضاً بما يتعلق بهذا الهيكل من محاولات للتنمية والتصنيع عن طريق التخطيط وتسيير الدولة للاقتصاد الوطني . وهناك أسباب أخرى ترتبط أكثر أو أقل بهذين العاملين الرئيسيين مثل تأثيرات تقلبات الطبيعة والأسعار العالمية وضرورات الدفاع ضد العدو الاسرائيلي .

فيما يلي سنتطرق إلى أسباب العجز التجاري ، أو بالأحرى إلى أسباب زيادة العجز التجاري ، من خلال نقاط البحث الأخرى ، مبتدئين بتركيب الصادرات والمستوردات حسب طبيعتها الاقتصادية واستخدامها الاقتصادي .

## تركيب الصادرات وتطورها

إن الغالبية العظمى من صادراتنا هي مواد خام . وثمة مادتان خاميتان ، هما القطن والبترول ، تشكلان أكثر من نصف قيمة التصدير بأكمله . فقد بلغت حصة التصدير من هاتين المادتين في الأعوام من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ على التوالي : ٥٧ ، ٦٦ ، ٥٢ ، و٥٥ بالمئة من مجموع الصادرات ، وهناك من سبع إلى تسع مواد خام تشكل دوما حوالي ثلاثة أرباع الصادرات السورية : القطن ، البترول ، حيوانات حية ، صوف، عدس ، شعير ، تبغ ، قمح ، فوسفات ، وقد توزعت الصادرات السورية في الأعوام الأخيرة حسب درجة تصنيعها على الشكل المبين في الجدول التالي :

جدول رقم ٢ :

التصدير حسب طبيعة المواد (بالنسب المئوية)

| العام | مواد خام | مواد مصنوعة | مواد نصف مصنوعة | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٩ | ٨٢ | ١٠ | ٨ | ١٠٠ |
| ١٩٧٠ | ٨٢ | ٩ | ٩ | ١٠٠ |
| ١٩٧١ | ٧٩ | ١١ | ١٠ | ١٠٠ |
| ١٩٧٢ | ٧٩ | ٨ | ١٣ | ١٠٠ |

فتبلغ حصة المواد الخام ، كما يظهر من الجدول أعلاه ، وسطياً ٨٠ بالمئة من مجموع الصادرات ، باقي الصادرات تتوازعه بالتساوي تقريبا مواد مصنعة تصنيعا أوليا أو جزئياً (مواد نصف مصنعة) ومواد كاملة التصنيع . وغالبية المواد الخام والمواد نصف المصنعة من الصادرات السورية تخدم صناعة البلدان المصدر إليها ، أي مواد الاستهلاك الوسيط . فقط وسطياً ١٦ بالمئة من الصادرات السورية تغادر الوطن من أجل الاستهلاك النهائي في البلدان المستوردة ، وهذه بأغلبها مواد غذائية من أصل زراعي.

يلاحظ في الجدول رقم٢ أن تركيب الصادرات قد تحسن لصالح المواد نصف المصنوعة بصورة خاصة . فقد انخفضت حصة المواد الخام من ٨٢ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٧٩ بالمئة في العامين التاليين ، في حين ارتفعت حصة البضائع نصف المصنوعة باطراد . أما المواد المصنوعة فحصتها في تأرجح ، وإن أهم المواد المصنوعة ونصف المصنوعة هي سلع تقليدية بالنسبة للاقتصادي السوري . وقد ارتفع التصدير منها بالقيم المطلقة ارتفاعاً كبيراً في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ ، بالمقارنة مع الأعوام الثلاثة السابقة ، وخاصة التصدير من الغزول والمنسوجات والألبسة والمصنّرات ، أي منتجات صناعة الغزل والنسيج التي تعد من أجود الصناعات . وقد كان لتحسين الاتفاقات مع بلدان التعاون الاقتصادي والتقني وبلدان اتفاقات الدفع فضل في ارتفاع الصادرات من السلع المصنعة المذكورة .

على صعيد التطور السنوي نجد في عام ١٩٧٠ توسعاً في تصدير البترول الخام ، الذي بُديء بتصديره منذ عام ١٩٦٨ فقط . وقد ارتفع انتاج النفط السوري من حوالي ٢,٦ مليون طن عام ١٩٦٩ إلى ٤,٢ مليون طن في عام ١٩٧٠ ، صدر منها في هذا العام ٣,٥ مليون طن . على العكس من ذلك نجد تراجعاً في تصدير المواد الزراعية النباتية والحيوانية ، نتيجة سوء الموسم ، كما سبق القول . ولم يشذ عن هذه الحالة سوى القطن ، الذي يعد أقل تأثُّراً بعوامل الطبيعة من غالبية المحاصيل الزراعية السورية الأخرى . فقد ثبت انتاج القطن تقريباً ، وارتفع تصديره قليلا . أما التبغ فقد ارتفع التصدير منه بالرغم من تراجع إنتاجه ، لوجود مخزون منه من العام الماضي . هذا بالنسبة للصادرات من المواد الخام . اما المواد المصنوعة فقد انخفضت صادراتها هي الأخرى ، ولكن بنسبة ضئيلة . بالتالي نرى ان أهم زيادة في صادرات عام ١٩٧٠ كانت من البترول الخام ، وان هذه الزيادة مع ضخامتها قد امتصها النقص في صادرات المواد الأخرى ، وخاصة الزراعية منها ، بحيث كانت النتيجة أن انخفضت الصادرات بمعدل ٢ بالمئة عن العام الماضي.

في عام ١٩٧١ انخفضت الصادرات السورية مرة أخرى عن العام السابق ، بالرغم من ارتفاع تصدير البترول والقطن ، وكذلك العدس والصوف . وقد بلغ معدل الانخفاض ٤ بالمئة . ومرة أخرى كان السبب الرئيسي في مجمل التصدير هو الجفاف وسوء

الموسم الزراعي ، فانعدم تصدير الشعير ، كما بقي تصدير القمح شبه معدوم ، وكذلك تراجعت صادراتنا من الحيوانات الحية والتبغ . وقد ارتفعت الصادرات من المواد المصنوعة ونصف المصنوعة ، وخاصة الغزول والمنسوجات القطنية ، لكن هذا لم يعوض عن انخفاض صادرات المواد الخام .

بعد سنتين من الانخفاض في الصادرات السورية عادت في عام ١٩٧٢ فسجلت ارتفاعا بلغ مايقرب من ٤٨ بالمئة بالنسبة لعام ١٩٧١ . وقد حصل الارتفاع ، خاصة في تصدير المواد الخام والمواد نصف المصنوعة . وأكثر مايثير الانتباه في هذا العام هو تصدير القمح بقيمة ٨٤ مليون ليرة سورية ، مع أنه كان شبه معدوم في السنوات السابقة . في الواقع شهد انتاج القمح هذا العام ارتفاعا لم تصل إليه سورية في تاريخها الحديث (على الأقل منذ الاستقلال) . وقد سجلت أيضا ارتفاعا كبيراً صادرات كل من القطن والبترول والحيوانات الحية والصوف والتبغ . وفي هذا العام بدأت سورية لأول مرة في تصدير الفوسفات ، الذي بدأ انتاجه في عام ١٩٧١ ، حيث لم يزد وقتذاك على ٢٠ ألف طن ، ليصل في عام ١٩٧٢ إلى ١١٢ ألف طن . وفي هذا العام ازدادت أيضاً صادراتنا من الغزول والمنسوجات القطنية ومن الألبسة وزيت بذر القطن والكسبة والجلود . . .

في عام ١٩٧٣ تابعت الصادرات ارتفاعها الذي بلغ أكثر من ٢٢ بالمئة عن العام السابق . ولم يكن مرد ذلك إلى زيادة كميات التصدير بقدر ماكان ناجما عن ارتفاع اسعار المواد الأولية في السوق الدولية ، وخاصة بالنسبة للبترول والقطن والفوسفات والصوف . ففي حين لم تزد كمية التصدير من القطن هذا العام بأكثر من ٢,٤ بالمئة ، بلغ معدل ارتفاع قيمة التصدير مايقرب من ٣٣ بالمئة عن العام السابق . كذلك البترول الخام ، بلغت زيادة قيمة تصديره بمعدل ٤٥ بالمئة بين العامين المذكورين ، بينما لم تزد كمية تصديره على ٣ بالمئة . أما الفوسفات الخام فقد بلغت قيمة تصديره عام ١٩٧٣ أربعة أضعاف ماكانت عليه عام ١٩٧٢ ، بينما لم تزد كمية التصدير بين هذين العامين على ٩٠ بالمئة . وتضاعفت تقريبا قيمة تصدير الصوف من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٣ ، بينما زادت كمية التصدير بمعدل يقل عن ١٣ بالمئة . أما بالنسبة للمواد المصنوعة ونصف المصنوعة فقد ارتفعت صادراتنا من الغزول والمنسوجات القطنية ومن الألبسة والمصنرات ومن الجلود . ولم يكن هناك تصدير لزيت القطن هذا العام بسبب تحول الانتاج إلى

الاستهلاك المحلي ، وخاصة مع نقص الدسم الحيواني . كذلك نقص تصدير الكسبة بسبب الحاجة المحلية إليها ، وبصورة خاصة كأعلاف للحيوانات .

## تركيب المستوردات وتطورها

إن عجز الميزان التجاري يعود من جهة إلى قصور التصدير الناجم عن قصور الانتاج وتخلف الزراعة وتعثر تطويرها والتخفيف من تأثير تقلبات الطبيعة وعن تعثر عملية التصنيع وطول أمدها ثم عن زيادة الاستهلاك لارتفاع مستوى معيشة طبقات وفئات معينة من الشعب . ومن جهة أخرى يعود العجز إلى اتساع الحاجة نحو الاستيراد بسبب قصور الانتاج المذكور آنفا وبسبب ضرورات التنمية والتصنيع والدفاع .

في الجدول رقم ٣ نجد ان غالبية المستوردات السورية تذهب إلى الاستهلاك الوسيط . وتضم مواد الاستهلاك الوسيط أولا مواد غذائية تلقى بعض التصنيع لتذهب من ثم الى الاستهلاك النهائي . وقد ازدادت حصتها في عام ١٩٧٠ و١٩٧١ ، ثم تراجعت عام ١٩٧٢ ، إلا أنها بقيت أكبر مما كانت عام ١٩٦٩ . وتضم ثانيا الوقود والزيوت المعدنية (المحروقات) ، وهي لاتتجاوز في قيمتها عشر المواد غير الغذائية الضرورية للصناعة . ثم تضم ثالثا مواد غير غذائية ضرورية للصناعة ، خاما أو مصنعة ، وهي تشكل الغالبية العظمى من مواد الاستهلاك الوسيط . ويلاحظ أن المواد

جدول رقم ٣

الاستيراد حسب نوع الاستخدام (بالنسب المئوية)

| العام | الاستهلاك النهائي | الاستهلاك الوسيط | سلع . التكوين الرأسمالي | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٩ | ٢٤ | ٥٣ | ٢٣ | ١٠٠ |
| ١٩٧٠ | ٢٤ | ٥٨ | ١٨ | ١٠٠ |
| ١٩٧١ | ٢١ | ٦٢ | ١٧ | ١٠٠ |
| ١٩٧٢ | ٢٤ | ٥٤ | ٢٢ | ١٠٠ |

الغذائية ، سواء استوردت للاستهلاك المنزلي أم للصناعة ، تنال حصة كبيرة من مجمل الاستيراد . وإليها يعود السبب في ارتفاع حصة الاستهلاك الوسيط عام ١٩٧١ . ففي هذا العام بلغت مستوردات الاستهلاك الوسيط أكثر من ثلث مجموع المستوردات .

إن هيمنة بضائع الاستهلاك الوسيط على الاستيراد السوري مؤشر هام على نوعية الصناعة السورية وتطورها . إنها تشير إلى أن مجموعة كبيرة من الصناعات السورية هي صناعات مستوردة أي تعتمد في موادها الأولية أو مستلزماتها على توريدات الخارج . فعلى سبيل المثال بلغ الاستهلاك الوسيط (مستلزمات الانتاج) لمجمل الانتاج الوطني عام ١٩٧٢/٤٠٠١ مليون ل.س، في حين بلغت قيمة الاستهلاك الوسيط المستورد للصناعة في نفس العام ١١٢٧ مليون ل.س ، أي أكثر من ٢٨ بالمئة .

أما استيراد البضائع الاستثمارية (سلع التكوين الرأسمالي) فقد كان في الأعوام الثلاثة الأخيرة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٢) أقل أهمية مما كان عام ١٩٦٩ . وبعد انخفاض قيمته المطلقة في عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ ، عاد عام ١٩٧٢ فاسترجع مكانته السابقة تقريبا . وقد كان انخفاضه في العامين السابقين لصالح استيراد بضائع الاستهلاك الوسيط .

إن المستوردات السورية كثيرة ومنوعة ، بعكس الصادرات . على صعيد التطور السنوي نجد في عام ١٩٧٠ أن المستوردات السورية قد سجلت انخفاضا بمعدل ٢ر٦ بالمئة عن عام ١٩٦٩ . ويبدو أن أهم المواد التي ساهمت في هذا الانخفاض هي معدات النقل والآلات والأجهزة والمحروقات . بالنسبة لمعدات النقل نجد أن أهمها في سورية هي السيارات والجرارات والدراجات ، ولسيارات نقل الأشخاص والبضائع من بينها أهمية خاصة. لذلك كان لتقليص استيراد معدات النقل مع الزمن تأثير ضار على التنمية الزراعية وعلى النقل . كذلك كان لتقليص الاستيراد من الآلات والأجهزة أثره الضار على التصنيع والتنمية في البلاد. أما بالنسبة للمحروقات ، فان استيراده متعلق بانتاج البترول وتكريره محليا وبكمية الآلات ومعدات النقل المتواجدة في البلاد . على العكس من ذلك نلاحظ ارتفاعا عاليا في استيراد المواد الغذائية ، سواء للاستهلاك المنزلي أم للصناعة . ونخص بالذكر هنا الحبوب ، والحصة الكبيرة فيها للقمح . فقد انخفض انتاج القمح لهذا العام انخفاضا كبيراً بالرغم من توسع المساحة المزروعة. وهكذا ارتفع استيراد القمح من ١٠,٥ مليون ل.س عام ١٩٦٩ إلى ١١٣,٩ مليون ل.س عام ١٩٧٠ .

في عام ١٩٧١ عوض الاستيراد عن نقصه في العام الماضي ، فارتفع بمعدل ٢٢ بالمئة . وقد ازدادت المستوردات من الآلات والأجهزة ، ولكن قيمتها المطلقة بقيت أقل مما كانت عام ١٩٦٩ ، بينما انخفض الاستيراد من معدات النقل قليلا . وكما في العام الماضي ، كان جمود الاستيراد من سلع التكوين الرأسمالي هذا العام لصالح مستوردات المواد الغذائية ، التي سجلت زيادة كبيرة بسبب سوء المواسم ، وخاصة مستوردات الحبوب والمنتجات الحيوانية والخضار والفواكه والسكر . وارتفاع الاستيراد من السكر مثير للانتباه . فقد بلغ استيراد السكر الخام هذا العام ٦٣ مليون ل.س ، وبلغ استيراد السكر المكرر ٣٦ مليون ل.س ، في حين كان استيراد السكر الخام عام ١٩٧٠ يساوي ٣٦ مليون ل.س وكان استيراد السكر المكرر فقط ٤ مليون ل.س. هذا ، مع أن انتاجنا من الشوندر السكري قد ارتفع هذا العام . من ناحية أخرى لايعقل أن يرتفع الاستهلاك المحلي بهذا القدر . ونرجح أن هذه الزيادة العالية تعود الى تهريب السكر إلى الأسواق المجاورة بسبب فرق الأسعار . إلى جانب ذلك كان لتنشط صناعة الحلويات دور في هذه الزيادة ، وكثير من منتجات هذه الصناعة يصدر إلى الأسواق المجاورة لنفس سبب فرق الأسعار .

في عام ١٩٧٢ تابع الاستيراد ارتفاعه الذي بلغ ٢٣ بالمئة عن العام الماضي . أكثر المواد التي ساهمت في هذا الارتفاع هي محضرات الصيدلة ، المعادن ومصنوعاتها ، الآلات والأجهزة ، المواد النسيجية الصنعية ، بينما تراجع الاستيراد من الحبوب لارتفاع انتاجها المحلي. يثير الانتباه ذلك الارتفاع المفاجيء لاستيراد الأدوية ، فبينما بلغ الاستيراد من هذه المواد مايقرب من ٦٨مليون ل.س عام ١٩٧١ ، ارتفع في عام ١٩٧٢ إلى ١٠٣مليون ل.س ، إن تحسن الضمان الصحي وازدياد العناية بالصحة لم يكونا خلال هذا العام على المستوى الذي يبرر الارتفاع المذكور في استيراد الأدوية . ونحن نرجح أن السبب يعود إلى التهريب الناجم من كون اسعار هذه المواد في سورية أدنى منها في الأسواق المجاورة (لبنان) ، أما توسع الاستيراد من المواد المعدنية والآلات والأجهزة فمرتبط بمشاريع التنمية وتنشط الصناعة المعدنية في سورية لهذا العام ، وهي صناعة تعتمد على الاستيراد.

وفي عام ١٩٧٣ تابع الاستيراد ارتفاعه الذي بلغ ١٤ بالمئة بالنسبة للعام السابق . أهم المواد التي ساهمت في هذا الارتفاع هي : معدات النقل ، الآلات والأجهزة ، الأخشاب ومصنوعاتها ، الخضار والفواكه . وقد جاء ازدياد الاستيراد من معدات النقل بعد ثلاث سنوات من التقييد في هذا المجال الذي سبب أزمة النقل وأعاق إلى حد ما في السنوات الماضية مكننة الزراعة . أما ازدياد الاستيراد من الآلات والأجهزة فهو مؤشر على متابعة التصنيع في سورية . ويعود ارتفاع الاستيراد من الأخشاب لدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار الخشب عالميا وإلى تنشط أعمال البناء وصناعة الخشب والأثاث المنزلي . وقد ارتفع استيرادنا من الخضار والفواكه بسبب نقص الانتاج . كما ارتفع استيراد المنتجات الحيوانية ، لأن تحديث وتنشيط تربية الحيوان لم يؤت ثماره بعد . ويشير ازدياد الاستيراد من المواد النسيجية الصنعية إلى اقبال السوريين على شراء الألبسة من هذه المواد . وفي مجال استيراد السكر يلفت النظر انخفاض الاستيراد منه خاما وارتفاعه مكررا . ولعل سبب ذلك هو قصور التصنيع المحلي عن تلبية الحاجة المحلية والتهريب.

## التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية :

نلاحظ في تجارة سورية الخارجية ، على صعيد التصدير والاستيراد معاً ، حصر التعامل بنسبة كبيرة من حجم التجارة الخارجية ببلدان محدودة العدد . وقد تبين لنا أن وسطيا ٦٣ بالمئة من صادرات سورية تذهب إلى سبع دول . الأربع الأولى منها شبه ثابتة تقريبا وهي : ايطاليا، الاتحاد السوفييتي ، لبنان ، الصين الشعبية . وقد بلغت حصة هذه البلدان الأربعة من مجموع التصدير خلال الأعوام من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ مايقرب من ٥٠ بالمئة .

على صعيد الاستيراد نجد وضعاً مشابهاً لما رأيناه على صعيد التصدير . وسطياً ٤٩ بالمئة من مجموع مستوردات سورية تأتي من سبعة بلدان فقط . خمسة بلدان ، هي ايطاليا وألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفييتي ولبنان وفرنسا ، نجدها دائماً بين السبعة الأوائل . وقد بلغت حصة الدول الخمس المذكورة عام ١٩٧٠ مايقرب من ٣٣ بالمئة ، ارتفعت الى ٣٩ بالمئة عام ١٩٧٣ .

من مقارنة الأرقام يظهر معنا أن الاستيراد أكثر توزعا من التصدير على مختلف البلدان . هناك إذن حصر للتعامل التجاري مع بلدان قليلة العدد وبحجم نسبي كبير ،

لكن درجة الحصر على صعيد التصدير أعلى منها على صعيد الاستيراد . كما أن هناك نوعا من التوافق بين الاستيراد من/والتصدير إلى كل من ايطاليا والاتحاد السوفييتي ولبنان ، في حين هناك بلدان تأتي في طليعة الزبائن المصدرة الى سورية وتتخلف كزبائن مصدرة إليها ، والعكس بالعكس ، وغالبا مايكون اقتصار التصدير السوري الى حد بعيد على القطن والبترول ومواد خام قليلة أخرى هو السبب في أحادية اتجاه التعامل التجاري مع هذه البلدان .

كان هذا حول تجارة سورية الخارجية مع أهم البلدان . الجدول رقم ٤ يعرض توزع التجارة الخارجية السورية حسب الكتل الاقتصادية الجغرافية في العالم :

جدول رقم ٤

توزع التجارة الخارجية على الكتل الدولية (ملايين الليرات السورية)

| | ١٩٧٠ | | ١٩٧١ | | ١٩٧٢ | | ١٩٧٣ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تصدير | استيراد | تصدير | استيراد | تصدير | استيراد | تصدير | استيراد |
| البلدان العربية | ١٩٢ | ٤٤٢ | ١٤٨ | ٣٣٠ | ٢٧٦ | ٢٩٠ | ٢٨٨ | ٣٤٢ |
| البلدان الاشتراكية | ٢٠٦ | ٣٣٣ | ٢٢٤ | ٣٣٤ | ٤٢٣ | ٤٢٤ | ٤٥٨ | ٤٦٥ |
| البلدان الاوربية | ٣٠٦ | ٤٦٥ | ٣٢٠ | ٥٨٠ | ٣٤١ | ٨٥٣ | ٤٧٨ | ١٠٤٩ |
| اميركا الشمالية | ٣ | ١٤٤ | ٧ | ٢٢٠ | ٨ | ١٣٦ | ١٠ | ٩٥ |
| اليابان | ٥٤ | ٨٠ | ٢١ | ٧٣ | ١٦ | ١٣١ | ١٠ | ٨٥ |
| بقية العالم | ١٤ | ١١٠ | ٢٣ | ١٤٠ | ٣٤ | ٢٢٧ | ٩٧ | ٣٠٦ |
| المجموع | ٧٧٥ | ١٣٧٤ | ٧٤٣ | ١٦٧٧ | ١٠٩٧ | ٢٠٦١ | ١٣٤١ | ٢٣٤٢ |

نلاحظ من هذا الجدول أن أهم مصدر الى سورية وأهم مستورد منها هي البلدان الأوروبية ، وخاصة البلدان الأعضاء في السوق الاوروبية المشتركة ، ونخص بالذكر : ايطاليا وفرنسا وألمانيا الاتحادية . وكما هو واضح ، فرصيد التعامل التجاري مع هذه البلدان مدين ، وبشكل متزايد من سنة إلى أخرى . فالصادرات تزداد ببطء ، بينما ترتفع الواردات بمعدلات أكبر .

في المرتبة الثانية من حيث الأهمية التجارية تأتي البلدان الاشتراكية ، ويتجه التعامل التجاري مع هذه البلدان نحو التعادل ، حتى كاد الرصيد أن يكون صفراً في عام ١٩٧٢ ، ويعود الفضل في ذلك الى اتفاقيات التجارة والتعاون الاقتصادي والدفع المبرمة مع أكثر هذه البلدان ، واتجاهها بناء على ذلك الى استيراد البضائع السورية المصنعة ، مما يشجع الصناعة السورية ويحسّن في هيكل الصادرات .

في المرتبة الثالثة من حيث التعامل التجاري تأتي البلدان العربية . والميزان التجاري معها خاسر ، وخاصة عام ١٩٧١ . نرجح أن يكون السبب هو أن الصادرات السورية الى البلدان العربية الأخرى كانت بغالبيتها مواد ومنتجات زراعية وحيوانية، وهذه السلع تراجع انتاجها وزاد الطلب الداخلي عليها في السنوات الأخيرة . من جهة أخرى ليس هناك تكامل اقتصادي بين البلدان العربية بحيث تقوى الروابط التجارية فيما بينها ، حسبما هدفت خطة التجارة الخارجية السورية (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) . لاشك أنه كان للسوق العربية المشتركة ولمنظمة الوحدة الاقتصادية العربية فضل في تقوية التعامل التجاري بين البلدان الأعضاء ، لكن ليس بالدرجة التي تقوت فيها العلاقات التجارية مع البلدان غير العربية ، الغربية منها والشرقية .

في المرتبة الرابعة من حيث التصدير إلى سورية تأتي أميركا الشمالية التي تضم الولايات المتحدة وكندا . وللولايات المتحدة السهم الأكبر في هذا المجال . أما من حيث الاستيراد فتأتي هاتان الدولتان في المرتبة الأخيرة . فالتصدير إليهما ضئيل جدا بالمقارنة مع مايستورد منهما. أما التعامل التجاري مع اليابان فهو في وضعية أفضل، بالنظر إلى العجز التجاري ، مع أنه أيضا كبير ، وخاصة في عام ١٩٧٢ . وبالنسبة لبقية البلدان ، وهي بغالبيتها العظمى بلدان في طور النمو مثل سورية ، فالاستيراد منها يغلب على التصدير إليها ، مع العلم أن العجز التجاري معها أقل مما رأيناه مع أميركا الشمالية . والجدير بالذكر أن السياسة التجارية السورية تهدف الى تقوية العلاقات مع هذه البلدان المسماة في خطة التجارة الخارجية الخمسية الثالثة (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) «بلدان العالم الثالث الطامحة إلى التحرر والنمو» . وربما يعود السبب في قصور التعامل مع هذه البلدان وحدوث العجز التجاري معها الى كونها مثل سورية زراعية تختص الى حد كبير في تصدير عدد قليل من المواد الخام وتستورد الكثير من المواد المصنعة من أجل التنمية والتصنيع .

## تنظيم التجارة الخارجية :

منذ بداية عام ١٩٦٥ بدأ تأميم التجارة الخارجية في سورية . وفي ايلول من عام ١٩٦٦ جرى تنظيم مؤسسات التجارة الخارجية الذي عدل في بداية عام ١٩٦٩ . ويمكن القول إنه منذ بداية عام ١٩٦٥ يتقاسم التجارة الخارجية قطاعان : عام وخاص . للأسف لاتتوفر لدينا أرقام عن توزع التجارة الخارجية على هذين القطاعين إلا منذ عام ١٩٧١ . لذلك فان الجدول التالي (رقم٥) لايعطينا فكرة كافية عن تطور توزع التجارة الخارجية حسب القطاعين المذكورين :

جدول رقم ٥

توزع التجارة الخارجية بين القطاعين العام والخاص (مليون ل.س)

| | قطاع عام | | قطاع خاص | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | تصدير | استيراد | تصدير | استيراد | |
| ١٩٧١ | ٥٨٩ | ١١٨٣ | ١٥٤ | ٤٩٤ | ٢٤٢٠ |
| ١٩٧٢ | ٨١٣ | ١٣٦٢ | ٢٨٥ | ٦٩٩ | ٣١٥٩ |
| ١٩٧٣ | ٩٤٨ | ١٦١١ | ٣٩٣ | ٧٣١ | ٣٦٨٣ |

من هذا الجدول نرى أن الغلبة للقطاع العام . ففي يده ينحصر وسطياً ٦٩ بالمئة من مجمل قيمة الاستيراد و٧٥ بالمئة من مجمل قيمة التصدير. بالطبع، ليس ارتفاع حصة القطاع العام من التصدير ناجحاً عن تفضيله لعمليات التصدير على عمليات الاستيراد . بالعكس تشجع الدولة تصدير أية مادة يفيض إنتاجها عن الطلب الداخلي . بل يعود هذا الى صعوبات أسواق التصدير التي يمكن للدولة التغلب عليها بربط الاستيراد بالتصدير وباستخدام علاقاتها الطيبة مع بعض البلدان . هذا من جهة . ويعود من جهة أخرى ـ وهذا هو السبب الأهم ـ إلى احتكار الدولة لشراء القطن والحبوب من المزارعين السوريين وحصر تصدير هذه المواد بها ، وكذلك حصر انتاج وتصدير البترول . وهذه المواد، وخاصة القطن والبترول، تشكل نسبة كبيرة من الصادرات السورية ، كما بينا سابقا .

تظهر من الجدول رقم ٥ أيضاً ملامح لارتفاع حصة القطاع الخاص من الاستيراد. ولايمكننا طبعاً الاعتماد على هذه الأرقام ، بالرغم من ذلك ، لقصر الفترة التي تتوفر عنها الأرقام في هذا المجال . ولكن ، اذا أضفنا إلى الأرقام معرفتنا باتجاه الدولة الى تسهيل الاستيراد من قبل القطاع الخاص أكثر مما مضى ، فيكون عندئذ للأرقام بعض الدلالة .

## ميزان المدفوعات

رأينا فيما مضى أن الميزان التجاري للجمهورية العربية السورية خاسر دوما . والسؤال الذي يطرح نفسه هو : كيف تسد سورية هذا العجز التجاري؟ للاجابة على هذا السؤال ندرس ميزان المدفوعات الذي يعرضه الجدول التالي مختصراً بشكل أرصدة :

جدول رقم ٦

تقديران ميزان المدفوعات (الأرصدة) (مليون ل . س)

| | ١٩٧٠ | ١٩٧١ | ١٩٧٢ | ١٩٧٣<br>النصف الأول |
|---|---|---|---|---|
| الميزان التجاري | -٦٤٣ | -٩٠٧ | -٨٧٨ | -٣٥٨ |
| الخدمات | +٤٠٣ | +٥٧٧ | +٥٤٣ | +٣٨٣ |
| رصيد السلع والخدمات | -٢٤٠ | -٣٣٠ | -٣٣٥ | +٢٥ |
| المدفوعات التحويلية | +١٢٩ | +٢١٦ | +٣٥٦ | +٢٦٢ |
| رصيد الحساب الجاري | -١١١ | -١١٤ | +٢١ | +٢٨٧ |
| رصيد حركة رؤوس الأموال | +٣ | +١٣٥ | +٦٢ | -٥٣ |
| الرصيد الصافي | -١٠٨ | +٢١ | +٨٣ | +٢٣٤ |
| الحركة النقدية | +١٩٤ | +٥٠ | -٢٨ | -٢٨٠ |
| توزيع حقوق السحب الخاصة | +٢٧ | +٢٥ | +٢٥ | - |
| الخطأ والسهو | -١١٣ | -٩٦ | -٨٠ | +٤٦ |

لننطلق في تحليل ميزان المدفوعات من الميزان التجاري متسائلين عن كيفية سد العجز التجاري! . . في عام ١٩٧٠ بلغ العجز التجاري (حسب الجدول رقم٦) ٦٤٣ مليون ل.س . امتص ميزان الخدمات من هذا العجز مبلغ ٤٠٣ مليون ل.س . وقد جاء مايقرب من ثلثي هذا المبلغ من نفقات وعوائد شركات البترول . ثم سدت المدفوعات التحويلية ، وغالبيتها العظمى هي ارساليات من السوريين في الخارج، مبلغ ١٢٩ مليون ل.س ، بذلك نقص العجز التجاري الى ١١١ مليون ل.س . وهو رصيد ميزان الحساب الجاري . وليس هناك معلومات عن حركة رأس المال للقطاع الخاص ، في حين أن الدائن (الداخل من الخارج) في حركة رأس المال للقطاع العام لم يزد إلا بقليل (٢,٧مليون ل.س) عن المدين (الذاهب الى الخارج) . وهكذا بقي هناك عجز في ميزان المدفوعات بمبلغ١٠٨ مليون ل.س، علماً أن ثمة خطأ وسهو بمبلغ١١٣ مليون ل.س. وقد تحملت القطاعات النقدية مبلغ ١٩٤ مليون ل.س من هذا العجز وتمكنت حقوق السحب الخاصة من تسديد الباقي الذي بلغ ٢٧,٥ مليون ل.س.

في العامين التاليين ١٩٧١ و١٩٧٢ وفي النصف الأول من عام ١٩٧٣ تحسن وضع ميزان المدفوعات السوري . ففي عام ١٩٧١ كان فائض الخدمات كبيرا للدرجة انه امتص مبلغ ٥٧٧ مليون ل.س من العجز التجاري البالغ ٩٠٧ مليون ل.س، وخاصة عن طريق نفقات وعوائد شركات البترول . كذلك كانت مساهمة المدفوعات التحويلية أعلى من العام الماضي ، لارتفاع الاعانات الحكومية . مع ذلك بقي رصيد ميزان المدفوعات الجاري مديناً بمبلغ ١١٤ مليون ل.س ، أي أعلى بقليل من العام الماضي. إلا أن حركة رأس المال للقطاع الخاص بالدرجة الرئيسية ، امتصت عجز ميزان المدفوعات الجاري بأكلمه وبقي هناك رصيد دائن بقيمة ٢١ مليون ل.س ، امتصه الرصيد السالب للخطأ أو السهو ، كما امتص هذا من القطاعات النقدية مبلغ ٥٠ مليون ل.س ومن حقوق السحب الخاصة مبلغ ٢٥ مليون ل.س .

في عام ١٩٧٢ أصبح ميزان المدفوعات أفضل من العامين السابقين . ففيه كان ميزان المدفوعات الجاري دائنا بمبلغ ٢١ مليون ل.س . وهذا يعود إلى أن العجز التجاري كان أدنى من العامين السابقين ، في حين أن تجارة الخدمات كانت دائنة بمبلغ يقل قليلا عما كان عام ١٩٧١ ، بسبب انخفاض نفقات وعوائد شركات البترول . هذا

مع العلم أن السياحة والسفر قد ارتفع رصيدها من ٣٦+ مليون ل.س عام ١٩٧١ الى ١٢٠ مليون ل.س عام ١٩٧٢ . وقد ارتفعت مساهمة المدفوعات التحويلية أيضا عن العامين السابقين ، لارتفاع ارساليات السوريين من الخارج وازدياد الاعانات الحكومية . وحققت كذلك حركة رأس المال (للقطاع الخاص) فائضاً ، فكان صافي الموازين السابقة (السلع والخدمات والمدفوعات التحويلية وحركة رأس المال) ٨٣ مليون ل.س . هذا المبلغ بالاضافة الى الوارد كحقوق سحب خاصة بمقدار ٢٤٫٧ مليون ل.س ، أي ١٠٨ مليون ل.س توازعه بند القطاعات النقدية بمبلغ ٢٨ مليون ل.س ، بالدرجة الأولى كنقص في موجودات السلطات النقدية ، وبند الخطأ والسهو بمبلغ ٨٠ مليون ل.س .

في النصف الأول من عام ١٩٧٣ تغير وضع ميزان المدفوعات جذريا . فقد كان هناك وفر في ميزان السلع والخدمات . والسبب في ذلك هو امتصاص فائض الخدمات لكامل العجز التجاري . وكانت أهم البنود الخالقة للفائض هي نفقات وعوائد شركات البترول ثم السياحة والسفر ، وكذلك بند الخدمات الأخرى . وفي مجال المدفوعات التحويلية ارتفعت الاعانات الحكومية بنسبة كبيرة . وهكذا حقق ميزان المدفوعات الجاري وفرا بلغ ٢٨٧ مليون ل.س . وقد استعمل هذا الفائض بشكل خاص من قبل القطاع العام لتسديد قروضه بمبلغ ٤٨ مليون ل.س ، ومن قبل السلطات النقدية لتسديد التزاماتها وزيادة موجوداتها بمبلغ ٣٤٥ مليون ل.س .

## خاتمة

تلك كانت نظرة سريعة الى وضع التجارة الخارجية السورية في الفترة من ١٩٧٠ الى١٩٧٣ .لقد تبين معنا ان التجارة الخارجية السورية في عجز كبير لارتفاع الاستيرادات وقصور التصدير. وهو وضع عائد الى ضرورات التنمية والدفاع والى خلل هيكلي في الانتاج الوطني . لقد رأينا ان سورية تستورد بنسبة لابأس بها من مجمل الاستيراد لسد حاجة الاستهلاك المحلي ، ومن المواد الغذائية بالدرجة الأولى ، وهي البلد الزراعي . ووجدنا ان الصناعة المحلية تعتمد الى حد كبير وخطير على المستوردات . في حين أن التصدير مايزال مقتصرا الى حد كبير جدا على المواد الخام . وهناك دلائل رقمية على الاهتمام بزيادة التصدير من المواد المصنعة . وجدير بالذكر ان سورية تخطط للتجارة

الخارجية ، ولكن خلال السنوات السابقة أمكن تنفيذ هذه الخطط جزئيا فقط ، هذا مع العلم أن معظم التجارة الخارجية محصور بيد الدولة ، وأن الدولة هي التي تحدد للقطاع الخاص تجارته مع الخارج عن طريق قراراتها الاقتصادية واجازات الاستيراد وسياستها الجمركية . وبسبب عجز ميزان التجارة الخارجية السورية، نرى أن كل مجالات التعامل الاقتصادي الأخرى مع الخارج (ميزان المدفوعات) تهدف الى تسديد قيمة الاستيراد عينيا أو نقدياً . ولم يتحقق ذلك عام ١٩٧٠ ، بينما أمكن سد العجز التجاري في السنوات التالية . ونحن نرى أن التجارة الخارجية لن تكون جذريا وبشكل مستقر في حالة أفضل الا بجعل الاستيراد قريبا بنسبة معينة من التصدير . وهذا لن يكون الا بتغيير هيكل الاقتصاد الوطني ، وخاصة في الزراعة التي لم تعد تلبي حاجة الاقتصاد الوطني الاستهلاكية والاستثمارية . بناء على ذلك يجب أن يبدأ التخطيط للاقتصاد الوطني وتنطلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الحلقة الأضعف في الاقتصاد السوري ، وهذه الحلقة هي الزراعة .

# علاقات سورية التجارية مع فرنسا*

تأتي فرنسا في المرتبة الثالثة من بين دول اوربا الغربية (بل والدول الغربية بأكملها) في تعاملها التجاري مع سورية ، أي بعد المانيا الاتحادية وايطاليا . وقد ازدادت العلاقات وثوقا منذ عام ١٩٦٨ ، بتأثير عدوان حزيران ١٩٦٧ وتحول الاستيراد بعض الشيء عن المانيا الاتحادية وبريطانيا والولايات المتحدة الى ايطاليا وفرنسا وغيرهما . ثم تلقت العلاقات التجارية مع فرنسا دفعة جديدة الى الامام بعد ١٩٧٠ ، مع تدخل الحكومتين رسميا لتقوية العلاقات الاقتصادية فيما بينهما، فكان ان وقع في ١٩٧٠/٧/٢ على اتفاق للتعاون الفني بين البلدين ، كما بدأت شركات فرنسية عام ١٩٧١ ، بتنفيذ بعض مشاريع الخطة الخمسية الثالثة . ثم كانت هناك قفزة كبيرة في عام ١٩٧٤ ، فوقع في ١٩٧٤/١١/٩اتفاق للتعاون الاقتصادي والصناعي ، ووقع في ١٩٧٥/٥/٣١ بروتوكول مالي حصلت بموجبه سورية من الحكومة والشركات الفرنسية على قرض بمبلغ (١٠٠) مليون فرنك فرنسي ، تبعه في ١٩٧٦/١١/١٢ بروتوكول مالي آخر تضمن تقديم قرض من الحكومة والشركات الفرنسية بمبلغ (٢٠٠) مليون فرنك فرنسي . في نفس الوقت ، أي منذ بداية عام ١٩٧٤ ، ازداد بشكل كبير دور الشركات الفرنسية في تنفيذ المشاريع الانمائية في القطر .

وقد تطور التبادل التجاري بين البلدين منذ ١٩٦٥ على الشكل التالي :

*) تاريخ الأعداد ١٩٧٧/٣/١٥ .

## جدول رقم(١)

التبادل التجاري بين سورية وفرنسا ٩٦٥ - ١٩٧٦ (بملايين الليرات السورية)

| | الاستيراد | التصدير | الميزان التجاري | نسبة تغطية الصادرات للمستوردات٪ |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٥ | ٥١,٠ | ٥٣,٣ | +٢,٣ | ١٠٤,٥ |
| ١٩٦٦ | ٦٢,٥ | ٣٠,٦ | -٣١,٩ | ٤٩,٠ |
| ١٩٦٧ | ٧٦,٥ | ٤٣,٣ | -٣٣,٢ | ٥٦,٦ |
| ١٩٦٨ | ٩٢,٨ | ٣٣,٧ | -٥٩,١ | ٣٦,٣ |
| ١٩٦٩ | ٩٣,٧ | ٢٦,٤ | -٦٧,٣ | ٢٨,٢ |
| ١٩٧٠ | ٦٤,٣ | ٣٩,٧ | -٢٤,٦ | ٦١,٧ |
| ١٩٧١ | ٩٩,٠ | ٢٩,٠ | -٧٠,٠ | ٢٩,٣ |
| ١٩٧٢ | ١١٩,٦ | ٣٥,٧ | -٨٣,٩ | ٢٩,٨ |
| ١٩٧٣ | ١٦٧,٤ | ٥٤,٥ | -١١٢,٩ | ٣٢,٦ |
| ١٩٧٤ | ٤٠٠,٤ | ٢٤,٣ | -٣٧٦,١ | ٦,١ |
| ١٩٧٥ | ٤٦٥,٨ | ١٥,٢ | -٤٥٠,٦ | ٣,٣ |
| حتى غاية ايلول ١٩٧٦ | ٣٦٣,٦ | ٩١,٤ | -٢٧٢,٢ | ٢٥,١ |

نلاحظ في هذا الجدول :

١ ـ ان الاستيراد قد تطور بالشكل الذي أتينا على ذكره اعلاه ، فوصل في عام ١٩٧٥ الى تسعة اضعاف ما كان عليه في عام ١٩٦٥ .

٢ ـ ان تطور التصدير لم يتوافق تماما مع المراحل المذكورة لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية . فبعد عام ١٩٦٥ اتجه تراجعيا حتى عام ١٩٧٠ ، ثم

مال الى الازدياد النسبي حتى عام ١٩٧٣ ، وفي العامين ١٩٧٤ و١٩٧٥ هبط هبوطا مخيفا ، وبالتالي فان تقدم العلاقات التجارية بين البلدين كان من جانب واحد فقط ، هو جانب الاستيراد . فاتفاقات التعاون الفني والاقتصادي الصناعي والاتفاقات المالية ، وكذلك زيادة الاعتماد على فرنسا في تنفيذ المشاريع الانمائية ، كل هذه الامور انعكست ـ كما يظهر ـ في ارتفاع كبير في الاستيراد وتدهور في التصدير.

٣ ـ وهكذا كانت النتيجة ، ان الميزان التجاري ، الذي كان قبل ١٩٦٦ أحيانا فائضا لصالح سورية (مثلا ١٩٦٣ و١٩٦٥) ، فانه منذ عام ١٩٦٦ في عجز متزايد بصورة متواصلة حتى عام ١٩٧٥ . فقد ارتفع من حوالي/٣٢/ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٦ الى مايزيد على /٤٥٠/ مليون ليرة في عام ١٩٧٥ ، أي ازداد باكثر من /١٤/ ضعفا خلال عشر سنوات. عام ١٩٧٠ فقط شذ عن هذه القاعدة ، فانخفض فيه العجز التجاري وذلك ضمن انخفاض عام في عجز تجارة سورية الخارجية نتيجة الجهود المبذولة في ذلك العام لتقييد الاستيراد.

٤ ـ بالارتباط مع ذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات السورية من فرنسا . فبعد ان كانت النسبة ٧٠٪ في ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ ، بلغت ٤٢٪ في ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ ، اصبحت ٣١٪ في ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ ، ووصلت الى اقل من ٥٪ في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ وهذه نسبة غير مقبولة على الاطلاق .

٥ ـ يبدو ان الصورة المعروضة آنفاً لتطور التبادل التجاري بين سورية وفرنسا قد تحسنت في الارباع الثلاثة الاولى من عام ١٩٧٦ بالقياس الى عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ ، ولكنها على العموم مازالت سيئة .

وقد تنبه الطرفان السوري والفرنسي ، الى خطورة هذا الوضع ،كما بدا ذلك في اجتماع اللجنة السورية الفرنسية المشتركة بتاريخ ١٩٧٧/١/٤ ، اذ عبر الطرفان عن ان الجهود سوف تبذل ليتم التوازن في الصادرات والمستوردات بين البلدين في عام ١٩٧٧ . ولكن لم تذكر ماهية الوسائل التي سوف يعتمدها الطرفان لتحقيق هذه المهمة الصعبة .

هذه الصعوبة تتجلى على صعيد الاستيراد في ان ٢٠ ـ ٥٠٪ من المواد المستوردة من فرنسا هي اصول ثابتة ، أي لازمة لمشاريع التنمية، وهي مستوردات مرتبطة غالبا بعقود وبتسهيلات ائتمانية ، وتخدم الخطط الاستثمارية . كما ان ٣٠ ـ ٦٠٪ من المستوردات هي مواد للاستهلاك الوسيط ، اي لازمة للصناعة المحلية ، فقط حوالي ٢٠ ـ ٣٠٪ من مستوردات سورية من فرنسا تخدم الاستهلاك النهائي . والجدول التالي يبين ذلك بالتفصيل :

جدول رقم (٢)

المستوردات السورية من فرنسا بحسب استخدامها (بملايين الليرات السورية)

| | ١٩٧٣ | | ١٩٧٤ | | ١٩٧٥ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | النسبة٪ | القيمة | النسبة٪ | القيمة | النسبة٪ |
| مواد استهلاكية | ٤٧,٥ | ٢٨ | ٩٤,١ | ٢٣ | ٨٧,٦ | ١٩ |
| مواد وسيطة | ٦١,٥ | ٣٧ | ٢٢٧,٨ | ٥٧ | ١٤٩,٣ | ٣٢ |
| أصول ثابتة | ٥٨,٤ | ٣٥ | ٧٨,٥ | ٢٠ | ٢٢٨,٩ | ٤٩ |
| مجموع | ١٦٧,٤ | ١٠٠ | ٤٠٠,٤ | ١٠٠ | ٤٦٥,٨ | ١٠٠ |

فضمن المعطيات الحالية للتنمية والتصنيع في سورية يمكن التأثير بحرية في حجم زمرة المواد الاستهلاكية باتجاه التقليص من استهلاكها او استبدالها بمواد محلية ، او استيرادها من بلد آخر قابل لان يزيد استيراده من بلدنا . غير ان حجم هذه الزمرة ضئيل نسبيا ، وهو مع ذلك يتناقص من سنة لأخرى ، كما يظهر في الجدول . وبخصوص المواد الوسيطة ، التي هي غالبا مواد نصف مصنوعة ، فهي متذبذبة في حجمها، ويمكن ايضا ـ ضمن حدود ـ السعي لتأمينها من مصادر اخرى اكثر قدرة ورغبة في الاستيراد من سورية ، مع التأكيد على ضرورة التقليل قدر الامكان من الصناعات التي تعتمد على مواد اولية غير محلية او غير عربية . اما المستوردات من الاصول الثابتة فمرتبط حجمها بخطة التنمية والخطة الاستثمارية ، ولايمكن تقليصه الا بتقليص الخطط المذكورة . انما يمكن في المستقبل ـ اذا تطلب الامر ذلك ـ الاعراض عن فرنسا كمورد لمستلزمات المشاريع

الاغمائية ، والتوجه الى بلدان اخرى قادرة وقابلة للتعاون معنا بشروط مناسبة ايضا اكثر لميزاننا التجاري.

اما على صعيد التصدير فهناك امكانيات كبيرة لزيادته وتنويعه فيما لو بذلت مساع من الطرفين السوري والفرنسي في سبيل ذلك . حاليا لاتستورد فرنسا من سورية سوى عدد قليل جدا من المواد تكاد تنحصر في : النفط الخام والمازوت، القطن الخام ، الجلود الخام ، الحنطة ، العرقسوس . فهي بالنسبة لفرنسا مواد وسيطة بنسبة ٨٨ ـ ٩٨٪، اي ان الغالبية العظمى من الصادرات تخدم فقط الصناعة الفرنسية . اما بالنسبة للاقتصاد السوري فغالبية هذه الصادرات هي مواد خام ، كما يبين الجدول التالي :

جدول رقم (٣)

الصادرات السورية الى فرنسا حسب درجة تصنيعها (بملايين الليرات السورية)

| | ١٩٧٣ | | ١٩٧٤ | | ١٩٧٥ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | قيمة | نسبة مئوية | قيمة | نسبة مئوية | قيمة | نسبة مئوية |
| مواد خام | ٥٢,٩ | ٩٧ | ٢٢,٧ | ٩٤ | ٥,٧ | ٣٧ |
| مواد نصف مصنوعة | ٠,٥ | ١ | ٠,١ | — | ٠,٤ | ٣ |
| مواد مصنوعة | ١,١ | ٢ | ١,٤ | ٦ | ٩,١ | ٦٠ |
| مجموع | ٥٤,٥ | ١٠٠ | ٢٤,٢ | ١٠٠ | ١٥,٢ | ١٠٠ |

ففي العامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ كانت الصادرات السورية الى فرنسا بنسبة تزيد على ٩٥٪ هي مواد خام . لعام ١٩٧٥ يعطي الجدول اعلاه صورة مخالفة . ويعود ذلك الى ان مادة المازوت شكلت نسبة كبيرة من الصادرات من المواد المصنوعة ، فبلغت ٧,٣ مليون ل.س اي ٤٨٪ من مجموع صادرات العام المذكور ، وشكل القطن الخام نسبة ٢٦٪ من مجموع صادرات عام ١٩٧٥ ، ونسبة ٧٢٪ في عام ١٩٧٤ . والجدول التالي يبين دور القطن الخام في الصادرات السورية الى فرنسا .

جدول رقم (٤)

صادرات القطن الخام الى فرنسا (مليون ل.س ، الف طن)

| | القيمة | الكمية | نسبة صادرات القطن الى مجموع الصادرات |
|---|---|---|---|
| ١٩٦٩ | ٢١,٤ | ٩,٠ | ٨١ |
| ١٩٧٠ | ٣١,٣ | ١٣,٩ | ٧٩ |
| ١٩٧١ | ٢٥,٨ | ١٠,١ | ٨٩ |
| ١٩٧٢ | ١١,٨ | ٤,٠ | ٣٣ |
| ١٩٧٣ | ١٥,٦ | ٣,٩ | ٢٩ |
| ١٩٧٤ | ١٧,٦ | ٣,٨ | ٧٢ |
| ١٩٧٥ | ٤,٠ | ٠,٩ | ٢٦ |
| النصف الاول من ١٩٧٦ | ٩,٣ | ١,٦ | ٢٠ |

نلاحظ من هذا الجدول ان ارتفاع قيمة التصدير من القطن الخام في عام ١٩٧٣ يرافقه انخفاض في الكمية ، وبالتالي يعود ارتفاع القيمة الى ارتفاع السعر فحسب . الامر نفسه نلاحظه في عام ١٩٧٤ ، اذ تابع السعر ارتفاعه وارتفعت قيمة التصدير بالرغم من انخفاض كميته . في عام ١٩٧٥ انخفضت قيمة التصدير وكميته معا انخفاضاً كبيراً ، كما انخفض السعر قليلا عن عام ١٩٧٤ . وهكذا ، فمنذ عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٥ وتصدير القطن الخام الى فرنسا ينخفض كميا . في عام ١٩٧٦ ارتفع السعر ثانية ، لكن الكمية ستبقى اقل من عام ١٩٧٤ ، وبالتالي فانه يرجح الا تصل قيمة التصدير في عام ١٩٧٦ الى ما كانت عليه في عام ١٩٧٤ ، ذلك لان تصدير القطن يتم غالبا في النصف الاول من السنة . من ناحية اخرى يلاحظ انخفاض في حصة القطن من مجموع الصادرات ، من حوالي ٨٠ ـ ٩٠٪ في السنوات الثلاثة الاولى الى ٢٦٪ في عام ١٩٧٥ ، و ٢٠٪ في النصف الاول من عام ١٩٧٦ (من مجموع الصادرات السورية البالغة ٤٥,٦ مليون ل.س) . غير ان هذا الانخفاض لم يكن ـ كما سبقت الاشارة ـ لصالح تنويع الصادرات ، بل لان مادة اخرى هي النفط الخام اصبحت تشكل النسبة الكبرى من مجموع التصدير ، كما يظهر من الجدول الآتي :

### جدول رقم (٥)
### صادرات النفط ومشتقاته الى فرنسا
### (طن ، الف ل.س)

| | النفط الخام | | المشتقات النفطية | | مجموع قيمة التصدير من النفط ومشتقاته | النسبة الى مجموع صادرات سورية ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | كمية | قيمة | كمية | قيمة | | |
| ١٩٧٠ | ١٣٢,٨٣٧ | ٤,٨٨٣ | ١٩٠٥٩ | ٦٩٩ | ٥,٥٨٢ | ١٤ |
| ١٩٧١ | — | — | ٥٥١٨٢ | ٢,٠٣٣ | ٢,٠٣٣ | ٧ |
| ١٩٧٢ | — | — | — | — | — | — |
| ١٩٧٣ | ٦٦٠,٩٩٤ | ٣٤,٢٨٦ | — | — | ٣٤,٢٨٦ | ٦٣ |
| ١٩٧٤ | ٢٧,٨٩١ | ٣,٩٨٧ | — | — | ٣,٩٨٧ | ١٦ |
| ١٩٧٥ | — | — | ٣٤,٨٩٢ | ٧,٣٣٦ | ٧,٣٣٦ | ٤٨ |
| ١٩٧٦ | ٢٣١,٧٥٩ | ٦١,٩٥١ | — | — | ٦١,٩٥١ | ٦٥ |

بخصوص عام ١٩٧٦ حسبت حصة النفط والمشتقات النفطية من مجموع التصدير السوري الى فرنسا على اساس ان قيمة مجموع التصدير الى فرنسا بلغ في العام المذكور ٩٦,٢ مليون ل.س .

على كل حال ، فهذا الجدول يؤكد ما قلناه ، بان تراجع حصة القطن الخام من مجموع الصادرات السورية كان لصالح تصدير النفط ومشتقاته (المازوت) . وقد شكلت هذه المواد الثلاث من مجموع الصادرات السورية نسبة تراوحت بين ٧٤ ـ ٩٢٪ خلال السنوات الاربعة الاخيرة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ .

نلاحظ مما سبق ان فرنسا تصدر الى سورية الكثير من المواد المختلفة ، لكنها لا تستورد من سورية سوى عدد قليل جدا من المواد التي تحتاجها صناعتها ، بمبلغ ضئيل لا يسد نسبة تذكر من صادراتها الى سورية . بهذا الصدد يقال ، ان ذلك نتيجة طبيعية للعقود الكبيرة التي ابرمت مع الشركات الفرنسية وخاصة في عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥

لتوريد وتركيب عدد كبير من مشاريع التنمية في القطر العربي السوري وفي كافة القطاعات الاقتصادية بالاضافة الى عقود استيراد السيارات . . هذا لا نشك به ، لكنه ليس سببا موجبا لانخفاض صادرات سورية الى فرنسا ، بل بالعكس يمثل دافعا للطرفين لزيادة التصدير السوري حفاظا على علاقات اقتصادية جيدة بينهما باستمرار . ولهذا اهميته القصوى باعتبار ان ميزان المدفوعات لسورية مع العالم الخارجي خاسر ، وبالتالي فان العلاقات التجارية الحالية بين سورية وفرنسا تؤدي الى تزايد الديون الخارجية وارتفاع تكاليف خدمة هذه الديون من اقساط وفوائد . من ناحية اخرى ليس التعليل السابق الذكر سببا كافيا للارتفاع الكبير في مستوردات سورية من فرنسا . ففي عام ١٩٧٤ مثلا بلغت قيمة اللحوم المستوردة من فرنسا /٢٤/ مليون ل.س ، اي بقدر جميع ما صدرته سورية الى فرنسا . فما علاقة اللحوم بالتنمية ؟ . وفي ذلك العام ايضا استوردت سورية بمبلغ /٤٧/ مليون ل.س سكرا مكررا من فرنسا ، أي تقريبا ضعف ما استوردته فرنسا من سورية . وفي عام ١٩٧٥ استوردت من فرنسا بمبلغ /٦/ ملايين ل.س ، جبنا ، أي بنسبة ٤٠٪ من مجموع صادرات سورية الى فرنسا في ذلك العام .

اذن فليست المشاريع المتعاقد عليها مع الشركات الفرنسية هي المصدر الوحيد للخلل في التبادل التجاري مع فرنسا ، بل هناك ايضا الاستيراد المفتوح لمواد كمالية ، ولمواد يمكن استبدالها محليا او استيرادها من البلدان العربية ، مثل السمن والجبن والسكر واللحوم وغيرها ، أو يمكن استيرادها باسعار وشروط افضل من البلدان الاشتراكية .

المصدر الثالث للخلل هو القصور الكبير للتصدير ، مع العلم ان هناك امكانيات كبيرة لزيادته وتحسين الميزان التجاري ودعم الصناعة السورية . في سبيل ذلك يمكن الاستفادة من المركز الفرنسي للتجارة الخارجية ، كما اقترح الجانب الفرنسي في البيان المشترك للمحادثات التي أجريت في ٣٠-٩-٢ /١٠/١٩٧٥ بين وزير الاقتصاد السوري ووزير التجارة الخارجية الفرنسي . كما يمكن الاستفادة من خدمات الملحق التجاري السوري في باريس ، ومن الاشتراك المتبادل بالمعارض التجارية التي تقام في البلدين . . . الخ . ومع ذلك فامكانيات سورية غير كافية للاستفادة القصوى من هذه الخدمات . فمجرد معرفة السوق الفرنسية وأذواق المستهلكين الفرنسيين لا يعني ان سورية قادرة ان تنافس في سوق مغرقة بالبضائع ومزدحمة بالعارضين بالشكل الذي يحقق لها شبه توازن في ميزاتها التجاري مع فرنسا . فلا بد من التحكم الواعي للدولة في

الاستيراد من جهة ، وربطه من جهة اخرى ، حيثما امكن وبشتى الاشكال ، بالتصدير ، دون ان نستثني عمليات المقايضة . أما المواد التي يمكن تصديرها الى فرنسا فهي كثيرة . وقد اعتمدنا في اختيار اهمها ، قبل كل شيء ، على وجود تصدير لها الى بلدان اوروبية غربية ، وبالتالي فثمة فائض منها من جهة ، ومن جهة اخرى ثمة طلب أو امكانية طلب عليها في فرنسا او بلدان شبيهة بها . من هذه المواد ، الى جانب المواد المذكورة سابقا : غزول ومنسوجات قطنية ، الصوف والمنسوجات الصوفية ، سجاد ، جوارب ، ألبسة داخلية ، مصنرات ، شراشف وبشاكير ، بروكار ومطرزات ، مصنوعات زجاجية حرفية ، حلي ومجوهرات فضية وذهبية ، مصنوعات تزيينية من معادن أو خشب ، احذية مختلفة ، مصنوعات النجارة الفرنجية ، معلبات الخضار والفواكه ، بصل مجفف ، الفول السوداني ، التبغ ، غلايين وأمثالها للتدخين ، الفوسفات والاسمدة الفوسفاتية ، زيوت نباتية ، مشروبات غير كحولية ... إلى جانب بعض المواد الزراعية الاخرى .

# فهرس المحتوى

## صدر للمؤلف

- الثالوث المحرم ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٣ . الطبعة الخامسة ١٩٨٥ .
- القطن وظاهرة الانتاج الأحادي في الاقتصاد السوري ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٤ .
- الأدب والاديولوجيا في سورية (بالاشتراك مع نبيل سليمان) ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٤ . الطبعة الثانية ، دار الحوار ، اللاذقية ١٩٨٥ .
- أزمة الزواج في سورية ، دار ابن رشد ، بيروت ١٩٧٩ .
- السلطة العمالية على وسائل الانتاج ، دار الحقائق ، بيروت ١٩٧٩ .
- حكاية الأرض والفلاح السوري ، دار الحقائق ، بيروت ١٩٧٩ .
- ينابيع الثقافة ، دار الحوار ، اللاذقية ١٩٨٥ .
- خير الزاد من حكايات شهر زاد ـ دراسة لمجتمع ألف ليلة وليلة ، دار الحوار ، اللاذقية ١٩٨٦ .

# نـحـن والغيـر

بو علي ياسين ، الذي عرف بأبحاثه المعمقة ، يدرس في هذا الكتاب أبرز الإشكالات في تكون القومية العربية ، ويتأمل الأسس الاجتماعية والاقتصادية للمشروع الحضاري العربي ، كما يدرس اللاعقلانية في التنمية الاقتصادية العربية ، وأزمة العلاقات الرأسمالية الدولية ، والكوميكون، وعدداً من أبرز المسائل الاقتصادية السورية ، وأخيراً : السياسة النفطية السعودية . وقد أصدرت الدار أيضاً عدداً من مؤلفات بو علي ياسين وترجماته ، منها :

* ينابيع الثقافة ودورها في الصراع الطبقي .
* خير الزاد من حكايات شهرزاد ــ دراسة في مجتمع ألف ليلة وليلة .
* الطوطم والتابو ــ فرويد.
* نمط الإنتاج الأسيوي ــ رايش وماركس .

دار الحوار للنشر والتوزيع

سورية ــ اللاذقية ــ ص . ب ١٠١٨